

الرّائد الرّسميّ للجمهورية التونسية مداولات مجلس نواب الشعب

المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الرابعة 2025-2026

الجمعة والثلاثاء 10 و 14 جويلية 2026

57

الجلسة السابعة والخمسون

المحتوى

أ. الجمعة 10 جويلية 2026

- | | | | |
|--|------|--|------|
| 1- افتتاح الجلسة..... | 5130 | تونس..... | 5130 |
| 2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... | 5130 | 4- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانونين..... | 5137 |
| 3- عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 3 نوفمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل برنامج تحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس ومشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 3 نوفمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بصفته الجهة المنفذة لصندوق التكنولوجيا النظيفة والمتعلقة بالقرض المسند إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل | | II. الثلاثاء 14 جويلية 2026 | |
| | | 5- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانونين..... | 5162 |
| | | 6- استئناف الجلسة وتدخلات السيدات والسادة النواب على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي..... | 5168 |
| | | 7- رفع الجلسة..... | 5180 |
| | | . الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... | 5180 |

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة منتصف النهار وعشر دقائق من صباح يوم الجمعة 10 جويلية 2026 وتواصلت يوم الثلاثاء 14 جويلية برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروع القانونين أنفي الذكر.

ا. الجمعة 10 جويلية 2026

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله أوقاتكم بكل خير،

يسعدني أن أتوجه في البداية بأحر عبارات التحية والترحيب إلى السيد صلاح الزواري وزير التجهيز والإسكان والمكلف بتسيير وزارة الصناعة والمناجم والطاقة وإلى كافة أعضاء الوفد المرافق تحت قبة مجلس نواب الشعب.

قبل أن ننطلق في أشغالنا، أطلب منكم زميلاتي زملائي الأعضاء، التفضل بتسجيل الحضور.

تسجيل الحضور.

انتهاء التصويت، الحضور 82.

التصويت بالأيدي: 4.

إذن الحضور 86، النصاب متوفر.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

تبعاً لقرار مكتب المجلس بتاريخ 7 جويلية 2026، يتضمن جدول أعمال هذه الجلسة العامة النظر في كل من مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 3 نوفمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل برنامج تحسين نجاعة وفعالية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس عدد 38 لسنة 2026 ومشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 3 نوفمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بصفته الجهة المنفذة لصندوق التكنولوجيا النظيفة والمتعلقة بالقرض المسند إلى شركة تونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل برنامج تحسين نجاعة وفعالية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس عدد 39 لسنة 2026، الذين طلب فيهما استعجال النظر، وذلك وفقاً لمقتضيات الفصول 67 فقرة ثالثة و75 و89 و109 و110 و111 و116 و125 و126 و127 من النظام الداخلي على وجه الخصوص.

وللتذكير فإنه، وتبعاً لاعتماد لجنة المالية والميزانية لتقرير موحد حول مشروع القانونين عدد 38 و39 لسنة 2026، قرر مكتب المجلس في اجتماعه بتاريخ 07 جويلية 2026 إجراء نقاش عام موحد حولهما وأعمال أحكام الفصل 95 من النظام الداخلي في الغرض، ويجرى التصويت على كل مشروع قانون على حده، وذلك إثر النقاش العام وجواب عضو الحكومة المعني، وذلك وفقاً للمقتضيات المبينة بالدستور وبالنظام الداخلي.

كما تجدر الإشارة، إلى أنه وفيما يتعلق بتصويت المجلس على مشروع هذين القانونين، فإنه يقتصر على الموافقة عليهما، حيث لا يمكن قبول التعديلات بشأن فصول الاتفاقية المعنية وذلك وفقاً لمن نصت عليه الفقرة الأولى من الفصل 127 من النظام الداخلي.

عرض ومناقشة مشروع القانونين

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي زملائي الأعضاء،

قبل أن أحيل الكلمة إلى لجنة المالية والميزانية، لكي تستعرض تقريرها الموحد حول مشروع القانونين محل نظر، لا يفوتني أن أتوجه إلى كافة أعضائها ومكثتها وطاقتها الإداري بالشكر والتقدير على الجهد المبذول وعلى العمل المنجز.

المصدق للجنة، المصدق لمقرر اللجنة أو للسيد رئيس اللجنة تفضل.

السيد ماهر الكتاري، رئيس لجنة المالية والميزانية

شكراً،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة النواب،

زملائي الأعضاء،

قبل أن نشرع في تلاوة تقرير اللجنة، أود التأكيد على أن هذا المشروع قد تمت إحالته من مكتب المجلس بطلب استعجال النظر، وهنا أود أن أفتح قوسين بخصوص استعجال النظر لأننا ذكرنا مراراً وتكراراً أن استعجال النظر لا يسمح لنا بالاطلاع على مشاريع القوانين بالشكل الذي نريده خاصة وأن مشروع هذه الاتفاقية تم إمضاؤها من قبل السلطة التنفيذية منذ نوفمبر 2025، أي قد تم إمضاؤه منذ أكثر من ست أشهر ونحن نتساءل في لجنة المالية لماذا لم يرد علينا سوى في شهر جويلية وتم عرضه علينا باستعجال النظر رغم أن هاتين الاتفاقيتين تم الإمضاء عنهما في نوفمبر 2025، هذه ملاحظة أولى.

الملاحظة الثانية، أود التأكيد أنه بالرغم من استعجال النظر، قامت اللجنة بكل الأعمال اللازمة للنظر في هاتين الاتفاقيتين وتقدم بالشكر للوزارة المعنية وللمديرين العامين ولكل أطراف الوزارة الذين حضروا في لجنة المالية وقد تقدموا لنا بحقيقة بالأجوبة التي نريدها وكل التفسير موجود، وحقيقة نحن في لجنة المالية عندما نجد مثل هذا التعامل لا يسعنا إلا أن نتقدم لهذا الطرف بالشكر ونطلب من بقية الوزارات أن يتعاملوا بنفس الطريقة التي تم التعامل بها من قبل الوزارة المعنية بخصوص هذا القرض.

وسأختم بأمر آخر ولن أطيل كثيراً لأن التقرير جاء طویل بعض الشيء، أود أن أقول أن هذا القرض رغم أهميته لأنه قرض بمبلغ يقدر تقريبا 390 مليون أورو، بالإضافة لاتفاقية القرض الثانية عدد ب2026/39 فإن حجم القرض سيبلغ تقريبا 1400 مليار، أود أن أذكر بأن هذا القرض هو قرض استثماري، قرض سيمكن من تحسين البنية التحتية للشركة التونسية للكهرباء والغاز، لذلك فإن أول بيان أصدرته لجنة المالية هذه السنة أن كل القروض الاستثمارية نرحب بها، كما وأنه سيتم المصادقة عليها بأغلبية أعضاء المجلس وقد بينا في البيان الصادر عن لجنة المالية أن القروض الاستهلاكية وكذلك القروض الموجهة لتعبئة ميزانية الدولة في الاستهلاك، سيكون من الصعب جدا تمريرها داخل اللجنة هذه السنة، وهذا ما حصل وأنا

فخور جدا أن لجنة المالية هذه وبدعم من كل أعضاء لجنة المالية الموجودين أنه لم يصل إلينا أي قرض استهلاكي وحقيقة لقد فهمت السلطة التنفيذية واستوعبت أن لجنة المالية لهذه السنة بمكنتها وبكل أعضائها ستكون حازمة جدا في التعاطي مع مثل هذه القروض ولن نقبل إلا بصفة استثنائية القروض الاستهلاكية، لذلك لم يعرض علينا هذه السنة أي قرض استهلاكي وهنا أود أن أتقدم بالتحية لكل أعضاء لجنة المالية على تمسكهم بهذا الموقف وحتى القروض التي تمت المصادقة عليها لم تعرض على لجنة المالية وللحديث بقية.

إذن أؤكد على أن هذا القرض هو قرض استثماري سيعود بالنفع على الشركة التونسية للكهرباء والغاز، التي هي من أعمدة الاقتصاد التونسي ومن واجبنا الوقوف إلى جانبها ودعمها، لذلك، أطلب حتى قبل تلاوة التقرير، الموافقة على الاتفاقيتين الاثنتين نظرا إلى أهميتهما وما يمكن أن تحققاه من نقلة نوعية إن تم تطبيق هذا المشروع بحذافيره، كما وردت علينا في الاتفاقية، ولو أنها قد وردت علينا باللغة الإنجليزية ولكن تم التطرق لكل جزئياتها وقد حاولنا فهمها واطلعنا على ترجمتها أيضا، لذلك إن يتم تطبيقها بحذافيرها أؤكد لكم بأنه ستكون هناك نقلة نوعية للشركة التونسية للكهرباء والغاز وشكرا جزيلًا وأتمنى أن تصل كل ملاحظاتي لكل المسؤولين وشكرا.

الكلمة للسيدة المقررة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصباح للسيدة مقررة اللجنة، تفضلي.

السيدة زينة جيب الله، المقررة

شكرا السيد رئيس اللجنة،

مرحبا بالسيد الوزير ومرحبا بالوفد المرافق لكم،

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية

الضمان المبرمة بتاريخ 3 نوفمبر 2025

بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل برنامج تحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس (عدد 2026/38)

وحول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية

الضمان المبرمة بتاريخ 3 نوفمبر 2025

بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بصفته الجهة المنفذة لصندوق التكنولوجيا النظيفة والمتعلقة بالقرض المسند إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل برنامج تحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس (عدد 2026/39)

(1) تقديم مشروع القانون عدد 2026/38:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتونس بتاريخ 3 نوفمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ قدره ثلاثمائة وأربعة وثمانون مليون وثمانمائة ألف (384.800.000) أورو أي ما يعادل أربعمائة مليون

(400.000.000) دولارا أمريكيا وذلك للمساهمة في تمويل برنامج تحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس.

أ- الإطار العام:

تعتمد تونس اعتمادا شبة كلي على الغاز الطبيعي في إنتاج الكهرباء (أكثر من 95 %)، مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار الطاقة على المستوى العالمي. هذا وقد سجلت الشركة التونسية للكهرباء والغاز خلال السنوات الأخيرة عجزا ماليا متواصلا جزاء ارتفاع الأسعار على السوق العالمية.

ولمواجهة هذه التحديات قامت الحكومة بإطلاق برنامج طموح لإصلاح قطاع الكهرباء وتحسين أداء الشركة التونسية للكهرباء والغاز دون اللجوء إلى رفع تعريفات الكهرباء. حيث تم بتاريخ 5 فيفري 2025 إبرام عقد البرنامج للفترة 2024 - 2028 المبرم بين الدولة التونسية ممثلة في وزارة الصناعة والمناجم والطاقة والشركة التونسية للكهرباء والغاز والذي يضم أهم المؤشرات المتعلقة بتحسين أداء القطاع خلال الفترة المذكورة.

وتتمثل أهم أهداف عقد البرنامج المذكور فيما يلي:

- تطوير الطاقات المتجددة وزيادة حصة الطاقات المتجددة من 5,1 % إلى 27 % بحلول سنة 2028 و 35 % موفى سنة 2030،
- تقليص تكاليف إمدادات الكهرباء بنسبة 23 %،
- تحسين نسبة تغطية التكلفة من 60 % إلى 80 %،
- خفض منحة الدعم العمومي على كامل مدة البرنامج بمقدار 2045 مليون دينار،
- تحسين الأداء المالي والفني للشركة التونسية للكهرباء والغاز وتحسين النتيجة الصافية للشركة التونسية للكهرباء والغاز على كامل مدة البرنامج بمقدار 2951 مليون دينار،

- تعبئة 2,8 مليار دولار من الاستثمارات الخاصة،
- إحداث 30600 موطن شغل (29500 موطن شغل في مرحلة بناء محطات إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة من طرف الخواص و 1100 موطن شغل في مرحلة الاستغلال)،
- تقليص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بـ 7 مليون طن مكافئ.

II- برنامج تحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس:

برنامج تحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس هو برنامج حسب الأهداف سيتم تمويله من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق التكنولوجيا النظيفة، حيث تم استقاء مختلف المؤشرات المضمنة بهذا البرنامج من تلك المدرجة بعقد البرنامج سابق الذكر والممضى بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز ووزارة الصناعة والمناجم والطاقة.

يهدف هذا المشروع إلى دعم الطاقات المتجددة وتحسين نجاعة خدمات الشركة من خلال تحسين توازناتها المالية ومردوديتها التجارية باعتبارها الركيزة الأساسية للنهوض بالقطاع، حيث تبين من خلال التوقعات المالية للفترة 2024 - 2028، حاجة الشركة إلى تمويلات ضخمة (في حدود 2000 مليون دينار سنويا بعد احتساب منحة الدعم)، وذلك قصد:

- تغطية العجز الحالي المترتب عن الفارق بين سعر البيع للكيلوواط ساعة بالنسبة للكهرباء وللطن مكافئ نطف بالنسبة للغاز

(2) تقديم مشروع القانون عدد 2026/39:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتونس بتاريخ 3 نوفمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بصفته الجهة المنفذة لصندوق التكنولوجيا النظيفة (FTP) والمتعلقة بالقرض المسند لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ قدره ثلاثون مليون (30.000.000) دولارا أمريكيا، وذلك للمساهمة في تمويل برنامج تحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن صندوق التكنولوجيا النظيفة هو صندوق استثماري يديره البنك الدولي لدعم تطوير ونشر التقنيات النظيفة في البلدان النامية. تستهدف التمويلات المقدمة من قبل هذا الصندوق مشاريع ذات تقنيات منخفضة الكربون في قطاعات مثل الطاقة المتجددة، والنقل النظيف والزراعة المستدامة.

يسعى البنك الدولي من خلال إدارته لهذا الصندوق إلى تقديم الدعم الفني إلى الدول المستفيدة وتقييم المشاريع الممولة.

أ. الإطار العام للبرنامج:

تعتمد تونس اعتمادا شبة كلي على الغاز الطبيعي في إنتاج الكهرباء (أكثر من 95 %)، مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار الطاقة على المستوى العالمي. وقد سجلت الشركة التونسية للكهرباء والغاز خلال السنوات الأخيرة عجزا متواصلا جراء ارتفاع الأسعار على السوق العالمية.

ويهدف مجابهة هذه التحديات، تولت الحكومة إطلاق برنامج طموح لإصلاح قطاع الكهرباء وتحسين أداء الشركة التونسية للكهرباء والغاز دون اللجوء إلى رفع تعريفات الكهرباء. حيث تم بتاريخ 5 فيفري 2025 إبرام عقد البرنامج للفترة 2024 - 2028 بين الدولة التونسية ممثلة في وزارة الصناعة والمناجم والطاقة من جهة، والشركة التونسية للكهرباء والغاز من جهة أخرى، والذي يضم أهم المؤشرات المتعلقة بتحسين القطاع خلال الفترة المذكورة.

وفي هذا الإطار يتنزل برنامج تحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس الذي يمثل برنامجا حسب الأهداف سيتم تمويله من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق التكنولوجيا النظيفة، وقد تم ضبط مختلف المؤشرات المضمنة بهذا البرنامج انطلاقا من تلك المدرجة بعقد البرنامج المشار إليه أعلاه.

ويهدف هذا البرنامج إلى دعم الطاقات المتجددة وتحسين نجاعة خدمات الشركة من خلال تحسين توازناتها المالية ومردوديتها التجارية وذلك باعتبارها الركيزة الأساسية للهوض بالقطاع، وسيتمكن هذا البرنامج من المساهمة في:

- استعادة الشركة لتوازناتها المالية،
- تحسين المؤشرات الفنية للشركة،
- تحسين المؤشرات التجارية للشركة،
- تعزيز أساليب حسن التصرف والحوكمة.

II - مكونات البرنامج:

تتمحور مكونات البرنامج حول ثلاثة مجالات:

- المجال 1: تعزيز إنتاج الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية،
- المجال 2: تحسين الأداء المالي والتجاري للشركة التونسية للكهرباء والغاز،
- المجال 3: دعم الحوكمة في المجال الطاق.

والكلفة الحقيقية للوحدتين المذكورتين (نسبة التغطية 60 % بالنسبة للكهرباء و 40 % بالنسبة للغاز في موفى 2024)،

- تمكين الشركة من استكمال مسارها الإصلاحي وتحسين مردوديتها من خلال الترفيع في السيولة والتقليص من الكلفة الجزئية المحملة على الدولة لتغطية العجز بين السعر والكلفة.

وسيمكن هذا البرنامج من المساهمة في:

- استعادة الشركة لتوازناتها المالية،
- تحسين المؤشرات الفنية للشركة،
- تحسين المؤشرات التجارية للشركة،
- تعزيز أساليب حسن التصرف والحوكمة.

III - مكونات برنامج تحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس:

يشمل البرنامج ثلاث مجالات:

- المجال 1: تعزيز إنتاج الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية:

- دخول 500 ميغاواط من الطاقة المتجددة من طرف الخواص حيز الاستغلال،
- توقيع عقود مع الخواص لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة بقدرة 1000 ميغاواط،
- تحسين البنية التحتية لنقل وتوزيع الكهرباء،

- المجال 2: تحسين الأداء المالي والتجاري للشركة التونسية للكهرباء والغاز:

- تحسين استخلاص الفواتير ومتخللات منح الدعم وخلص المزودين،

- صرف منحة الدعم المسجلة بميزانية الدولة في الآجال،
- تدعيم البنية التحتية للعد وتقليص الخسائر التجارية.

- المجال 3: دعم الحوكمة والشفافية في المجال الطاق:

- إحداث هيئة تعديلية لقطاع الطاقة،
- نشر البيانات المالية وفقا لمعايير IFRS مع فصل محاسبي بين أنشطة الغاز والكهرباء،
- وضع خطط استثمارية طويلة المدى.

IV - الشروط المالية لقرض البنك الدولي:

- مبلغ القرض: 384.800.000 أورو (ما يعادل 400.000.000 دولار أمريكي)،

- فترة السداد: 43 سنة بما فيها 7 سنوات إمهال،

- نسبة الفائدة: تساوي نسبة الفائدة اليوريبور (Euribor) 6 أشهر + (النسبة المتغيرة للبنك (Spread Variable)،

- عمولة الافتتاح: 0,25 % من مبلغ القرض تدفع 60 يوما من تاريخ دخول اتفاقية القرض حيز النفاذ،

- عمولة التعهد: 0,25 % من المبلغ غير المستعمل من القرض تحتسب بعد 4 سنوات من تاريخ المصادقة على القرض من قبل مجلس إدارة البنك (29 أفريل 2025)،

- آخر أجل للسحب: 31 ديسمبر 2029،

- الضمان: ضمان الدولة التونسية.

III- قرض صندوق التكنولوجيا النظيفة:

يقتصر قرض الصندوق على تمويل أنشطة تطوير الطاقات المتجددة، خاصة من خلال:

- زيادة قدرات الإنتاج من مشاريع الطاقة الشمسية والرياح المنجزة من قبل المنتجين الخواص،
 - توقيع اتفاقيات شراء الكهرباء بطاقة إنتاجية تبلغ 1000 ميغاواط مع منتجين خواص جدد،
 - تعزيز دمج الطاقات المتجددة في الشبكة للحد من انبعاثات الغازات،
 - التقليص من الاعتماد على الموارد الأحفورية في إنتاج الطاقة.
- أحيل الكلمة السيد رئيس المجلس إلى السيد نائب رئيس لجنة المالية، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدق للسيد نائب رئيس اللجنة.

السيد ظافر الصغيري، نائب رئيس المالية والميزانية

شكرا سيدي الرئيس.

IV- الشروط المالية للقرض:

تتمثل الشروط المالية للقرض التفاضلي لصندوق التكنولوجيا النظيفة "FTP" فيما يلي:

- مبلغ القرض: 30.000.000 دولار أمريكي.
- فترة السداد: 30 سنة بما فيها 8 سنوات إمهال،
- نسبة الفائدة: قارة وتبلغ 1.33 %،
- عمولة الخدمات: 0.18 % من المبلغ غير المستعمل من القرض تحتسب 60 يوما من تاريخ توقيع اتفاقية القرض،
- آخر أجل للسحب: 31 ديسمبر 2029،
- الضمان: ضمان الدولة التونسية.

- أعمال اللجنة:

تعهدت لجنة المالية والميزانية بالنظر في مشروع القانون عدد 38 لسنة 2026 المتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 18 أفريل 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمتعلقة بالقرض المسند لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل برنامج دعم إصلاح قطاع الطاقة، ومشروع القانون عدد 39 لسنة 2026 المتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة في التاريخ ذاته بين الجمهورية التونسية وصندوق التكنولوجيا النظيفة، والمتعلقة بالقرض المسند لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل البرنامج نفسه، وذلك إثر إحالتهما من مكتب مجلس نواب الشعب بتاريخ 22 جوان 2026، عملا بأحكام النظام الداخلي للمجلس.

ونظرت اللجنة، خلال جلستها المنعقدة في التاريخ ذاته، في مشروع القانونين بالاستناد إلى وثيقتي شرح الأسباب واتفاقيتي الضمان، وتداولت في مختلف الجوانب الأولية المتعلقة بمضمونهما، وقررت تنظيم جلسة استماع إلى ممثلي وزارة الاقتصاد والتخطيط والشركة التونسية للكهرباء والغاز، قصد استكمال عناصر النظر وإحاطة أعضاء اللجنة بالجوانب الفنية والاقتصادية والمالية المتصلة بالتمويلين موضوع مشروع القانونين.

وفي هذا الإطار، عقدت لجنة المالية والميزانية يوم الأربعاء 24 جوان 2026 جلسة استماع بحضور ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط والشركة التونسية للكهرباء والغاز.

واستهل رئيس اللجنة الأشغال بالتأكيد على أهمية المشروعين بالنظر إلى ارتباطهما بقطاع استراتيجي يمثل أحد أهم ركائز الأمن الطاقوي والتنمية الاقتصادية، مبرزا في المقابل أن استعجال عرضهما على أنظار مجلس نواب الشعب، رغم إمضاء اتفاقيتي التمويل منذ أواخر سنة 2025، لا ينبغي أن يحول دون ممارسة اللجنة لدورها الرقابي والتشريعي على الوجه الأكمل، بما يضمن دراسة مختلف الجوانب القانونية والمالية والفنية للمشروعين بكل ما يقتضيه ذلك من تدقيق وتمحيص.

وأكد في هذا السياق ضرورة تمكين اللجنة من جميع الوثائق المرجعية ذات الصلة، ولا سيما النسخة المترجمة من اتفاقيتي الضمان، وعقد البرنامج المبرم بين الدولة والشركة التونسية للكهرباء والغاز للفترة 2024-2028، إلى جانب المعطيات الفنية المتعلقة بالمشاريع المزمع إنجازها، والتكنولوجيات المعتمدة، وأجال التنفيذ، ونسبة مساهمة المؤسسات التونسية في إنجازها، بما يمكن من تقييم مدى جدوى التمويل المقترح وقدرته على تحقيق الأهداف المرسومة، وتفادي الصعوبات التي عرفها تنفيذ بعض المشاريع الكبرى في قطاع الطاقة.

كما شدد على أن نجاح البرنامج الإصلاحي يظل رهين اقترانه بإصلاحات هيكلية فعلية، تشمل بالخصوص تطوير شبكات نقل وتوزيع الكهرباء، وتسريع إنجاز مشاريع الشبكات الذكية، وتبسيط إجراءات ربط المستثمرين الخواص بمشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، بما يضمن تحسين أداء المرفق العمومي للطاقة وتعزيز مساهمته في تحقيق الانتقال الطاقوي.

ومن جهته، أبرز نائب رئيس اللجنة الأهمية الاستراتيجية لمشروع القانونين، اعتبارا لارتباطهما المباشر بالبرنامج الوطني لإصلاح قطاع الطاقة وتحسين أداء الشركة التونسية للكهرباء والغاز في ظرف يتسم بتزايد الضغوط المسلطة على المنظومة الطاقية والمالية العمومية.

وأشار إلى أن التمويلين موضوع المشروعين، والمتمثلين في قرض بقيمة 384,8 مليون أورو من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وآخر بقيمة 30 مليون دولار أمريكي من صندوق التكنولوجيا النظيفة، يندرجان في إطار برنامج إصلاحي يستهدف تحسين نجاعة وفعالية وحوكمة قطاع الطاقة، ملاحظا أن الوثائق المعروضة على اللجنة أبرزت استمرار اعتماد إنتاج الكهرباء في تونس بنسبة تفوق 95 % على الغاز الطبيعي، بما يجعل كلفة الإنتاج شديدة التأثر بتقلبات الأسعار العالمية للمحروقات وأسعار الصرف.

وأضاف أن الوضعية المالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز مازالت تشهد إشكاليات هيكلية ناجمة أساسا عن اتساع الفجوة بين كلفة الإنتاج والتعريفات المعتمدة، وهو ما يفرض تعبئة موارد مالية هامة لتأمين استمرارية المرفق العمومي وضمان توازناته المالية.

وبين أن البرنامج الإصلاحي يتضمن جملة من المؤشرات الكمية الطموحة، من بينها الترفيع في مساهمة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء إلى 27 % في أفق سنة 2028 و35 % في أفق سنة 2030، والتقليص في كلفة التزود بالطاقة، والحد من أعباء الدعم العمومي، وتحسين المؤشرات المالية للشركة، واستقطاب استثمارات خاصة هامة، فضلا عن الإسهام في تقليص الانبعاثات الكربونية ودعم الانتقال الطاقوي.

وأكد في ختام مداخلته أن مسؤولية اللجنة تقتضي التثبيت من مدى واقعية هذه المؤشرات، وقابلية تنفيذها ضمن الأجل المحددة، ومدى كفاية الإصلاحات المبرمجة لضمان حسن توظيف القروض وحماية المال العام وتحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية المرجوة.

ثم قدم ممثلو الشركة التونسية للكهرباء والغاز عرضاً شاملاً استعرضوا من خلاله الإطار العام الذي يندرج ضمنه مشروعا القانونين، مبينين أن اتفاقيتي التمويل تمثلان أحد مكونات برنامج إصلاح وتحسين نجاعة وفعالية وحوكمة قطاع الطاقة، الذي أقره المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 23 نوفمبر 2024 والمخصص للنظر في وضعية الشركة وأفاق إصلاحها.

وأوضحوا أنه تم في هذا الإطار، إبرام عقد برنامج بين الدولة والشركة للفترة 2024-2028 بتاريخ 5 فيفري 2025 يتضمن جملة من الالتزامات المتبادلة الرامية إلى تحسين الأداء المالي والفني والتجاري للمؤسسة، ودعم التحول الطاقوي والتحول الرقمي، وتعزيز استدامة التوازنات المالية، إلى جانب إحداث لجنة وزارية متعددة الاختصاصات تتولى متابعة تنفيذ عقد البرنامج ومعالجة الصعوبات التي قد تعترض إنجازه، وقد عقدت إلى حد الآن ثلاث جلسات متابعة.

وبين ممثلو الشركة أن عقد البرنامج يركز على أربعة محاور رئيسية. وبهم المحور الأول إصلاح الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تسوية متخللات الدولة والإدارات العمومية بعنوان استهلاك الكهرباء والغاز، وجدولة مستحقات الدعم المتراكمة، وتحسين استخلاص الديون لدى مختلف الحرفاء، والتقليص من آجال خلاص المزودين بما يعزز سيولة الشركة ويمكنها من الإيفاء بالتزاماتها المالية.

ويتعلق المحور الثاني بتحسين الأداء الفني عبر الترفيع في القدرة المركزة للطاقات المتجددة، وتحسين مردودية محطات الإنتاج، والحد من الفاقد الطاقوي، وتحسين شبكات النقل والتوزيع واستمرارية التزود بالكهرباء.

أما المحور الثالث، فيستهدف الارتقاء بالأداء التجاري من خلال تحسين نسب استخلاص الفواتير، وتقليص آجال الربط بشبكاتي الكهرباء والغاز، وتطوير الخدمات الرقمية، والتوسع في اعتماد وسائل الدفع الإلكتروني والخدمات الرقمية المسداة للحرفاء.

وبهم المحور الرابع تعزيز الحوكمة والشفافية، وذلك عبر تطوير منظومة التصرف، واعتماد النمذجة المالية متعددة السنوات، وإعداد القوائم المالية وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS)، والفصل المحاسبي بين أنشطة الكهرباء والغاز، فضلا عن تحسين منظومة إنجاز المشاريع وإجراءات إبرام الصفقات.

وأشار ممثلو الشركة إلى أن تحقيق هذه الأهداف يستوجب تعبئة استثمارات هامة لتطوير وسائل الإنتاج، وتعزيز شبكات النقل والتوزيع، ودعم مشاريع الطاقات المتجددة، الأمر الذي اقتضى اللجوء إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير للحصول على تمويل في إطار برنامج قائم على النتائج (PforR)، تعتمد فيه عمليات صرف التمويل على مدى تحقيق المؤشرات والأهداف المتفق عليها بين الجانبين.

ويتكون هذا التمويل من قرض أول بقيمة 384,8 مليون أورو يمنحه البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقرض ثان بقيمة 30 مليون دولار أمريكي يمنحه صندوق التكنولوجيا النظيفة، ويهدفان إلى تمويل برنامج متكامل للإصلاح لا يقتصر على اقتناء التجهيزات، وإنما يشمل جملة من الإصلاحات الهيكلية الكفيلة بتحسين أداء قطاع الطاقة.

وأوضحوا أن البرنامج يركز على ثلاثة مجالات تدخل رئيسية، يتمثل أولها في تسريع إدماج الطاقات المتجددة عبر إدخال 500 ميغاواط من القدرات الإنتاجية حيز الاستغلال، وإبرام عقود إضافية لإنتاج ألف ميغاواط من الكهرباء، بالتوازي مع تدعيم شبكات النقل والتوزيع.

أما المجال الثاني، فيتعلق بتحسين الأداء المالي والتشغيلي للشركة، من خلال تحسين استخلاص الفواتير وتسوية مستحقات الدعم، والحد من الخسائر التجارية، وتعزيز البنية التحتية للعدادات، وتحسين نسق خلاص المزودين.

ويتمثل المجال الثالث في دعم الحوكمة والشفافية عبر استكمال الإصلاحات المؤسسية، وإحداث الهيئة التعديلية لقطاع الطاقة واعتماد المعايير الدولية في إعداد القوائم المالية، وإرساء تخطيط استثماري طويل المدى.

وأضاف ممثلو الشركة أن خصوصية هذا التمويل تتمثل في ارتباطه بتحقيق النتائج، حيث لا يتم إلغاء الاعتمادات غير المسحوبة عند تعذر تحقيق بعض المؤشرات خلال سنة معينة، وإنما يمكن سحبها لاحقا إلى غاية سنة 2028 عند استكمال المؤشرات المطلوبة. كما بينوا أن الشركة ستكون استنادا إلى النتائج المحققة خلال سنة 2025، قادرة على سحب جزء هام من التمويل مباشرة إثر دخول الاتفاقيتين حيز النفاذ بما من شأنه أن يدعم سيولتها المالية ويساعدها على تنفيذ برنامجها الاستثماري.

وتناول العرض الوضعية المالية الراهنة للشركة، حيث أبرز ممثلوها أن الصعوبات التي تعانها تعود أساسا إلى عدم تغطية التعريفات المعتمدة للكلفة الحقيقية لإنتاج الكهرباء والغاز، فضلا عن الارتفاع المتواصل لكلفة المحروقات التي تمثل النسبة الأكبر من كلفة الإنتاج وهو ما يجعل نتائج الشركة رهينة لتقلبات أسعار النفط وأسعار الصرف.

كما استعرضوا تطور متخللات الدعم، وحجم المديونية، ومستحقات الشركة لدى مختلف الحرفاء، مبرزين أن عقد البرنامج تضمن إجراءات عملية لمعالجة هذه الإشكاليات من خلال جدولة الديون وتحسين الاستخلاص والالتزام بصرف مستحقات الدعم في آجال محددة.

وفي سياق متصل، قدمت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط عرضاً أبرزت فيه أن البرنامج الإصلاحي يندرج ضمن الاستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقوي في أفق سنة 2035، التي تهدف إلى تنوع المزيج الطاقوي، وتعزيز مساهمة الطاقات المتجددة، وتحسين النجاعة الطاقوية، والحد من التبعية الطاقوية للخارج، بما يساهم في تعزيز الأمن الطاقوي، والتقليص من الضغط المسلط على ميزان المدفوعات والمالية العمومية.

وأضافت أن هذه الاستراتيجية ترمي إلى الرفع من مساهمة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء والتقليص من استهلاك الطاقة الأولية والانبعثات الكربونية بالتوازي مع إنجاز عدد من المشاريع الكبرى في مجالات إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها، بما في ذلك مشاريع الربط الكهربائي والشبكات الذكية ومحطات الطاقات المتجددة بما يعزز استدامة المنظومة الطاقوية الوطنية.

وإثر الاستماع إلى العرضين المقدمين من ممثلي الشركة التونسية للكهرباء والغاز ووزارة الاقتصاد والتخطيط، تداول أعضاء اللجنة في

مختلف الجوانب المتصلة بمشروع القانونين، حيث ثمنوا التوجه نحو دعم برنامج الانتقال الطاقى وتعزيز حوكمة قطاع الطاقة، باعتباره خيارا استراتيجيا يهدف إلى الحد من التبعية الطاقية وتحسين استدامة المالية العمومية. غير أنهم أكدوا في المقابل أن نجاح هذا البرنامج يظل رهينا بمدى واقعية فرضياته ونجاعة الإصلاحات المرافقة له، وقدرتها على تحقيق النتائج المعلنة في الأجل المحددة. وفي هذا الإطار، تركّزت تدخلات النواب على المحاور التالية:

✚ الإصلاحات الاستراتيجية والانتقال الطاقى

تساءل النواب عن مدى واقعية برنامج إصلاح قطاع الطاقة في ظل الوضعية المالية الحالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز، وعن مدى قدرة هذا البرنامج على تحقيق الأهداف المعلنة، وخاصة المتعلقة بالرفع من مساهمة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء، والتقليص من كلفة الإنتاج، والحد من أعباء الدعم، وتحسين المؤشرات المالية للمؤسسة.

كما استفسروا عن الإجراءات العملية التي اتخذتها الدولة لتوفير مناخ استثماري ملائم يمكن من تعبئة الاستثمارات الخاصة المبرمجة، وتذليل الصعوبات الإدارية والتنظيمية التي تعترض المستثمرين، بما يسمح بإنجاز مشاريع الطاقات المتجددة في الأجل المحددة وتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقى.

وأكد عدد من النواب أن نجاح الانتقال الطاقى لا يقتصر على توفير التمويلات، وإنما يقتضي إصلاحات هيكلية عميقة، تشمل تبسيط الإجراءات، وتطوير الإطار القانوني، ودعم الاستثمار، وتحسين التصرف في منظومة الطاقة، معتبرين أن الانتقال الطاقى يمثل خيارا استراتيجيا لتحقيق السيادة الطاقية والتقليص من هشاشة الاقتصاد الوطنى تجاه تقلبات الأسواق العالمية.

✚ الجوانب المالية والتمويل

واستأثر الجانب المالى بجزء هام من النقاش، حيث تساءل النواب عن مبررات اللجوء إلى هذا التمويل، وأسباب اختيار البنك الدولى للإنشاء والتعمير، ومدى ملائمة آلية التمويل القائم على النتائج لطبيعة البرنامج الإصلاحي.

كما استفسروا عن شروط القرضين، ولا سيما مدة السداد، وفترة الإهمال، ونسب الفائدة، والعمولات الموظفة، ومدى تنافسيتها مقارنة ببدايل التمويل الأخرى، فضلا عن انعكاسات الضمان الذى ستسديه الدولة لفائدة القرضين على التوازنات المالية العمومية.

وتناول النقاش كذلك الجدوى الاقتصادية للاقتراض طويل الأمد لتمويل مشاريع وتجهيزات قد تتطور تقنياتها قبل انتهاء مدة السداد، ومدى قدرة البرنامج على تحقيق المردودية الاقتصادية والمالية الكفيلة بتبرير هذه الالتزامات.

كما طلب النواب توضيحات بشأن آلية صرف التمويل المرتبط بالنتائج، ومدى ارتباط عمليات السحب بتحقيق المؤشرات المتفق عليها، وانعكاسات أي تأخير في تنفيذ الإصلاحات أو المشاريع على نسق تعبئة الموارد المالية.

✚ الوضعية المالية للشركة

واهتم جانب هام من النقاش بالوضعية المالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز، حيث استفسر النواب عن الإجراءات العملية المزمع

اتخاذها لتحسين التوازنات المالية للمؤسسة، والتقليص من العجز الهيكلي، والرفع من نسبة تغطية كلفة الإنتاج، دون تحميل المستهلك أعباء إضافية.

كما تناولت التدخلات تطور مديونية الشركة، ومتخللات الدعم، ومستحققاتها لدى المؤسسات العمومية والحرفاء الخواص، مع الدعوة إلى وضع برنامج واضح لتحسين الاستخلاص، وتسوية الديون المتراكمة، وتعزيز السيولة المالية للمؤسسة.

✚ تنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة

وتساءل النواب عن مدى تقدم إنجاز مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، وعدد العقود المبرمة مع المستثمرين الخواص، ومدى جاهزية شبكات النقل والتوزيع لاستيعاب القدرات الإنتاجية الجديدة، فضلا عن مدى تقدم مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا، وأسباب التأخير المسجل في إنجازها.

كما دعوا إلى بيان مدى مساهمة هذه المشاريع في تحسين أمن التزود بالطاقة، والحد من الاعتماد على الغاز الطبيعي، والتقليص من كلفة الإنتاج على المدى المتوسط والبعيد.

✚ الحوكمة والإصلاحات المؤسسية

وأولى النواب اهتماما خاصا بالإصلاحات المرتبطة بحوكمة قطاع الطاقة، ولا سيما مشروع إحداث الهيئة التعديلية لقطاع الطاقة، حيث استفسروا عن مدى تقدم إعداد الإطار القانوني المنظم لها، وانعكاس إحداثها على تنظيم القطاع وتعزيز الشفافية وتحسين العلاقة بين مختلف المتدخلين.

كما أكدوا أهمية استكمال الإصلاحات المتعلقة بعصنة التصرف واعتماد المعايير الدولية في إعداد القوائم المالية وتحسين آليات متابعة تنفيذ المشاريع وتقييم الأداء.

✚ الفاقد الطاقى واستخلاص الديون

واعتبر النواب أن التقليص من الفاقد الطاقى يمثل أحد أهم عناصر الإصلاح، متسائلين عن الإجراءات العملية الكفيلة بالحد من الخسائر الفنية والتجارية، ومقاومة ظاهرة الربط غير القانوني بالشبكة واختلاس الكهرباء، التي تكبد الشركة خسائر مالية هامة.

كما دعوا إلى توضيح مدى تقدم مشروع العدادات الذكية، وخطة الشركة لتطوير شبكات التوزيع، والرفع من نجاعة المراقبة، إلى جانب بيان الإجراءات المتخذة لتحسين استخلاص مستحققات الشركة لدى مختلف الحرفاء والمؤسسات العمومية، باعتبارها من أبرز محددات استعادة التوازنات المالية للمؤسسة.

وتفاعلا مع مختلف الاستفسارات والملاحظات التي أثارها أعضاء اللجنة، قدم ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط والشركة التونسية للكهرباء والغاز جملة من التوضيحات، تناولت مختلف الجوانب الاستراتيجية والاقتصادية والمالية والفنية المرتبطة بمشروع القانونين، مؤكداً أن البرنامج المزمع تنفيذه لا يقتصر على تعبئة الموارد المالية اللازمة لإنجاز عدد من المشاريع، وإنما يندرج ضمن رؤية إصلاحية متكاملة تستهدف تعزيز نجاعة قطاع الطاقة، وتحسين مردودية الشركة التونسية للكهرباء والغاز، ودعم مسار الانتقال الطاقى بما يضمن استدامة المنظومة الطاقية الوطنية.

✚ فيما يتعلق بالإصلاحات الاستراتيجية وبرنامج الانتقال

الطاقة

أوضح ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط في معرض الرد على التساؤلات المتعلقة بمدى واقعية البرنامج الإصلاحي وقدرته على تحقيق الأهداف المرسومة أن هذا البرنامج يندرج في إطار الاستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقى، التي ترمي إلى إرساء منظومة طاقية أكثر تنوعا واستدامة، من خلال الرفع التدريجي لمساهمة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء، وتحسين النجاعة الطاقية، والحد من التبعية الطاقية للخارج، بما يعزز أمن التزود بالطاقة ويحد من انعكاسات تقلبات الأسواق العالمية على الاقتصاد الوطني والمالية العمومية.

وأضافوا أن البرنامج يمثل ثمرة مسار تشاركي بين مختلف الهياكل المتدخلة في قطاع الطاقة، وقد تم ضبط أهدافه ومؤشرات إنجازها وفق مقاربة تراعى الإمكانات الوطنية والالتزامات الدولية لتونس، مع الحرص على ضمان التكامل بين الإصلاحات التشريعية والمؤسسية والمالية والفنية، بما يكفل تحقيق النتائج المرجوة في إطار رؤية متوسطة وطويلة المدى.

ومن جهتهم، بين ممثلو الشركة التونسية للكهرباء والغاز أن الإصلاحات المبرمجة لا تقتصر على إنجاز مشاريع استثمارية جديدة، وإنما تشمل مراجعة أساليب التصرف، وتحسين مردودية المؤسسة، وتطوير البنية الأساسية لشبكات النقل والتوزيع، والارتقاء بجودة الخدمات، بما يمكن الشركة من الاضطلاع بدورها في تنفيذ السياسة الوطنية للانتقال الطاقى وتحقيق مؤشرات الأداء المتفق بشأنها.

✚ فيما يتعلق بالتمويل وآلية تنفيذه

وردا على الاستفسارات المتعلقة بأسباب اللجوء إلى البنك الدولي وشروط التمويل، أوضح ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط أن اختيار هذه المؤسسة المالية الدولية يستند إلى ما توفره من خبرة في مرافقة برامج الإصلاح، إلى جانب ما تتميز به التمويلات الممنوحة في إطارها من شروط ميسرة وأجال سداد ملائمة، فضلا عن الدعم الفني الذي يؤمن حسن تنفيذ البرنامج ومتابعة مختلف مراحله.

وأكدوا أن التمويل يعتمد آلية "التمويل المرتبط بالنتائج"، التي تقوم على ربط صرف الموارد المالية بتحقيق مؤشرات أداء وإصلاحات محددة مسبقا، بما يعزز نجاعة الإنفاق العمومي، ويرسخ مبادئ المساءلة والشفافية، ويضمن المتابعة الدورية لمستوى تقدم البرنامج، باعتبار أن هذه الآلية لا تقتصر على تمويل النفقات، وإنما تستهدف بالأساس مرافقة الإصلاحات الهيكلية وضمان تحقيق أهدافها.

ومن جهتهم، أوضح ممثلو الشركة أن هذا التمويل موجه إلى تنفيذ برنامج الإصلاح في مختلف مكوناته، وليس إلى تغطية نفقات التسيير، مبينين أن طبيعة التمويل المعتمد تتيح للشركة تعبئة الموارد تباعا بحسب مستوى التقدم في إنجاز الإصلاحات وتحقيق المؤشرات المتفق عليها، بما يوفر مرونة في تنفيذ البرنامج ويضمن حسن توظيف الاعتمادات المرصودة.

✚ فيما يتعلق بالوضعية المالية للشركة

وبخصوص الوضعية المالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز، أوضح ممثلوها أن الصعوبات التي تواجهها تعود إلى جملة من العوامل الهيكلية، في مقدمتها استمرار الفارق بين الكلفة الحقيقية لإنتاج الكهرباء والغاز والتعريفات المعتمدة، إلى جانب الارتفاع المتواصل

لكلفة المحروقات وتقلبات أسعار الصرف، فضلا عما ترتب عن تراكم مستحقات الدعم والديون غير المستخلصة من تأثير مباشر على توازناتها المالية وقدرتها على تمويل استثماراتها.

وأكدوا أن عقد البرنامج تضمن حزمة متكاملة من الإجراءات الرامية إلى معالجة هذه الاختلالات بصورة تدريجية، من خلال تحسين استخلاص المستحقات، وتسوية الديون، وترشيد النفقات، وتعزيز التصرف في الموارد، بما يمكن المؤسسة من استعادة توازناتها المالية وضمان استمرارية المرفق العمومي في أفضل الظروف.

وفي السياق ذاته، أفاد ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط بأن الدولة ملتزمة بتنفيذ التعهدات المحملة عليها بمقتضى عقد البرنامج، ومواصلة التنسيق مع مختلف المتدخلين لضمان توفير الظروف الملائمة لإنجاح الإصلاحات المبرمجة وتحقيق الأهداف المتفق عليها.

✚ فيما يتعلق بتطوير مشاريع الطاقات المتجددة

وفي معرض الإجابة عن التساؤلات المتعلقة بمدى تقدم مشاريع الطاقات المتجددة، أوضح ممثلو الشركة أن البرنامج يهدف إلى التسريع في إدماج الكهرباء المنتجة من المصادر المتجددة ضمن المنظومة الوطنية، بالتوازي مع تطوير شبكات النقل والتوزيع بما يضمن استيعاب القدرات الإنتاجية الجديدة، وتحسين موثوقية الشبكة الكهربائية وجودة التزود.

كما بينوا أن مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا يمثل أحد المشاريع الاستراتيجية التي من شأنها تعزيز اندماج الشبكة الوطنية ضمن الفضاء الكهربائي الإقليمي، وفتح آفاق جديدة لتبادل الطاقة، بما يدعم أمن التزود ويرفع من مردودية الاستثمارات المنجزة في مجال الطاقات المتجددة.

وأكد ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط أن هذه المشاريع تندرج ضمن التوجهات الوطنية الرامية إلى تنويع مصادر إنتاج الكهرباء، والتقليل من الاعتماد على الغاز الطبيعي، والحد من كلفة الإنتاج على المدى المتوسط والبعيد، بما ينعكس إيجابا على التوازنات الاقتصادية والمالية.

✚ فيما يتعلق بالحوكمة والإصلاحات المؤسسية

وردا على التساؤلات المتعلقة بالحوكمة، أوضح ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط أن البرنامج يتضمن جملة من الإصلاحات المؤسسية الهادفة إلى تطوير الإطار المنظم لقطاع الطاقة، وفي مقدمتها استكمال مسار إحداث الهيئة التعديلية لقطاع الطاقة، باعتبارها آلية من شأنها دعم الشفافية، وتحسين تنظيم القطاع، وتعزيز الثقة لدى مختلف المتدخلين والمستثمرين.

ومن جهتهم، بين ممثلو الشركة أن المؤسسة شرعت في تنفيذ إصلاحات داخلية تشمل تطوير منظومة التصرف، واعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي، والفصل المحاسبي بين أنشطة الكهرباء والغاز، وإرساء أدوات حديثة للتخطيط ومتابعة المشاريع، بما يعزز الحوكمة ويرفع من نجاعة التصرف في الموارد.

✚ فيما يتعلق بالفائض الطاقى وتحسين الاستخلاص

وبخصوص الإجراءات المزمع اتخاذها للحد من الفائض الطاقى، أوضح ممثلو الشركة أن البرنامج يتضمن جملة من التدخلات الرامية إلى تطوير شبكات النقل والتوزيع، وتعميم العدادات الذكية تدريجيا، وتعزيز آليات المراقبة والتصدي لظاهرة الربط غير القانوني بالشبكة،

بما يساهم في الحد من الخسائر الفنية والتجارية وتحسين مردودية الشبكة.

وأضافوا أن الشركة تعمل، بالتوازي مع ذلك، على تحسين منظومة استخلاص مستحقاتها، ومراجعة آليات المتابعة والتصرف في الديون، بما يعزز سيولتها المالية ويمكنها من تعبئة الموارد الذاتية الضرورية لمواصلة تنفيذ برامجها الاستثمارية.

وفي ختام ردودهم، أكد ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط والشركة التونسية للكهرباء والغاز أن نجاح البرنامج الإصلاحي يبقى رهينا بتكامل مختلف الإصلاحات المبرمجة، واستكمال تنفيذها في الأجل المحددة، باعتبارها تمثل دعامة أساسية لتحسين أداء قطاع الطاقة، وتعزيز استدامة المالية العمومية، ودعم الانتقال نحو منظومة طاقة أكثر نجاعة واستدامة.

وعقب استكمال الاستماع إلى مختلف التوضيحات والإجابات المقدمة من ممثلي وزارة الاقتصاد والتخطيط والشركة التونسية للكهرباء والغاز، تداول أعضاء اللجنة في مختلف المعطيات المقدمة، وثمنوا المجهود المبذول لإرساء برنامج إصلاحي يهدف إلى تحسين حوكمة قطاع الطاقة وتعزيز استدامته المالية والفنية. غير أنهم أكدوا أن نجاح هذا البرنامج يظل رهينا بمدى الالتزام بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية المبرمجة في آجالها، وبارساء منظومة متابعة وتقييم تمكن من قياس مدى التقدم في تحقيق الأهداف المرسومة.

وأكد عدد من أعضاء اللجنة أن تحسين الوضعية المالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز يقتضي إلى جانب تعبئة التمويلات الخارجية مواصلة إصلاح منظومة الدعم، والحد من الفاقد الطاقى، وتعزيز استخلاص المستحقات، والتصدي لمختلف مظاهر الاعتداء على الشبكات الكهربائية، بما يدعم الموارد الذاتية للمؤسسة ويعزز قدرتها على الاضطلاع بمهامها في أفضل الظروف.

وشدد النواب على أهمية مواصلة تطوير مشاريع الطاقات المتجددة وتسريع إنجازها واستكمال الإصلاحات التشريعية والمؤسسية الكفيلة بتحسين مناخ الاستثمار في هذا المجال، بما يمكن من الرفع التدريجي لمساهمة الطاقات النظيفة في إنتاج الكهرباء، وتعزيز الأمن الطاقى الوطني، والتقليص من كلفة إنتاج الطاقة وانعكاساتها على المالية العمومية.

كما أكدوا ضرورة أن ترافق تنفيذ البرنامج الإصلاحي متابعة دورية لمختلف مؤشرات، بما يمكن من تقييم مدى تحقيق النتائج المنتظرة، ويضمن حسن توظيف التمويلات العمومية والخارجية، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية التي رصدت من أجلها.

اعتبارا لما أثاره النواب من تساؤلات تتطلب مزيدا من التوضيح، وخاصة فيما يتعلق بمضمون عقد البرنامج المبرم بين الدولة والشركة التونسية للكهرباء والغاز، قررت اللجنة في ختام جلستها المنعقدة بتاريخ 24 جوان 2026 تأجيل البت في مشروع القانونين إلى حين مدها بعقد البرنامج والاطلاع على مختلف الالتزامات والإصلاحات التي يتضمنها، بما يمكنها من استكمال دراسة الملف على بيئة من جميع عناصره، وترسيخا لدورها الرقابي والتشريعي في التثبث من مختلف الجوانب المرتبطة بالتمويل والإصلاحات المزمع تنفيذها.

وبعد توصل اللجنة بعقد البرنامج والوثائق التكميلية المطلوبة وافقت اللجنة بتاريخ الجمعة 26 جوان 2026 بإجماع الحاضرين.

- قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والميزانية الموافقة على مشروع هذين القانونين بإجماع الحاضرين.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنة على هذا العمل القيم ونرفع الجلسة إلى حدود الساعة الثانية، للانتقال إلى النقاش العام.

(كانت الساعة الواحدة بعد الظهر)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مشروع القانونين

(كانت الساعة الثانية وخمسا وعشرين دقيقة بعد الظهر)

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

استئناف الجلسة.

أجدد الترحاب بالسيد صلاح الزواري وزير التجهيز والإسكان والمكلف بتسيير وزارة الصناعة والمناجم والطاقة وأرحب كذلك بكافة أعضاء الوفد المرافق له تحت قبة مجلس نواب الشعب، مرحبا بكم، شرفتمونا ونورتونا.

نتطلق في النقاش العام، القائمة الأولية تضم السيدات والسادة عبد الستار الزاري، فاطمة المسدي، عادل الضياف، عصام شوشان، أيمن بن صالح، محمد ضو، محمد علي، منصف معلول، منير كموني وحاتم اللبائي، العشرة الأوائل.

البداية مع الأستاذ العزيز عبد الستار الزاري وله ست دقائق، تفضل.

السيد عبد الستار الزاري

شكرا السيد الرئيس،

نحن في بداية القائمة وكما يقولون "يبدأها زعيم وإلا كريم وإلا خائب طبع" إن شاء الله نكون من الكرماء،

مرحبا بك السيد وزير التجهيز والمكلف بتسيير وزارة الصناعة والمناجم والطاقة، هذه الوزارة التي وقع حولها حديث كثير، وتكليفك بتسيير هذه الوزارة هو دليل على كلامي، أرجو أن تحافظ على هذه الأمانة حتى تخدم هذه الوزارة تونس وشعبها لما لها من أهمية.

مرحبا بك ومرحبا بالسادة المديرين العاملين المرافقين لسيداتك،

سادتي الكرام والشعب التونسي الكريم، موضوعنا اليوم حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل برنامج تحسين نجاعة فاعلية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس، الذي يمثل إشكالا في تونس اليوم لدرجة أننا كنواب شعب وأنتم كحكومة وكدولة حقنا في إثارة هذا الموضوع وخاصة شركتنا، شركة الكهرباء والغاز، هذه الشركة الوطنية ومن المستحيل ألا يتمنى إنسان وطني النجاح لهذه الشركة.

سيدي الوزير، هناك تعويم وسأتحدث باسم الشعب التونسي وما يدار بين أوساط الشعب التونسي، هناك من أسمانا مكتب ضبط وأننا مجلس نواب قروض وكل يغني على ليلاه، لكننا في الحقيقة والله أعلم بنياتنا الصادقة، والتاريخ يسجل يا سادة النواب، لسنا هنا لنبيع البلاد ولا للسمسرة والشعبوية ولا لنتزايد في الوطنية،

نحن لنا أمانة على عاتقنا سلمها لنا الشعب التونسي وسأحدث عن نفسي على الأقل وعلى كل نائب صادق، فالتاريخ يسجل وقد كره التونسي اليوم القروض إلى درجة أنه لا يميز بين القرض الاستثماري والقرض الاستهلاكي، أنا عبد الستار الزارعي، المواطن العادي، لا أريد أن تأخذ بلادي قروضا استهلاكية وأنا ضدها وأنا مع القروض الاستثمارية التي ترجع بالنفع على بلادنا وعلى شعبنا ومن المستحيل أن يقر المواطن التونسي ويقول هذا قرض استثماري لصالحه إلا إذا كان سيرجع بالنفع عليه وعلى قدرته الشرائية وكلنا نعرف اليوم وضعنا الاقتصادي والاجتماعي ونعرف اليوم الشعب التونسي، يا سيدي الرئيس، فنحن نجلس معهم ونسمعهم ونحدث معهم، هذا تقريبا ما أريد أن أقوله مبدئيا وسأحاول بحكم ضيق الوقت أن أقول ما هو مهم وأهم.

هذه الشركة هي شركة وطنية، والمفروض ألا يكون هناك تعويم، كما سبق وذكرت لك وقلت لك تحسين ونجاعة وفاعلية وحوكمة، وهذا كلام إنشائي جيد، لكننا نريد أن نعرف وجهة هذه الأموال بالضبط، ونريد أن ينهض هذا القرض الاستثماري بشركتنا ويرجع بالفائدة على تونس وعلى شعبها، فأكبر كارثة اليوم وكلكم بمن فيكم الموظف السامي يختنق حين تأتية الفاتورة اليوم وأنتم تعرفون هذا، بحكم الدخل الفردي للمواطن التونسي.

سيدي الوزير، نحن أبناء شعب ونحس ونسمع هذا المواطن ومتى نقول بأننا تسلمنا قرضا استثماريا حتى يذكرنا التاريخ بخير؟ حين يرجع بالنفع على تونس وشعبها.

رغم ضيق الوقت، لي العديد من التوصيات لهذه الشركة، بأن تحترم المواطن، فمن المواطنين من ينتظر عامين وثلاثة وأربعة أعوام للتزود بالكهرباء، في حين أنه قام بالخلاص وهناك من يفترق لوجود الإنارة إلى حد الآن، هناك سياسة يجب أن تتغير اليوم، ثم في علاقة الشركة التونسية للكهرباء والغاز بوزارة الفلاحة التي لها سياسة ضد الفلاح، إلى درجة أن يلتجئ الفلاح والمواطن إلى طرق ملتوية ليضر "STEG" ويجب أن تقوم الدولة التونسية بخلاص ديونها تجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز حتى تنهض وشكرا لكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة فاطمة المسدي ولها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا،

السيد الرئيس،

السادة الزملاء،

في الحقيقة ونحن نتحدث عن مخطط التنمية ودرسنه لمدة زمنية، أريد أن أذكر مسألتين: أن هناك أيضا في هذه الأيام حدثان سياسيان، الحدث الأول وهو إيداع مقترح تصنيف حركة النهضة تنظيمًا إرهابيًا وهو مقترح يمكن قناعة التونسيين بضرورة الجسم مع مرحلة الإرهاب وصارت بالأمس وقفة احتجاجية نظمها مواطنون أمام مجلس النواب وهي ضد الاستيطان للمهاجرين غير النظاميين ورفعوا مطالب بإلغاء المرسوم 88 المنظم للجمعيات ولهذا أطلب من السيد رئيس المجلس أن يحدد جلسة عامة في أقرب الأجل لمناقشة مقترح هذا القانون لإصلاح الجمعيات، لأنه لا يمكن أن يتحدث الشعب والآليات غير موجودة.

اليوم لا يمكن أن نبنى مخططا دون دولة قوية ولا يمكن أن تكون هناك دولة قوية إذا لم توجد منظومة قانونية عصرية ومؤسسات فاعلة، لهذا أردت في تدخلتي اليوم أن أتحدث عن هذا القرض الذي سنأخذه وهل حقا أن هذا القرض الذي سنأخذه سيمكن "STEG" من فاعلية أكثر؟

اليوم نحن أمام قرض بقيمة 400 مليون دولار لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز ستتحمله الدولة التونسية وتضمنه، يعني أن الدولة والمواطن دافع الضرائب هو الذي سيتحمل هذا الالتزام ويمكن أن الأمر في ظاهره إيجابي: دعم الطاقات المتجددة وتحسين أداء القطاع، وتطوير إنتاج الكهرباء وبالطبع لا يمكن أن نكون ضد الانتقال الطاقى، لأن تونس تحتاج لإنتاج طاقة أقل كلفة وأكثر استقلالية، ولكن سبق وصادقنا على عدد من اللزمات للإنتاج الكهربائي من الطاقات المتجددة ونجد أنفسنا اليوم أمام قرض جديد مرتبط بإصلاحات وعقود شراء كهرباء من منتجين خواص، وأريد أن أ طرح سؤالين:

هل نحن بصدد تقوية "STEG" لكي تنتج وتستثمر أكثر؟ أم بصدد جعلها تشتري جزءا أكبر من الكهرباء من شركات أخرى؟ لأن المواطن التونسي يريد أن يعرف إن كانت الدولة ستقترض وتضمن القروض وإذا كانت "STEG" ستتحمل مسؤولية الشبكة وتوزيع الكهرباء، ومن سيتحمل المخاطر إذا ارتفعت التكاليف؟ هل ستكون الفائدة الأساسية للمواطن والمؤسسة العمومية؟ أم أن الدولة ستتحمل الأعباء المالية بينما تذهب فرص الاستثمار إلى أطراف أخرى؟

اليوم الطاقة ليست مجرد ملف تقني وإيصال الكهرباء إلى بيت المواطن وغيره، لهذا نطلب من الحكومة أن تقدم رؤية واضحة للشعب التونسي، لأن الإصلاح الحقيقي لا يغير صاحب الإنتاج فقط ليضمن أن يكون القرار دوما في يد الدولة وتكون مصلحة المواطن هي الأهم وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن إلى السيد عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية وله ثمان دقائق، تفضل.

السيد عادل ضياف

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا سيدي الوزير والوفد المرافق،

سيدي الوزير، طبعاً يرجع القرض بالفائدة على المواطن التونسي وهو قرض استثماري ونحن مع القروض الاستثمارية التي ترجع بالفائدة على المواطن، لأنه لا يفهم في الحسابات والقروض ويعرف ما هو ملموس مثل تقلص فاتورة الكهرباء لأنها كابوس بالنسبة إلى المواطن خاصة للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل والفقيرة ونحن في أحياء شعبية، فجّل العائلات في منطقة سيدي حسين فقيرة وجزء كبير منها لها دفتر علاج مجاني ومنحة 280 دينار، ومعلوم استهلاك الكهرباء والماء يصل لـ 100 دينار لكلهما والباقي إن كان عنده خمسة أطفال، فكيف سيصرف؟ وهذا سبب عديد حالات الانتحار نتيجة الضغط الأسري والمشاكل الأسرية جراء ذلك.

لماذا تحدثت عن هذا الموضوع؟ لأنه إذا كانت الشركة ستعطينا تفاصيل صرف هذا القرض فيما بعد، والفائدة التي ستعود على المواطن بحسابات وأرقام دقيقة، ولم أر هذا في منطقتي، وقد عاينت عن قرب أحياء يسرقون الكهرباء إلى حد هذه اللحظة، لماذا؟

أولاً، الخطورة تكمن في أن مسألة الرقابة غير متوفرة من طرف الشركة، والأسلاك منتشرة في جميع الجهات وتمثل خطورة على المواطنين والأطفال والحيوانات، ولا يقتصر على حي أو اثنين وحين اتصلنا بالمواطنين وأتحدث عن حالات منذ 2008 وبقيت الأسلاك ملقاة، والحي الذي له موافقة "STEG" من 20 أكتوبر 2023 كي يعطوهم العدادات ويقع ربط منازلهم بشبكة الكهرباء واشتروا قطعة الأرض الأولى لتركيز المولد الكهربائي ورفضتها "STEG" واشتروا القطعة الثانية بـ 6 آلاف دينار قبلتها "STEG" وقالت لهم سأرجع للرسم العقاري وسأهيئته وأراجع وأبدأ الأشغال وهذا في 20 أكتوبر 2023 والوثائق موجودة هنا، وهذا حي رحيم وحي بالضيبي في عمادة بيرين من معتمدية سيدي حسين،

جاء الوفد الأول فيه رئيس الإقليم والسيد الوالي والمعتمد وكل المواطنين، ووعدهم بتوفير الكهرباء واجتمع المواطنون مع رئيس الإقليم في تلك الفترة وتكررت الزيارات ولم يحصل هؤلاء الناس إلى حد هذه اللحظة على العدادات وبقيت الأسلاك إلى حد هذه اللحظة منتشرة في كل مكان ونفس الوضعية في حي بن ونيس من عمادة بيرين، خيوط كهربائية متناثرة أيضاً في عرفة والطيب المهيري، هذه كلها أحياء تمثل خطراً على المواطنين خاصة في فصل الشتاء حين هطول المطر والخيوط الكهربائية ملقاة تحت موطن أقدام المترجلين.

ثانياً، هناك كلمة مهمة جداً في القرض وهي الحوكمة، وإذا كنا سنحوكم القطاع، فيجب أن نضع المواطن في الأطر القانونية، فيأخذ ويقوم بخلاص "STEG" التي خسرت في كلتا الحالتين، أولاً خسرت المواطن لأنه فقد الثقة في الإدارة التونسية ولم يعد يرغب في الذهاب إلى "STEG" وقال لك إذا كنت سأذهب إلى "STEG" وتقطع عنا خيوط الكهرباء ولا تزودني بعداد الكهرباء، فأنا سأكون خاسراً وسأزود من جاري كما يفعل الآخرون ونود أن تكون الوزارة هي المبادرة بسياسة القرب وتقرب من المواطن وتقوم على خدمته، لكن تأخذ المقابل بالقانون، سأعطيك العداد الخاص بك ويجب عليك الخلاص وإذا صعبت عليك الأمور سأقدم لك تسهيلات للخلاص، لكن دائماً تحت غطاء القانون سيدي الوزير، فنحن دولة القانون.

هناك أحياء تضررت من انقطاع الكهرباء مثل حي بن منصور وحي عرفة وحي البزرتي وحي كوير بسبب انقطاع في الكهرباء وهناك من لديه دكان مورد رزقه تضررت التلاجة أو التلفاز وتقدموا بشكايات ومطالب، فقالوا لهم ابحثوا عن خزنة وسنجلب لكم مولداً، كيف يقولون هذا؟

لم يتبرع أحد ومن يتبرع يثنيه الناس عن ذلك، فيتراجع وكنت أتابع الموضوع واتصلت بالكثير منهم، يقول لك المرة الأولى سأعطيك خزنة وبعد مدة يغير رأيه وهي سياسة أعطيتي خزنة سأعطيك الكهرباء، يعني سياسة النفط مقابل الغذاء وهي مقلقة قليلاً، تصور في الصيف تكون درجة الحرارة 50° يتمنى أبناء أن يشربوا ماء بارداً ويستغلوا المكيف، إضافة إلى ذلك تتضرر تلفازة وثلاجته، نرفض هذه الوضعية السيئة ونريد بعد أن يصرف هذا القرض ونصادق عليه أن نجد نتائجه حتى لو لم تكن اليوم فهناك نتيجة منتظرة وهدف وتكون المقاربة صحيحة.

سأتحدث عن نقطة أخرى، صحيح أننا توجهنا نحو النجاعة والفاعلية والطاقة الشمسية والألواح الشمسية، ولكن في منطقة فيها أكبر مصب نفايات برج شاكير، وما أدراك، على مساحة 124 هكتار، يدخل كل يوم 3000 طن فضلات منزلية وعندنا 17 مصب في الجمهورية فيها 6 بلدية والباقي مصبات مراقبة تدخل قرابة 2 مليون

طن فضلات منزلية، يعني هناك طاقة كبيرة تخرج من هذه الفضلات وهي "methane" في بلدان متقدمة استثمروا فيها وجعلوا منها الطاقة النظيفة والبديلة وأربحت الأحياء...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، الكلمة للسيد عصام شوشان وله سبع دقائق.

السيد عصام شوشان

شكراً السيد الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير وكافة الإطارات الحاضرة معنا اليوم،

نناقش اليوم مشروع قوانين يتعلقان بقرض للشركة التونسية للكهرباء والغاز، أول ملاحظة أنني حين أقرأ العنوان أفرح، تمويل برنامج وتحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس، يعني العنوان الكبير جميل جداً وهو جيد وهذا ما طلبنا سواء في دراسة المشاريع في لجنة المالية أو تحت قبة البرلمان.

من حيث المبدأ لا أحد يمكن أن يشكك في الدور الذي تقوم به "STEG" على الأقل من وجهة نظري والوضعية المالية المتأزمة التي تمر بها "STEG" ليست وليدة الصدفة، بل هي عبر سنوات ولا يتحمل الموجودون الآن على رأس الإدارة المسؤولية ويتحمل كل الناس مسؤولياتهم حين دخلت الشركة في أزمة مالية.

المبدأ الثاني، لست ضد أن القرض استثماري ومستحيل أن تجد أي دولة تكون ضد هذا النوع من القروض، لكن أين المشكل؟ خاصة حين أقرأ العرض الذي تقدم لنا في لجنة المالية، السيد الوزير، وحين نرى أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز لها 550 مليار متخللات وديون على الدولة والإدارات بعنوان الاستهلاك إلى موفى 2023 وتمسوية متخللات الدعم 3816 مليار للفترة 2016 - 2023، حتى يفهم المواطن أي أن "STEG" لها ديون لدى الدولة في نطاق الدعم 3816 مليار ومتخللات الشركات العمومية 1346 مليار، يعني المشكل الحقيقي أن الدولة أي الشركة مدانة للدولة ولم تقم مؤسساتها بخلاص "STEG"، يعني علمياً كيف لشركة خاسرة مدانة بالمال من الدولة ونلتجئ أن نقترض بالعملية الصعبة؟ وهذا هو السؤال الذي يحير الجميع، يعني أن المبلغ ليس زهيداً 6000 مليار وأكثر، 6361 مليار والشركات المدانة للدولة في لجنة المالية لم تتبق شركة دون أن نأخذ لها قرضاً، "ستير" و"التطهير" و"السكك الحديدية"، كل الشركات وتقرأ في العنوان، خلاص متخلد بالذمة، فماذا نفهم هنا؟ ونأخذ قرضاً على أربعين سنة سيقوم المواطن بخلاصه.

سيدي الوزير، من الممكن أن نطرح هذه الأسئلة لأننا ناقشنا هذا وحين أرى الدولة عندها مشاكل فيما بينها ولا تقوم بالخلاص وأصوت أنا كمشروع على قرض لخلاصه في أربعين سنة بالعملية، وحتى إن قمنا بـ "comptabilité active et passive" فلن يبقى أي شيء والشركة فستبقى في أزمة، وهناك منطق وعملية وعلم، وحتى الناس الذين يشاهدوننا يقولون كيف تأخذون قروضا من الخارج لخلاص الدعم للدولة الذي لم تسدده؟ لا مشكل في هذا، وأعرف أن مشاكل "STEG" ليست لليوم إنما منذ عديد السنوات، فلماذا نصل لهذه الوضعية؟

لذلك قلت لك سيدي الوزير، العنوان جيد جداً وحين نتحدث عن "gouvernance" فلم نجد أي شركة تطبقها وحين ورد مصطلح "gouvernance" في الجامعات عبارة عن مسألة "énorme" ولم نجد أي شيء و"STEG" فعلياً هي أول شركة تستحق الحوكمة وقمنا بهذا كله ونعتقد أننا نعمل لفائدة المواطن.

سيدي الوزير، من يريد بعث مشروع ليستثمر في مدينة الحنشة، ويريد أن يأخذ عمود كهرباء من "STEG"، فلا يمكنه ذلك إلا بالمحسوبية، ويحرم باعث مشروع تجاري من الكهرباء وفي التجمعات السكنية حين يشعل مواطن الضوء يجب أن ينقطع على جاره ويكون بالتداول حتى لا ينقطع على المجموعة ككل ومن قدم مطلب التزود بعداد الكهرباء، فيجب أن يكون له حقا كما يقولون "كتف صحيح"، يستعمل المواطنون هذه العبارات، يعني أخذ قرضا لخلاص الدولة ولم يحصل والمواطن الذي جنت لأدافع من أجله وأجد أنهم يتدارسون ملفات 2025 ولم يتم فض الإشكال الى الآن وهناك من يريد بعث مشاريع في مدينة الحنشة، فينتظر عاما كاملا وهناك من يريدون التزود بالكهرباء لإقامة حفلات الزواج ولا يمكنهم ذلك، وتنقطع الكهرباء على تجمعات سكنية ولا توجد عمادة من التسع عمادات لا توجد بها مشكل، لذلك أقول دائما يجب أن نبحث عن الحل مع بعضنا، ولا يمكن أن يكون الحل من "STEG" بمفردها، بل يجب على كل الوزارات الجلوس على الطاولة ومستحيل أن تقوم "STEG" بهذه العملية لوحدها.

السؤال الأخير، نحتاج إلى "réforme" حسب التقرير 6000 مليار ديون لدى الدولة وسنعيد هيكلة "STEG": 12,000 مليار، وماذا سنحقق بـ 1400 مليار ولدينا مثل شعبي يقول "كيف تضرب أوجع"، ما دمت أخذت فماذا سنفعل بـ 1400 مليار، فحين خرجنا للسوق لنقترض، نأخذ على الأقل "بالفم والملا" ونأخذ قرضا لإعادة الهيكلة، ولكن 1400 مليار ولدينا 6000 في العجز ونرجع في نفس المستوى.

سيدي الوزير، نقول هذا الكلام لأن ما نمر به حقا سرجع في نفس الإشكال.

سأختم بمسألة: حين جاءنا في قانون اللزمات والمدونة في مجلس نواب الشعب قلنا بأن "STEG" لا يمكنها أن تخرج للسوق المالية وتقترض، ولكنها فعلت ذلك، لم لا نكون صريحين مع بعضنا؟ سيدي الوزير، لستم أنتم في دولة ونحن في دولة، بل كلنا مع بعضنا ونبحث عن الحل مع بعضنا وأكثر ما يجب المواطن في الوقت الراهن أعطني الوضعية الراهنة، وسأصبر معك، ولكن لا تغالطني...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد أيمن بن صالح الكتلة الوطنية المستقلة وله خمس دقائق.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة له،

السيد وزير التجهيز والإسكان مرحبا،

تبارك الله عندكم حظوة جيدة،

من خلالكم نبارك لكل إطارات وزارة التجهيز الذين تمت تسميتهم، تقريبا سيادتكم الوزير الوحيد الذي يتولى التسميات الآن، مبروك لهم إن شاء الله ونرجو أن نجد هذه النجاعة في وزارة الصناعة واليوم نتفضل معنا في هذا الإطار.

بعدما تحدث زميلي الآن والأرقام التي قدمها أن "STEG" لها متخللات عند الدولة تكلمنا متتالين وربما لدينا نفس التوجه، فالיום أقول متخللات الدعم 3316 مليار ومتخللات المؤسسات العمومية 1346، هذه وحدها تقريبا مساوية للقرض الذي ستسلمه "STEG" الآن وإذا أخذنا اليوم هذا القرض وما زال العداد يشتغل ولا أعرف

الأفضل أن نوقف التسريب، أولا، يجب أن نقوم بخلاص ما عندك من متخللات بالذمة كمؤسسات عمومية ولا تتأخر مجددا في تسديد أي فاتورة، حسب ما أعرف أغلق التسريب، وأجاري الجديد يوميا ولا أجعله يتزايد فيصبح 1300 مليار 1500 في ديسمبر و2000 في جانفي القادم ويتزايد.

التوجه أكثر اليوم أن نعطي الإمكانيات لـ "STEG" أن تتوسع، مررنا للزمات في الفترة الماضية التي أتت بها الحكومة وحين استدعينا "STEG" قالت لا أقدر أن أنفذ هذه اللزمات وليست عندي الإمكانيات، ورأينا ما تحدث فيه الشارع وقتها، والحقيقة كان السيد كاتب الدولة حاضرا وقدم مداخلات طيبة لاقت استحسان الناس وكنت أتمنى أن يظهر السيد كاتب الدولة حتى في أخبار الثامنة ليفسر للمواطن هذه اللزمات، لماذا لم تقم بها "STEG" والأفضل أن تقوم به الحكومة؟ لأنها صاحبة المشروع.

اليوم سيادتكم من أتيتم بالمشروع فتكلموا، فلست أنا من قمت بلزمات وعرفت صاحب الشركة لإتمام هذه اللزمة في تونس، أنا لا أعرفه، عضو مجلس النواب وحتى زملائي أيضا، لكن سيادتكم ارتأيت أن هذا يمكن أن يساعد "STEG" على حمل الطاقة الكهربائية، اليوم يمكن أن تتولى خلاص الناس، كما قالوا، فتجد نهجا دون كهرباء والآخر لا ونحن في الصيف وكل الناس متزعجون من الكهرباء وهناك أشياء أسأل عنها وهي حاصلة كالعادة، يعني ليست مسألة جديدة اليوم.

أمضت الحكومة على هذا القرض في نوفمبر 2025، يحال اليوم في جويلية مع استعجال النظر، هذا ما لم أفهمه، وأصبحت هذه الممارسة تتكرر مع الحكومة ولا أعرف لماذا، هل توجد حركة مرور بيننا والقصبة؟ سيدي الوزير، لا أعرف حقا، ولعل الساعي السابق أحيل على التقاعد ولم نجد كيف نوصل ما نرغب به ومن نوفمبر تعرضه علي اليوم في جويلية قبل العطلة البرلمانية وتقول لي استعجال نظر فيها، حقا لا أفهم وكل ديون الدولة لـ "STEG" اليوم وديون "Tunisair" للديوانة إلى غير ذلك وفي الأخير فهي في نفس الصندوق ولا أبعث قطع غيار طائرة تعطلت في جربة إلا بعد أن أدفع ثمن طابع بريدي تابع للدولة، فالدولة تقوم بالخلاص للدولة أو أنها لن تسلم دون وصل.

حقا سيدي الوزير لقد تطور العالم وأنا متأكد أن هناك اليوم كفاءات في الوزارة يعرفون أن العالم تطور ويمكنهم أن يتجاوزوا كل هذا، فلماذا هذه البيروقراطية؟ لماذا نبقي عالقين؟ نحن قدمنا "constat" ونعرف أنها بيروقراطية، فما الحل؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أيمن، الكلمة للنائب المحترم السيد محمد علي عن الخط الوطن السيادي، سبع دقائق، تفضل.

السيد محمد علي

بسم الله،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،

مرة أخرى نجد أنفسنا أمام مشروع قانون لا يناقش سياسة وطنية للطاقة ولا يعرض علينا رؤية استراتيجية لتحقيق الأمن الطاقى أو الانتقال نحو الطاقة المتجددة ولا يقدم برنامج إصلاح الشركة التونسية للكهرباء والغاز، بل يطلب منا بكل بساطة أن نصادق على

قرض جديد وأتساءل بجديّة إلى متى سيظلّ مجلس النواب الشعب برنامجاً للموافقة على القروض؟ علماً وأننا إلى موفى جانفي 2025 صادقنا على 35 اتفاقية قرض بقيمة 27,568 مليون دينار وتجاوزت المديونية سقف 141 مليار دينار، هل أصبح دورنا الدستوري يقتصر على إضفاء الشرعية على مزيد من المديونية؟ هل هذا هو الدور الذي انتخبنا الشعب من أجله؟ أن نرفع أيدينا كلما وصلت اتفاقية تمويل جديدة دون أن نناقش بعمق أسباب اللجوء المتكرر إلى الاقتراض أو نقيم حصيلة القروض السابقة، أو نحاسب الحكومة على نتائجها؟ لقد أصبح الاقتراض للأسف سياسة عمومية قائمة بذاتها بدل أن يكون استثناء تفرضه الظروف الاستثنائية.

لذلك أسأل الحكومة ماذا كانت نتيجة هذه القروض الهائلة التي صادقنا عليها؟ هل تراجع العجز التجاري؟ هل تحسن النمو؟ هل انخفضت البطالة؟ هل تعززت السيادة الاقتصادية؟ هل تعززت السيادة الطاقية؟ هل مكنتنا الديون من مجابهة الفقر؟ هل مكنتنا القروض الكبيرة من تقليص البطالة وتشغيل المتخرجين من أبنائنا والقضاء على اليأس وقوارب الموت والهجرة؟ هل مكنتنا القروض من الولوج السهل إلى الحق في العلاج وفي نقل لائق وفي الشغل وفي تعليم عمومي لائق وفي طرقات لا تقتل مثل طريق قفصة القصيرين؟ هل مكنتنا من التصدي للعطش، فلا تضطر أمهاتنا إلى الخروج في الحر للاحتجاج على عطش البشر والشجر والحيوان؟ هل مكنتنا من مكافحة الفقر وغلاء المعيشة والارتفاع الكارثي للأسعار وكلفة العيش؟ هل أطعمت القروض الجوعى وجابهت طواير المرض ووفرت الأدوية؟

تضخم هذا الدين العمومي الداخلي والخارجي وأصبحت ميزانية الدولة ترزح أكثر فأكثر تحت أعباء خدمة الدين وتراجعت قدرتها على الاستثمار في التعليم والصحة والنقل والتنمية.

يتعلق الأمر اليوم بقطاع استراتيجي هو قطاع الكهرباء والغاز، آخر القطاعات السيادية التي ما زالت الدولة تتحمل مسؤولية إدارتها، لكن قبل أن نطلب من المجلس الموافقة على قرض جديد من حقنا أن نسأل عن حصيلة القروض القديمة، فبين سنتي 2014 و2026 تحصلت الشركة التونسية للكهرباء والغاز على قروض لا تقل عن 6500 مليون دينار وهنا يبرز السؤال الجوهرى: أين ذهبت هذه الأموال؟ هل نجحت فعلاً في إصلاح الشركة؟ هل حسنت الحوكمة الداخلية؟ هل قلصت الخسائر؟ هل رفعت مردودية الإنتاج؟ هل طورت شبكات النقل والتوزيع بما يحقق الأمن الطاقى؟

الواقع يقول العكس، ففي الوقت الذي تواصلت فيه القروض ارتفع العجز الطاقى بشكل غير مسبوق، لقد كان العجز الطاقى سنة 2016 في حدود 2.7 مليار دينار، ليصل إلى أكثر من 11.1 مليار دينار في موفى سنة 2025، أي أنه تضاعف أكثر من أربع مرات خلال أقل من عشر سنوات، فإذا كانت آلاف المليارات التي اقترضت سابقاً لم تحقق الأهداف المعلنة، فما الذي يجعلنا نعتقد أن قرضاً جديداً سيحقق نتائج مختلفة بينما الأسباب نفسها ما تزال قائمة؟

إن تكرار الوصفة نفسها مع انتظار نتائج مختلفة ليس سياسة عمومية، بل هو إصرار على إعادة إنتاج الفشل، ثم إننا لا نعرف بكل وضوح كيف يستعمل هذا القرض وهنا تبرز المخاوف مشروعة: هل سيمول استثمارات حقيقية في الإنتاج؟ أم أن جزءاً منه سيخصص ببساطة لتسديد ديون سابقة؟

نعلم جميعاً أن ديون الشركة تجاه نظيرتها الجزائرية تبلغ قرابة 5000 مليون دينار ومن حق هذا المجلس أن يعرف بوضوح هل

سيذهب هذا التمويل للاستثمار أم إلى تغطية عجز متراكم وخلص ديون سابقة؟ لأن هناك فرقاً كبيراً بين أن نقترض لبنى محطة إنتاج جديدة وبين أن نقترض فقط لنسد قروضا قديمة.

في الحالة الثانية لا نخلق ثروة وإنما ندخل في حلقة مفرغة من الاقتراض لسداد الاقتراض وهنا تكمن الخطورة الحقيقية، ثم إن الحديث المتكرر عن الحوكمة والنجاعة أصبح يثير أكثر من سؤال، ففي تجارب عديدة كانت هذه العناوين الجميلة مدخلا لسياسات أخرى أقل جمالا وأكثر قبح، بدأ الأمر بإصلاحات تقنية، ثم انتهى برفع الدعم ورفع الأسعار وتقليص دور الدولة وفتح المجال لتدريجياً أمام الخصوصية ولذلك نسأل الحكومة بكل وضوح: هل توجد ضمانات قانونية وسياسية بأن هذا القرض لن يكون جزءاً من برنامج يهدف بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى إعادة هيكلة الشركة بما يجعلها أكثر قابلية لفتحها أمام القطاع الخاص؟

من يضمن ألا يتحول المال العمومي إلى وسيلة لتقليل مخاطر المستثمرين الخواص، بينما يتحمل المواطن وحده كلفة الديون وارتفاع الأسعار؟

ثم أتوجه إلى زملائي النواب: هل يجوز أن نستثمر في توريث الأجيال القادمة ديوناً لم تستثمر فيها؟ هل من المقبول أن يولد أطفال تونس وهم مثقلون بديون تراكمت نتيجة غياب الإصلاح الحقيقي ولعقود لاحقة؟ هل يمكن أن نستمر في تحميل الشباب كلفة خيارات اقتصادية أثبتت محدوديتها سنة بعد أخرى؟

إن القضية ليست رفضاً للاستثمار وليست رفضاً لتطوير الشركة التونسية، بل على العكس، نحن نعتبر أن هذه المؤسسة يجب أن تكون في قلب مشروع وطني لتحقيق الاستقلال الطاقى والتوسع في الطاقات المتجددة، لكن ما نرفضه أن تتحول المديونية إلى عقيدة حكم، وأن يصبح الاقتراض هو الحل الوحيد لكل أزمة، كما نرفض أن تتحول المؤسسات العمومية الاستراتيجية إلى مختبرات لتطبيق وصفات المؤسسات المالية الدولية، فالتاريخ لن يسألنا فقط كم قرضاً صادقتم عليه، بل سيسألنا أيضاً: هل امتلكنم الشجاعة لمحاسبة من أهدر القروض السابقة؟ وهل دافعتم عن المرفق العمومي؟ وهل حافظتم على سيادة تونس الاقتصادية؟ أم اكتفيتم بإضافة دين جديد إلى سجل الديون، وتركتكم الأجيال القادمة تدفع ثمن أخطاء لم تكن طرفاً فيها؟ وشكراً

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً السيد محمد على الالتزام بالتوقيت، الكلمة للسيد محمد ضو عن كتلة لينتصر الشعب وله ست دقائق.

السيد محمد ضو

شكراً السيد الرئيس،

مرحباً بالسيد وزير الطاقة ووزير التجهيز والإسكان والسيدات والسادة المديرين العامين بالوزارة،

السيد الوزير، بصفتي نائباً عن جهة مدنين، سيكون تدخلى ومداخلتي خاصة بالشأن الجهوي المحلي، فولاية مدنين هي ولاية حدودية ولاية فلاحية، صناعية وسياحية، لكن للأسف فإن شبكتها الطاقية لا تواكب لا الحاضر ولا المستقبل.

خلال فصل الصيف ومع الارتفاع الكبير في درجات الحرارة بالجنوب التونسي تعاني جل عمادات معتمدية مدنين الجنوبية ومعتمدية سيدي مخلوف من ضعف شبكة الكهرباء مما يجعل أجهزة

التكليف غير قادرة على العمل، إضافة إلى الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي، خاصة في فترة الفيضانات عندما تتجاوز درجات الحرارة 45° ورغم الجهود المبذولة من قبل مسؤولي الشركة الجهوية وأخص بالذكر السيدة رئيسة إقليم شركة الكهرباء والغاز بمدنين، لذلك للأمانة فإن الوضع يستوجب إيجاد حلول عاجلة لأن المواطن يجد نفسه في الساعة الثانية مساء وفي درجة حرارة تتجاوز 45° بدون كهرباء وهذا يعد مشكلا كبيرا جدا.

السيد الوزير، رغم مرور أنبوب الغاز الطبيعي بجانب ولاية مدنين، فإن المعتمديات والمناطق الصناعية ما زالت محرومة من الغاز الطبيعي، تتمتع مدنين بـ 300 يوم مشمس في السنة إضافة إلى توفر الرياح والمساحات الشاسعة، وكان من المفترض أن تكون قطبا وطنيا للطاقة الشمسية، لكن للأسف المشاريع المنجزة محدودة والإجراءات الإدارية لا تزال معقدة للغاية.

الآن وبصفتكم وزيرا للتجهيز السيد الوزير، للأمانة فإن الوضع في مدنين لم يعد يحتل، البنية التحتية بولاية مدنين تنهار والمواطن هو الذي يدفع الثمن كل يوم، شبكة الطرقات الجهوية والمحلية متآكلة جدا وأصبحت الحفر هي القاعدة وليست الاستثناء، فكل الطرقات مهترئة وقد تنقلت الأسبوع الفارط إلى بلدية بوغرة، صدقوني لم أتمكن من المرور من الطريق الرابطة بين سيدي مخلوف والفجا، فهذه الطريق غير مرقمة ووزارة التجهيز تقوم بتقاطعات مع كل الوزارات، لذلك فإن وزارة التجهيز بإمكانها معاضدة مجهودات البلديات، كما يمكنها معاضدة مجهودات وزارة الفلاحة ومعاضدة برامج المجلس الجهوي في صيغتها القديمة، فالمواطن إن لم نوفر له الطريق الجيد مع الأسف ونحن في سنة 2026 هذا يمثل مطلبيا شعبيا أردت أن أتوجه به لكم رأسا السيد الوزير.

كما أن منطقة الجرف هي الشريان الوحيد الذي يربط الجزيرة بالوطن، فهذه المنطقة هي الطريق وهي المستشفى، هي المدرسة وهي العديد من الإصلاحات، لكن الواقع السيد الوزير عندما تذهب الآن للجرف وعند دخولك لجزيرة جربة ستجد هناك طوابير من الصفوف أمام بطاحات جربة، أتساءل ما المشكل السيد الوزير؟ نريد تفسير لهذا، لا نريد أن نبقى في ضبابية، ما سبب ذلك؟ إن المواطن يبقى طوال أربع أو خمس ساعات واقفا في ذلك الصف ينتظر البطاح لأنه بطاحا واحدا فقط يعمل، لم أفهم سبب ذلك، لقد تحدثت معكم المرة الفارطة حول هذا وأعلمتموني بأنكم ستجرون صيانة وأنكم قد اقتنيت بطاحا جديدا، ولكن إلى متى، لماذا إلى حد الآن أهالي مدنين وأي شخص يريد الذهاب لمدينة جربة مروراً بمنطقة الجرف وبطاحات الجرف يعيش معاناة؟ زد على ذلك كل سنة في منطقة الجرف وتكون هناك عطلة أمنية يجب تواجد الحماية المدنية، لأن المواطنين يبقون تحت أشعة الشمس خمس أو ست ساعات، لكن للأسف هذه السنة الحماية المدنية غير موجودة، لم أفهم لماذا، فعمادة الجرف تمثل البوابة التي عبرها يمكنك الدخول لجزيرة جربة وهي البوابة التي يدخل منها السائح ويمر عبرها المواطن التونسي.

السيد الوزير، مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف، وسأحدث بصفة عامة عن ولاية مدنين، فكما تعلمون يوجد بها العديد من المسالك الفلاحية، لكن الإشكال يتمثل في عدم وجود "des graders" على الأقل، بل توجد لدينا "grader" واحدة فقط، تعمل أحيانا وأحيانا أخرى لا تعمل.

السيد الوزير، علاقتنا طيبة جدا مع السيد المدير الجهوي للتجهيز ولدينا تواصل معه وأود أن أتوجه له بتحية خاصة فكلما اقتضى الأمر أن نتواصل معه يحضر معنا شخصا سواء لإجراء زيارة تفقد لطريق أو للتدخل في أي موضوع، لكن السيد المدير الجهوي، المسؤولية أكبر من أن يتحملها بمفرده وهو ما يستوجب معاضدة مجهودات الوزارة خاصة بخصوص هذه الإشكاليات.

السيد الوزير، هناك فرق بين الشمال والجنوب من حيث الرقعة الجغرافية ومن حيث طبيعة التضاريس، هناك مسالك فلاحية صعبة جدا تتطلب التدخل دائما بآلة "grader"...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للأستاذ منصف معلول عن كتلة الأمانة والعمل وله ثلاث دقائق، تفضل.

السيد المنصف معلول

شكر السيد الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والإطار المرافق،

السيد الوزير، عمال شركة البستنة لا يتقاضون أجورهم في الأجل المحددة، كما أن جمعيات رياضية، على غرار جمعية تطاوين الرياضية، لم تحصل على مستحقاتها كاملة شأنها في ذلك شأن بقية الجمعيات، كما أن شركات تابعة للدولة ومنصبة بالجهة تنكل بالجهة ضاربة عرض الحائط كل الالتزامات تجاه العمال، كالشركة التونسية للأنشطة البترولية التابعة للدولة التي تتلاعب بحقوق العمال وتعد المسؤول الأول عن هذه التجاوزات القانونية، لذلك نطالب بفتح هذه الملفات المتعلقة بالشركات التي تتلاعب وتمتنع عن تطبيق القانون.

السيد الوزير، لقد أفلحتم في استخراج البترول وكل الثروات الموجودة بالجهة، لقد أفلحتم في استخراج الغاز والجبس وغيره، واستغلال كل الثروات وهذا حق وطني لا جدال فيه، لكنكم لم تفلحوا بتمكين هذه الولاية حقها كبقية الجهات، فقد استخرجتم البترول والغاز، بينما تعذر عليكم استخراج الماء، إذ إن أغلب مناطق ولاية تطاوين تعاني من الانقطاع المتواصل للماء منذ سنوات، مما ألحق أضرارا كبيرة بالمواطنين نظرا إلى الانقطاع المتواصل للماء.

السيد الوزير، نطالب بتسريع واستكمال إنجاز معمل غاز تطاوين، هذا المشروع الاستراتيجي وما يمثله من أهمية اقتصادية على المستوى الوطني ومساهمة في دفع التنمية الجهوية، مع ضرورة وضع رزنامة واضحة لدخول معمل غاز الجهة حيز الاستغلال والعمل على تجاوز جميع الإشكاليات التي عطلت الأشغال لسنوات، مع إعطاء الأولوية لأبناء الجهة في التشغيل والتكوين، لتقليص منسوب البطالة المرتفعة بالجهة وحتى يتحول هذا المشروع إلى محرك حقيقي للتنمية وخلق مواطن الشغل بولاية تطاوين.

ومع الأسف، فإن كل مشاكل الجهة تعود إلى تقصير وزارة الصناعة والطاقة والمناجم وتخليها عن واجباتها تجاه الجهة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة وله أربع دقائق، تفضل.

السيد معز الرياحي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكم سيدي الوزير والطاقم المرافق لسيادتكم،

في الحقيقة طالما أن لهذا القرض مصلحة للوطن ومصلحة لفائدة مؤسسة عمومية، فأنا لا أرى مانعا من الموافقة عليه، خدمة لمصالح مؤسستنا الوطنية وللوطن.

سيدي الرئيس، اسمح لي أن أتوجه في نقطة ثانية إلى السيد وزير الفلاحة بخصوص الماء بالمناطق الريفية خاصة بمجاز الباب، تستور، قبلاط والسلوقية، هذه المناطق تعاني في فصل الصيف من معاناة كبيرة جدا لعدم توفر الماء الصالح للشرب ونظرا إلى تردي الخدمات الصحية وغيرها، لذلك نرجو من السيد وزير الفلاحة الالتفات لهذا الموضوع بصفة مستعجلة.

ثانيا، أتوجه إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية بخصوص بعض وضعيات المواطنين بجيتي، سأبدأ بوضعية المواطن البشير الدريدي المصاب بالمرض خبيث والذي لا يمكنه التكفل بمصاريف العلاج، كذلك المواطنة بسمة الطرابلسي أصيلي خنيقة الدهان قبلاط المصابة بإعاقة ذهنية وتستوجب وضعيتها الاجتماعية التدخل لتتحصل على بطاقة العلاج المجانية وعلى منحة العائلات المعوزة، كذلك المواطنة حنان الفطناسي من تستور التي سحبت منها منحة العائلات المعوزة وهي مصابة بأمراض خبيثة، كذلك المواطن عمر الهمامي البالغ 85 سنة وابنته حليلة الهمامي البالغة خمسين سنة، هذا المواطن مسن وليس له أي سند مع تكفله بابنته التي تعاني من إعاقة بصرية، كذلك وضعية المواطنة حليلة الهمامي وشريفة الهمامي ووضعية عم الطبيب يحيى بن حسين بمجاز الباب، هم مسنون، نرجو من السيد وزير الشؤون الاجتماعية إيلاءهم إهتمام لفتة إنسانية وتدخل إنساني عاجل وتمكينهم من بطاقة العلاج ومن منحة العائلات المعوزة وإرجاعها لهم لئلا نكونوا من العيش بكرامة طبقا لمقتضيات الدستور والإنسانية.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الأستاذ حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية وله خمس دقائق، تفضل.

السيد حاتم لباوي

شكرا، شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالجميع،

1300 مليار على مدى 43 سنة، مع تأجيل بالدفع لمدة ست سنوات، مع نسبة فائدة -على ما أعتقد- بـ 1.3%، صراحة هذا القرض مشوق، بـ 1300 مليار على مدى 43 سنة بإمهال بست سنوات هذا القرض يشجع على الاقتراض والمبلغ يشجع على الاقتراض أقول هذا بكل صراحة.

نجد أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز تطلب قرض فيه استعجال نظر وما أخشاه صراحة أن يكون هذا القرض استهلاكيا، لأنني عندما اطلعت على التقرير بعمق ذكرني بمخطط التنمية 2026-2030 الذي أتى بخطوط عريضة وتوجهات ولم يأت بأشياء واضحة، 1300 مليار مع وزارة تقنية بحتة ومع شركة تقنية بحتة، من المفروض أن يتم ذكر أين سيتم صرف هذه الأموال، عندما أجد 1300 مليار استكمال المسار الإصلاحي، تعزيز التصرف والحوكمة، خطوط استثمارية في العموم على مدى 43 سنة صراحة هذا غير معقول، كنا نتظر أن تكون في هذا التقرير تفاصيل دقيقة جدا.

نصل إلى سرقة الكهرباء، أنا أتساءل دائما أين الحكومة من هذه السرقات؟ هذه السرقات هي سبب من أسباب إفلاس الشركة، هي التي

فتحت باب الفساد، لو يقع استرجاع مستحقات الشركة من الأشخاص الذين سرقوها وأدعوكم إلى تكوين "des brigades" على خاطر "brigades" الموجودين لديكم ليسوا "brigades"، من المفروض أن يكونوا "brigades" قوية لاسترجاع أموال الشعب، كان بإمكانك استرجاع مستحقاتك المالية، لا أدري هل أنتم على علم أم لا أن هناك أسواق مرتبطة مباشرة بالعمود الكهربائي وليس منازل فقط؟

هناك أحياء مرتبطة مباشرة بالعمود الكهربائي وهناك أرياف مرتبطة مباشرة بالعمود الكهربائي ويأخذ الكهرباء من العين، أين أنتم من هذا؟ وأقوم اليوم بتوصيل شعب على مدى 43 سنة -جميلة- 2069-2070 سنسد آخر جزء من هذا القرض وربما ستكون قلة منا على قيد الحياة، لعلنا نحاسب أو نجد في البرزخ أو في القبر فاتورة تنتظرنا بسبب هذه الأموال مجهولة التوجه، نحن لسنا ضد المديونية، أعني الدول وأقوى الدول تقترض، لكن عندما أجد أموالا ضخمة ستقترضها تحت عناوين كبرى وليست دقيقة، صراحة ينتابني الشك وهذه طبيعة البشر.

نمر، بقيت لي دقيقة.

سيدي وزير الصناعة، الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق، سابقا في البرلمان نقول اذهب للوزير لحل المشكل الذي لديك، نحن يا سيدي الوزير لم يأتنا الوزير، بل قدم إلينا السيد رئيس الجمهورية، فخامة رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد ذهب إلى الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق، حسب رأيكم من الذي سيأتي بعد السيد الرئيس؟ حلم أي مواطن وإلى يومنا هذا منذ زيارة السيد رئيس الجمهورية، لم نتحصل على شيء بخصوص إعادة هيكلة المؤسسة.

قالوا لقد تحصلنا على ضمانات للدولة وأنا بصدد البحث عن جهة مانحة لإعادة هيكلة المؤسسة، ولكن قبر ذلك الملف ووجدنا اليوم ضمانات وقروض لجهات أخرى والشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق هي مؤسسة عمومية ومؤسسة ذات طابع اجتماعي ولديها كل الورق التونسي، ولكن ورغم زيارة السيد رئيس الجمهورية... لو كانت هذه الدولة وهذه الحكومة تحترم نفسها من المفروض واحتراما لمقام السيد رئيس الجمهورية لتم التعجيل في هذا الملف.

مرحبا بكم مرة أخرى.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

اللجنة طلبت نقطة نظام، المصداق للسيد رئيس لجنة المالية، تفضل.

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

اسمحوا لي السادة الزملاء، لأنني سأتعسف عليكم بعض الشيء لأن جميع التدخلات تسير في نفس التوجه والتوجه هو أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز في حاجة إلى تمويلات مالية بقيمة 5 آلاف مليار وقد تحدثت الزميل عن الفواتير غير المسددة من قبل المواطنين والجال أن فواتير المواطنين غير المسددة لا تمثل سوى 10% من حجم عجز الشركة التونسية للكهرباء والغاز، أما النسبة المتبقية فتعود إلى مستحقات الدولة، كما أشار زميل آخر إلى أن الدولة أصبحت مدينة لنفسها وأن الدولة تدفع مستحقات مؤسسات الدولة، ما هكذا تدار الدولة، كل شركة تابعة للدولة تدار على حدة، على كل مؤسسة أن تدفع ما عليها للطرف الآخر والإشكال الموجود لدينا اليوم -وأنا أقول هذا وأكرر كرئيس لجنة المالية...- ثلاثون ثانية ثم سأعطيك الكلمة.

الإشكال الحقيقي أن ميزانية قانون المالية تقوم على المداخل والمصاريف وكأن كل الأموال موجودة في كيس واحد ويتم إسناد تمويلاتها كما نريد، هذه السنة لم تقم لجنة المالية بغلق ميزانية سنة 2023 وميزانية سنة 2024 لهذا السبب ولن نقوم بغلقها إلا بعدما تصبح "une comptabilité double" لنتمكن من إيقاف هذا الإشكال، لأن الدولة لا تدفع لهذا ولا تدفع لذلك والدولة عليها أن تبحث عن الشركة التي لديها الأموال وتأخذ منها أموالا لتعطي للدولة الأخرى وتعلمها بعدم الدفع لمزودي خدماتها، هذا هو الإشكال وإن واصلنا على هذا الشكل فإننا سنتعرض لهذا الإشكال خمس أو عشرات سنوات أخرى والمعذرة.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد ماهر على هذا التوضيح ولو أننا سنستمع بعد ذلك للإجابة عن هذا من السيد الوزير، أحيل الكلمة الآن للأستاذ وليد حاجي عن كتلة الأحرار وله عشر دقائق، تفضل.

السيد وليد حاجي

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بضيوفنا الكرام، السيد الوزير ومرافقيه،

لن أتحدث عن هذا الاتفاق أو مشروع القانون هذا لأن مسألة القروض أصبحت أمرا روتينيا اعتدنا عليه وهو ما يتعارض مع المبدأ العام الذي ترفعه الحكومة والمتمثل في سياسة التعويل على الذات، في حين أننا لا نعرف على أي موارد أو ثروات سنعتمد لتحقيق هذا الهدف، والموارد المالية الموجودة التي تمكننا من التعويل على الذات، لم نفهم هذا بعد ولننتجوا هذا.

السيد الوزير، في نقطة أولى، في أواخر سنة 2025 تقرر عن طريق الإدارة العامة للشركة التونسية للكهرباء والغاز إحداث وكالة أو إدارة فرعية للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمعتمدية العلا من ولاية القيروان، معتمدية العلا التابعة لدائرتي الانتخابية، هذه المعتمدية تفقر لوجود أي مؤسسة، فلا توجد بها وكالة للشركة التونسية للكهرباء والغاز ولا للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ولا ديوان وطني ولا حتى مسلخ بلدي، وتكاد تقتصر المرافق الموجودة فيها على المعتمدية والبلدية ومكتب البريد، قف انتهى.

واليوم وفق المخطط التنموي الذي أسند لولاية القيروان تحتل ولاية القيروان المرتبة الأخيرة في مؤشر التنمية، وقبل الأخيرة في نسبة الأمية، أي أن المخطط التنموي يعكس الصورة التي توصف الواقع، ما جاء من وصف في المخطط صحيح كما ذكر أمس الزميل مختار العيفاي، غير أن المقترحات المقدمة لا تزال بعيدة كل البعد عن هذا الواقع.

السيد الوزير، عندما تقرر إحداث هذه الوكالة عن طريق استئجار مقر، لم نصل لبناء مقر ورصد الأموال التي تتطلب وقتا، ولن نستأجر بناية ضخمة تستوجب وقتا طويلا، ونحن على أبواب غلق سنة 2026 وما زال لا يوجد أي شيء، نرجو أن تكون لديهم في معتمدية العلا في غضون هذا الشهر أو الشهرين المقبلين هذه الوكالة، لأنه في فترة من الفترات تقدمت بسؤال كتابي، يشترط وجود 10 آلاف وهو شرط لا أراه مقبولا، نريد إدارة تخفف عن المواطنين أعباء التنقل والمصاريف.

وفي نقطة أخرى فإن معتمدية حاجب العيون ومنذ نحو أربع أو خمس أو ست سنوات، أسندت بلدية الحاجب قطعة أرض في إطار

مبادلة أو لا أدري ماذا، المهم أسندت قطعة أرض لإحداث إدارة جديدة بحاجب العيون للشركة التونسية للكهرباء والغاز، غير أنه حصل إشكال عقاري وأظن أنه تم حله، لكن إلى حد اليوم لم يتم بناء هذه الإدارة لأن الإدارة الموجودة في حاجب العيون للشركة التونسية للكهرباء والغاز صغيرة، لذلك يجب تغيير المقر لتستجيب لعدد السكان، ففي بعض الأحيان تجد المواطنين ينتظرون خارج المقر، لأنه لا توجد قاعة انتظار إلى غير ذلك.

أنتقل للحديث عن موضوع آخر ولا أدري هل يهمهم أم لا، هذا الموضوع يتعلق بحق المواطن في الحصول على الربط بشبكة الكهرباء، نحن نتحدث اليوم عن مواطنين تونسيين لا يوجد لديهم كهرباء لعدة أسباب منها ارتفاع كلفة الدراسات والربط، إذ يعجز المواطن عن دفع المبلغ وحتى إن تم تقسيط هذا المبلغ له لا يقدر المواطن على تسديده، فالمواطن مطالب بدفع 14 أو 15 مليون أو أكثر، بالإضافة إلى أن المجلس الجهوي غير قادر على التكفل بالأفراد، يمكنه التكفل بتجمع سكاني كبير، ولكن أين دور الدولة؟ ما زلنا نتحدث اليوم عن تلاميذ يدرسون على ضوء الشموع، السادة الحضور، وهذا واقع موجود تقريبا في جل جهات الجمهورية، لذلك على الدولة اليوم وعلى السيد رئيس الجمهورية التدخل، فالدولة كانت في وقت سابق تتدخل لإيصال الكهرباء للجبال وللأرياف، لكن سبحانه الله عندما نجد أن هناك مواطن يضطر للبناء فوق قطعة أرض ورثها عن أبيه أو جده وبني هذا البيت حجرة حجرة وهو في حاجة للكهرباء وغير قادر على دفع ما طلب منه، لذلك على الدولة البحث عن حلول لهؤلاء المواطنين.

في الإطار نفسه هناك إشكال المنشور الصادر عن وزارة الداخلية السيد الوزير، أكيد أن لديكم فكرة في هذا الخصوص، اليوم المواطن مطالب بإثبات ملكيته للأرض، أهاليها بالأرياف يقطنون في تجمعات سكانية، ورثوا هذه الأراضي أبا عن جد، هل لديه شهادة ملكية في هذه الأرض؟ الأصل في الأشياء وهذا تدخل فيه وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية، أولا، إن إسناد رخصة إدخال الكهرباء والماء لا تثبت ملكية المواطن للأرض التي بنى عليها، لذلك يجب إعطاء المواطن الرخصة وعندما تثبت وزارة أملاك الدولة أن تلك الأرض التي بنى عليها هي أرض تابعة لوزارة أملاك الدولة حينها يقع تطبيق القانون سواء بإخلاء العقار أو بتسوية وضعيته، وبدفع ثمن تلك الأرض بطريقة معينة، أما أن يصبح هذا المنشور عائقا، مع إحداث لجان جهوية يخشى الجميع تحمل مسؤولية القرار داخلها، فالكاتب العام يخشى إعطاء الرخص لأنه لا يوجد لديه أي حل آخر، المدير الجهوي لأملاك الدولة يصل به الحال أن يطلب عدم إدراجه في اللجنة الجهوية وعدم الأخذ برأيه، إذن يتم الأخذ برأي من؟

اليوم السيد الوزير وهذه معلومة أذكر بها مرة أخرى، هناك الهجرة العكسية من المدينة للريف لأن هناك من لديه قطعة أرض بالريف يذهب لاستغلالها ونحن نبحت عن بعث التنمية، وتم بعث مخطط بأكمله لتنمية البلاد، هناك من توفرت لديه بعض الأموال فقام بحفر بئر أو قام ببناء منزل، لأن اليوم العقار في المدينة ثمنه باهظ، فيذهب للريف ويبني منزلا هناك طالما توفر الماء هناك وأصبحت أغلب الظروف تسمح له بالعيش في الريف، فلم يعد الريف كما كان سابقا، لذلك يجب أن نسهل الحياة للمواطنين بالأرياف بتوفير الكهرباء والماء، لكن هذا المنشور زاد الأمر تعقيدا.

السيد الوزير،

السادة الحضور،

هذا المنشور تسبب في مشاكل على العقارات التي يرغب بعض المواطنين بعث مشاريع تجارية، فهم لا يستطيعون الحصول على الربط بالكهرباء، لماذا كل هذه التعقيدات وهذا النوع من المناشير؟ كان هناك منشور أول وتم تعويضه بمنشور آخر ساهم في تعقيد المسألة أكثر. أقول وهذا حسب القانون أن إسناد رخصة ماء أو كهرباء لا تثبت ملكية الشخص للعقار، لذلك يجب منح المواطن حقه في الماء والكهرباء ليتمكنه العيش هناك، فهناك أطفال ما زالوا إلى يومنا هذا يدرسون على ضوء الشموع ونريد خلق التميز إلى غير ذلك.

السيد الوزير، نقطة أخرى بخصوص مسألة البطء في إنجاز مشاريع الكهرباء بولاية القيروان، فالتناس الذين يتم إدخال الكهرباء لهم لسنة 2024 وأود هنا التوجه بالشكر لإطارات وأعوان الشركة التونسية للكهرباء والغاز، فرع الشركة التونسية للكهرباء والغاز بالقيروان بفرعها، فهؤلاء الناس يجتهدون، مع الإقرار بوجود النقائص دائما، فنحن نشكرهم على مجهوداتهم، لكن عندما تكون أسباب التعطيل تعود إلى عدم وجود أعمدة كهربائية كافية وتعود لعدم توفر العدادات بالعدد الكافي، السيد الوزير، لقد اطلعت على ملفات لمواطن دفع ما عليه، ولكنه بقي ينتظر خمس سنوات ليتم إدخال عداد له، خمس سنوات وهو ينتظر، مواطن دفع 50 مليون وفي الأخير تمت إضافة 5 ملايين لهذا المبلغ ليتم وضع أعمدة كهربائية له وليتم إيصال الكهرباء له وهذا المواطن لديه مشروع،

هل تبقى الدراسة مدة سنتين أو ثلاث؟ هذا غير معقول، سابقا كانت الشركة التونسية للكهرباء والغاز و"SONEDE" من أفضل المؤسسات من حيث المداخل المالية ومن حيث الإنجازات ومن حيث بعث المشاريع.

السيد الوزير، المنطقة الصناعية بحاجب العيون، منذ سنة 2002 تقريبا يقع توزيعها اليوم على الحرفيين لا ندري بأي طريقة، نحن نعلم أن جانبها يتم إسنادها للحرفيين، ولكن أين دور الدولة في تشجيع المستثمرين على الاستثمار في المناطق الداخلية؟ أليست هناك آليات للتحفيز؟ نسبة البطالة في ولاية القيروان تفوق 19% وفي حاجب العيون في حدود 34% وفق الإحصائيات الرسمية للدولة، أما الواقع فقد يكون أصعب من ذلك،

السيد الوزير، لا توجد أي آفاق هناك إلا بعض الفلاحين، الشباب هناك عاطل عن العمل يستهلك المخدرات ويبيعها لأنه يعيش فرغا، لذلك نود أن يتم التشجيع المستثمرين، يجب التوجه لحاجب العيون للاطلاع على خصائصها وما الذي تنتجه هذه الجهة في المجال الفلاحي وما الذي يمكنها بعثه بالتحديد.

في جانب آخر السيد الوزير، سأستغل وجودك كوزير تجهيز لأطرح نقطتين:

النقطة الأولى تهم العلا، الإدارة المحلية للتجهيز بمعتمدية العلا، وقد وعدتني بفتحها بمجرد توفر الإطارات اللازمة، اليوم عندما يتم توفير للعلا تلك المعتمدية المهمشة جدا ويتم فتح فرع للتجهيز هو اليوم عبارة عن خرابة ووكر فساد، ونأمل توفير موظفين اثنين على الأقل لإعادة تشغيلها، حتى نخفف عن المواطنين مشقة التنقل، أو أنني أبقى أنتظر "grader" حفوز متى يمكنها أن تأتي لحاجب العيون وحتى "grader" الموجودة لدى البلدية لا يوجد سائق ليعمل عليها ونحن نعلم أن ظروف الدولة لا تسمح بذلك ووضع الطرقات والكلفة الباهظة، يجب على الأقل إعادة فتح فرع التجهيز، فالمواطن اليوم في العلا ينتظر التنفس وينتظر حصوله على جرعة أكسجين

ليستطيع التنفس، فالمواطنون أصبحوا يعيشون يأسا إلى أبعد الحدود. كما أنك قد وعدتنا السيد الوزير بتوفير آلة ماسحة لحاجب العيون لأن الآلات الماسحة الموجودة لدينا بحاجب العيون قد تعطلت إلى أبعد الحدود، بل أصبحت غير صالحة للاستعمال، لذلك عليكم أخذها وبيعها قطع غيار أو يتم وضعها في متحف.

السيد الوزير، بخصوص الطرقات، عندما نتحدث عن طريق تكون الإجابة أن هناك مخططا وعليكم الرجوع للمجلس المحلي، صحيح أن المجلس المحلي له دور خاص به ونحن نكن له كل الاحترام، وإن لم يتم تمريره عن طريق المجلس المحلي يجب إرسال مراسلة إضافية.

السيد الوزير، عليكم بالقيام بجرد، هناك طرقات سابقة للمجلس المحلي في العلا أو في حاجب العيون، أذكر منهم طريق أولاد جمال من عماد المنار، هذا الطريق هو طريق حيوي يربط بين الحاجب والجملة، توجد هناك مناطق فلاحية، لذلك يمكن أن يكون له دور كبير في تنمية البلاد.

نرجو منكم أخذ هذه المطالب بعين الاعتبار وشكرا لكم على حسن الاستماع.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد فتحي رجب عن الكتلة الوطنية المستقلة وله خمس دقائق، تفضل.

السيد فتحي رجب

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

السيد الوزير، سأحدث عن إقليم الكهرباء والغاز بمعتمدية الجم،

هذا الإقليم حديث العهد ولم يمض على إحداثه وقت طويل وقد انتزع من إقليم المهديّة وأخذ منه ما يقارب ثلث الأعوان والمعدات لإحداثه وهو يغطي ما يقارب ثلثي ولاية المهديّة ويمتد على مسافة تقارب 80 كيلومترا ويضم أربع مناطق صناعية بالجم والسواسي وبومرداس وبأولاد الشامخ ومشكور السيد المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز، فقد عززنا بمعدات، لكننا ما زلنا في حاجة إلى المزيد، كما أتوجه بالشكر إلى جميع العاملين بهذا الإقليم وعلى رأسهم السيد رئيس الإقليم، فهم يعملون بكثافة، غير أننا ما زلنا نعاني نقصا في وسائل النقل نظرا إلى كثرة المناطق والأرياف والتجمعات السكنية وقد قمنا بربط عدد منها بالكهرباء، لكنها تتطلب المزيد من "transfour" فانتساع الرقعة الجغرافية يتطلب إمكانيات أكبر ليتمكننا توفير الإنارة للمواطنين بما أن شبكة الإنارة موجودة.

كما أننا في حاجة إلى مولد كهربائي "électrogène" فقد طالبنا بـ "groupe électrogène mobile" لأن لدينا أمسيات سنفونية وسهرات أخرى يحضرها الأجانب والسياح ونخشى أن ينقطع التيار الكهربائي فجأة وتحصل كارثة، نظرا إلى اتساع القصر فإن هذا يتطلب وجود "groupe" متنقل وقد طالبنا بهذا عديد المرات.

السيد الوزير، هناك نقطة أخرى تخص وزارتك، وهي عدم وجود مقاولين لأن المقاولين الذين يعملون مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز مطالبون بوضع "l'agrément" عبر المنظومة، إلا أن هذه المنظومة التابعة لوزارة التجهيز كما تعلمون سيادتكم، ليست "fiable"

وقد تعطلت وطلب منهم الاتصال على عين المكان، وقد اتصلوا بكم من شهر فيفري ووضعوا مطالبهم، ولكن إلى حد الآن لم يحصلوا على الموافقة، السيد الوزير، نرجو منكم التدخل للتسريع في هذا الملف.

كما أنه لا يوجد مستودع لوضع المعدات وقد تم القيام بالمخطط وتحصلوا على كل التراخيص وكل الاعتمادات مرصودة، لذلك يجب التسريع في إنجاز هذه الصفقة، السيد الوزير، نطلب منكم التعجيل بصفقة بناء المستودع بالجم وإن أمكن تعزيز وسائل النقل، لأن المسافة شاسعة جدا.

هناك نقطة أخرى وهذه النقطة تهم الأفراد، هناك عوناً نظافة عرضيين عون نظافة بالسواسي والأخرى بالجم وقد عملتا مدة سبع سنوات دون ترسيم، ثم صدر قانون المناولة، وقع ترسيم أعوان تابعين لشركات خاصة بعد أربعة أشهر فقط من العمل في حين أن هاتين العاملتين عملتا مدة ست سنوات لكن تم الاستغناء عنهما ولم يتم ترسيمهما وتم طردهما، لا يكفي، تم التعسف عنهما بعد سبع سنوات بعد أن تم دفع أجورهم لكن تم طردهم ولم نجد من يقوم بأعمال النظافة، فتقدمت النقابة بشكايات وتراكمت الأوساخ وتم تداولي الخطأ بالخطأ وعندما نطالب الشركة التونسية للكهرباء والغاز بعمل نظافة يتم جلب عاملتي نظافة يوم الأحد من المهدية أو من السواسي وقد تم تخصيص سيارة وسائق لهما ويتم جلب عاملتي نظافة لتتوليا القيام بأعمال التنظيف ومن سيتولى فتح مقر الشركة التونسية للكهرباء والغاز يوم الأحد وهاتين العاملتين لا تعملان في الغد، فهل هذا معقول؟ يجب البحث عن طريقة لانتداب أعوان نظافة وبما أن هاتين العاملتين عملتا سابقا وإن لم تتعلق بهما ملفات تأديبية أو سوابق، فمن الأولى أن تكونا ضمن أوائل المنتدبين ويتم دفع أجورهما، وإن تعذر ذلك، فابحثوا لهما عن أي حل، فهل عجزنا عن توفير منظفتين.

كما أن مدينة الجم لها خصوصية باعتبارها منطقة أثرية، حيث يمنع فيها البناء العمودي بما يتجاوز حدود معينة، فيمنع البناء أكثر من طابق أو طابقين على أقصى تقدير وهذه البنايات توسعت كثيرا وهو ما يتطلب العديد من المولدات الكهربائية.

هناك مسألة أخرى ذكرها زميلي، تخيلوا أن شخص يبني مستودعين ومنزلا له ومنزلا لابنه فيطلب منه "poste" تقدر بـ 100 مليون وهذا أمر غير معقول، هذا الكلام لا يستقيم، فتكلفة البناء مرتفعة أصلا، ثم يطالب بعد ذلك بتحمل كلفة محطة تحويل تقدر بـ 100 مليون، هذه أصبحت خرافة، إن كان هذا موجودا لديكم قانونيا في مجلس النواب يجب تحويله، فهذا لا يستقيم، فأنتم تقتضون وأصبحتم أيضا تفتكون من المواطن ويطلب منه تركيب "poste" ليتم إيصال الكهرباء له، ثم غدا نطلب من الولي أن يأتي بسبورة ليتم قبول ابنه في المدرسة ويطلب منه أن يأتي بطاولة وبكرسي و"SONEDE" تطلب من المواطن لإدخال الماء...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد عدنان، تفضل.

السيد عدنان العلوش

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

بداية لا يسعني إلا أن أؤكد على أهمية هذا المشروع الرامي إلى دعم الشركة التونسية للكهرباء والغاز وتحسين نجاعة وفعالية وحوكمة

قطاع الطاقة، باعتبار أن أمننا الطاقى أصبح اليوم أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكن نجاح الاستثمار في الطاقة يظل مرتبطا أيضا بجودة البنية التحتية من طرقات حديثة، شبكة نقل قادرة على تسهيل تنقل الأشخاص والبضائع ومن هذا المنطلق وبحضور السيد وزير التجهيز، أود أن أستغل هذه المناسبة للحديث عن مشروع وطني بالغ الأهمية بالنسبة إلى ولاية بنزرت وهو مشروع الوصلة الثابتة، أي قنطرة بنزرت الجديدة، هذا المشروع الذي يمثل أحد أكبر مشاريع البنية التحتية في تونس خلال السنوات الأخيرة، فقد انتظره أهالي بنزرت والتونسيون عموما لعقود طويلة، لما كان يسببه العبور اليومي من اكتظاظ وتعطيل لحركة المواطنين ولتنشيط المؤسسات الاقتصادية والصناعية ولحركة النقل بين شمال البلاد وبقية الجهات، لقد بلغت أشغال القنطرة الجديدة مراحل متقدمة، غير أن نجاح هذا المشروع يظل رهين استكمال امتداد الوصلة الثابتة وربطها بمختلف المحاور والطرق المبرمجة لتضمن انسيابية التنقل وتحقيق الأهداف الاقتصادية واللوجستية المنتظرة.

وسبق أن حدثتكم السيد الوزير عن هذه المشكلة، سأفسر للحضور ولل مواطنين أن الجسر الجديد - هذا المشروع - بمئات المليارات، توجد بحي سكني كثيف به طرقات ضيقة، أي أننا سنجد أنفسنا نعاني من نفس الإشكال ولن نجد مخرجا، لهذا يجب القيام بامتداد للوصلة الثابتة إلى غاية الكورنيش لتصبح "touristique panoramique" يمكن تسميتها كما تريدون ومن هذا المنبر أدعو وزارة التجهيز إلى الحسم في هذا الموضوع مع وزارة الدفاع والتسريع في إنجاز امتداد للوصلة الثابتة الذي سيمثل أيضا طريقا حزامية جديدة تضع حدا لاختناق بنزرت مروريا، فبنزرت ليست مجرد معبر، بل قطب اقتصادي وصناعي ولوجيستي وواجهة بحرية استراتيجية لتونس وفي حاجة لاستكمال كل مكونات هذا المشروع في أقرب الآجال.

سيدي الوزير، أستغل حضورك بصفتك عضوا في الحكومة، لأحدث عن موضوع نعاني منه كثيرا هذه الأيام في بنزرت، في بنزرت لم نجد من يستطيع تكوين هيئة تسييرية ويرأسها للنادي الرياضي البنزرتي ليسد ديون بـ 150 مليون فقط قبل حلول يوم 15، لم يتقدم أحد، إن لم يتم دفع هذا قبل يوم 15 فإن النادي البنزرتي سيندثر وقد بقي على احتفاله بمائة سنة سنة واحدة وقد تحصل على كأس إفريقيا إلى غير ذلك، لماذا تم رفض القيام بالهيئة التسييرية ورفض أي شخص التقدم لذلك؟ وهذا ما نعاني منه في كامل الجمهورية، لأن الرئيس السابق السيد سمير يعقوب الموجود حاليا خارج حدود الوطن يجد نفسه متورطا في موضوع لا صلة له به ولا يمكنه الدخول لتونس وقد دفع المليارات.

لذلك أتوجه هنا بنداء للجنة الرياضة للتسريع في إتمام السماعات وتوسيعها لتشمل جميع الأطراف المتداخلة في قانون الهياكل الرياضية وإحالة التقرير في أقرب الآجال، كذلك تخصيص يوم برلماني أكاديمي في الغرض تدعى له جميع الأطراف وأدعو في الأخير وزارة الإشراف للتفاعل الإيجابي وتقديم مقترحات التعديل وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم مختار عيفاوي وله خمس دقائق، تفضل.

السيد مختار عيفاوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

سيدي الوزير، الهدف المعلن من هذه الاتفاقية هو دعم الانتقال الطاقى وتحسين حوكمة القطاع من أجل دعم تنمية عادلة عبر تطوير الطاقات المتجددة وتقليص تكليف إمدادات الكهرباء وتحسين نسبة تغطية التكلفة والحد من التبعية الطاقية.

سيدي الوزير، كلنا يعلم أن الديون الداخلية المتخلدة لفائدة "STEG" كبيرة جدا، دون إيجاد حلول فعلية لخلاصها، ورغم التوجه لجدولة هذه الديون إلا أنه لم يحقق أهدافه المرجوة منه، لأن "STEG" في أغلب الأحيان تتوجه للقضاء لتسلط خطايا على المواطنين بعشرات الملايين، كيف تريدون أن يقوم المواطن بخلاص هذه الخطايا وهو غير قادر على خلاص أصل الدين؟ لذلك المطلوب أن تتخلى الشركة عن هذه الخطايا وتسترجع توازنها المالي ويتوجه المواطن ضرورة للخلاص.

سيدي الوزير، أنتم على علم أن معتمدية بوحجلة وكل المعتمديات جنوب الولاية تعاني من ضعف الكهرباء وطول أجال الربط، وهناك محلات تجارية ببوحجلة اضطر أصحابها إلى غلقها نتيجة ضعف الكهرباء، إذا أردتم فعلا تنمية شاملة وعادلة توجها نحو استعادة ثقة المواطن، ويتعطل عداد الكهرباء ثلاث وأربع سنوات، ولم يتم تركيبها إلى الآن، وحتى من له عداد فإنه يعاني من انقطاع التيار يوما كاملا، تصوروا في 50° و 54° درجة حرارية ينقطع التيار في القيروان وبو حجلة، حتى حين تتلف المولدات الكهربائية لا يجدونها ونرجع دائما إلى سوسة لأخذ موافقة جلب مولد كهربائي، بالمناسبة أشكر إقليم "STEG" في القيروان على المجهود، رغم انعدام الإمكانيات فإنه يقوم بدوره بالمتاح له، فهذه كارثة.

في علاقة بجنوب الولاية أرجو أن تحل محطة الزعفرانة جزءا من المشكل إن شاء الله، ولكن يجب إيجاد حلول فعلية وجذرية وخاصة كما قلت لك مراجعة الخطايا التي تسلطت على المواطنين من خلال قضايا عدلية، فلا يمكن خلاص 50,000,000 وهو عنده 4 أو 5 آلاف دينار وحين تحذف عنه الخطية سيتداين ويدفع المبلغ، ولكن حين تبعت له فاتورة استهلاك الكهرباء فيها 55,000,000 فلن يتمكن من الخلاص.

من جهة أخرى السيد الوزير، إذا كان القرض موجها لتحقيق مزيد من الاستثمارات الخاصة وتقليص أكثر ما يمكن من المخاطر عليها وتحويل الدين العمومي إلى أداة لضمان استثمارات المنتجين الخواص والطاقات المتجددة، فإن الأزمة ستعمق أكثر فأكثر، وهنا يصبح السؤال الضروري مطروحا وهو كالتالي: هل نحن أمام اتفاقية مبرمة لتمويل التنمية؟ أم أمام تمويل مشروع يعيد رسم مستقبل قطاع استراتيجي بالكامل؟ هل نحن فعلا نريد خلق الثروة للأجيال اللاحقة؟ أم أننا نغرقهم أكثر فأكثر في القروض والمديونية؟ يعني ابني علي عمره ثلاث سنوات وبعد 43 سنة سيصبح عمره 46 سنة، سيجد أباه قد رهنه في الديون وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب حاتم الهواوي عن كتلة صوت الجمهورية وله أربع دقائق، تفضل.

السيد حاتم الهواوي

شكرا سيدي رئيس الجلسة،

مرحبا بضيوفنا الكرام،

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المرافق،

مرحبا بكل الزملاء،

سيدي الوزير، حول تقرير لجنة المالية والميزانية ومشروع قانون يتعلق بالموافقة...، وشكرا للجنة قرأت وتابعت ووجدت العنوان: برنامج تحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس، كما وجدت "تعتمد تونس اعتمادا شبيه كلي على الغاز الطبيعي في إنتاج الكهرباء أكثر من 95% مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار الطاقة على المستوى العالمي، هذا وقد سجلت الشركة التونسية للكهرباء والغاز خلال السنوات الأخيرة -للأسف وكما يصرح به دائما- عجزا ماليا متواصلا جراء ارتفاع الأسعار على السوق العالمية.

سيدي الوزير، أعتقد أننا وجدنا نفس العبارات في سردية هذا وفي البرلمانات السابقة وموجودة، لكن أريد أن نسأل أنفسنا نحن كتونسيين الأمن الطاقى أو السيادة الطاقية، لماذا نحن في هذا اللبس دائما؟

السؤال الحقيقي نأمل في دولة ناجحة بمسؤولين شرفاء نحو بناء أنظمة صلبة داعمة للمسؤولية النظيفة وصلاحياتها دون التغول السياسي ولا لزعامة الأحادية وطبعاً تحدث عن سفينة واحدة.

في النظام الذي يجب أن يكون حاميا ولا يتقلب بالتقلبات هو داعم للصلاحيات مراقب للخطوات وملزم بالقرارات.

سيدي الوزير، التجارب كثيرة ودول معلومة نهضت وهي مفلسة حيث طرحت سؤالا: هل نقول كم نملك؟ كم سنقترض؟ أو كيف نشغل ما نملك؟ والمعادلة ببساطة هو أن نستهلك أو أن ننعي.

يمكن أن نعتمد ترشيد الاستهلاك، نتحدث عن حوكمة رائدة نحو مشاريع استثمارية حقيقية، كيف تكون بالأساس مقنعة للمواطن؟ لأن المواطن عندما يجد نفسه فاعلا ومؤسسا حتما سيحافظ وهنا المشكل.

قلنا أن المواطن أساس الموارد الوطنية الذاتية " on parle ici de l'énergie potentielle " مرتبط الفرس كما قال زميلي علي بوزوزية البارحة في تصريحه وتدخله طبعاً الاستقرار السياسي، أنا أضيف على هذا الثقة أساس النجاح وعمليا برامج، تشريعات، إدارة، صناديق استثمارية وطنية بضمانات واضحة وشفافة، مقنعة مع الحذر كل الحذر من الهدر والفساد وضياح الوقت.

ثم سيدي الوزير، أستمحكم في أن أكرر السؤال الذي طرحته في جلسة البارحة ولفتة كريمة لأعوان النظافة وهذا السؤال يعني رئاسة الحكومة، وتحية لخادم القوم سيدهم، بالله عليكم فإن حالهم كما قلتها البارحة وأعيد التذكير بها تذكرنا بـ"Victor Hugo" وهذا يؤلنا في تونس وأذكر دائما وأبدا كونها لو دامت لغيرنا لما آلت إلينا وشكرا سيدي الوزير وشكرا الحضور الكريم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للنائب المحترم باديس بالحاج علي وله ثلاث دقائق، تفضل.

السيد باديس بالحاج علي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الصناعة والطاقة والمناجم،

جلستنا اليوم المصادقة على قرصي استثمار لا يمكن إلا أن نثمنها خاصة أنها تتعلق بالانتقال الطاقى وكما تفضل السيد رئيس اللجنة في الصباح، لا يمكن إلا أن نكون مع هذه النوعية من القروض ونثمنها.

سيدي الوزير، تقتضي الضرورة أو المشكل الحارق الآن أن نتحدث عن حقيبتكم الثانية، كما لاحظ كل الزملاء، هي التجهيز والإسكان خاصة ونحن الآن في ذروة الموسم الصيفي وبخصوص جزيرة جربة ومعضلة "البطاحات"، نذكر أنه بناء على جلسة العمل المنعقدة بتاريخ 17 أكتوبر بوزارتكم حول تحسين خدمات بطاحات جربة والتي أوصيتم فيها بصيانة الأسطول القابل للاستعمال وضمان جاهزيته وإنجاز الأشغال الضرورية لضمان الجاهزية الوظيفية لبقية الأسطول والأسطول الذي نتحدث عنه عبارة عن 2 "بطاحات".

في الأسبوع "بطاح" وحيد يشتغل، وقعت صيانة "البطاح" الثاني وأدنى شيء في ذروة الموسم السياحي في جربة هما أربعة بطاحات، طبعاً في انتظار اقتناء البطاح الكبير وكذلك استناداً على إجاباتكم هنا تحت قبة البرلمان لمدخلتنا بتاريخ 16 نوفمبر 2025 تحت قبة البرلمان وذلك خلال مناقشة ميزانية الوزارة لسنة 26 ونتحدث عن 26 وليست السنة المقبلة، السيد الوزير، كنتم قد أفدتمونا أنه تم رصد 45,000,000 دينار لشراء بطاح بسعة استيعاب 80 سيارة، إضافة إلى صيانة وتهيئة 2 "بطاحات" وتوسعة الأرصفة وجهر الممرات.

السيد الوزير، هذه مراسلة بسؤال كتابي كنت وجهته لكم بتاريخ 6 أبريل استباقاً للموسم الصيفي لأننا نعرف الضغط السنوي، تعاد نفس المشكلة كل عام ومشكل ربط التنقل من وإلى الجزيرة ونتحدث عن السياحة وعائدات السياحة ومكانة الجزيرة في الاقتصاد وفي السياحة التونسية، لكن إذا نحنقها ولا نحل مشكلة النقل لا يمكن أن نتحدث عن عائدات السياحة والدليل أننا الآن في 10 جويلية ولم تتحرك السوق السياحية الداخلية. في السياحة الخارجية صحيح أن النزّل ممتلئة، لكن التنقل مشكل كبير يقف أمام تحرك السوق السياحية الداخلية في جزيرة جربة، ألا وهو خاصة العبور في البطاحات.

كنت توجهت لكم منذ بأسئلة 6 أبريل، متى تنتهي عملية صيانة وتهيئة البطاحات للحد من اختناق العبور؟ ومدنا برزنامة دقيقة ومسقفة زمنياً حول صرف الاعتمادات المرصودة في ميزانية الوزارة لسنة 26 لاقتناء البطاح الجديد وانطلاق أشغال توسعة الأرصفة وجهر الممرات وتاريخ دخوله حيز الاستغلال وهو إلى اليوم وأنا أعرف أنه لم تنطلق الأشغال ميدانياً لا في تهيئة الأرصفة ولا في جهر الممرات، وهل صدر طلب العروض للبطاح الجديد أم لا؟ متى يصل ويدخل حيز الاستغلال؟ ولا يمكن أن يدخل حيز الاستغلال إلا إذا وسعنا في الأرصفة وجهرنا الممرات ولا نتحدث عن هذا الصيف ومشكلة الاختناق ما زالت متواصلة للأسف وذلك مآل البطاحات القديمة، يجب أن نجد حلاً للأسطول الراكد من البطاحات التي خرجت عن الاستغلال، فهل تنوي الوزارة التفويت فيها والاستفادة منها في نشاطات أخرى للمحافظة على جمالية مدخل الجزيرة؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، الكلمة لك السيد عبد الجليل الهاني، ست دقائق.

السيد عبد الجليل الهاني

شكراً سيدي الرئيس،

مرحباً بالسيد الوزير وبكل المرافقين،

سيدي الوزير، حققت "STEG" قبل 2011 فائضاً وهذا موجود وموثق، اليوم بعد 15 أو 16 سنة أصبح عجزاً هيكلياً إلى درجة أنه أنقص من رأس المال أكثر من نصفه ووقع عديد المرات الترفيع في رأس

مال هذه الشركة التي من المفروض بالعمل والمبيعات وكذلك الدعم الذي تلقاه من الدولة أن تكون لها توازنات مالية واضحة ولا تحتاج لأن يكون لها مديونية كبرى ولا تحتاج للاقتراض.

أصبح المشكل منذ 2011، العجز الهيكلي والمستمر لعدد الأسباب منها أسباب خارجة عن نطاق "STEG"، ربما في تطور الأسعار وتغير المناخ الاستثماري لمثل هذه المشاريع أو مثل هذا الإنتاج الطاقى، ومرتبطة بشيء آخر وهو الاستغلال، أي هناك "défaillance" في الاستغلال وهذا ربما يعود لعدة عوامل كما قلت، منها توفر السيولة المالية لتحديث التجهيزات وتحديث عملية التكوين للإطارات والعمال وجاء من جهة أخرى كذلك لبعض التسبب الموجود على مستوى التصرف في الربط وكذلك المتابعة للاستهلاك والكم الهائل يمكن أن يصل إلى 20% من الكهرباء التي يستغلها الناس اليوم بدون مقابل، ربط عشوائي وسرقات وقد تم التفتن للعديد منها وكانت محل متابعات قضائية، لكنها لا زالت تتواصل إلى اليوم وهذا إشكال كبير.

لماذا هو موجود سيدي الوزير؟ لأن الوسائل التي تستعملها "STEG" اليوم ما زالت وسائل بدائية خاصة العداد الذكي الذي تكلمتم عنه منذ أول قدومنا للمجلس، وكنا في اللجنة، وعرضت على أيدينا عديد القروض لـ "STEG" وتحدثنا عن العداد الذكي والمتابعة وتحسين الاستخلاص وغيره، لكن إلى حد هذه الساعة أخذنا عدة قروض وفي كل قرض يقولون لنا سنحسن من هذه ونقوم بهذه وسنعمل كذا، لكن هذه الإشكاليات موجودة إلى حد الساعة وتساهم بشكل كبير في عجز الميزان المالي للشركة التونسية للكهرباء والغاز.

سيدي الوزير، عندكم حسب التقرير تقريباً أكثر من 14,000 عون، قرابة 600 مليار في السنة، وعندكم مديونية ترجع لـ "STEG" أكثر من 1500 مليار كل عام، بما فيها الفوائض وهناك كذلك تطور كبير للخسائر التراكمية التي بلغت اليوم حسب ما نشر في تقرير 2024 تقريباً 2500 مليار خسائر تراكمية وأرى في كل هذا أنه من الواجب عملية تطهير قبل أن نأخذ المال ونفكر في مشاريع جديدة، لأننا إذا كنا سنأخذ المال ونتصرف فيها بنفس الطريقة التي تصرفنا بها طيلة السنوات الفارطة، فلن نصل لحل وستجد "STEG" نفسها كل سنة تقترض من جديد حتى تغطي قروضاً قديمة ومصاريف استهلاك والعجز في الاستهلاك والاستغلال أصلاً وبآتي العجز من الاستغلال وإذا كان الاستغلال سلبياً فستكون النتيجة سلبية وبالتالي يكون "le flux" في الخزينة سلبياً أيضاً وسيكون دائماً في حاجة للدعم سواء من الدولة أو بالاقتراض الداخلي أو الخارجي، لذلك فإن مجموعة الإصلاحات التي صارت وتحدث عنها المسؤولون في "STEG" والتي نتابعها اليوم لا تتقدم بالشكل المطلوب، يعني إذا عدنا في السنة القادمة فسنطرح عليكم نفس الأسئلة وتكرر علينا نفس الإجابات وسنجد أنفسنا في نفس الدوامة.

سيدي الوزير، هنا يجب أن تكون عملية التطهير شاملة ويكون هناك برنامج إصلاحي واضح حتى من حيث الأسعار، إذ يجب مراجعتها قليلاً اليوم، إذا نصل 35% من الميزج الطاقى فيجب أن تراجع الأسعار في الاتجاهين، في اتجاه تخفيف الخسارة وكذلك أيضاً تخفيف السعر على المستهلك الذي من حقه أن ينتفع بالطاقات الجديدة التي تنتج منها الكهرباء وستكون كلفته أرخص مرتين أو ثلاث مرات من الكلفة العادية ويجب النظر جدياً اليوم في تخفيف فاتورة المستهلك.

سيدي الوزير، على مستوى "les districts" في الحمامات فتشمل معتمديتي بو عرقوب والحمامات، العمل الكبير وتعرفون أن عدد

المشتركين في تلك الجهة كبير جدا، يعني هناك نقص وهنا معك السيد المدير ممثل "STEG" وتعرف أن الناس يبذلون مجهودات حقيقة في هذه "district" الحديثة وهي تسير بخطى ثابتة لكن يجب دعم "district" الحمامات بالمعدات والأعوان حتى يكون وقت الاستجابة للمطالب التي تصلهم وهي مطالب كبيرة وكبيرة جدا وضخمة وقمت بمجهود، صحيح أن هناك عديد الأعوان الذين دخلوا في المدة الأخيرة، لكن ذلك غير كاف ونحن نحبيهم على مجهودهم وستكون الخدمات المقدمة ذات جودة أفضل إن شاء الله.

سيدي الوزير، وأنت بالنيابة في الصناعة واليوم وزير التجهيز، بخصوص المحول بالمنطقة الصناعية حشاد، سمعت منذ عامين أو ثلاثة بأنه في الدراسات وانتزعنا وتم خلاص الناس، لكن لم نصل لحل، وهناك مسألة ثانية أيضا تخص الفرع المحلي للتجهيز في معتمدية بو عرقوب فمنذ 15 سنة أي قبل الثورة خرج منه الهيكل وبقي المبنى فقط وهي ليست مستغلة وفارغة فيها عون يسكن في المنزل الموجود...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الطاهر منصور عن كتلة الخط الوطني السيادي وله ست دقائق، تفضل.

السيد الطاهر منصور

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

مداخلتي في جزئين: الجزء الأول يخص مشروع القانونين المتعلقين بالموافقة على الاتفاقيتين المبرمتين بين الجمهورية التونسية من جهة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لفائدة شركة "STEG" بقيمة 430 مليون دولار ولربح الوقت سأنتقل من التقرير الموجود الذي يضببط الأهداف التي أقول بأنها حاملة جدا، حتى لا أقول أهدافا مخادعة، وسأعتمد رقمين فقط، لأن الأهداف هي تقريبا سبعة أو ثمانية ويمكن ألا يسمح الوقت بأن أتطرق لها.

حين يحدثوننا عن الارتقاء بحصة الطاقات المتجددة من 9% اليوم إلى 27% بحلول سنة 2028 يعني سنرتقي بحوالي 19% ولم نتمكن منذ بدأنا إلى اليوم من تجاوز 9%، هل أننا في سنة ونصف ونحن اليوم في بداية السداسية الثانية من سنة 2026 بإمكانيتنا اللوجستية والفنية وقدراتنا المادية وغيرها قادرون على تحقيق هذا الرقم الحالي؟ هذا من جهة.

ثانيا، الحديث على 30,600 موطن شغل، أرى أن هذه مخاطبة للواقع الاجتماعي لارتفاع نسبة البطالة اليوم من أجل أن نمرر هذه الاتفاقية، لأننا نعرف كما ذكر التقرير أن الطاقات المتجددة ليست فيها طاقة تشغيلية كبرى، فالطاقة التشغيلية هي مرحلة تركيز المشروع فقط، الذي لا أعرف إن كان سيستغرق سنة أو اثنتين أو ثلاث سنوات حسب تقدم الأشغال وإنجازها والمؤسسة التي ستبث هذا المشروع.

أرى أن وراء هذين الرقمين حقيقة أخرى ألا وهي أن "STEG" وهي شركة وطنية عمرها أكثر من 60 عام وكانت نموذجا للشركات الناجحة ونموذجا للشركات التي حققت قيمة مضافة سواء في المردودية على المالية العمومية من جهة أو في تحقيق الأمن الطاقوي وهذا أهم شيء، فهو لا يقل أهمية عن الأمن الغذائي والأمن المائي، كما نشرب الماء وتناول الأكل، فالطاقة هي سر كل حركة اقتصادية وسر الماء والأكل والفاحة والصحة وسر كل شيء.

قلت بأن الشركة التي كانت رابحة أصبحت اليوم خاسرة ومفلسة عاجزة ومدانة ومكبلة، فيجب أن نسأل ما الذي أوصلنا لهذا؟ وما هي الأسباب التي جعلت "STEG" تخرج من مؤسسة وطنية رابحة إلى مؤسسة فاشلة أو عاجزة؟ وأرى أن هناك توجهها سياسيا للدولة مع الأسف نحو استهداف القطاع العام في ظل هذا الإطار، لأنني لا يمكن أن أفهم ما يحدث اليوم في "STEG" بمعزل عما حدث في الصحة والمستشفيات العمومية، كما لا يمكن أن تفهم بمعزل عما حدث في التعليم العمومي والنقل.

هي منظومة كاملة اليوم تستهدف كل المنشآت العمومية وكل القطاع العام، لصالح من؟ لصالح القطاع الخاص وهو قطاع ربحي آخر همه مصلحة التونسيين وهم الموظفون أي أنتم ونحن والموظف والعامل وأبناء هذا الشعب الذي سيدفع الضريبة وسيقوم بخلاص هذا القرض الذي تبلغ قيمته 430 مليون دولار مثل قروض سابقة وقروض ما زالت لاحقة.

ما هو الشرط؟ قلنا أن هناك أهدافا جيدة، لكن هذا القرض أيضا فيه شروط قاسية اليوم من بينها تركيز 500 ميغاواط طاقات متجددة للقطاع الخاص، توقيع عقد شراء بـ 100 ميغاواط، بعث هيئة تعديلية مستقلة في الدولة لقطاع الطاقة، تسمية عضوين مستقلين في مجلس إدارة "STEG"، نشر المعطيات المحاسبية والمالية لشركة "STEG" وهو إجراء خاص بالشركات المدرجة في البورصة فقط. الخلاصة اليوم أننا أمام عملية تفويت مبطنة مقننة للشركة، لأن هذه الاتفاقية اليوم مع الأسف تضع كل المخاطر على عاتق "STEG" لفائدة من؟ لفائدة القطاع الخاص والمستفيدين الخواص الذين خرجوا من كل مخاطرة.

الجزء الثاني، منذ يوم 8 جوان إلى حد اليوم حوالي شهر، وقعت تونس على ثمان اتفاقيات قروض ويوم 8 جوان 2026 وقع السيد رئيس الجمهورية على اتفاقية قرض بقيمة 500 مليون دولار، اتفاقية قرض مع صندوق النقد العربي يوم 7 جويلية الحالي، قبل يومين، بقيمة 312 مليون دولار، اليوم اتفاقية قرضين بقيمة 430 مليون دولار، الجملة خلال شهر 1242 مليون دولار أي أكثر من 3680 مليون دينار تونسي.

هذه القروض وغيرها من عشرات القروض التي وقع عليها المجلس، ولم يوقع لا على قرض استثماري ولا دعم ميزانية إلى اليوم، كل القروض سيكون لها انعكاسها السلبي على الاقتصاد التونسي وعلى حياة التونسيين، وقلنا سنعمل على الذات ونقطع مع الارتهاق للخارج، فهل تغير الوضع اليوم؟ وماهي النتيجة اليوم؟

النتيجة اليوم مع الأسف يدفعها المواطن التونسي من حياته وفقدان صحته ومواد الأساسية مرتفعة وأدوية مفقودة، وحتى إن كانت موجودة فأسعارها...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد محمد زياد ماهر وله سبع دقائق، تفضل.

السيد محمد زياد ماهر

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الوزير، مرحبا بك وبكل الوفد المرافق لسيداتكم،

سيدي الوزير، ثقتنا عالية في مؤسسة "STEG" وفي كفاءاتها باعتبارها مؤسسة وطنية رائدة بنيت بالعرق والجد والكد والتضحيات، سيذهب جزء من هذا القرض اليوم لتغطية العجز المتأني من الديون المجدولة للمواطنين والمؤسسات، وعلى ذكر الجدولة عاينت

شخصيا رفض وكالات "STEG" جدولة ديون متخلدة بذمة مؤسسات اقتصادية وكأننا نمارس عليها أحيانا أيضا نوعا من التعسف ونفس هذه المؤسسات تعاني أيضا من تعسف في جدولة ديونها إزاء صندوق "CNSS" وتعاني أيضا لإبرام صلح مع الإدارة الديوانية، معاناة في معاناة في هذا الظرف الاقتصادي الخطير.

سيدي الوزير، بالنسبة إلى المواطن يبدو أننا صرفنا النظر عن مسألة مهمة وهي توجيه الدعم لتشجيع المواطن للحصول على محطة فوطوضونية للتزود الذاتي وهذا من شأنه توفير عنصرين هامين الأول المساهمة الجماعية في تحقيق الانتقال الطاقى والتقليل من كلفة الفاتورة بالنسبة إلى المواطن والثاني الحصول على عناصر تساهم في رفع جودة الحياة.

سيدي الوزير، مسألة أخرى تتعلق بتعميم العداد الذكي من أجل حوكمة الاستهلاك والإنتاج الفوطوضوني وفرصة لتسوية عدة وضعيات مخالفة "non détectées" وتقليص فاقد الطاقة المرتفع، ورصد إخلالات الشبكة بشكل حيي.

سيدي الوزير، اسمح لي أن أتطرق في نفس الاتجاه إلى بعض المسائل التي فيها بعد محلي لكن أكيد أنها موجودة في كل الجهات وأنحدث هنا عن جهة مستقطبة وجهة تشهد تطورا ديموغرافيا كبير جدا ومستمر وتطورا اقتصاديا هاما، ألا وهي معتمدية جمال واسمحوا لي حتى في هذا الاتجاه أن أتحدث في طابع محلي، هو أكيد نفس الوضعية في كل الجهات،

بقيت الشبكة المحلية غير متناسبة مع التطور الاقتصادي والديموغرافي، بطء كبير جدا في تركيز المحولات، أي تكون التجهيزات موجودة ومنتظر عاما حتى نربط وعاما آخر لنكمل توفير التجهيزات، في الحقيقة بطء ومعاناة كبيرة وتهديد دائم جراء الارتفاع الفجئي للجهود الكهربائية أو الهبوط الحاد وتقع أغلب الحوادث بسبب مشاكل في محولات الكهرباء، أو أحيانا في انقطاع السلك المحايد "neutre" وغالبا ما يتسبب هذا في إتلاف تجهيزات منزلية للمواطنين وهنا معضلة كبيرة وخطيرة، ومؤسسة التأمين هي مؤسسة خاصة تود ألا ترجع، لكن هنا نجد المواطن في أغلب الأحيان مظلوما ويصيبه الضييم، فيخسر تجهيزات بيته بسبب عطل خارج عن إرادته ويجد نفسه أمام صفر تعويض أو بعض الفتات، لذلك فإن سياسة التأمين في حاجة لإعادة النظر والإنصاف خاصة حين يكون السبب عمودا كهربائيا في قلب الطريق وتعجز الشركة عن نقله من مكانه وهو مصدر خطر دائم ويهدد سلامة المواطن، ويمكن أن يتسبب في وفاة أشخاص، وقد اتصلنا وطلبنا وأعدنا الطلب مرات ومرات ولا حياة لمن تنادي.

سيدي الوزير، في مناطق صاعدة ومجتهدة في الطليارية يحتر من سيزود، محل اقتصادي جديد بعدد كهربائي جهد عالي ليس فيها مثال تهيئة، هل سنطبق عليها القانون؟ وماذا سنفعل؟ هل نوقف الدورة الاقتصادية؟ نفس الشيء في بير الطيب والهدارة وتحدث عن تنمية فلاحية وهناك مشكل في تراخيص الكهرباء وفي ترخيص المسكن الريفي والإسطل ومطالب من الإدارة ما أنزل الله بها من سلطان في منزل كامل، عاصمة الميكانيك ونفرض حين تتطور بلاد ويتطور الناس ولا نزودهم بالكهرباء وحين نعطي التراخيص نكون وقتها أضعنا وقتا والوقت له كلفة وكلفته على المستثمر، لكن أيضا على البلاد وفرص التنمية ضائعة، حي بأكمله دون كهرباء لأنه في مكان قريب من الوادي ونحن ننتظر إعادة مثال التهيئة العمرانية، فربما ينصفهم وربما لا، فماذا نفعل؟ هل نترك الناس دون كهرباء أم نجد حلا؟ ماذا نفعل؟

في زاوية قنطش في جمال مدينة الحرف والصناعة، مشاريع اقتصادية تنتظر التراخيص، نجارة وخياطة وجلد وحدادة والوقت له كلفة.

مؤسسات ومواطنون بانتظار التراخيص التي قد تأتي وقد لا تأتي.

سيدي الوزير، تراخيص البناء في اختصاصكم وفي ولاية المنستير وفي الدائرة "غريبة الغرائب" ولا أريد أن أدخل الآن في التفاصيل، ولا أن أذكر أي أحد، لكن أصبحنا نطلب قرار هدم، بل نطلب أيضا تقريرا في الهدم، ونطلب من البلدية اتخاذ الإجراءات الجزائية والإدارية في حق المواطن ونطلب كسر "porte-à-faux" مبني منذ ثلاثين عاما، فهل هذا تطبيق القانون أم إخراج القانون عن سياقه ودفع نحو الاحتقان؟ لا أريد التهويل أكثر سيدي الوزير، لكن هكذا هي الصورة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثمان دقائق.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا رئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبكافة إدارات الوزارة،

لن أتحدث في الاتفاقية ولا في القرض ولا في أي شيء وسأحدث عن وضعنا ووضع هذه الحكومة الآن في البلاد،

السيدة رئيسة الحكومة، أرجعي للتاريخ ولا يوجد أي رئيس حكومة في العالم لا يتواصل مع شعبه، حين كانت رئيسة الحكومة وزيرة تجهيز كانت قوة في التواصل وتأتي للمجلس وتقعن السادة النواب وتجيب على كل الأسئلة وتبقى للصباح، فلم نعد نر هذه المرأة اليوم وما الذي تفعله وما العمل الذي تقوم به؟ وما هو المال؟

عذرا رئيسة الحكومة وأنا اليوم سأسأل حكومة كاملة، ما الذي تقومون به؟ مع كامل الاحترام للناس الذين يعملون وهم أربعة أو خمسة أنصار على أقصى تقدير وهذا واضح، ما الذي تفعلونه؟ فسروا لنا، من الممكن أن كل وزير يعرف وزارته، ولكن هل تعرفون أننا صادقتا حاليا على أكثر من 40 قرض واتفاقيات؟ هل تعلمون أن هذه الحكومة لا تحضر إلا للقروض والاتفاقيات فقط؟ ولا يحضر الوزراء إلا في الميزانية ولم تحضروا حتى لقوانينكم التي تتحدثون عنها.

سيدي الوزير، بما أنك عضو حكومة ومنذ أن دخلت إلى هذا المجلس ولن أتحدث عما قبله، تعاقب عليها ثلاثة رؤساء حكومات وعقدوا نفس الاجتماعات الوزارية: اجتماع وزاري حول مجلة المياه، وهي في أواخرها الأخيرة وسوف تمرر إلى مجلس النواب الشعب، اجتماع وزاري حول مجلة الصرف، ويستدعونكم جميعا ليسألوكم وكذا واجتماع وكالعادة، اجتماع وزاري حول مجلة الاستثمار، اجتماع وزاري حول قانون الهياكل الرياضية.

هي أربعة قوانين وتداولت عليها ثلاث حكومات وجلست عليها وبنيت عليها كل مشاريعكم الوزارية وسيارات واجتماعات وغيرها دون نتيجة.

أعطني قانونا واحدا منها وصل لمجلس النواب الشعب، لا شيء، ثم يقول لك فيما بعد أين مجلس نواب الشعب، والثورة التشريعية؟ فهل سأقوم بها لوحدي؟ ومن هو المعني بالتشريع في الثورة التشريعية في العالم بأكمله؟

الوزير هو المعني بالتشريع، يجد أن وزارته معطلة ومكبلة نتيجة قوانين معينة، فيقول هذا القانون لم يعد يتلاءم مع الوضع الحالي، فينتقحه ويقدم عليه مشروع قانون يبعثه للمجلس وبعد ذلك يصادق عليه المجلس ونحن اليوم مكلفون كمجلس نواب الشعب وأمام الشعب بأن نقدم القوانين حتى إن كانت خاطئة، فليس لنا فريق ولا المجموعة القانونية كالموجود في الوزارة وليس لنا أيضا الاتفاقيات الدولية في الوزارة حتى نعرف أن هذا ينطبق مع هذا والمجالات والتشاكب بين الوزارات، ونحن مطالبون بعدها أن نصادق عليه، لا والأدهى والأمر أنك مطالب فيما بعد أن تخرج الأوامر الترتيبية، هل هذا معقول؟

سأعطيك مثالا بسيطا جدا، كانت الفرصة الوحيدة أمامنا أن نغير في قانون المالية حين يعرض علينا وقتها من قبل "جيبوهولنا صبة نخرجها لكم باكوات" فليس لنا أي حل سوى في قانون المالية ونضع وضعيات معينة كتوريد سيارة لكل مواطن المصادق عليه، وأين هو؟ وأوامر ترتيبية، فمن المسؤول عنها؟ الحكومة.

وقد عرضت وزارة الداخلية قانونا منذ تولي السيد كمال الفقيه، قانون بطاقة التعريف البيومترية وجواز السفر البيومتري وسيكمل السيد وزير الداخلية الحالي عامين في الوزارة في 24 أوت والسيد كمال خرج وغادر في بعثة، ولم تصدروا الأوامر الترتيبية منذ ثلاث سنين ولم تجدوا منصة، وتريد مني أنا عماد أولاد جبريل أن أصدق أن عندكم مخططا تريدون العمل به وأنتم عجزتم عن إخراج أمر ترتيبية لقانون منذ ثلاث سنين بعد أن أتيتم به.

نحن قدمنا هنا قانون المسؤولية الطبية ورحم الله السيد نبيه ثابت الذي توفي ولم يفرض برؤية الأوامر الترتيبية وأنتم عاجزون لأن عن إصدارها، فعما تتحدثون؟ يخرج وزير نكسة الفريق الوطني والشعب في غليان وأبسط الأشياء على الأقل وهو في نزل "ساق على ساق" وقال أفق الرياضة في تونس في 2035، أعطني أفق الغد والفشل الذي تعرضت له وأمراض السكري وضغط الدم التي أصابت العباد والمسألة الوحيدة المشتركة التي وجدتها بين أغلب الوزارات أنهم مواليد 1961 ولن آتي للمجلس، مع من أتحدث؟ مع منظومة أكل عليها الدهر وشرب، هذه هي الأسئلة المطروحة اليوم.

سيدي الوزير، قمت ببحث بسيط جدا ووجدت أن الوزارة وفي الفصل 14 توسيع تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل ومنح الأولوية لمن طالت بطالتهم، لا يوجد أمر ترتيبية.

الفصل 32 للهوض بدوي الإعاقاة، لا يوجد أمر ترتيبية، الفصل 33 تعزيز الإدماج الاقتصادي لدوي الإعاقاة، لا يوجد أمر ترتيبية، الفصل 55 امتياز جبائي في توريد سيارة واقتنائها من السوق الداخلية والخارجية، لا يوجد أمر ترتيبية أيضا. الفصول 57 و65 و76 و79 و92 و95 و96 و98 و100 و101 من قانون المالية 24 و25 و26، هناك أكثر من 60 أمر ترتيبية غير صادر من هذه الحكومة والسؤال المطروح الآن: لم تقدموا قوانين ولم تحدثوا منظومة إصلاحية للدعم أو غيره، فلماذا تتفاوضون رواتبكم؟ ولماذا تكونون وزراء؟ مع كامل احترامي، فإني أحبك كثيرا وليس عندني معك أية مشكلة، ومن الوزراء الذين يتفانون في عملهم، حتى نكون متفقين، إنما أسأل وزير الشؤون الاجتماعية والفلاحة والبيئة والنقل، فحدث ولا حرج، ما ذا تفعل فالوزارة بالشكل الذي أتحدث به الآن، لا تصدر أوامر ترتيبية ولا تبعت مشاريع قوانين وليس عندكم رؤية ولا استراتيجية ولا أهداف ولا حوكمة وكل وزاراتكم ينخرها الفساد، فلماذا يسد الشعب

التونسي كل هذا؟ والأجدي أنه إذا كنا غير قادرين على فعل كل هذا فعين مديرين عامين ليسيروا الأمور الإدارية ولصرف المستحقات للموظفين وانتهى، فهل يكون هناك وزير كمجرد اسم فقط؟ الوزارة كفاءة وإنتاج. مع الشكر.

السيدة سوسن المبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب شكرا جزيلًا، مساء الخير للجميع ونجدد الترحاب بالسيد الوزير وكافة الفريق المرافق له اليوم ونتمنى للجميع التوفيق والسداد من أجل المصلحة العليا لتونس ولشعبها.

الكلمة الموالية إلى السيد الزميل المحترم غسان يامون عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق.

السيد غسان يامون

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير التجهيز والإسكان وكافة الوفد المرافق له،

السيد الوزير، اليوم سأحدث عن وضعية حرجة في جزيرة جربة تخص "بطاحات" الجزيرة التابعة للإدارة الجهوية للتجهيز بولاية مدين والتي تخضع لإشرافكم المباشر، لا أعلم السيد الوزير هل تتابعون ما يحدث في جربة أم لا؟ ونحن الآن في بداية الموسم الصيفي، هل يعقل أن تمتد طوابير الانتظار لكيلومترات تحت أشعة الشمس الحارقة لخمس أو ست ساعات؟

أين وعودكم وما صادقنا عليه في ميزانية الدولة لسنة 2026 مع الاعتمادات المالية؟ نحن الآن في منتصف السنة المالية، وقد خصصنا تقريبا 45 مليون دينار لشراء بطاح جديد، فأين هو إعلان الصفقة لشراء هذا البطاح؟ إذا لم تنفذ الصفقة هذا العام، فمتى تنفذ؟ لماذا لم يتقدم مشروع شراء البطاح الجديد؟ ومشروع تهيئة القنال لم يحدث فيه أي شيء وكذلك مشروع إصلاح بطاحين اثنين لم يتحقق فيه شيء رغم تخصيص الاعتمادات المالية.

السيد الوزير، في موضوع البطاحات نلاحظ أن هناك تقصيرا كبيرا واستخفافا بمعاناة أهاليها في جزيرة جربة، المطلوب منكم التعجيل بالإجراءات الخاصة بالمشاريع الثلاثة التي ذكرتها خاصة أن اعتماداتها المالية متوفرة، كما لم نتحدث عن عملية نقل إدارة البطاحات إلى وزارة النقل التي ما زالت معطلة وفي انتظار أمر لم يصدر بعد عن رئاسة الحكومة.

هذا فيما يخص أسطول البطاحات رجاء، السيد الوزير، دعموا هذا الأسطول، فالاعتمادات موجودة وصادقنا عليها في ميزانية 2026 ونحن ننتظر التنفيذ، ولم نر أي خطوة حتى الآن.

ثانيا: كما تعلمون، السيد الوزير، تخضع بطاحات جربة لما يسمى بـ "نظام الأولوية" بالنسبة إلى المواكب الرسمية للسادة الوزراء والسيد والي مدين والسيارات الأمنية المميزة وبعض الحالات المرضية الاستعجالية، ولكن للأسف الشديد، مع احترامي للعديد من الشرفاء التابعين لإدارة البطاحات، هناك تجاوزات كبيرة وخطيرة، إذ أصبحت الأولوية تمنح بالسلطة التقديرية لكل عون بناء على القرابة أو الصداقة أو أي معايير أخرى، أي عدم احترام مبدأ المساواة.

مواطنون ينتظرون في الصف لمدة خمس أو ست ساعات وأشخاص آخرون يتجاوزونهم دون أي ردع وهذا ما أوجد حالة احتقان كبيرة في جربة نرفضها تماما وكأنا أصبحنا في جربة أمام مواطنين من درجة أولى ومواطنين من درجة ثانية.

السيد الوزير، أنت المسؤول المباشر عن هؤلاء الأعوان ونطالب بالانضباط والحزم والردع تجاه كل التصرفات المشابهة، حتى أن بعض الزملاء تحدثوا معي عن عدم استعدادهم لزيارة جزيرة جربة مجددا جراء المعاملة التي تعرضوا لها في بطاح جربة، مع احترامي للأعوان المنضبطين والشرفاء، إلا أن هناك تصرفات غير مقبولة من بعض الأعوان.....

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد علي فنيرة عن الوطنية المستقلة، له أربع دقائق، تفضل.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا السيدة الرئيسة.

مرحبا بالسيد الوزير، ومرحبا بكامل الطاقم المرافق لكم.

وضعية مالية مثيرة للجدل لشركة عمومية كبرى، فالشركة التونسية للكهرباء والغاز تبلغ مديونيتها تقريبا 7,500 مليار وإذا أضفنا إليها 1,300 إلى حدود هذا اليوم نصل إلى 8,800، أي إن المديونية بعد المصادقة على هذا القرض سترتفع إلى 8.800 مليار دينار يضاف إلى ذلك تأخر في استخلاص المستحقات بنحو 6,000 مليار.

هذه بالنسبة إلينا صعوبات كبرى وتغطية لعجزٍ بعجزٍ آخر، "شاشية هذا على رأس هذا"، هذه الوضعية كنا نفضل ألا نراها والشركة التونسية للكهرباء والغاز أصبحت صدقا تستحق إصلاحات هيكلية كبرى.

ومع ذلك نرى اليوم بعض الأطراف العمالية تخرج على وسائل الإعلام دون اطلاعٍ على هذه الوضعية الحقيقية لهذه الشركة العمومية ويدلون بتصريحات مغلوطة ودون علم، فالدعم السنوي المخصص لشركة التونسية للكهرباء والغاز والموجود في كل ميزانية تعرض علينا، هل هم على علم به أم لا؟ لأنهم يقدمون أرقاما مخالفة للواقع، والشعب التونسي يطلع على صورة غير الوضعية الحقيقية.

كنا نناقش المخطط الأسبوع الفارط، وقد أقر في جلسة هذا الصباح وقرأت اليوم عما سننجزه بهذا القرض، لكن ثمة نقطة مفقودة وهي تخزين الطاقة، فنحن نرى اليوم استراتيجية للدولة تمتد إلى سنة 2030 دون أن نجد كلمة واحدة عن تخزين الطاقة في مخطط 2026-2030، فأين هي التصورات؟ وأين ما تحدثنا عنه والرؤى والدراسات التي نعدّها؟ لا نجد كلمة واحدة في مخطط كامل يتكون من 1500 صفحة حول تخزين الطاقة.

تساءلت وقلت لعلها مسألة أجعلها بصفتي مقرر لجنة الطاقة اليوم، فقلت دعني أطلع على تجارب الدول الشقيقة والمجاورة، فنجد السعودية تفكر في تخزين الطاقة والإمارات تفكر في التخزين وهي الدول التي قد لا تحتاج للتوسع الحاد في الطاقات المتجددة مقارنة بغيرها واليوم يفكرون في التخزين عن طريق البطاريات، الأردن وعمان تتجهان نحو الهيدروجين الأخضر لتخزين الطاقة من خلاله والمغرب اليوم لديه التخزين المائي. أما تونس فالاستراتيجية تشير إلى أنه سيكون لدينا فائض في إنتاج الطاقة الشمسية في حدود سنة 2030 ولسنا مستعدين لتخزين هذا الفائض والمخطط الممتد إلى سنة 2030 لا يتضمن أي مشروع لتخزين الطاقة، وطالما لم يذكر في المخطط فهو لن ينجز.

إن تخزين الطاقة اليوم يعد خطوة استراتيجية لتقليص استخدام الغاز الطبيعي الذي نشتره بالعملة الصعبة من الشقيقة

الجزائر وإن لم تدرج هذه المسألة ضمن استراتيجيات الدولة ونحققها واقعا وكل مشروع لا ننجزه من الآن وإلى حدود سنة 2030، يعني أننا سنبدأ في إهدار طاقتنا. أين هي الدراسة الخاصة بالضخ والتخزين بالسدود؟ حيث يتم ضخ المياه إلى السدود عند وجود فائض نهارا ويتم توليد الكهرباء منها ليلا، أين هذا المشروع؟ هل هو موجود أم غير موجود؟

المعذرة، لقد خرجت اليوم عن موضوع القرض لأن هذا الموضوع أصبح على غاية من الأهمية وإذا نسيناه أو أغفلناه فلن نتدارك الأمر.

المتبقي لدي تقريبا 40 ثانية، بالنسبة إلى قمرالية، سيدي الوزير، دون آلة مسوية "grader" ودون رئيس دائرة، إلى أين سنصل بوضعية التجهيز في قمرالية؟ لقد تم نقل رئيس الدائرة إلى الجنوب وتركت قمرالية وبوعرقوب دون مسؤول يتابع الدائرة الوحيدة اليوم ولا يوجد رئيس دائرة و"grader" مكسورة كالعادة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم ثامر مزهود عن كتلة الخط الوطني السيادي، له خمس دقائق، تفضل.

السيد ثامر مزهود

شكرا السيدة الرئيسة.

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق.

السيد الوزير، الحكومة منذ شهرين تقريبا وهي معلقة حضورها بالمجلس سواء في اللجان أو في الجلسات العامة وقد حضرت أثناء مناقشة المخطط والذي قيل فيه ما قيل، وتمت المصادقة عليه اليوم واليوم نلتقي مع سيادتكم في هذه الجلسة للنظر مع طلب استعجال النظر في اتفاقيتي قروض.

علما أنه منذ بضعة أشهر تمت المصادقة على اللزمات التي تعرفونها والمتعلقة بـ 600 ميغاوات والتي ستقلص من العجز الطاقى وتوفر تقريبا 300 مليون دينار للشركة التونسية للكهرباء والغاز وذلك تحت عنوان أن الشركة كمشترى عمومي غير قادرة على القيام بهذا الاستثمار نظرا إلى وضعها المالي الصعب وغيرها من المبررات التي تعرفونها وهو أمر معقول جدا.

ولكن اليوم يعرض أمامنا قرض آخر في حدود 1,300 مليون دينار لتحسين فاعلية وحوكمة وهيكلية الشركة وما تتطلبه المرحلة القادمة، حبذا السيد الوزير لو قدمت لنا الوزارة تشخيصا وتديقا معمقا لوضعية الشركة التونسية للكهرباء والغاز، لماذا وصلت إلى هذه الوضعية؟ وما هو واقعها بدقة؟ وما هو تصور ورؤية الحكومة لإخراج الشركة وإنقاذها من الوضعية التي تردت فيها، رغم أنها كانت منذ سنوات شركة رابحة وتقوم بدورها الوطني دون أي إشكاليات؟

أطلعونا على تشخيص كامل ومعمق لوضعية الشركة، وما هي رؤيتكم كحكومة لتتجاوز هذه الإشكاليات، باعتبار دورها الرئيسي والوطني والمحوري.

يأتي هذا القرض كما قلت تحت عناوين تتضمن العديد من الكلمات البراقة من قبيل تحسين النجاعة والفاعلية والحوكمة والهيكلية وغيرها، الخوف كل الخوف أن تصبح هذه الكلمات مفاتيح للمساس بهذا المكسب الوطني الهام والمساس بدور المؤسسة كمنتج ومتصرف وحيد والمساس باستقلالية قرارنا وسيادتنا الطاقية.

هذه الكلمات الفضفاضة نرجو أن يقع تحديدها بشكل دقيق، ما المقصود بالنجاعة؟ ما المقصود بالحوكمة؟ وما المقصود بتحسين

الأداء والجودة؟ كل كلمة تحمل خلفها ما تحمل ففسروا لنا ذلك بدقة، لأن أي مساس بهذا المرفق غير مسموح به ونحملكم مسؤولية تاريخية في الحفاظ على هذا المكسب وهذا المرفق الوطني الاستراتيجي الهام كأحد أركان إنتاج وتوزيع الطاقة في تونس، وهذه إحدى المخاوف المشروعة التي نعبّر عنها لأننا سمعناها كثيرا ولا بد أن تأتي كل التطمينات منكم لضمان أن هذه القروض موجهة فعلا للحفاظ على هذا المكسب وألا تكون بابا للتفريط فيه أو فتح مجالات استثمار للقطاع الخاص قد تمس من قيمته وحجمه ودوره الوطني.

نقطة أخرى السيد الوزير، الدولة تقترض ونحن نعلم أين وصلنا في سياسة الاقتراض، ونعلم أن سقف الدين تجاوز 140 مليار دينار وقد طلبنا من الحكومة في مناسبات عديدة أن تقدم لنا تصورا واستراتيجية لكيفية التخفيض التدريجي من حجم الاقتراض الخارجي، فنحن نرفع شعارات التعويل على الذات ونرفع شعارات العمل على إمكانياتنا وقدراتنا الذاتية وهذا لا يستقيم مع هذه السياسة ولا مع هذا الحجم من الاقتراض، أعطونا خطة وتصورا للتخفيض التدريجي من التوجه نحو الاقتراض الذي يثقل كاهل الأجيال القادمة، حيث إن هذا القرض يمتد على مدى 42 سنة.

وإذا كان هذا التوجه قائما فلتكن هذه القروض موجهة للاستثمار وعلى سبيل المثال السيد الوزير بصفتكم عضوا في الحكومة وجها بعض هذه القروض التي تثقل بها كاهل شعبنا نحو بعض المسائل الرئيسية وأعطيكم مثالا هنا عن قابس، فأنتم تعرفون حجم المأسي التي تعيشها قابس نتيجة كارثة التلوث المستمرة منذ 50 عاما، حصلوا على قرض كبير بهذا الحجم لتحل به مشكلة التلوث في قابس، حصلوا على قرض كبير ولتحل به المشكلة الصحية في قابس عبر إنجاز مستشفى جامعي تنتظره الجهة منذ خمسين سنة على الأقل ليخلق ذلك نوعا من التوازن، ومرفقا صحيا قادرا على علاج المواطنين من الأمراض التي تسبب فيها استثمار الدولة على مدى خمسين عاما في مواد ملوثة أضرت بالبحر وبالعباد وبالفلاحة وبكل مجالات الحياة، حصلوا على قروض للقضاء على سكب الفوسفوجبس في البحر، فهكذا يجب أن توجه قروض الدولة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق، تفضل.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير التجيز وبكافة الإطارات المرافقة له،

السيد الوزير، فيما يتعلق باتفاقية القرض وباعتبار أن هذا القرض موجه للاستثمار فإنني سأصادق عليه سيما وأن له بعد استثماري، فقط لدي توصية: لقد انطلقت الحكومة خاصة في الآونة الأخيرة في العمل على الانتقال الطاقى من خلال التقدم شيئا فشيئا نحو المزج الطاقى وهذا مهم جدا خاصة مع ما نشهده حولنا في العالم، فقد أصبح مبدأ أساسيا يوفر لنا موارد كبرى ننفقها على المحروقات ونحن نعلم أن هذه المرحلة تقتضي الانتقال الطاقى في أقصى سرعة.

السيد الوزير، بصفتكم عضوا في الحكومة، بلغتي في الآونة الأخيرة تشكيات عديدة تتعلق باستعمال الكميالة، فالكميالة اليوم أصبحت فيها مشكلة كبيرة حقا والناس الذين لديهم مستحقات عبر هذه الكميالات يقولون إن هناك عمليات مقصودة عبر اعتماد أرقام

خاطئة أو إمضاءات مغلوطة، مما أدى إلى مواجهة المواطنين صعوبات جمة في الحصول على حقوقهم وبالتالي لا بد لنا اليوم أن نمضي في الاشتغال على الآليات التي تجعل من الكميالة ضامنة لحقوق مستخدميها سواء الملزم بها أو المستفيد منها.

السيد الوزير، اليوم 10 جويلية مرت تقريبا سنة على زيارة السيد رئيس الجمهورية إلى خليج المنستير عامة وشاطئ قصيبة المديوني دائرتي الانتخابية، وأود اليوم بالمناسبة وعلى إثر زيارتي إلى الديوان الوطني للتطهير ولقائي بالسيد رئيس مدير عام الديوان وله جزيل الشكر، أن أتوجه لأهالي ومتساكني دائرتي الانتخابية بمعية قصيبة المديوني لأطمئنهم وأقول لهم، إن رئيس الجمهورية قد وعد وأنجز.

وسأخبركم لماذا، فقد علمت أنه سيتم إن شاء الله يوم 16 جويلية إبرام الاتفاق بين الدولة التونسية والبنك الأفريقي للتنمية للحصول على تمويل يفوق 260 مليار، هذه الاعتمادات سيتم من خلالها استصلاح المحطة الحالية بصيادة، لمطة، بوججر وإحداث محطة معالجة أخرى متعددة الأبعاد بالقطب التكنولوجي..."

كذلك ستبقى هنالك اعتمادات يمكن أن تحقق تهيئة واستصلاح أغلبية شبكة التطهير بجهة المنستير وطلب العروض إن شاء الله وسأعطيكم المواعيد بدقة حتى لا تعد هذه مجرد تصريحات غير موثقة، سيكون إن شاء الله في سبتمبر 2026.

أما بالنسبة إلى الحلول العاجلة، فهناك اعتمادات تقدر بـ 33 مليون دينار، حيث رصدت هذه الأموال للاعتماد على محطة تطهير مسبقة الصنع، والتي ستخفف الضغط إن شاء الله عن المحطة الموجودة في صيادة، لمطة، بوججر والتي تستقبل تدفقات تفوق طاقتها الاستيعابية بكثير.

وفي هذا الإطار أتوجه بأسمى عبارات الشكر والامتنان للسيد رئيس الجمهورية الذي أصبحت على إثر زيارته المسألة البيئية بمعية قصيبة المديوني والشريط الساحلي لولاية المنستير عامة مسألة ذات أولوية، فهذه المعاناة خاصة بالنسبة إلى معتمدية قصيبة المديوني عانى منها أهاليها لسنوات وسنوات من التلوث وللأسف الشديد فقدت أرواح بريئة، وصنفت هذه المعتمدية من المناطق التي تعاني، عافانا وعافاكم الله، من نسبة انتشار عالية لمرض السرطان، لقد وعدنا السيد رئيس الجمهورية وكان عند وعده والحمد لله، سنطوي هذا الملف نهائيا وهذه هي تونس التي نريدها وعد يليه إنجاز.

في دقيقة واحدة أود فتح قوس، لقد ترددت كثيرا السيد الوزير والسيدة الرئيسة في التطرق لهذا الموضوع، ولكني سأطرق إليه، لا أعلم لماذا تشن بعض الأطراف في كل مرة هجمة شرسة على النائب فخر الدين فضلون عبر شبكات التواصل الاجتماعي، لقد قمت بالراحة بتزليل خبر مفاده أن النائب فخر الدين فضلون يدعو إلى رفع راتب النائب إلى 6000 دينار، دعوني أتحدث بكل وضوح، أنا لم أقل هذا الكلام مطلقا.

نحن عندما دخلنا مجلس نواب الشعب، جئنا لنخدم وطننا في ظل ظرف صعب، وجئنا لتحقيق ما يمكن تحقيقه لفائدة دوايرنا الانتخابية، ولم نفكر يوما في المادة، فنحن لم نأت من الفراغ، مجلس نواب الشعب أغلبيته كفاءات وإطارات يعملون في وظائف عليا في الدولة من بينهم الجامعي والطبيب، ولم نأت من أجل المال، كفاكم، فهذا لن يحبط من عزائمتنا ونحن مواصلون العمل من أجل تونس وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم سامي الحاج عمر غير منتهي إلى الكتل، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد سامي الحاج عمر

شكرا، مرحبا بالسيد الوزير.

في البداية نعلم جميعا أن الطاقات المتجددة هي المراهنة الحقيقية اليوم والعالم أجمع يتمنى لو يمتلك الشمس والمناخ اللذين تتمتع بهما تونس، وهذا يدخل في صميم الاقتصاد الأخضر.

خلاصة القول السيد الوزير، العالم كله يتمنى لو يمتلك مثل مناخ تونس في الوقت الحالي، فكما تعلمون وفي إطار التوجه نحو الحد من الانبعاثات الكربونية ستواجه الشركات مستقبلا أداءات مالية مرتفعة بسبب التلوث مما يشكل ضربة كبيرة على القطاع الصناعي وفي المقابل يعد حافزا مشجعا للاستثمار في تونس وجذب الشركات للانتصاب لدينا ومن هذا المنطلق السيد الوزير، نلاحظ في كثير من الأحيان غياب التشجيع الكافي، فكما تعلمون حين ترغب المؤسسات الكبرى في تركيب الألواح الضوئية الجهدية " les panneaux photovoltaïques " للإنتاج الذاتي لا يسمح لها بالإنتاج بقدر حجم استهلاكها الإجمالي، فإذا كانت المؤسسة تستهلك مثلا 3 ميغاوات لا يسمح لها بتركيب تجهيزات لإنتاج 1 ميغاوات فقط وهذا خطأ بين.

إذا كنا نستقطب مستثمرين لبناء محطات كبرى بقدرات تصل إلى 600 ميغاوات وغيرها، فلماذا لا نغير هذه الأوامر والترتيبات الإدارية ونسمح لكل مؤسسة بإنتاج قدر الطاقة التي تستهلكها استنادا إلى معدل فواتيرها؟ فهذا حق طبيعي لها لتركيب الألواح الضوئية، بل وأكثر من ذلك هناك مؤسسات صغرى للتجارة أو الحدادة أو ورشة خياطة بها بضع المكثات وأناس يقاتنون منها وحين يتجهون للشركة التونسية للكهرباء والغاز أو البنوك يقال لهم لا يحق لكم الحصول على قروض الطاقات المتجددة، لأنكم لستم استهلاكاً منزلياً.

هنا لا بد أن نكون متساهلين فعلا السيد الوزير، وأن نيسر إسناد القروض لأصحاب المهن الصغرى، كأن يدفع الحرفي 50% كدفعة أولى ويقسط المبلغ المتبقي 50%. هكذا نبرهن على رغبتنا الفعلية في الانتقال نحو الطاقات المتجددة عبر التيسير على الجميع، لهذا السبب نثير هذا الموضوع باستمرار ونباركه ودعوني الآن أنتقل إلى الشأن الجهوي والمحلي السيد الوزير.

أولا، فيما يتعلق بالربط بالغاز الطبيعي لمدينة الوردانين، فنحن نتابع هذا الملف منذ ثماني سنوات والدراسات لا تزال مستمرة دون نتيجة حاسمة، تارة بحجة الإشكاليات العقارية وانتزاع الملكية وتارة أخرى بغيرها ودون أن نعرف شيئا محددا حتى الآن، نرجو منكم السيد الوزير الجدية والوضوح في التعامل مع هذا الملف وحسمه.

أما النقطة الأخيرة ولا أعلم إن كانت المعلومة قد بلغتكم أم لا وهي موجبة بالأساس إليك السيد وزير التجهيز، لقد كانت لدينا كاسحة أتربة "grader" وكانت هناك وعود بتوجيهها إلى معتمدية الوردانين، وكما تعلمون، فإن الوردانين تتبع تقسيما إداريا معيناً وقد كانت الكاسحة مخصصة للجهة، غير أنه تم تحويلها فجأة إلى مكان آخر، ولا أريد ذكر أين تم تحويلها.

نرجو الالتزام بالوعود الممنوحة بكل جدية لأن منطقتنا في أمس الحاجة لهذه المعدات خاصة أن بعض المناطق لا تملك أي كاسحة أتربة.

شكرا لكم ووفقكم الله.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلاً، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عصام البحري الجابري غير منتهي إلى الكتل، له أربع دقائق، تفضل.

السيد عصام البحري الجابري

شكرا، مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له.

في الحقيقة لا أعلم من أين أبدأ، لماذا حين يكون هناك وزير يشتغل بكفاءة ويحظى بإجماع داخل وزارته نورطه في ملفات وأعباء تابعة لوزارات أخرى؟

كنا نتمنى حضور السيد كاتب الدولة المكلف بالانتقال الطاقى أو السيد وزير التخطيط كما حدث في جلسة تمرير عقود للزمات، كيف يحاسب النائب اليوم بناء على الكلام الموثق في تقرير لجنة الصناعة والذي مفاده أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز غير قادرة على الاقتراض.

في الوقت الذي دافعنا فيه خلال تلك الجلسة عن الشركة الوطنية والسيادة الطاقية، كان موقف الوزارة وهو موثق ومسجل أن الشركة لا تستطيع الحصول على قروض والآن ها هي قروض بقيمة 1300 مليار دينار السيد الوزير، لماذا يحدث هذا؟ هل هذا تكتيك حكومي أم تكتيك برلماني أم تجاذبات من أطراف أخرى؟ لماذا حين يبدأ وزير بالعمل على الإصلاحات تأتي ونورطه في ملفات أخرى؟

نحن نحاسب بناء على ما قيل في لجنة الصناعة، فعندما دافعنا عن الشركة والسيادة الطاقية وقالوا إن الشركة لا تستطيع الاقتراض اقترحنا أن يكون ذلك بضمان الدولة، فلنكن واضحين ولنبسسط الأمور اليوم، هذا القرض الممتد بقيمة 1300 مليار دينار مخصص لصالح الشركات الأجنبية نتيجة تمرير عقود للزمات لتدعيم وإصلاح الشبكة وقد نبهنا إلى هذا الأمر سابقاً، بل وحدثت سابقة في تطاوين عندما دفعت الشركة التونسية للكهرباء والغاز 50 مليون دينار ولم تعوض حتى الآن وأتساءل هنا أمام إدارات الشركة والسيد الوزير ويمكهم إجابتنا: هل ستشهد الشركة الوطنية للكهرباء والغاز بداية مرحلة ابتزاز لمدخراتها وشبكاتها؟

السيد الوزير، لقد صادق المجلس صباحاً على المخطط بينما رفضته شخصياً لأنه لا يستجيب لتطلعات الشعب ولا لتطلعات ولاية قابس، تماماً كما ورطوك في المرة السابقة في ملف التلوث بولاية قابس نظراً لما تتمتع به أنت والسيد وزير الصحة من قبول ومصادقية في ملف الجريمة المسكوت عنها التي ترتكب بحق ولاية قابس وبين قوسين هذه الجرائم لا تزال متواصلة.

المسألة لا تحتل التأجيل فقد قلنا إن العمر الافتراضي والتقني للمجمع الكيميائي قد انتهى، ولا بد من وضع خطة واستراتيجية واضحة ونأمل أن تتدخل رئاسة الجمهورية لحسم ذلك، فالأمر يتعدى الاختناقات المشبوهة إلى حالات اختناق ليلية حقيقية.

اليوم ورغم أننا نعرف الحقيقة التي لا يمكن إخفاؤها إلا أن هناك بصراحة إيقاعاً غريباً وترتيباتاً للالتفاف على روح وشعارات 25 جويلية وعلى رأسها السيادة والتعويل على الذات.

لقد أكدنا سابقاً على أهمية المخطط الطاقى ضمن استراتيجية التخطيط لخمس أو عشر سنوات لتونس، فلماذا غاب المخطط الطاقى الشامل؟ هل كان ذلك لتمير أجندات هذا القرض البالغ 1300 مليار دينار؟

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلًا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم ياسين مامي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق.

أحيل الكلمة إلى السيد الزميل محترم محمد أمين الورغي عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق، تفضل.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا السيدة الرئيسة.

مرحبا بالسيد الوزير وبالإطارات المرافقة له.

كلنا نعلم الوضع الصعب الذي تمر به الشركة التونسية للكهرباء والغاز، السيد الوزير، في اعتقادي لا يمكن المطلوب فقط في توفير الأموال، بل نحتاج إلى رؤية واضحة وشاملة لإنقاذ الشركة من أزمتهما الراهنة، فحماية المؤسسات العمومية لا تكون فقط بتوفير بالقروض، بل أيضا بإصلاح أزماتها الهيكلية، تحسين الحوكمة، تسريع الاستثمار، تعزيز النجاعة الطاقية وضمان حسن التصرف.

لقد سمعت اليوم أن برنامج إعادة هيكلة الشركة التونسية للكهرباء والغاز يتطلب مبلغا يقدر بـ 12 مليار دينار، في حين أن قرضنا اليوم تقريبا في حدود 1300 مليار دينار، فهل يندرج هذا القرض في إطار مسار إصلاحي حقيقي، أم أنه مجرد قرض جديد يضاف إلى سلسلة الاقتراض المثقلة لكاهل الشركة؟ نريد معرفة خطة الوزارة للحد من الخسائر الفنية والتجارية وتحسين الاستخلاص ومراجعة منظومة الحوكمة داخل المؤسسة.

السيد الوزير، حين نتحدث عن الشركة التونسية للكهرباء والغاز، فنحن لا نتحدث عن مجرد شركة عمومية عادية، بل نتحدث عن ركيزة أساسية من ركائز الأمن القومي، لا يمكن لأي مواطن في تونس الاستغناء عنها.

هناك أيضا إشكالية كبيرة تتعلق ببعض التجمعات السكنية التي تنتفع بالكهرباء بطريقة مجانية، ومن الضروري جدا أن تجد الحكومة حلا لهؤلاء المواطنين ولو عبر عدادات وقتية أو عدادات جماعية ليدفعوا مستحقات الدولة بدلا من استنزاف الطاقة بالمجان وتكبيد الموارد العمومية أعباء إضافية.

أضف إلى ذلك ما يحدث في بعض المؤسسات العمومية، فلدي حالة بجبل جلود لمقر منزل وظيفي تابع لمؤسسة عمومية يزود حيا كاملا بالكهرباء، وتأتي الفاتورة في النهاية على كاهل تلك المؤسسة العمومية، ونحن نسمع أن مستحقات المؤسسات العمومية لدى الشركة بلغت تقريبا 6000 مليار دينار نتساءل، نحن نصادق سنويا السيد الوزير على ميزانيات الدولة وتتضمن دائما جداول خاصة بأعباء الاستغلال تخصص فيها اعتمادات لصالح "STEG" و"SONEDE"، فلماذا لا يتم تسديد هذه الأموال المرصودة والمجدولة فعليا إلى الشركات لتخفيف الأعباء والديون عنها؟

حين نلاحظ اليوم أن مشاكل المواطنين تتمثل في 10% وأن الديون والمستحقات بلغت تقريبا 6000 مليار دينار بذمة المؤسسات العمومية، أعتقد أنه يمكن في إطار مجلس وزاري بحضور الوزراء المعنيين إيجاد حل جذري لهذه المسألة، خاصة فيما يتعلق بأعباء الاستغلال التي تعد مجدولة ومرصودة بالفعل في الميزانيات.

نقطة أخرى تتعلق بضرورة حث الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمواطنين على التوجه نحو استخدام الطاقات البديلة والمتجددة، اليوم في تونس هناك آلاف التجمعات السكنية والمباني العمودية التي

إن يوم المحاسبة الأخلاقية والسياسية قادم لكل من ورط الأجيال القادمة بهذا القرض الضخم، ففي الوقت الذي كان يجدر فيه بالشركة التونسية للكهرباء والغاز أن تستثمر هذه الأموال بنفسها، وأن تحصل على قروض مخصصة للاستثمار المباشر في الطاقات المتجددة، نراها اليوم تجبر على اقتراض أموال لتأهيل وتدعيم الشبكة لصالح الشركات الأجنبية بعد التفريط في السيادة الطاقية وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم منير الكموني غير منتعي إلى الكتل، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد منير الكموني

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وبكافة المرافقين الكرام.

نتناول اليوم مشروع قانونين يتعلقان بالموافقة على اتفاقيتين الضمان المبرمة بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز، قرضان جديدان لأهم شركة تونسية في نظرنا تتحكم في قطاع استراتيجي حيوي للاقتصاد التونسي ولكل جزئيات حياة المواطنين.

والحقيقة أننا نتفهم لجوء الدولة ومؤسساتها للاقتراض في ظل وضعية السياسة ووضعية المالية العمومية، ولكن أمام ارتفاع نسق القروض في السنوات الأخيرة، أريد أن أطرح السيد الوزير، بعض الأسئلة المشروعة: ما هي أهم ملامح سياسة التداين في الشركة؟ ما هي كلفة الدين في كلفة التسيير العام والتوازنات المالية للشركة؟ ما هي برامجكم لتجاوز هذا الوضع الصعب؟ وما مدى التقدم في تنفيذ هذه البرامج؟

نحن أيضا واعون بحجم الصعوبات التي تواجهها الشركة في ظل تراكم الدين العمومي للمؤسسات العمومية وكذلك الخواص، وأيضا واعون بحجم التحديات المطروحة على الشركة في ظل التوجه نحو الطاقات البديلة والهدف الذي وضع في أفق 2025-2030، للوصول إلى نسبة 35% من هذه الطاقة البديلة بالإضافة إلى التزاماتنا الدولية في إطار التخفيض من انبعاث ثاني أكسيد الكربون، كل هذه الأسئلة نريد أن نناقش معا هذه التوجهات العامة.

في هذه التوجهات العامة، سؤال آخر يطرح في ظل هذه الوضعية، ما هي سياستكم بالنسبة إلى العائلات الفقيرة في علاقة بكلفة الربط الممول التي أصبحت عائقا أمام عديد العائلات المعدمة اليوم في الربط والتمتع بهذا الحق الدستوري؟ وقد تداول في المدة الأخيرة فيديو لامرأة في شربان عجزت عن إيصال الكهرباء وهاجمها ثعبان، المهم طرحت هذه المسألة بشدة لأن أكثر من 60,000 دينار لربط منزل وحيد.

في الشأن المحلي أريد أن أؤمن جهود إقليم الجم في الجهة، رغم نقص الإمكانيات والإطار البشري وحجم المجال الترابي الذي يغطيه، لذلك أضف صوتي لصوت زميلي فتحي رجب بضرورة دعم الإقليم من المركز، لأن هناك ضعف في المكثفات وأيضا في الموارد البشرية ومكتب شربان الذي يحتاج أيضا عوننا دائما وفريقنا فنيا للتدخل، أريد أن أذكركم سيدي أيضا وإطارات الشركة أن في حوزتكم أرض في شربان ومنذ أكثر من عقدين تقريبا، وهناك إشكال بسيط في تجاوز المساحة يمكن حله وديا مع الأجوار وهي دار الشباب وتنفيذ هذا المشروع لأن إقليمنا ...

تنشأ باستمرار وبحضوركم اليوم بصفتكم وزيرا للتجهيز والإسكان ووزيرا للصناعة والطاقة والمناجم، أتساءل، لماذا لا نلزم الباعثين العقاريين والمواطنين عند منح رخص البناء المجمععة أو العمودية بتوفير 50 % على الأقل من احتياجات المبنى عبر الطاقات المتجددة، بحيث تستغل أسطح المباني لتركيبة الألواح الضوئية الجهدية؟

هذا نهج اعتمدته العديد من الدول، وهو اقتراح يمكن تطبيقه بجرة قلم السيد الوزير، لا تمنح رخصة البناء إلا إذا نص المشروع على تغطية 50% من استهلاكه عبر الطاقات المتجددة فوق السطح، وإذا كنا نتحدث عن مبالغ وطاقات خيالية تستهلك سنويا، فلا بأس أن يتحمل المقاول أو الباعث العقاري هذه الجزئية ضمن مكونات المبنى لترشيد الاستهلاك الوطني وتخفيف الضغط على الشبكة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إذن للسيد الزميل المحترم عزيز بن لخضر عن كتلة الأمانة والعمل له سبع دقائق، تفضل.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير وكل الطاقم المرافق،

أهلا وسهلا،

نلتئم اليوم للنظر في مشروع قانونين يتعلقان بالموافقة على اتفاقيتي ضمان لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز وهما مشروعان يكتسيان أهمية خاصة بالنظر إلى ما يمثله قطاع الطاقة من ركيزة أساسية للأمن القومي وللتنمية الاقتصادية وللاستقرار الاجتماعي وينسب تفاضلية لا يمكننا أن نصفها سوى أنها ضعيفة جدا لا تتجاوز 1,5 %.

السيد الوزير، أود أن أثير نقطة أراها مهمة، هناك من نصب نفسه ناطقا رسميا باسم الشركة التونسية للكهرباء والغاز ويقوم بمغالطة الرأي العام ويتحدث باستمرار في وسائل الإعلام باسم الشركة، وهو من منظوريكم السيد الوزير، لذلك يجب وضع حد لهذا الشخص لأنه كلما يتم مناقشة مشروع قانون يهم خاصة الشركة التونسية للكهرباء والغاز إلا وتحرك هذه المكنة وتتم مغالطة الرأي العام كهذا:

القرض الذي نتحدث عنه بنسب تفاضلية تقدر بـ1,5%، ولكن هذا الشخص يدعي بأنه بنسبة 10%، فهو يقدم العديد من المغالطات، لذلك يجب وضع حد لهذا الشخص، فالطاقة ليست مجرد خدمة وطنية، بل هي عصب الاقتصاد الوطني، فكل مصنع يحتاج إلى الكهرباء للإنتاج وكل مؤسسة تحتاج إليها لتقديم خدماتها، كما تعتمد عليها المستشفيات والمدارس والإدارات لضمان استمرارية عملها، فضلا عن ارتباطه المباشر بالحياة اليومية للمواطن في مختلف جهات البلاد، وقد استمعنا اليوم للكثير من الكلام الغير صحيح قدمه العديد من السادة النواب الذين استمعوا له من هذا السيد، حتى تكون على بينة بما يفعله هذا الشخص واليوم إن تم قطع الكهرباء ولو لخمس دقائق على هذا الشخص أو على أي نائب من السادة الزملاء في منزله ستشتعل البلاد، لذلك فإن أي إصلاح لهذا القطاع يمثل استثمارا في استقرار الدولة وقدرتها على تحقيق النمو والتنمية.

تواجه الشركة التونسية للكهرباء والغاز، كسائر المؤسسات العمومية، تحديات مالية وفنية متزايدة فرضتها الحوكمة والتحولت الاقتصادية وارتفاع كلفة إنتاج الطاقة وتزايد الطلب عليها وهو ما

يجعل توفير التمويلات الضرورية اليوم للإصلاح والتطوير خيارا يهدف إلى الحفاظ على ديمومة المرفق العمومي وتحسين جودة الخدمات.

والمعروض علينا اليوم لا يتعلق بإقرار سياسة طاقة جديدة وإنما بالموافقة على ضمانات قانونية تمكن من تعبئة موارد مالية مخصصة لبرنامج إصلاح يهدف إلى تحسين الحوكمة والرفع من النجاعة التشغيلية للمؤسسة وتعزيز قدرتها على الاستثمار ودعم الانتقال نحو منظومة طاقة أكثر كفاءة واستدامة.

غير أن منح ضمان الدولة لا ينبغي أن ينظر إليه باعتباره إجراء شكليا، بل هو التزام يقتضي الحرص على أن تستثمر هذه الموارد بكفاءة وأن تترجم إلى نتائج ملموسة من خلال تحسين أداء المؤسسة وترشيد التصرف والرفع من جودة الخدمات، بما يحفظ المال العام ويعزز ثقة المواطن في مؤسسات الدولة ومن هذا المنطلق فإن مسؤولياتنا اليوم لا تقتصر على مناقشة لنصين قانونيين، بل تمتد إلى تقييم مدى قدرة هذا البرنامج على تحقيق أهدافه والتثبت من جدوى هذه التمويلات ومدى انعكاسها الإيجابي على مستقبل قطاع الطاقة وعلى التوازنات المالية للدولة.

لقد أصبح مستقبل التنمية مرتبطا ارتباطا وثيقا بقدرة الدولة على ضمان أمنها الطاقوي وتوفير خدمة عمومية ذات جودة والمحافظة على استدامة مؤسساتها، غير أن السؤال الجوهرى الذي يطرح نفسه اليوم، ليس فقط هل يحتاج قطاع الطاقة إلى الإصلاح، فذلك يكاد يكون محل إجماع وإنما هل تمثل هذه التمويلات والضمانات الحل الأمثل لتحقيق الإصلاح المنشود؟ وما الضمانات الكفيلة بأن تتحول هذه الموارد إلى نتائج ملموسة يشعر بها المواطن والمؤسسة والاقتصاد؟ كيف سيتم قياس نجاح برنامج الإصلاح؟ وما مؤشرات الأداء التي ستعتمدها الحكومة؟ وما الآليات التي ستضمن حسن التصرف في هذه الأموال وتفادي تكرار الإخلالات التي شهدتها بعض البرامج السابقة؟ كيف سيساهم هذا البرنامج في تعزيز إنتاج الطاقة وتحسين جودة الخدمات وتقليص العجز المالي ودعم الانتقال نحو الطاقات المتجددة؟

وأخيرا، كيف نوازن بين الحاجة إلى تعبئة التمويل وبين المحافظة على التوازنات المالية للدولة؟ وأثق أن النقاش الذي سيحتضنه المجلس اليوم سيكون نقاشا مسؤولا وموضوعيا، يستند إلى الحجة والبينة، ويضع المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار، حتى يكون القرار الذي سنتخذه داعما لمسار الإصلاح، وخادما لمصلحة تونس وشعبها وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أدعو السادة الزملاء الآتي ذكرهم إلى الالتحاق بالقاعة لأخذ الكلمة وهم: السيدة ضحى السالمي والسيد بلال المشري والسيد علي بوزوزية والسيد شكري البحري والسيدة ألفة المرواني وأخيرا السيد محمد بن حسين وبعده السيد هشام حسني.

الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم علي بوزوزية عن كتلة الخط الوطني السيادي وله أربع دقائق، تفضل.

السيد علي بوزوزية

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطار المرافق له،

السيد الوزير، لن أطيل كثيرا، في خضم مداخلات الزملاء أتمنى أن تذكروا الطلب الذي سأذكره لكم الآن، ويبقى في ذهنكم وهو هم

وضعية معتمدة دوار هيشر في علاقة بالانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي، إنا أردت أن أقدم لك "les captures et les messages" التي يرسلها لي جميع المواطنين، فقد تكرر انقطاع الكهرباء أمس وأول أمس أربع أو خمس مرات، لدينا "chef de district" محترم وقد اتصلت عددي المرات بالسيد الرئيس المدير العام، فهذه المعتمدة بالإضافة إلى أنها تعيش وضعا مترديا ولا يكفي تفشي البطالة فيها وأكثر الشباب هناك يعيش ضياعا وفقرا وخصاصة، يتم قطع التيار الكهربائي مدة أربع أو خمس ساعات، لذلك السيد الوزير، حتى وإن كان الضغط على الشبكة في أوقات الذروة بسبب ارتفاع درجات الحرارة، فمن الإنصاف أن يتم قطع التيار الكهربائي بين كل التونسيين بعدل، فما يهمننا هو ألا نبقى مدة أربع أو خمس ساعات بدون تيار كهربائي.

إن أردت بإمكانك إجراء اتصالات مع السيد مكرم "chef de district" منوبة، ربما هناك عطب فني، ولكن بدأت الانقطاعات من معتمدة دوار هيشر، فالمواطن لا يفهم هذه الأمور التقنية والفنية، فانقطاع التيار الكهربائي يمثل إشكالا حقيقيا بالنسبة إلى التونسيين وأنا متأكد من هذا، ولكن دوار هيشر هذه المعتمدة تضم قرابة 120 ألف، لا أرغب في أن تتطور الأوضاع إلى احتجاجات أو تحركات اجتماعية والذهاب لمنوبة، لذلك أرجو أن تؤخذ هذه المسألة بعين الاعتبار لأنه إن تطورت الأمور أعلمكم بأني قد بلغت بذلك وقد أوصلت صوت المواطنين تحت قبة البرلمان.

أما النقطة الثانية فسأتوجه لكم بسؤال بصفتكم وزيرا للتجهيز إن لم يكن هناك أي مانع ويتعلق بالمساكن الاجتماعية بالفجة، فقد قمتم بزيارة إلى المنطقة والمواطنين يتساءلون يوميا، ونرجو تقديم إجابة، لأن القائمة النهائية استكملت والناس الذين تمت الموافقة لهم بتسلم المساكن كلهم يستأجرون منازل بدوار هيشر أو بولاية منوبة عموما، كل مرة يذهبون للولاية يتم إعلامهم بأنه سيتم إجابتهم الشهر القادم، عندما يأتي الشهر يقولون لهم عند انتهاء فصل الصيف سيتم تمكينكم من مفاتيح هذه المساكن الاجتماعية، لذلك متى سيتحصل هؤلاء على مفاتيح هذه المساكن؟ أريد إجابة حتى تقريبية عن موعد تسليم مفاتيح هذه المساكن لأصحابها وشكرا السيد الوزير.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم شكري بن البحري، غير منتعي إلى كتل، أربع دقائق، تفضل.

السيد شكري بن البحري

شكرا، مرحبا بالجميع، مساءكم طاقة خلاقة،

يا شعب تونس، مبروك، مبروك علينا القروض الجديدة بـ 1300 مليار على مدى 43 سنة ويا خسارة لشعارات السيادة الوطنية والتعويل على الذات. يا خسارة، لأن السؤال الذي يفرض نفسه اليوم هو: أين هي السيادة إذا كنا في كل مرة نعتد على قرض جديد لرسم مستقبل قطاع استراتيجي؟ وأين هو التعويل على الذات إذا كانت مؤسساتنا الوطنية تقترض، لا لكي تتطور ولتقوى أكثر وإنما لكي تبني الطريق لغيرها؟

السيادة ليست مجرد شعار يقال فقط، السيادة تقاس عندما تحمي الدولة مؤسساتها وتستثمر فيها وتمنحها الإمكانيات حتى تنتج وتنافس ولتقود، والتعويل على الذات ليس مجرد كلمة في برنامج حكومي، بل إن التعويل على الذات هو أن تبني بقدراتك، وتخطط

بإرادتك، وتقرر وحدك، لا تحت ضغط القروض وشروط البنوك الأجنبية واليوم قبل أن نتحدث عن أي قرض جديد، يجب أن نسأل أنفسنا: هل هذا القرض سيدعم وسينقذ الشركة التونسية للكهرباء والغاز أم سيزيد في تدميرها ويدمر دورها الريادي إلى الأبد؟ هذا هو لب الموضوع ولب النقاش وهذا هو الامتحان الحقيقي لكل الشعارات التي سمعناها عن السيادة الوطنية والتعويل على الذات.

يا شعب تونس، يا خسارة، يا خسارة لأننا نسير خطوة نحو خصخصة الشركة التونسية للكهرباء و الغاز، ليس لأن الحكومة رفعت أيديها وستبيع الشركة التونسية للكهرباء والغاز، لا وإنما لأن كل القرارات اليوم تسير في هذا الاتجاه، إنتاج الكهرباء سيصبح في يد الشركات الخاصة وخاصة الشركات الأجنبية، أما الديون فتسددتها الشركة التونسية للكهرباء والغاز، أما بخصوص إصلاح الشركة وتطويرها فستقوم بهم الشركة التونسية للكهرباء والغاز وشراء الكهرباء من المستثمرين الأجانب تدفع ثمنه الشركة التونسية للكهرباء والغاز وبالعلة الصعبة.

مبروك لمقاولات الاستعمار الطاق على خصخصة مؤسساتنا التي نفتخر بها ويريدون أن ينتزعوا منها وظيفتها، ويحدوا من مهمتها، لكن سؤالي للمثلي الحكومة ووزارة الصناعة والطاقة ولجماعة الشركة التونسية للكهرباء والغاز خاصة الحاضرين: ألم تقولوا لنا منذ أقل من شهرين إن الشركة التونسية للكهرباء والغاز عاجزة ولا تستطيع إنجاز المشاريع، وإنها مفلسة، لديها مشاكل ووضعيتها سيئة ولا يمكنها الحصول على القروض وأن الشركة التونسية للكهرباء والغاز ليس لديها القدرة على الاستثمار؟ هل حصل هذا أم لم يحصل؟ هل حصل هذا أم لم يحصل؟ هل قلمت ذلك أم لم تقوله؟ كل شيء موثق للتاريخ وللأسف السادة النواب صدقوا كلامكم.

ما الذي تغير اليوم حتى أصبحت، بقدرة قادر، الشركة التونسية للكهرباء والغاز قادرة على الاقتراض وعلى إبرام قروض بقيمة 1300 مليار؟ لا وما يبعث عن الضحك هو أنكم قد صادقتم على هذا القرض منذ سنة 2025 وأخفيتهم هذه المعلومة والآن وبعد أن مرت اللزمات كما أردتم وكما أراد جماعة الاستعمار الطاق، جئتم بالمصادقة: 1300 مليار للشركة التونسية للكهرباء والغاز، لن تبني بهذه الأموال محطات إنتاج جديدة ولن تنجز مشاريع طاقة متجددة تملكها ولن ترمج إنتاج الكهرباء من الطاقة النووية ولن توسع إنتاجها وتنوعه ولا حتى ستسهل على الأقل على التونسيين ربط منازلهم بالكهرباء وهم الذين يعيشون في منازلهم في الظلام وينتظرون ذلك منذ سنوات وإنما ستستغلها لإنجاز مشاريع موجهة للقطاع الخاص وللأجانب وتقوية الشبكة لفائدة مشاريعهم ولتجهيزها ولضمان أيضا دفع مستحقاتهم.

مبروك، مبروك القروض وهنا أقول لكم: نحن بصدد تدمير الشركة التونسية للكهرباء والغاز شيئا فشيئا يا حكومة، إن كنت قد نسيت سأذكرك، هل تذكرون القرض بقيمة 45 مليارات الذي أخذتموه سنة 2022 لإنجاز خط جهد عال بطول 130 كيلومترا يربط برج بورقيبة بمحطة تطاوين، الشركة التونسية للكهرباء والغاز اقترضت وأنجزت الخط وبدأت اليوم في تسديد القرض، لكن المحطة التي أنشئ الخط من أجلها لم تنجز بعد والمستثمر الأجنبي ضحك عليكم، أليس كذلك؟ 45 مليارات كان بإمكانها حل مشاكل الكهرباء في ولاية كاملة واليوم المحطة خالية، لا يوجد فيها شيء والخط جاهز ولم تستفيدوا منه في شيء، عفوا، إذ أصبح محطة للطير المهاجرة، يا خسارة، نحن نسير خطوة خطوة نحو الاستعمار الطاق، واليوم تودون رهننا...

السيد شكري بن البحري

شكرا، اليوم تريدون أن تزيدوا في رهننا بقروض جديدة وهيكل تعديل جديد وإصلاحات جديدة دفعة واحدة وهيكل التعديل الذي تريدون إحداثه، أليس هو نفسه؟ نفس الخيارات التي اعتمدت خلال العشرية السوداء، وهكذا أم لا؟ لكن السؤال يبقى نفسه، هل هذا الإصلاح سيقوي الشركة التونسية للكهرباء والغاز ويطورها، أم سيحولها إلى مجرد شركة تنقل وتوزع الكهرباء "حمالة في النازلة"، بينما يذهب الإنتاج والأرباح إلى الخواص؟

نحن لسنا ضد الاستثمار وللسنا ضد الطاقات المتجددة، وللسنا ضد الإصلاح وإنما نحن ضد أن تقتصر المؤسسة العمومية والشعب يدفع والقطاع الخاص يربح، مبروك للمستثمرين الأجانب على التسهيلات والأرباح وسؤالي اليوم للحكومة: إذا كانت الشركة التونسية للكهرباء والغاز عاجزة، فكيف تقتصر؟ وإذا كانت تستطيع الاقتراض، فلماذا لا تستثمر هي بنفسها في الإنتاج؟ ألم توافقوا في أكثر من مجلس وزاري على أن تنجز الشركة التونسية للكهرباء والغاز مشاريعها؟ لماذا تراجعتم؟ ولماذا تذهب القروض إلى تهيئة وتسهيل السوق للخواص ولا تذهب إلى تطوير مؤسساتنا الوطنية؟ إن هذا ليس مجرد موضوع تقني، بل هو ملف سيادة وطنية وأمن طاقي، وخيار اقتصادي ومستقبل أجيال...

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم ياسين مامي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق، تفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا السيد الرئيس،

السيد وزير الطاقة وكافة الوفد المرافق،

نناقش اليوم عدد 2 اتفاقيات قروض لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز لتمويل برامج تحسين نجاعة الشركة التونسية للكهرباء والغاز، نجاعة الطاقة وحوكمتها وفعاليتها وجودة خدماتها، في الوقت الذي يعاني فيه المواطن من "chute de tension"، في الوقت الذي لا يجد فيه المواطن عددا للكهرباء، في الوقت الذي عندما يطالب المواطن بإدخال الكهرباء لبيته يطلب منه دفع ثمن المحول الكهربائي، في ظل المشاكل الكبرى الموجودة اليوم في قطاع الطاقة في تونس، في علاقة بالمواطن ونأمل أن يشعر المواطن بعد هذه الاتفاقية بمروديتها وبشيء ملموس يحسن معاملته مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز، اليوم كل شيء مرتبط بالطاقة في تونس: المستشفى والمصنع وبيت المواطن العادي والسؤال هو: هل سيغير هذا القرض واقع المواطن خاصة أن المواطنين يعانون من العديد من المشاكل؟

إذا تحدثنا عن حوكمة الطاقة في تونس، فإن أول إصلاح يجب أن نبدأ به، هو رقمنة شبكة الشركة التونسية للكهرباء والغاز، التي لا تزال اليوم تستعمل العدادات التقليدية، حيث تهدر آلاف الساعات وآلاف الأعمال في قراءة العدادات وفي قطع الكهرباء وإرجاعها وفي مراقبة العدادات التي يقع العبث بها وإنجاز المعاينات والاستعانة بعدادول التنفيذ لمتابعة من دفع ومن لم يدفع، في حين أن العالم كله اتجه إلى العدادات الذكية "digital" التي تعتمد على الدفع المسبق

وعلى المراقبة الرقمية الفورية للاستهلاك، فيشحن المواطن حسب استهلاكه وحسب قدرته المالية وتقلص الشركة الخسائر ويمكنه ربح الوقت.

في الحقيقة منذ دخلت مجلس النواب، فإن أكبر مشكل يطرحه المواطنون خاصة في المناطق التي لا توجد بها أمثلة تهيئة عمرانية، هو الربط بالشبكات العمومية، فملفات الربط تبقى سنوات دون البت فيها، وأعرف مواطنين بنوا منازلهم، واقتضوا من أجل بنائها، لكنهم إلى اليوم ما زالوا يسكنون بالإيجار، يدفعون معلوم الكراء وفي الوقت نفسه يسددون قرض المنزل، لأن الإدارة ما زالت تطلب منهم وثيقة من البلدية، ثم يتوجهون بها إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز لربط منازلهم بالكهرباء، يطلب من المواطن في بعض الأحيان لإدخال الكهرباء لمنزل فقط دفع ثمن المحول الكهربائي واليوم هناك وضعيات اجتماعية، هناك مواطنون يريدون الزواج وهناك شخص لديه عائلة ويطلب منه دفع ثمن مولد الكهرباء، ثم تكون الإجابة جافة ولا يوجد اليوم أصلا أي تسقيف للبيت وللنظر في المطالب.

فهل من العادي اليوم أنه عندما يتقدم مواطن بمطلب للشركة التونسية للكهرباء والغاز أو قبلها إلى البلدية للحصول على شهادة وضعية يبقى ينتظر سنتين أو ثلاث أو أربع سنوات للحصول على الرخصة، بل الأخطر من هذا وما هو خطير اليوم أن المواطن أصبح مطالبا اليوم بتمويل البنية التحتية للشركة التونسية للكهرباء والغاز، أي أصبحنا نطالب المواطن في بعض الأحيان بدفع ثمن المحول الكهربائي ودفع ثمن "les cellules" ودفع مكوناته، أصبح المواطن مطالبا بدفع كلفة الاستهلاك وكلفة الاستثمار، أي أننا غدا عندما نريد مد جسر في منطقة ما نطلب من المواطنين في تلك المنطقة دفع ثمن الجسر ليتم مده، هذا ما يحصل اليوم، كل مواطن يطلب بإدخال الكهرباء لبيته يطلب منه دفع معلوم المحول الكهربائي وثمان "les cellules" ويجد نفسه في إجراءات طويلة والتنقل بين الإدارات والمواطن لا يدري الوقت الذي ستستغرقه الشركة في دراسة ربط منزله بالكهرباء وكم يستوجب من وقت لدراسة هذا وللمعانة وتجد هذا الموظف في عطلة وهذا دخل وهذا خرج، بينما يبقى التفكير في مصالح المواطنين من آخر اهتماماتهم.

وفي الأخير نقول أن الطاقة والكهرباء حق دستوري، هو حق دستوري، ولكنه في نفس الوقت يخضع لرخصة إدارية، هذا الحق أريد به اليوم باطلا، لأن المشكل الحقيقي هو أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز غير قادرة على تزويد جميع التونسيين بالكهرباء واستقالة الدولة من توفير المقاسم وتجهيزها واستقالة من منح الرخص وتسهيل الإجراءات حتى يتحصل المواطن على ترخيصه، لذلك أصبحت تونس كلها أحياء شعبية وحيثما التفت ترى الأجر الأحمر.

في الحقيقة أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز تحتكر اليوم الطاقة في البلاد، فلا يبيع الكهرباء إلا الشركة التونسية للكهرباء والغاز، فهي كما يقول المثل الشعبي "لا ترحم ولا تخلي رحمة الله تهبط"، لم تقم بدورها في تزويد البلاد بالطاقة الكهربائية في وقت تتجه فيه السيارات الكهربائية اليوم إلى الطاقة النظيفة والعالم كله يتجه نحو الطاقة النظيفة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلًا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة ضحى سالمي عن كتلة الخط الوطني السيادي، لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة ضحى سامي

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

مشروع القانون المعروض علينا اليوم ليس مجرد قرض بقيمة 430 مليون دولار أي ما يناهز 1275 مليون دينار، بل هو حلقة جديدة في سلسلة من القروض والاتفاقيات التي أثقلت كاهل الدولة وجعلت السؤال المطروح اليوم: إلى أين قادتنا كل هذه القروض؟ هل أنقذ هذا السيل من القروض الاقتصاد، أم أصبح الاقتراض هو الحل الأنسب لتغطية العجز وتأجيل الأزمات؟

نحن أمام اتفاقية، تعيد رسم مستقبل الشركة التونسية للكهرباء والغاز وتفتح الباب أمام تقليص دور الدولة في قطاع مرتبط مباشرة بالأمن الوطني والسيادة الطاقية، تقولون أنها شراكة وانتقال طاق، لكن الحقيقة أن الدولة هي التي تتحمل المخاطر وتؤمن البنية التحتية وتضمن السوق وتفتح المجال للمستثمرين الأجانب لجني العائدات.

ثم نتحدث أيضا عن هيئه تعديلية مستقلة، نعم، نحن مع الشفافية لكننا نتحدث عن قطاع سيادي، يا سادة، هل يعقل أن يصبح القرار في قطاع يمس أمن البلاد الطاق خارج المسؤولية المباشرة للدولة؟ من يضمن تركيبة هذه الهيئة؟ من يضمن استقلالها الحقيقي؟ من يضمن ألا تتحول إلى مدخل لسحب القرار الطاق تدريجيا من الدولة؟

أما اعتماد معايير مثل "IFRS 8" وتفصيل أنشطة الشركة التونسية للكهرباء والغاز إلى وحدات منفصلة، فهو يطرح أيضا أسئلة مشروعة: هل الهدف فعلا تحسين الشفافية، أم تهينة المؤسسة للتجزئة والتقييم الخارجي ثم التفويت التدريجي في الأنشطة الأكثر مردودية؟

نحن طبعاً، لسنا ضد الطاقات المتجددة، بل نحن ضد أن تتحول هذه الطاقات المتجددة إلى بوابة للتفريط في السيادة الطاقية، أما ملف الدعم فلا يمكن اختزاله أيضاً في ضخ أموال جديدة، قبل أن نطالب الدولة بدفع المليارات، يجب أن نسأل: هل وقع تدقيق حقيقي في الوضعية المالية؟ وهل تم تحديد أسباب الأزمة؟ لأن أزمة الشركة التونسية للكهرباء والغاز ليست أزمة دعم فقط، بل هي أزمة حوكمة وتصرف وخيارات.

تونس تحتاج دون شك إلى إصلاح للطاقة، لكن الإصلاح الحقيقي لا يبدأ بإضعاف المرفق العمومي وزيادة تبعيته للدائنين، بل يبدأ بإعادة سياسية واضحة تحمي هذا القطاع الاستراتيجي وتعيد له قدرته على الاستثمار والتطور وتحقيق دوره الوطني، نحن لا نرفض الإصلاح، بل نرفض الإصلاح الذي يفقد الدولة أدواتها، ويجعل مؤسساتها أكثر هشاشة وأكثر قابلية للتفكيك.

وفي النهاية سيحاسبنا التاريخ على الخيارات التي نتخذها اليوم، ماذا أبقينا من سيادة الدولة؟ وماذا أورثنا للأجيال القادمة؟ ليس من حقنا أن نرهن قرار تونس الطاق وأن نحمل الأجيال القادمة أعباء اختيارات لم تشارك، لم تناقش وطنيا ولم تبين على رؤية سيادية واضحة، السيادة الطاقية أو السيادة بشكل عام، لا تقاس بالشعارات ومن لا يحمي قراره في الطاقة يفرط في جزء من قراره الوطني، لهذه الأسباب أعلن تصويتي ضد هذه الاتفاقية، لن أكون شريكة في مسار أراه تدميراً ممنهجاً لأحد آخر القطاعات السيادية وشكراً.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم بلال ابن المشري غير منتعي للكتل، له خمس دقائق، تفضل.

أرجو السيد الزميل تغيير المقعد لأنه يبدو أنه معطّب.

السيد بلال ابن المشري

شكراً السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وبكافة إدارات الوزارة،

نناقش اليوم قرضا كتب زورا لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز بقيمة أكثر من 1200 مليار، بالأمس فقط باعت هذه الحكومة السيادة الطاقية وفقدت مشروعيتها وصادق زورا هذا المجلس على لزمات بيع الشركات الأجنبية وفقد مشروعيتها وقد صوت 33 بالرفض، أما البقية فنعم، باستثناء 33، البقية تمثل شهادة زور حقيقية، نحن براء منها واليوم وبعد أن قيل لنا أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز غير قادرة على الاقتراض لتستثمر في الطاقات المتجددة، فجأة تم جلب قرض لنا من البنك الأوروبي مرة أخرى بـ 1200 مليار، كم المدة الفاصلة بين هذا وذاك؟ هل شهرا أم شهرين؟

تناقضون أنفسكم بأنفسكم، هذه عملية للاستعمار الناعم، هذا القرض الذي ستسده الشركة التونسية للكهرباء والغاز بنسبة فائدة نجد أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز لن تستفيد منه بشيء والدليل على ذلك شرح الأسباب الذي هو كالعادة لا علاقة له بالموضوع، ولكن بدليل بنود الاتفاقية التي أرسلتموها يفرض وجوبا أن 25% من القرض تذهب للشركات الأجنبية وللخواص الذين سيتولون الإنتاج، أي أن الدولة تقترض، الشركة التونسية للكهرباء والغاز ستتحمل المخاطر والشركات الأجنبية تحصد الأرباح، يعني ما يعنيه أنه بعد أن قمنا ببيع البترول الموجود لدينا والنفط الذي لدينا والغاز، جنود الاستعمار، اليوم الاستعمار الناعم أصبح يذبحنا بأيدينا ويذبح الشركة التونسية للكهرباء والغاز بيدها، ويذبح الدولة التونسية بيد الدولة التونسية أو بأيادي بعض مسؤولي الدولة التونسية،

عند قراءة هذه الاتفاقية لا تجد عارا أكثر مما جاء فيها، إلا اللزمات أكثر منها في العار، ما معنى أن نقترض بشروط الجهة المانحة، فيطلبون منا كيفية إصلاح الشركة التونسية للكهرباء والغاز ويفرضون أصلا على الشركة التونسية للكهرباء والغاز عدم الاستثمار في الطاقات المتجددة وعدم بناء "des centrales" في الطاقات المتجددة، فرضا وهذا استعمار ولا يمكن أن نطلق عليه أي اسم آخر وكل من يدعي أي اسم آخر فهو يمارس علينا الاستعمار.

اليوم هذه الحكومة العاجزة، فلتتخلى، وإذا كان مجلس النواب غير قادر فليتخلى، ولكن لا يجب أن يورط على مدى 43 سنة الأجيال القادمة في قروض مجحفة، ليس لنا أي علاقة بها وسيتم في النهاية بيع الشركة التونسية للكهرباء والغاز، وهذا هو الهدف النهائي وستتم خوصصتها وبيعها للأجنبي، بينما هذه الشركة أسسها رجال الدولة التونسية في سنة 1963، بعد بضع سنوات من الاستقلال، ونحن اليوم غير قادرين على المحافظة عنها، هل نستحق أن نقود أحفادهم على الأقل الناس الذين قاوموا الاستعمار؟

هذه الحكومة وجدناها اليوم نتحدث عن استثمارات بـ 100 ألف مليار في مخطط التنمية، ولكنها غير قادرة على القيام بأي شيء، وتقترض بـ 1000 مليار للشركة التونسية للكهرباء والغاز، تحدثوا عن آلاف المليارات وهذه الحكومة غير قادرة اليوم على إسناد تراخيص

لمواطنين يريدون إدخال الماء والكهرباء لبيوتهم، الحقوق الأساسية وهي منشغلة بالتفاوض مع الأجانب، فالحصول على ترخيص للماء والكهرباء يتطلب ثلاث سنوات، تنكروا لهذا اليوم بحجة أن تلك الأملاك هي أملاك عزيزة عثمانية في ولاية المهديّة، بعد سبعين سنة من الاستقلال من المستعمر الفرنسي وبعد الحصول على الاستقلال، بعد 200 سنة على الاستعمار العثماني وبعد 400 سنة على وفاة عزيزة عثمانية، تذكروا أن لديها أملاكاً.

هل أن دولة تحترم نفسها تعترف بعزيرة عثمانية بعد 400 سنة، غازية، مستعمرة لم تأت بالأراضي معها من تركيا، تعترف الدولة التونسية بملكيّتها وترفض الاعتراف بملكية المواطنين وإعطائهم حقهم في الماء والكهرباء، هذه الحكومة عاجزة على تخفيض الأسعار، وجاءت بمخطط تنمية يتضمن نسبة 3% فقط للفلاحة لتدمر ما بقي من صغار فلاحين، وسيصبح بقدرة الله ثمن الكلف من اللحم 100 دينار بعد إنجاز هذه الاستثمارات، طموح هذه الحكومة بعد أربع سنوات أن تزيد 40 ألف من اللحوم، أي 3 كلف لكل مواطن في كل خمس سنوات، كذلك سترتفع أسعار الخضار من مرتين إلى ثلاث مرات بتنفيذ هذه الاستثمارات...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا سيدي الزميل، شكرا، القائمة مازالت طويلة، شكرا. الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة ألفة المرواني، لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة ألفة المرواني

شكرا السيدة رئيسة الجلسة،

مرحبا بالسيد الوزير ومرافقيه الكرام،

السيد الوزير، لا نناقش اليوم مجرد قرض، بل نناقش سياسة كاملة في تسيير مؤسسة عمومية استراتيجية كالشركة التونسية للكهرباء والغاز، قرض بـ 1300 مليون دينار سيتم تسديده على مدى 43 سنة، أي أن ثلاثة أجيال من التونسيين ستتكلّف بسدادها وهنا أتوجه بسؤال بسيط، هل يمكن أن نقول أن هذا حسن تدبير؟ هل هذا هو التعويل على الذات الذي نتحدث عنه؟ وهل هذه هي السيادة الوطنية التي نسمع بها؟

لا يمكن لأحد أن ينكر اليوم أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز تمر بصعوبات مالية، لكن السؤال الحقيقي هو: لماذا وصلت الشركة التونسية للكهرباء والغاز إلى هذه الوضعية؟ إلى حدود 23 جوان 2026 بلغت ديون الشركة حوالي 7356 مليون دينار، وفي المقابل لديها 6061 مليون دينار من المستحقات غير المستخلصة، أي قبل أن نلجأ إلى القروض، أريد أن أعرف: ماذا فعلت الشركة التونسية للكهرباء والغاز لاستخلاص مستحقاتها؟ وماذا فعلت الشركة التونسية للكهرباء والغاز لتقليل مصاريفها وإيقاف الزيف المالي والامتيازات المفرطة التي تحدثنا عنها في جلسة سابقة؟ لأنه وبكل صراحة، سيبقى هناك قرض يذهب وقرض يأتي، بينما تبقى المشاكل على حالها، هنا يجب أن نعترف بأن المشكلة أعمق من مجرد التمويل وكما يقول المثل: "إذا الساس خايخ زايد تعلي الحيوط".

في سنة 2020 تحصلت الشركة التونسية للكهرباء والغاز على قرض من البنك الدولي بقيمة 151 مليون دولار، كما تحصلت على قرض آخر من الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة 121 مليون أورو، من أجل إنجاز الشبكة الذكية والعدادات الذكية وفي سنة 2021

تحصلت على قرض من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بما يقارب 300 مليون أورو، كما تحصلت على هبة بـ 24.5 مليون أورو وكان الهدف في ذلك الوقت تحسين الحوكمة وتطوير الخدمات ودعم الانتقال الطاقوي.

واليوم، بعد سنوات، نجد أنفسنا أمام نفس الخطاب وأمام نفس الأهداف والوعود واليوم 430 مليون دولار أمريكي لتحسين النجاعة والحوكمة وكل تلك الشعارات، لذلك أسأل الحكومة اليوم: أين نتائج القروض السابقة؟ وأين الحوكمة التي وعدتمونا بها؟ وأين العداوات الذكية؟ وأين جودة الخدمات؟ ومن سيحاسب على الأموال والمشاريع التي لم تنجز؟ وهنا أتذكر ما قاله المرحوم الباجي قائد السبسي في يوما ما، قال لهم من يجد عدادا ذكيا في هذا البلد يأتيني به"، أقول أنا أيضا من يجد عدادا ذكيا موجودا في البلاد فليأتيني به ولهذا السبب نقول "أن الساس خايخ".

نحن اليوم وللأسف، في أشد حالات المعاناة الاقتصادية والاجتماعية، ونشعر كل يوم بالفشل وبالعجز وبالارتباك في إدارة الملفات الكبرى للدولة نحن نسمع بالتعويل على الذات، لكن الواقع يقول إننا اليوم في حالة عويل على الذات "وكل السيسان خايخة" في كل المؤسسات وليس في الشركة التونسية للكهرباء والغاز فقط، فكثرة القروض رهنّت البلاد وقضت على أحلام الأجيال القادمة في السيادة والاستقلالية والكرامة.

السيادة، يا سادة، لا تكون بكثرة الخطابات، السيادة تكون موجودة عندما تستطيع الدولة تمويل مشاريعها بنفسها، من ثرواتها وتقف مؤسساتها على رجلها ويكون اقتصادها هو الذي يخلق الثروة، لا الديون وعليه لن أصوت على هذا القرض، كما أنني لم أصوت على جميع القروض السابقة مع الشكر، السيدة الرئيسة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد بن حسين غير منتهي إلى الكتل وله ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمد بن حسين

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق والتحية والاحترام لكافة الحضور الكرام،

من حيث المبدأ فإن كل دول العالم تقترض، والمعروض علينا اليوم قرض بقيمة 1300 مليون دينار، عادة سيدي الوزير، ليس لدي أي مشكل تجاه القروض الاستثمارية، بل بالعكس، كما قلت، كل دول العالم تقترض وتمول ميزانياتها، لكن ما ورد في وثيقة شرح الأسباب هي عبارات كم أتمنى أن أراها تتحقق على أرض الواقع: تحسين وضعية الشركة التونسية للكهرباء والغاز، قبل أن نحسن وضعية الشركة التونسية للكهرباء والغاز، كانت هذه الشركة تمتاز بوضعية جيدة جدا في وقت ما وكانت تؤدي دورا وطنيا. هل تم فتح بحث؟ هل تم تحميل المسؤوليات للأشخاص الذين تسببوا في وصول هذه الشركة لهذه المرحلة؟ ألم نرفع شعار المحاسبة؟ ألم نرفع شعار أن من أفسد في البلاد يجب أن يحاسب ويدفع الفاتورة؟ هل دفع الأشخاص الذين أفسدوا اليوم الفاتورة وهل تمت محاسبتهم والأشخاص الذين كانوا يعدون لبيع الشركة التونسية للكهرباء والغاز، بل كانت تعد لبيع كل الشركات الوطنية وليس الشركة التونسية للكهرباء والغاز فقط، "سوق ودلال في السوق العالمي"، فلو لا لحظة 25 جويلية ولو لا أظاف الله بهذا البلد.

أما التوجه الثاني فهو التوجه نحو الطاقات البديلة والانتقال الطاقى هي شعارات جيدة جدا، لكن التوجه نحو الطاقات البديلة ونحو الانتقال الطاقى لا يمكن أن ترسمه لنا أوروبا وخاصة أوروبا، تحقيق السيادة الطاقية لا يمكن أن يتحقق إلا بأيدي أبنائك، ولا يمكنك تحقيقها إلا بأيادي تونسية 100% وليس بشركات أجنبية تعد لبيع الطاقة لنا، نحن اليوم نتحصل على الطاقة من دولة شقيقة وترون الصعوبات التي نمر بها، هناك صعوبات كثيرة نمر بها، فما بالك لو نتحصل عليها في المستقبل من دول تحمل فكرا استعماريا.

أما تحقيق العدالة التنموية فلدي الكثير مما أقوله في هذا، فهل بعد الحصول على هذا القرض السيد الوزير، غدا مشاكل انقطاع الكهرباء في الجيش وفي قصور الساف التي أصبحت تشكل خطرا على حياة المواطنين ستصبح "sous terrain" إن شاء الله؟ وهل غدا الكهرباء في سلقطة وفي الرشارشة وفي سيدي عساكر وفي الدمامة وفي أولاد صالح وفي الحسينات سيتحسن؟ فالتيار الكهربائي ينقطع في كل الأوقات.

اليوم في سلقطة التي تستقطب أكثر من 100 ألف ساكن، يتم قطع التيار الكهربائي في كل الأوقات، بل في كل لحظة يمكن أن ينقطع التيار الكهربائي لأن الشبكة "surchargée" ولأن الشركة التونسية للكهرباء والغاز لم تعد تتكفل بوضع المولدات كهربائية، بل تطلب من المواطنين التكفل بذلك وثمان 200 مليون و180 مليون وهنا نتحدث عن الدور الوطني للشركات الوطنية، فالمواطن لكي يبني منزلا يقتض قرضا وتطلب منه أن يبني محولا كهربائيا، هذا من المستحيلات، هذه المناطق...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم هشام حسني، غير منتجي لكتل، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد هشام حسني

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

مرة أخرى نناقش قرضا ونصا على قرض، يعني لم يكذب من قال إن هذا برلمان القروض بمعنى أننا نأتي للمصادقة على القروض فقط.

لدي سؤال مهم لماذا الشركات والمؤسسات العمومية فقط هي المفلسة؟ أي هناك استنزاف للمالية العمومية، هناك ضيق للأموال باستمرار سواء كانت الخطوط التونسية، الديوان الوطني للتبغ والوقيد، شركة فسفاط قفصة، الشركة التونسية للكهرباء والغاز، فما الذي يحدث؟

أي أنه هنا توجد نية مبيتة، كما ذكر السيد رئيس الجمهورية للقضاء على هذه من أجل التفويت فيها وهذه الطريقة التي نسير بها فإننا نتوجه بالقوة للإفلاس، إن كل مؤسسة خاسرة ستنتهي في النهاية إلى البيع، فلن تبقى أمامكم حلول أخرى، نحن نواصل الاقتراض ويتم ضخ الأموال، ما الذي حصل؟

نريد نتائج ضخ هذه الأموال، هل شهدت تحسنا للمردودية؟ لم تتحسن، بالأمس تمت مناقشة مخطط التنمية ولم تسمح لي الظروف الصحية بالحضور، لكنني لم أسمع شيئا بخصوص أن 42% من الصحراء التونسية غير مستغلة، فالصحراء التونسية تمثل 42% من

المساحة الإجمالية للبلاد التونسية وهي غير مستغلة، لماذا لا يتم استغلالها في مشاريع الطاقة الشمسية الكهروضوئية؟

عندما نريد تشجيع المؤسسات على استعمال الطاقات البديلة، هذه المؤسسات تقوم بإدخال "voltaïque" على حسابها الخاص، وتعطي الفائض للشركة التونسية للكهرباء والغاز، لكنها تدفع ثمن ما تستهلكه وبالإضافة إلى ذلك فإن المؤسسات التي تستد لها ما عليها تبقى ثمانية أشهر ومدة سنة، لذلك كيف سيتم تشجيع هؤلاء على الاستثمار في الطاقات البديلة؟

اليوم هناك الكثير من الفساد داخل الشركة التونسية للكهرباء والغاز، فالعادات توزع بالمحسوبية ومن خارج المؤسسة، افتحوا تحقيقا واستعرفون الحقيقة، عليكم بتقريب الخدمات من المواطن، فمعمدية حلق الوادي لا يوجد بها "district" وعلى مواطني حلق الوادي الذهاب للكرم لدفع معلوم فاتورة تقدر بـ 40 دينار، على المواطن أن يستقل سيارة أجرة بعشر دنانير، هل هذا معقول؟ كيف تطلبون من الناس تسديد ما عليهم وبعد ذلك تقولون لدينا 500 مليون غير مستخلصة.

قبل اللجوء للحلول السهلة للحصول على أموال، يجب إجراء تدقيق أولا ويجب فتح بحث في الأسباب التي أدت لهذا الإفلاس وفي الأسباب التي أدت إلى العجز في جميع مؤسساتنا العمومية، اليوم شركة "Nouvelair" هي شركة رابحة وتقدم خدمات ممتازة، بينما الخطوط التونسية شركة مفلسة وخدماتها رديئة.

أخيرا، السيد الوزير، كوزير تجهيز بخصوص مشروع مياه الأمطار بحلق الوادي متى سيرى النور إن شاء الله؟ وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، المداخلة الأخيرة للسيد الزميل المحترم علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب، له ست دقائق، تفضل.

السيد علي زغدود

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد وزير التجهيز والإسكان،

المديرون العامون المرافقون للسيد الوزير،

السادة الزملاء النواب،

مرحبا بالجميع،

السيد الوزير، بصفتي نائبا على معتمدية جهة بن قردان من ولاية مدين، سأدخل في شأني، بما أنكم تشغلون اليوم خطة مزدوجة، وزير التجهيز وفي نفس الوقت مكلف بوزارة الصناعة والطاقة والمناجم.

السيد الوزير، كيف يمكن الحديث عن عدالة مجالية، في حين أن معتمدية بن قردان التي تمثل حوالي 51% من مساحة ولاية مدين، لا تزال تعاني من وضعية متردية لشبكة الطرقات؟ اتساع الرقعة الجغرافية بين قردان وامتدادها من المدينة إلى الوعرة والمناطق الحدودية والساحلية يفرض شبكة طرقات بمواصفات خاصة، لكن الواقع يكشف طرقات مهترئة، مسالك غير معبدة وتأخر في إنجاز مشاريع مبرمجة منذ سنوات.

إن الطرقات في بن قردان ليست مجرد بنية تحتية، بل هي شريان للحياة يخدم المواطنين والفلاحين والرعاة والمؤسسة الأمنية والعسكرية وينشط التجارة ويربط المرافق الصحية والتربوية بمختلف العمادات.

سيدي الوزير، هل يعقل أن مساحة جغرافية تمثل 51% من مساحة ولاية، مرتبطة بمعبد وحيد في اتجاه ولاية مدنين، معبد وحيد في اتجاه ولاية تطاوين ومعبد وحيد في اتجاه الوعرة والحمادة وهو الظهير الزراعي والفلاحي؟

مشروع الطريق السيارة، رغم أنه يمثل مطلبا واستحقاقا وطنيا، إلا أنه قام بعزل مدينة بن قردان لأنه اقتصر فقط بمدخل واحد للمدينة من الناحية الشمالية وفي شكل طريق غير مزدوجة، في تغيب كامل لمدخل الجهة الجنوبية الشرقية، لذلك مطلب محول بنيري هو مطلب شعبي ولا بد من عملية إدراجه في مخطط التنمية 2026-2030.

السيد الوزير، متى ستتحول الوعود إلى مشاريع منجزة؟ ومتى تنال بن قردان نصيبها العادل من الاستثمارات في البنية التحتية بما يتناسب مع مساحتها ودورها الاقتصادي وموقعها الاستراتيجي؟ متى سيتم تزويد فرع التجهيز ببندقان بألة ماسحة وبتجهيزات قادرة على فك عزلة المدينة وعلى مقاومة زحف الرمال التي التهمت أغلب مسالكها؟ متى سيتم تعبيد وتهيئة الفسحة الشاطئية في بلدية سياحية منذ 2017 وهي المنتفس الوحيد لـ 120,000 ساكن بين قردان ولولاية تطاوين؟ متى سيتم تنوير هذه الفسحة، التي ما زالت مظلمة إلى اليوم؟

السيد وزير الصناعة والطاقة والمناجم، بمعتمدية بن قردان ثروات منجمية هامة من الذهب الأبيض أي الملح، لكنه للأسف ما زال تحت رحمة اتفاقيات محررة منذ عهد البايات، يصدر خاما بأخص الأثمان وبدون تطوير وتثمين وغياب تام للمسؤولية الاجتماعية والاقتصادية للمستثمر الذي يتملص في كل مرة من كل واجباته تجاه العملة وظروف العمل وكذلك تجاه الجهة، في تحد صارخ لكل المطالب الوطنية.

سيدي الوزير، كيف يمكن أن نتحدث عن دفع الاستثمار في جهة حدودية بينما المنطقة الصناعية ما تزال معطلة وهي جاهزة منذ سنة 2016 ولم ير النور فيها أي مشروع؟

سيدي الوزير، ما زلنا ننتظر ربط مدينة بن قردان بالسكة الحديدية التي أعلن عنها منذ سنة 1983، ما زلنا نفتقد للصناعات التحويلية التي تثنى إنتاجنا الفلاحي، ما زلنا نصدر المواد الخام ونستورد القيمة المضافة وهنا أطرح سؤالاً بسيطاً: هل ينقص الجنوب الإمكانيات، أم ينقصه القرار السياسي؟

سيدي الوزير، لقد تغير العالم، أصبحت الحدود فضاءات اقتصادية وأصبحت الموانئ محركات للنمو وأصبحت المناطق اللوجستية عصب التجارة العالمية، لكننا ما زلنا نتعامل مع الجنوب الشرقي بمنطق الهامش، لا بمنطق المركز، إن بن قردان ليست مشكلة أمنية، بل فرصة اقتصادية وليست عبئا على الدولة، بل يمكن أن تكون أحد محركات الاقتصاد الوطني، إذا أحسنّا استثمار موقعها، لذلك فإنني أدعو إلى إدراج مشروع وطني استراتيجي ضمن أولويات مخطط التنمية 2026-2030 يتمثل في إحداث قطب الجنوب الشرقي للتنمية واللوجستيك والتجارة مع أفريقيا، يربط بين ميناء جرجيس والمنطقة الحرة بين قردان ومعبر رأس جدير وشبكات النقل والصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية.

أخيرا وأختم بكلمة أوجهها إلى الحكومة، إن أخطر ما يهدد مخطط التنمية 2026-30 ليس نقص التمويل، بل غياب الجراءة في تغيير النموذج التنموي، فلا يمكن أن نحقق نتائج مختلفة ونحن نكرر الأدوات نفسها والسياسات نفسها والعقلية نفسها.

إن تونس اليوم لا تحتاج إلى مخطط جديد فقط، بل تحتاج إلى ثورة في التفكير التنموي، تجعل من العدالة بين الجهات قاعدة ومن الاستثمار المنتج خيارا ومن المحاسبة ثقافة ومن الجنوب والداخل شريكا في صناعة الثروة، لا مجرد متلق لوعود التنمية، شكرا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نرفع الجلسة إلى يوم الثلاثاء على الساعة العاشرة صباحا وعندها نفتتحها بإعطاء الكلمة إلى السيد صلاح الزواري، وزير التجهيز والإسكان والمكلف بتسيير وزارة الصناعة والمناجم والطاقة ليتولى إعداد ردوده على مختلف تدخلات الزملاء.

(كانت الساعة السادسة إلا عشرين دقيقة مساء)

II. الثلاثاء 14 جويلية 2026

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مشروع القانونين

(كانت الساعة العاشرة وعشر دقائق صباحا)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

نستأنف أشغال جلستنا العامة وأجدد في البداية الترحيب بالسيد الوزير صلاح الزواري وزير التجهيز والإسكان والمكلف بتسيير وزارة الصناعة والمناجم وكافة أعضاء الوفد المرافق له.

وقبل إحالة الكلمة، زميلاتي زملائي المحترمون باسمكم جميعا، أرحب بفوج الكشافة التونسية بزاوية سوسة الذي يؤدي زيارة إلى مجلس نواب الشعب ويحضر معنا جانبا من هذه الجلسة العامة، فمرحبا بهم.

أحيل الكلمة إلى السيد الوزير للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب فليتنفضل.

السيد صلاح الزواري، وزير التجهيز والإسكان والمكلف بتسيير وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد رئيس مجلس النواب،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يسعدني أن أكون اليوم في رحاب مجلسكم الموقر لمناقشة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 3 نوفمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل برنامج تحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس، وكذلك مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 3 نوفمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، بصفته الجهة المنفذة لصندوق التكنولوجيا النظيفة والمتعلقة بالقرض المسند إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل برنامج تحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس.

واسمحوا لي في البداية أن أتوجه بأسمى عبارات الشكر إلى السيدات والسادة النواب المحترمين، أعضاء لجنة المالية والميزانية والوفد الإداري للجنة على جودة التقرير وما ورد فيه من معطيات تساهم في إنارة بقية أعضاء مجلسكم الموقر والرأي العام حول محتوى الاتفاقيتين المعروضتين للمصادقة.

وقبل أن أتولى الإجابة على مجمل تدخلاتكم، سأقوم بتقديم الإطار العام الذي يتنزل فيه مشروع الاتفاقيتين.

سيدي رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

في ظل الوضع الجيوسياسي الحالي وما يفرضه على الاقتصادات العالمية للدول والمخاطر المتنامية على سلاسل الإمدادات، تعمل الدولة التونسية على ضمان استدامة مصادر الطاقة باعتبارها المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني وذلك في إطار رؤية استراتيجية للطاقة والتي تهدف إلى تنوع المزيج الطاقوي وتعزيز مساهمة الطاقات المتجددة، وتحسين النجاعة الطاقية والحد من التبعية الطاقية بما يساهم في تعزيز الأمن الطاقوي والتقليص من الضغط على ميزان المدفوعات والمالية.

ولبلوغ هذه الأهداف يجري العمل بنسق تصاعدي على الرفع من مساهمة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء والتقليص من استهلاك الطاقة الأولية والانبعاثات الكربونية بالتوازي مع إنجاز عدد من المشاريع الكبرى في مجالات إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها، بما في ذلك مشاريع الربط الكهربائي والشبكات الذكية ومحطات الطاقة المتجددة، بما يعزز استدامة المنظومة الطاقية الوطنية وللإشارة تعتمد تونس حاليا اعتمادا كبيرا على الغاز الطبيعي في إنتاج الكهرباء، مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار الطاقة على المستوى العالمي هذا وقد سجلت الشركة التونسية للكهرباء والغاز خلال السنوات الأخيرة عجزا ماليا متواصلا جراء ارتفاع الأسعار في السوق العالمية.

والحقيقة أنني أردت أن أشير إلى ما ذكرتموه جميعا من أن "STEG" هي مؤسسة عمومية عريقة، قامت بواجبها خلال السنوات والعقود العديدة الفارطة وأمنت توفير الكهرباء، لكن من المؤكد أن الوضعية المالية لهذه الشركة تستدعي أن يقع إعداد خطة عمل واستراتيجية واضحة حتى يتم إنقاذ هذه الشركة. وبالنسبة إلى "STEG" نعلم أن مشمولاتها هي إنتاج الكهرباء ونقله والتوزيع والربط، هي ثلاثة محاور أساسية بالنسبة إلى الكهرباء إلى جانب ما تقوم به من توفير الغاز الطبيعي كذلك.

بالنسبة إلى توريد الكهرباء تعتمد الشركة على محطات "les centrales" الموجودة في عدد من الولايات وبلغ عددها قرابة 20 محطة لتوليد الكهرباء ونعلم أن هذه المحطات ترتكز على استعمال الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء وبطبيعة الحال، يعتبر الغاز الطبيعي من المواد الأولية والمحروقات ويتم توفير حوالي 80% منه عن طريق التوريد ولعلمكم فإن 20% هو إنتاج وطني وهذا الإنتاج الوطني يأتي من "ETAP" من خلال المؤسسات المتعاملة معها، حيث أن ما يقارب 100% من الإنتاج الوطني يباع إلى "STEG" في حين توفر الشركة البقية حوالي 80% عن طريق التوريد، حتى تؤمن تشغيل محطات توليد الكهرباء.

وعند تشغيل هذه المحطات يبلغ الإنتاج السنوي ما يناهز 20 ألف ميغاواط/الساعة وفي المقابل نعلم أن الاستهلاك السنوي يناهز 22

ألف ميغاواط/ ساعة ونلاحظ هنا وجود عجز يقدر بحوالي 10% ويتم توريده والحقيقة أننا نستورده من الجزائر، هذه هي الوضعية الحالية بالنسبة إلى عملية إنتاج أو توليد الكهرباء.

بالنسبة إلى العنصر الثاني وهو نقل الكهرباء، فهو يتم عن طريق شبكة موجودة وممتدة على كافة الولايات وهي شبكة يمكن أن تكون هوائية أو أرضية كذلك، متفرعة، لكن هذه الشبكة بدأت تتقادم نوعا ما ويتعين بطبيعة الحال، إنجاز العديد من المشاريع لتدعيمها وصيانتها وتقويتها.

أما بالنسبة إلى العنصر الثالث من مشمولات "STEG" فهو التوزيع والربط وقد تميزت الشركة ببلوغ نسبة محترمة تقدر بحوالي 99% حسب المؤشرات الموجودة من "l'INS"، في تغطية وربط كل الجهات ونعلم أن الشركة عملت على امتداد عقود وتمكنت من إيصال خدماتها إلى المناطق الريفية والحضرية وهذه النسبة تشمل المجالين الريفي والحضري.

وبالعودة إلى الإنتاج وكلفته يتبين أن كلفة الإنتاج بالنسبة إلى كلفة البيع المعروف باهظة خاصة في الوقت الحالي، مع ارتفاع أسعار المحروقات وسعر "الباريل" إلى جانب ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي خلال السنوات الأخيرة وقد أدى ذلك إلى تسجيل نسبة عجز يتم تقديرها بـ 36%، أي أن "STEG" تباع منتوجها من الكهرباء وبالنسبة إليها بطبيعة الحال أقل من كلفة الإنتاج وهذا يجعل الدعم واجبا على الدولة ويتم توفيره من ميزانية الدولة وتعلمون أن الدعم فاق أكثر من 3 مليار دينار، هذا تقريبا ما توفره الدولة لتغطية العجز الذي تم ذكره وهو 36% في الوقت الحالي.

لكن الطلب على الكهرباء يتطور من سنة إلى آخر وكما ذكرنا، يصل إنتاج "STEG" سنويا إلى حوالي 20 ألف ميغاواط/ ساعة، لكن توجد تقديرات إلى أن الحاجيات قد تصل في سنة 2030 إلى حوالي 26 ألف ميغاواط/ساعة، يجب أن تتوفر على حسب تطور الاستهلاك، قرابة 25% خلال الفترة القادمة يتعين علينا البحث عن كيفية توفيرها.

فإذا اعتمدنا الطريقة العادية التي اعتمدتها "STEG" طوال عقود حول إنجاز محطات "les centrales" نشاهد أن المحطات تزود بالغاز الطبيعي وأكد ستكون كلفة الإنتاج كبيرة والعجز سيكبر مادام الاستهلاك سيرتفع ولهذا جاء برنامج الانتقال الطاقوي وهو استراتيجية تعتمد على الطاقات النظيفة وعندما نتحدث عن الطاقة النظيفة، فإنها يمكن أن تكون "photovoltaïque"، أي طاقة شمسية أو عن طريق الرياح كذلك.

وقد وضع في البرنامج إلى حدود سنة 2030، أنه على الأقل الاستهلاك الذي هو في حدود 6 آلاف ميغاواط/ ساعة، مستقبلا لحدود سنة 2030 نوفره من استراتيجية الانتقال الطاقوي عن طريق إنجاز الطاقات النظيفة، أي ما يعادل تقريبا 5 آلاف ميغاواط تكون جاهزة من الآن إلى حدود سنة 2030. هذا تقريبا ما سيمكننا من تأمين حاجياتنا من الاستهلاك إلى حدود سنة 2030 وسيتم الإنجاز خلال السنوات القادمة وإن شاء الله نتوقع في الوصول إلى هذا الهدف.

ولماذا هذا الانتقال الطاقوي؟ لأنه في الوقت الحالي، أصبح أقل كلفة في الإنتاج ومع انخفاض كلفة الإنتاج، سينخفض دعم الدولة شيئا فشيئا وسنوفر إن شاء الله، ما يقارب 35% من الإنتاج عن طريق الطاقات النظيفة إلى حدود سنة 2030 وكما قلت، فإن دعم الدولة سيتجه نحو التقلص تدريجيا وإن شاء الله نتمكن من بلوغ التوازن بحلول الله.

ولماذا الفترة الأخيرة شهدت تسارع إنجاز هذه المشاريع وهي مشاريع الطاقة النظيفة؟ لأنه يوجد تطور كبير في التكنولوجيا وأثبتت كل الدراسات المنجزة أن محطات "photovoltaïque" أصبحت لديها "rentabilité" وأصبحت بالتكنولوجيات الجديدة كذلك، توفر طاقات خزن وبطبيعة الحال تقريبا كل الدول اتجهت نحو هذا التوجه أي الطاقات النظيفة، إضافة إلى ما توفره من مزايا حول الكربون.

أما بالنسبة إلى خطة الانتقال الطاقى، فسأعود إليها لاحقا بأكثر تفاصيل، لكن ننتقل الآن إلى العنصر الثاني وهو من مشمولات "STEG"، كما قلنا الإنتاج هو العنصر الأول والعنصر الثاني هو نقل الكهرباء، فالمحطات "les centrales" موجودة والربط بينها قائم والشبكة الحالية تتطلب العناية والصيانة والتأهيل، وكما ذكرنا، فقد تقادمت هذه الشبكة وأصبحت في حاجة إلى إنجاز العديد من المشاريع ليقع تأهيلها.

كذلك فكرت الشركة في إنجاز خط جديد وهو "Le corridor électrique" وهو عبارة على طريق سريع سيربط الشمال بالجنوب لتأمين توزيع وربط كل هذه المحطات وربط كذلك كل المشاريع المبرمجة للإنجاز في إطار الطاقة النظيفة و"Le corridor électrique" سيكون من فئة 400 كيلوفولت ولأول مرة سنعتمد شبكة بجهد 400 كيلوفولت، بعد أن كنا نعتمد على شبكة بجهد 225 كيلوفولت وفي هذه المرحلة، يتم العمل على توسعة الشبكة والرفع من "voltage" إلى 400 كيلوفولت، حتى نؤمن نقل سريع للكهرباء وطول "Le corridor électrique" سيكون في حدود 400 كيلومتر، وكما قلنا، سيمتد من الشمال إلى الجنوب انطلاقا من تونس في اتجاه قرمبالية ثم كندار ثم الصخيرة ثم قابس وسيتفرع بعد ذلك نحو الجنوب في اتجاه تطاوين وتوزر وقبلي.

الأساس من هذا "Le corridor électrique" هو كما قلنا ربط كل المحطات، بما في ذلك محطات "les centrales" وكذلك المستقبلية التي سيتم إنجازها وهي المحطات الفوتوفولطائية، لربطها وتأمين التنقل. أما خصوصية "Le corridor électrique" فسيكون مزدوجا، أي أنه سيؤمن نقل الكهرباء في الاتجاهين لكامل المناطق وسترتبط بهذا "Le corridor électrique" العديد من الفروع التي ستؤمن بدورها ربط كل الجهات وتؤمن الإمدادات بالكهرباء.

بالنسبة إلى "Le corridor électrique" أود أن أعطيكم معلومة فقد انطلقت الأشغال به في عدد من الأجزاء، وستواصل، إن شاء الله، خلال الفترة القادمة.

بالنسبة إلى العنصر الثالث الذي هو من مشمولات الشركة دائما وأبدا وهي عملية التوزيع، فقد تحدثنا عن الإنتاج، وتحدثنا عن نقل الكهرباء، عملية التوزيع وعملية الربط، قلنا أن الشبكة الحالية الموجودة تحتاج إلى التأهيل وقد برمجت "STEG" اعتمادات كل سنة تقدر بحوالي 70 مليون دينار لتأهيل الشبكة، بهدف الحد من انقطاعات الكهرباء المسجلة، كما تؤمن التقوية لربط العديد من الجهات بالجهد المتوسط، وهذا تقريبا من بين البرامج التي تم وضعها في إطار الاستراتيجية الجديدة للشركة. كما تؤمن "STEG" ربط حوالي 100 ألف حريف جديد كل سنة ولديها كذلك برنامج لتطوير جودة الخدمات التي تقدمها من الربط وغيره عن طريق التكنولوجيات الجديدة.

إن هذه الخطة الشاملة التي تحدثت عنها والمتعلقة بـ "STEG" والتي قدمت أهم محاورها، تعتبر عملية إصلاح وتأهيل لقطاع الكهرباء

وكذلك تحسين أداء الشركة ولهذا تم إبرام عقد برنامج "contrat-programme" بين الدولة التونسية والشركة، الدولة التونسية ممثلة في وزارة الصناعة والمناجم والطاقة وبين شركة "STEG" وهذا العقد في الفترة الممتدة من سنة 2024 إلى سنة 2028، يعطي أهم المؤشرات المتعلقة بعملية التأهيل وسيتمكن هذا البرنامج من المساهمة في استعادة الشركة لتوازناتها المالية وفي التفاصيل تم عرض سبعة مؤشرات قيس تبين كيفية العمل على إعادة التوازنات المالية للشركة.

كذلك تم وضع سبعة مؤشرات قيس أخرى لتحسين المؤشرات الفنية للشركة وذلك خلال الفترة 2024 - 2028، حتى نستعيد المؤشرات الفنية للشركة وكذلك المؤشرات التجارية، فقد تم تحديد ستة مؤشرات قيس "pour évaluer la période 2024-2028" وإلى جانب تحسين المؤشرات، هناك تعزيز أساليب حسن التصرف والحوكمة وهي كذلك في خمسة مؤشرات قيس سيتم اعتمادها حتى تتمكن من إنجاز عملية التأهيل بصفة عامة.

وكما رأيتم فإن الدولة التونسية حريصة على أن تستعيد الشركة قوتها المالية والفنية وأن تحسن كل مؤشرات واستراتيجياتها في هذا البرنامج ولهذا فإن هذا البرنامج سيخضع لـ "évaluation continue" من طرف فريق وزاري يؤمن متابعة كل هذه النقاط، حتى نضمن استعادة الشركة لكل مؤهلاتها الفنية والمالية.

البرنامج الذي تحدثنا عنه يحتاج إلى تمويل في الحقيقة، وكما سبق أن أوضحنا، فإن كل عملية تأهيل تحتاج إلى تمويل وفي هذا الإطار عرضنا اليوم اتفاقيتي تمويل تمثلان عنصرا أساسيا في توفير اعتمادات يتم رصدها للشركة، حتى تتمكن من بلوغ كل الأهداف التي تحدثنا عنها وهي عديدة.

مرافقة الدولة في هذا الجانب هو لضمان نجاح في كل "les axes"، لأننا لا نريد توفير اعتمادات أو قروض دون العمل، في المقابل على الحوكمة والعمل على كل المؤشرات الضرورية، حتى تستعيد الشركة كل قواها المالية والفنية.

وبالتالي فإن القروض التي نعرضها اليوم هي قروض استثمارية بامتياز تمكن الشركة من إنجاز العديد من الصفقات لتحسين فاعلية الشبكة، والحد من الانقطاعات وتحسين آجال الربط، وتقليص الفاقد التقني الطاقى، هذا إلى جانب دعم السيولة المالية للشركة، بما يمكنها من مجابهة الطلب المتزايد على الكهرباء.

أعود الآن إلى النقطة المهمة المتعلقة بالطاقة النظيفة وأود أن أشير إلى أن البرنامج الذي وضعناه كهدف لبلوغ قدرة إنتاجية تقدر بـ 5 آلاف ميغاواط في أفق سنة 2030، هذا البرنامج ليس من السهل إنجازه إذا لم ترافقه متابعة دقيقة ورؤية واضحة وبذلك نكون قد أنجزنا فعليا جزءا مهما من الانتقال الطاقى إلى حدود سنة 2030 وسيواصل إلى حدود سنة 2035، حتى تتمكن من بلوغ نسبة 50 %، لكن إلى حدود سنة 2030، يتعين علينا بلوغ نسبة 35 % وهذا الانعكاس على الدعم الذي تقدمه الدولة الذي سيتقلص تدريجيا ويصل إلى "minimum nécessaire"، ولكن بهذا الانتقال الطاقى سيكون "العجلة" التي ستساهم في إصلاح الشركة.

بالنسبة إلى الانتقال الطاقى فقد ذكرنا أن "STEG" لديها برامج عديدة، من بينها برامج تهم مباشرة الإنتاج الذاتي بالنسبة إلى المواطنين الراغبين باستعمال الطاقة "photovoltaïque" في مساكنهم وهذا برنامج "PROSOL" الذي تعرفونه جميعا، إلى حد الآن تمكنا من إنجاز قدرة إنتاجية تبلغ حوالي 450 ميغاواط وهذا إنجاز مهم

وسيتواصل هذا البرنامج من خلال التشجيعات المتوفرة في إطار "PROSOL".

كذلك الشأن بالنسبة إلى كل ما هو إنتاج ذاتي للصناعيين أساسا، وهم الجهد المتوسط، حيث توجد إمكانية للحصول على الموافقة دون الحاجة إلى ترخيص، لأن الأصل أقل من 1 ميغاواط، لكن، حتى لو كان أكثر فإنه لا يخضع إلى الترخيص، كما تم توفير المرافقة من طرف الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة في هذا المجال، بهدف مواكبة جميع الصناعيين وتشجيعهم على إنتاج الكهرباء ذاتيا لفائدة مصانعهم وسنواصل في هذا التوجه، من خلال العمل على تعميم الإنتاج الذاتي للطاقة النظيفة على كل المصانع.

أما العنصر الثالث دائما وأبدا في الطاقة النظيفة، فهو نظام الإنتاج الخاضع للترخيص، أي يتحصل على ترخيص من الدولة، وهذا بالنسبة إلينا تقريبا كل سنة تخصص الدولة قدرة تتراوح بين 200 و250 ميغاواط، وتعرضها على المستثمرين الراغبين في إنجاز مشاريع تكون قدرتها أقل من 10 ميغاواط.

من 1 إلى 10 ميغاواط هذا إلى حد الآن، تقريبا كل سنة نعمل على إنجاز ما بين 200 و250 ميغاواط وهم بالأساس مستثمرون تونسيون يقومون بإنجاز هذه المشاريع وإدخالها حيز التنفيذ، هذا العمل سيتواصل، لأن هذا البرنامج يستقطب عددا كبيرا من المواطنين أو الباعثين المهتمين بمثل هذه المشاريع، لكن يوجد عنصر رابع ذكرتموه في مداخلتكم، ألا وهو نظام اللزومات.

اللزومات عبارة عن عقود تقوم بها الشركة، تبرم مع مستثمرين يتولون إنجاز مشاريع لإنتاج الكهرباء بقدرة 100 ميغاواط أو أكثر في بعض الأحيان، ويلتزمون ببيع الكهرباء المنتجة حصريا إلى STEG، وتمثل هذه المشاريع مصدرا مهما بالنسبة إلى "STEG" يمكنها الاعتماد عليه، بالنسبة إلى كل المشاريع الذي يقع إنجازها في هذا الإطار، خاصة أن اللزومات هي عبارة على عقد مبرم بين الشركة والمستثمر، وله امتيازاته أكيد، لأننا نتجه نحو توجه لبلوغ أهدافنا لتوفير 5 آلاف ميغاواط في أفق سنة 2030، لكن هي آلية من بين الآليات، إذ ستكون لـ "STEG" كذلك إمكانية إنجاز بعض المشاريع خاصة بها في إطار التنوع ولديها برنامج لإنجاز حوالي 250 ميغاواط من طاقة الرياح، كذلك نفس الشيء لديها برنامج لإنجاز حوالي 380 ميغاواط من الطاقة الشمسية إنتاج ذاتي، كما دخلت بالفعل قدرة إنتاجية تقدر بحوالي 70 ميغاواط حيز الاستغلال بكل من توزر وتطاوين. لدينا كذلك برنامج كل سنة كما ذكرت، يتم عرض تقريبا ما بين 200 و250 ميغاواط على اللجنة العليا للإنتاج الخاص للكهرباء.

أما اللزومات فهي بصفة عامة نوع من أنواع الصفقات، لأننا نعلم جميعا أن الصفقات العمومية تستطيع الشركة أن تقوم بها، ويمكنها تكليف مقاولات بإنجازها كما يمكنها اللجوء إلى نظام اللزومة في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لإنجاز مثل هذه المشاريع.

وربما نتجه الرؤية في المستقبل، إن شاء الله، نحو إعادة النظر أو تكثيف مثل هذه المشاريع، وذلك بالترفيف في الطاقة وربما نصل إلى 300 أو حتى 500 ميغاواط للمشروع الواحد، حتى يضمن أقل كلفة، ويساعدنا على بلوغ أهدافنا في أقرب وقت ممكن، لأنه كما قلنا، له أثر إيجابي في تقليص الدعم الذي تتحمله الدولة.

هذا بالنسبة إلى الطاقات المتجددة والنظيفة والبرنامج الذي وضعناه في إطار الخطة الممتدة إلى حدود سنة 2030، أما في إطار الخطة والمرافقة الخاصة بالفترة 2024-2028، فإن الهدف هو بلوغ

حوالي 3 آلاف ميغاواط إنجاز والتي تدخل حيز الاستغلال إلى حدود سنة 2028.

وبالنسبة إلى اتفاقيتي القرض، فإنهما سيساعدان الشركة كما ذكرنا، على إبرام العديد من الصفقات التي ستمكنها من تأمين كل المؤشرات التي تحدثنا عنها سابقا، وسنعمل على بلوغ جميع هذه الأهداف، مع توفير الإمكانيات اللازمة خلال الأربع سنوات القادمة، إن شاء الله ونحن متأكدون تقريبا من أن كل axe قد تم ضبطه بالاتفاق بين الوزارة والشركة، حتى يتم التعهد بكل هذه النقاط، ونضمن توفر التمويل اللازم لمرافقة كل الأشغال التي سيتم إنجازها خلال الفترة القادمة في إطار استغلال هذا القرض.

هذه، تقريبا فكرة شاملة عن استراتيجية وبرنامج تأهيل الشركة خلال الفترة القادمة، صحيح أنه إلى حدود سنة 2028 ستشهد المؤشرات تحسنا إيجابيا كبيرا وسيتواصل ما بعد سنة 2028 إلى حدود سنة 2030، أن نؤمن إن شاء الله، استعادة الشركة كل المؤشرات الإيجابية، المالية منها والفنية وبطبيعة الحال تكون ارتقت إلى تطلعات كل مواطن في الحصول على الكهرباء، وبالنسبة إلينا هذا البرنامج إن شاء الله، يتم فيه التنفيذ والمتابعة على مستوى رئاسة الحكومة، في أدق تفاصيله.

أمر الآن مباشرة إلى الإجابة عن بعض الأسئلة التي تم طرحها والتي ربما يكون فيها بعض الجزئيات.

بالنسبة إلى برنامج "Smart Grid"، فقد شملت المرحلة الأولى منه تركيب حوالي 150 ألف عداد، موزعة بين عدادات الكهرباء ذات الجهد المنخفض والمتوسط وعدادات الغاز ذات الضغط المنخفض والمتوسط، وذلك من جملة 450 ألف عداد ومن المؤمل الانتهاء من هذه المرحلة الأولى في غضون الثلاثي الأول من سنة 2027.

نحن نتحدث عن برنامج يشمل في مرحلته الحالية حوالي 150 ألف عداد ذكي، على أن يتواصل الإنجاز إلى ما بعد سنة 2027 وقد تم طرح سؤال حول هذا الموضوع.

هناك سؤال آخر حول مستحقات الشركة لدى الدولة والهيكل العمومية، ومأل القروض المعروضة للمصادقة، بالنسبة إلى مستحقات الشركة التونسية للكهرباء والغاز لدى الدولة بعنوان متخللات منحة الدعم، هو برنامج حسب برنامج عقد الأهداف الذي عرضناه يوجد التزامات من جانب الدولة لخلاص هذه المستحقات، وهناك برمجة خطة عمل تمكن الشركة من استخلاص هذه المستحقات. ولهذا تم إبرام عقد أهداف بين الدولة وكذلك الشركة يمتد طيلة فترة البرنامج، بغاية تصفية هذه الوضعية المتراكمة.

أما فيما يتعلق بالقرض الحالي فهو موجه إلى تدعيم القدرة الاستثمارية للشركة، بما يتيح لها تحسين فاعلية الشبكة، من خلال الحد من الانقطاعات وتحسين آجال الربط، وتقليص الفاقد التقني الطاق، هذا إلى جانب دعم السيولة المالية للشركة، بما يمكنها من مجابهة الطلب المتزايد على الكهرباء.

وبالنسبة إلى موضوع آخر تمت إثارته وهو المتعلق بالخط الكهربائي برج بورقيبة-تطاوين، فقد تم إنجاز هذا الخط من قبل الشركة التونسية للكهرباء والغاز بكلفة تناهز حوالي 50 مليون دينار، في إطار الإعداد لنقل الكهرباء المنتجة من الطاقة الشمسية في إطار نظام اللزومات بجهة تطاوين.

وللتأكيد، فإن كلفة الربط يتحملها كليا المستثمر صاحب المشروع. أما المستثمر الأول الذي حظي عرضه بالموافقة المبدئية، فقد تخلى

عن إنجاز محطة الإنتاج بقدرة 200 ميغاواط وتم إسناد المشروع إلى الشركة الموالية من ناحية العرض، ويجري حاليا التحضير لإنجاز المشروع في أفضل الأجل.

هذه تقريبا بعض الإجابات عن التساؤلات التي تم طرحها.

كذلك هناك تساؤلات تخص وزارة التجهيز وأود أن أستغل هذه المناسبة للإجابة عنها.

بالنسبة إلى السؤال الأول المتعلق بالآلات الماسحة، أود أن أشير إلى أنه في إطار ميزانية 2026 تم رصد اعتمادات مهمة لفائدة وزارة التجهيز لاستبدال عدد من الآلات الماسحة واليوم لدينا 72 آلة ماسحة موزعة على كافة الجهات وتعتبر في حالة جيدة، لكن الصفقة التي أبرمناه مؤخرا لاقتناء قرابة 30 آلة ماسحة منها 24 آلة بعد إبرام الصفقة ستصل إلى تونس، إن شاء الله، خلال شهر أوت، أي الشهر القادم، على أن يتم توزيعها خلال شهر سبتمبر 2026.

أما بالنسبة إلى مشروع بناء المساكن الاجتماعية بالفجة من ولاية منوبة، فأذكر أن هذا المشروع يضم حوالي 1600 مسكن اجتماعي منها مساكن فردية وأخرى جماعية، هي عبارة على حي كامل وقد أوشكت أشغاله على الانتهاء، وتعمل الإدارة حاليا، بالتنسيق مع كل الهياكل، على الإعداد وقد تم ضبط القائمة وهي خطوة مهمة جدا، ثانيا شرعنا في إبرام العقود الخاصة بالمساكن التي سيتم تسليمها، كما نعمل حاليا على استكمال القبول الوقي لكامل المشروع، على أن تتم عملية التسليم على فترات بداية من شهر أوت.

أما بالنسبة إلى بطاحات جربة، فنحن اليوم في موسم الصيف وفترة الذروة ويوجد حاليا بطاحان في حيز الاستغلال، لكن يوجد بطاح ثالث تم الانتهاء من صيانته ودخل حيز الاستغلال مؤخرا، خلال الأسابيع الماضية وبذلك أصبحت لدينا ثلاثة بطاحات تؤمن حاليا عملية النقل والربط بين الجرف وأجيم

في ميزانية سنة 2026 وضعنا برنامجا لاقتناء بطاح جديد ومشكورة كل الوزارات خاصة وزارة الداخلية ووزارة الدفاع ووزارة المالية، لإحداث لجنة قيادة لإعداد كراسات الشروط، والاستفادة من خبرة المؤسسات ووزارة النقل كذلك التي سبق لها اقتناء مثل هذه البطاحات وقد تمكنا من إعداد ملف طلب العروض، وهو جاهز حاليا، وإن شاء الله خلال شهر أوت على أقصى تقدير، سيتم الإعلان عن طلب العروض ونأمل أن تتم عملية الاقتناء خلال السنة الحالية أي سنة 2026.

هذه تقريبا بعض الإجابات عن التساؤلات التي وردت بخصوص قطاع التجهيز، كما سبق أن أجبنا عن بعض التساؤلات المتعلقة بقطاع الصناعة. بارك الله فيكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد صلاح الزواري، وزير التجهيز والإسكان والمكلف بتسيير وزارة الصناعة والمناجم والطاقة على كل البيانات والإفادات التي تم تقديمها والآن الرجاء الاستعداد للتصويت.

الآن نمر إلى التصويت على مشروع القانونين تباعا.

أولا، مشروع القانون عدد 38 لسنة 2026.

في البداية يجري التصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع، عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 66 محتفظون 2 رافضون 1.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين، موافقون 70، محتفظون 2، رافضون 2.

السادة الزملاء، عند بداية التصويت، يجب أن يكون كل واحد في مقعده حتى يكون التعداد سليما.

موافقون 70، محتفظون 2، رافضون 5 وتبعا لنتيجة التصويت، يتم الانتقال إلى مناقشة المشروع.

والآن أحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة، أي 54 عضوا. تفضلي، المصدق لمقررة اللجنة.

السيدة المقررة

شكرا السيد الرئيس،

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة

بتاريخ 3 نوفمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل البرنامج، تحسين نجاعة وفعالية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 74، محتفظون 5، رافضون 11.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين.

موافقون 77، محتفظون 5، رافضون 12، تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة.

تفضلي، الكلمة لمقررة اللجنة.

السيدة المقررة

فصل وحيد:

تتم الموافقة على اتفاقية الضمان الملحق بهذا القانون، والمبرمة بتونس بتاريخ 3 نوفمبر 2025، بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمتعلقة بالقرض المسند إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ قدره 384,800,000 يورو، للمساهمة في تمويل برنامج تحسين نجاعة وفعالية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 68، محتفظون 5، رافضون 19.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الراضين.

النتيجة: موافقون 72، محتفظون 5، رافضون 20، تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

والآن، الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 68، محتفظون 6، رافضون 18.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الراضين.

النتيجة: موافقون 72، محتفظون 06، رافضون 19 وبذلك تمت الموافقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 3 نوفمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز، للمساهمة في تمويل برنامج تحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس، عدد 38 لسنة 2026.

ثانياً: مشروع القانون عدد 39 لسنة 2026 ويجري التصويت في البداية على الانتقال إلى مناقشة المشروع، عملاً بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي، وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت،

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 68، محتفظون 6، رافضون 15،

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الراضين،

موافقون 73، محتفظون 6، رافضون 16 وتبعاً لنتيجة التصويت، الانتقال إلى مناقشة المشروع.

والآن أحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة، أي 54 عضواً.

السيدة المقررة

مشروع قانون يتعلق

بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 3 نوفمبر 2025

بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير

بصفته الجهة المنفذة لصندوق التكنولوجيا النظيفة

والمتعلقة بالقرض المسند إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز

للمساهمة في تمويل برنامج تحسين نجاعة وفاعلية

وحوكمة قطاع الطاقة في تونس

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 69، محتفظون 5، رافضون 19.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الراضين.

النتيجة: موافقون 72، محتفظون 5، رافضون 20، تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة.

الكلمة لمقررة اللجنة، تفضلي.

السيدة المقررة

فصل وحيد:

تمت الموافقة على اتفاقية الضمان الملحق بهذا القانون والمبرمة بتونس بتاريخ 3 نوفمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، بصفته الجهة المنفذة لصندوق التكنولوجيا النظيفة والمتعلقة بالقرض المسند إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ قدره 30,000,000 دولار أمريكي للمساهمة في تمويل برنامج تحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 64، محتفظون 5، رافضون 24.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الراضين.

النتيجة: موافقون 67، محتفظون 5، رافضون 25، تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

والآن الاستعداد على تصوير مشروع قانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 64، محتفظون 5، رافضون 24.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الراضين،

موافقون 67، محتفظون 5، رافضون 25 وبذلك تمت الموافقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 3

نوفمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، بصفته الجهة المنفذة لصندوق التكنولوجيا النظيفة

والمتعلقة بالقرض المسند إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز، للمساهمة في تمويل برنامج تحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة قطاع

الطاقة في تونس، عدد 39 لسنة 2026.

شكراً لجميع الزميلات والزملاء.

شكراً جزيلاً للجنة المالية والميزانية وطاقمها الإداري.

والشكر موصول وبالغ التقدير، للسيد صلاح الزواري، وزير التجهيز والإسكان والمكلف بتسيير وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

وكافة أعضاء الوفد المرافق له، متمنياً لهم جميعاً التوفيق والسداد في مهامهم.

نرفع الجلسة لمدة عشر دقائق لنقوم بتوديع السيد الوزير والوفد المرافق له، على أن نستأنفها للاستماع إلى مداخلات الزملاء طبقاً للفصل 108 من النظام الداخلي.

(كانت الساعة الحادية عشرة وخمس دقائق صباحاً)

استئناف الجلسة

وتدخلات السيدات والسادة النواب

على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي

(كانت الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً)

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

مساء الخير للجميع.

نستأنف الجلسة على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، الكلمة الأولى للسيد الزميل المحترم محمود شلغاف، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمود شلغاف

شكراً السيدة الرئيسة.

لعل أهم شيء يتركه الإنسان وراءه في هذه الدنيا ليس المال ولا المناصب ولا الأملاك، بل هو الأثر الطيب الذي يتركه في قلوب الناس، العمر يمر وكل شيء مادي يزول، أما الكلمة الطيبة والوقف النبيلة مع الناس والخير الذي يفعله الإنسان فتبقى كلها محفورة في الذاكرة.

قيمة الإنسان الحقيقية تقاس بأخلاقه وكيف نفع غيره، وكم زرع الفرح والأمل والمحبة بين الناس، فالإنسان الذي يكرس جزءاً من حياته لخدمة الناس ومساعدتهم يترك ذكرى طيبة تبقى بعده ويكسب محبة الناس ودعواتهم وهذا أجمل وأثمن ما يمكن أن يحققه المرء في حياته.

هذه الموصفات كلها تنطبق على المرحومة الدكتورة هدى عبيدة ملاك التي وافتها المنية في قرقنة يوم الخميس 11 جوان 2026، بدأت الدكتورة هدى العمل في المستشفى الجهوي سليم الحضري بقرقنة سنة 1992 كرئيسة قسم التحاليل بالمستشفى، لكنها لم تكن مجرد رئيسة قسم فحسب، بل كانت سنداً لكل مريض ولكل محتاج ويدا ممدودة لكل من يقصدها للمساعدة، وأدنا صاغية لكل من لديه مشكلة ويشكو إليها لكي تحاول إيجاد حلٍ له.

الدكتورة هدى عبيدة ملاك هي رمز للعطاء دون أدنى حسابات وهي مثال للمرأة المناضلة حقاً دون تصنعٍ أو ضجيج، أحبت أهالي قرقنة وسكانها بكل صدق وعشقت قرقنة بلا حدود، رغم أنها من أصول غير قرقنية والشئ الذي يخفف المصاب الجلل على عائلتها هو اعتراف الجميع بفضلها، وأكبر دليل على ذلك الجنازة المهيبة التي أقيمت لها يوم الجمعة 12 جوان 2026 بـ "أولاد القاسم" بقرقنة.

وأخيراً وليس آخراً، فإن أصدق وفاء لروح الفقيدة هو تخليد ذكرها بتسمية شارعٍ في قرقنة باسمها على سبيل المثال والأهم من هذا كله هو مواصلة السير على نهجها والاستمرار في طريقها المليء بالعطاء ومساعدة الآخرين وخدمة كل إنسان يستحق الدعم.

رحم الله الدكتورة هدى رحمة واسعة وأسكنها فسيح جناته.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً جزيلاً، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم طاهر بن منصور، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد طاهر بن منصور

شكراً السيد الرئيس.

سأتحدث اليوم في مداخلتي عن مراكز الأعمال ذات المصلحة العمومية الاقتصادية وهي المؤسسات التي أحدثت بالأساس من أجل دعم ومرافقة الباعثين والمستثمرين وتوفير المساحات اللازمة لهم ومساعدتهم في توطيد مؤسساتهم وهي مؤسسات متواجدة في أغلب ولايات الجمهورية.

وفي الوقت الذي كنا ننتظر فيه من الدولة أن تولي هذه المؤسسات العناية اللازمة وتشجعها على العمل في ظل توجهات اقتصادية قائمة على المبادرة الفردية والاستثمار الخاص وأن تساعدنا عبر تطوير النصوص القانونية والتشريعية وفي اللحظة التي كنا نتوقع فيها أن تشجع الفئة الشبابية على الاستثمار في الشركات الخاصة وتوفير الفضاءات القادرة على إعداد الدراسات وغيرها، أصبحت هذه المؤسسات تعيش أزمة هيكلية حقيقية وتعرض موظفوها وإطاراتها لتهميش إداري ممنهج، حيث لم تعد الوزارة تعترف بهم وتم إهمالهم في خرق قانوني صريح للقانون عدد 57 لسنة 2005.

إن مشكلة مراكز الأعمال ليست مجرد مشكلة اجتماعية، فهؤلاء ليسوا عائلات معوزة ولا معطلين عن العمل، بل نحن أمام مخالفة قانونية، فالمفروض أن تلتزم الدولة بالقوانين التي تسنها، فيما أن تلغي هذا القانون أو تعدله أو تطبقه إلى أن يأتي ما يخالف ذلك.

اليوم حتى ميزانية التسيير لهذه المؤسسات قد توقفت وأصبحوا عاجزين عن أداء أبسط مهامهم، فلا يتوفر لديهم حتى مجرد ورق والكرات غير مدفوعة ومستحقات التغطية الاجتماعية لم تسدد والموظفون لا يتقاضون جراتهم ليتحولوا بالفعل إلى وضعيات اجتماعية.

كيف وصلنا إلى هذا الوضع اليوم؟ لقد احتج هؤلاء وطالبوا بحقوقهم ووجه عدد من النواب مراسلات رسمية سواء إلى السيدة رئيسة الحكومة أو إلى السيد وزير الاقتصاد، ولكن كالعادة مع بقية المراسلات والمشاكل لم نجد أي تفاعل إيجابي أو رد يذكر.

إن هذه الإطارات والأعوان هم من الكفاءات التونسية التي تحتاجها الدولة ويحتاجها القطاع الخاص وتقضيها التوجهات الاقتصادية القائمة على المبادرة الخاصة والاستفادة من خدماتهم، كما أن عددهم محدود لا يتجاوز 70 شخصاً أو أكثر بقليل ولا أعتقد أنهم يشكلون إشكالية كبرى.

إن الدولة مطالبة اليوم بإيجاد حل إما بإدماجهم داخل المؤسسات العمومية مثل "API" أو غيرها أو بتفعيل هذه المراكز وإعادة نشاطها إلى أن يأتي ما يخالف ذلك وفي أقرب وقت ممكن.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة سيرين مرابط لها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة سيرين مرابط

شكراً السيدة الرئيسة.

الحقيقة أنني أدركت اليوم أن السيد وزير الشباب والرياضة لن يستقيل، للأسف الشديد، لأن ثقافة الاستقالة غائبة لدينا في تونس، كما أنه لن تتم إقالته فمئذ سنة ونصف وأنا أنادي بإقالته دون جدوى، ولكن على الأقل، يا سيادة رئيس الجمهورية، قل له أن يكف

عن التصريحات، فهذا الشخص كلما أدلى بتصريح استفز به الشعب التونسي.

عقد اجتماعا بالأمس وماذا قال؟ قال أنها ستنتقل سلسلة اجتماعات دورية مع الجامعات الرياضية لإصلاح واقع الرياضة التونسية، هذا الواقع الذي أصبح للأسف فضيحة ومذلة أمام العالم أجمع.

عقد الاجتماع بحضور السيد المكلف بتسيير الإدارة العامة للرياضة، السيد إحسان الزوق وأنا أقول، إن هذا الشخص ليس مكلفا بالإدارة العامة للرياضة، بل هو مكلف بتعطيل نفسية الرياضيين وتقزيمهم وسكب دموعهم.

أدلى السيد الوزير بتصريح بالأمس قال فيه: "تونس ولادة رغم ضعف الإمكانيات"، "حاشاها" الإمكانيات متوفرة، ولكن المشكلة تكمن في سوء التسيير.

وقبل ذلك السيدة الرئيسة، كان هناك مثل شعبي قديم يقول "الوسادة تغلب الولادة" وكان يقلقني سابقا واليوم السيد الوزير يقول إن "تونس ولادة"، ولكن للأسف الشديد "الوسادة" هي التي أصبحت تغلب اليوم، الوسادة التي تفتح أذرعها للرياضيين وتوفر لهم الإمكانيات وتعطي قيمة لأولئك الذين أنجبهم تونس وصرفت عليهم ليرفعوا رايها، ثم يقول الوزير "يجب الإحاطة النفسية بالرياضيين"، انظر كيف يبكي الرياضيون في مواقع التواصل الاجتماعي في حين يخرج المكلف بالإدارة العامة لديك ليكذبهم ويقول: "لقد أخذت 600 وأنت أخذت 300". للأسف الشديد ستظل تونس ولادة، ولكن مع فشل في الإدارة فمن الأفضل ألا تصح بأي شيء بعد اليوم.

السيدة الرئيسة، ملف الرياضة فيه الكثير مما يقال والمواطنون يتساءلون "أنتم تتحدثون وتكتبون التدوينات، فلماذا لم تحاسبوه بعد تحت قبة البرلمان؟" لذلك أطلب منك السيدة الرئيسة، في اجتماع المكتب القادم تحديد جلسة عامة للحوار مع السيد وزير الشباب والرياضة أو برمجة توجيه أسئلة شفاهية له.

هذا الوضع ليس معقولا، لدي أسئلة شفاهية بشأن رياضة النخبة والجامعات الرياضية والجمعيات يتحدثون عن دعم الجمعيات، عن أي جمعيات يتحدثون؟ وأين هو هذا الدعم؟ أين قانون الهياكل الرياضية الذي نشتغل عليه بمجهود ذاتي؟ عن أي جمعيات يتحدثون وهي التي لا تصرف لها مستحقاتها في وقتها ولا تمكن من أموال البلدية ولا الولاية وتعطل ملفاتها لأسباب إدارية ومالية بسيطة؟

أين أنتم وأين نحن؟ يقولون أنهم سيدعمون الرياضة في أفق 2035، سأكتفي بهذا القدر.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزئيا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عصام شوشان، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد عصام شوشان

شكرا السيدة الرئيسة.

في البداية، أوجه تحية إلى كافة إدارة المستشفى المحلي بالحنشة وإلى الإطارات الطبية وشبه الطبية وكافة الموظفين والعاملين به، على المجهودات التي يبذلونها رغم قلة الإمكانيات، كما أوجه تحية إلى الإدارة الجهوية للصحة بولاية صفاقس على تدخلها في بعض النقاط التي تهم المستشفى، ولكن في الحقيقة، لدي تساؤل أوجهه من خلال

هذا المنبر إلى السيد وزير الصحة الذي قام مؤخرا بزيارة المستشفى المحلي بمعتمدية الحنشة بتاريخ 7 نوفمبر 2024 ووقف على العديد من النقائص ووعد بالتعجيل في حلها وعلى رأسها قسم الطب العام. هذا القسم يحتوي على كامل التجهيزات اللازمة، لكنه يظل مغلقا ويتوقف تشغيله على توفير ستة ممرضين وعون نظافة والمواطنون يشتكون يوميا ويضطرون للتنقل إلى وسط مدينة صفاقس للتداوي، بينما المسألة كلها تنحصر في توفير ستة ممرضين، أليس من حقنا فتح هذا القسم والتمتع بالرعاية الصحية التي كفلها لنا الدستور كحق أساسي؟

الأمر الثاني، لقد أصبح المرء يخجل من الحديث عن بعض المسائل، ففي الوقت الذي نتحدث فيه عن الرقمنة والعودة في البلاد، نجد حقيقة تعد من الفضائح، المستشفى المحلي بالحنشة دون شبكة إنترنت، الإدارة ولكي تؤدي عملها يضطر الموظف لشراء بطاقة شحن هاتف بحسابه الخاص ليفعل الإنترنت وتستمر المعاملات، كيف نتحدث عن الرقمنة والتقدم ونحن في سنة 2026، بينما يتم قطع الإنترنت عن مستشفى محلي؟

النقطة الثالثة تتمثل في المولد الكهربائي الاحتياطي، فعند انقطاع التيار الكهربائي عن المستشفى لا شيء يعمل، هل سنعود لإشعال الشموع كما كنا قديما؟ مستشفى محلي يخدم كثافة سكانية كبيرة في مدينة الحنشة لا يملك مولدا كهربائيا، لا قدر الله لو انقطع التيار الكهربائي فإن المريض الذي في حالة حرجة قد تتوفاه المنية.

نصل أيضا إلى وضعية المستوصفات، فالمرض عندما يغيب يضطر لنقل مريض من مستوصف آخر مثل مستوصف "سيدي حسن بن الحاج" أو "الغرابية" لتغطية الشغور في مستوصف "الجواودة" وهذا يمنع المستوصفات من العمل بصفة منتظمة وآلية لتغطية النقص الموجود.

ختاما، السيد وزير الصحة، لقد قدمت وعودا ونحن نضع فيك كامل الثقة، ونرجو من سيادتكم التدخل العاجل لحل هذه المشاكل المذكورة في أقرب الأجل وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم صالح الصيادي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد صالح الصيادي

شكرا السيدة الرئيسة.

لن أتحدث اليوم عن انقطاع المياه في الصيف ابتداء من فترة الظهيرة ولا عن قفة المواطن التي أفرغت، فلم يعد قادرا حتى على شراء أضحية العيد، ولا عن صحة المواطن وغياب الأدوية ولا عن كيف أصبحت الإدارة عدوا للمواطن، ولا عن الطرقات التي بين الحفرة والحفرة تجد فيها حفرة، ولا عن مدارسنا والمنظومة التربوية إلى آخره، كل هذه الملفات تطرقنا إليها مرارا وتكرارا.

سأتحدث اليوم عن وزارة الشباب والرياضة التي أصبحت وزارة للفضائح والإخفاقات والفشل، سأتكلم اليوم لا لنقل مجرد شكوى، بل لأدق ناقوس الخطر حول العمل الذي تقوم به هذه الوزارة.

إن الواقع الرياضي أصبح يئن تحت وطأة الركود والارتجال، فالنتائج المتردية لجل الفرق الوطنية في المحافل الدولية، ومعاناة أبطالنا الذين رفعوا الراية الوطنية في المسابقات العالمية مما اضطر بعضهم الانضمام والمشاركة تحت رايات دول أخرى ليست مجرد صدفة، بل هي النتيجة الطبيعية لسياسات تجاوزها الزمن.

أولاً، على مستوى البنية التحتية، فملاعبنا تحولت إلى أطلال ومنشأتنا الرياضية تأكلت حتى أصبحت تشكل خطراً على سلامة الرياضيين.

ثانياً، الرياضة اليوم أصبحت صناعة واستثماراً ونحن ما زلنا نديرها بمنطق المنح المحدودة، فلا بد من إعادة هيكلة منظومة الرهان الرياضي وتطويرها لتكون المورد الأساسي والسيادي لتمويل الجمعيات والمنتخبات، مع إغلاق قنوات التمويل الموازي.

ثالثاً، لم يعد مقبولاً أن تظل الدولة هي المستثمر الأساسي، نطالب بصياغة قوانين جريئة تفتح الباب أمام الاستثمار الخاص المحلي والدولي في المنشآت الرياضية وتمكن الفرق من التحول إلى شركات رياضية قادرة على التمويل الذاتي، مع تقديم حوافز جبائية للمستثمرين في هذا القطاع.

السيد الوزير، وزارتكم كانت فاشلة في مهامها، ولم تقدم الإضافة لهذا القطاع، أسألك الرحيل فمن المفروض أن تكون من ضمن الوزراء الذين يجب أن يغادروا هذه الحكومة.

لم يعد مقبولاً أن تبقى كرة القدم التونسية في حلقة مليئة بالإخفاقات بينما ينتظر التونسيون إصلاحاً حقيقياً يعيد إليها مكانها، لقد أصبحنا نشهد تراجعاً في النتائج وصل إلى مستوى الفضيحة وتراجعاً في مستوى البطولة وتكوين الشبان، مع تزايد الاحتقان داخل الملاعب في ظل غياب رؤية واضحة لتطوير كرة القدم.

أما الجامعة التونسية لكرة القدم فلم تحرك ساكناً لأنها جامعة المحاباة والحسابات الضيقة ولا تعامل مع كل الفرق التابعة لها على نفس القدر من المساواة، بعض أعضائها همهم الوحيد نيل مقاعد داخل الاتحاد الأفريقي أو الدولي والمشاركة في تنقلات الفرق الوطنية، حتى دون أدنى مسؤولية وحتى التعيينات سواء بالنسبة إلى المدربين أو المرافقين فتكون تحت عنوان "الأقربون أولى بالمعروف" ومن نرضى عنه، ولم نجن مع هذه الجامعة إلا الفضيحة تلو الفضيحة في مشاركات فريقنا الوطني في المسابقات الدولية، فلا بد للوزارة أن تتخذ...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً جزيلاً، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة بسمة الهمامي، لها ثلاث دقائق، تفضل.

السيدة بسمة الهمامي

شكراً.

أول الأسئلة موجه إلى السيد وزير التجهيز والإسكان.

سيدي الوزير، هل لديكم فكرة عن عدد المشاريع غير المنجزة في ولاية سليانة؟ هل تعلمون أنه منذ سنة 2023 وحتى سنة 2025 والإدارة الجهوية للتجهيز بسليانة في حالة شغور وفراغ رغم وجود مدير جهوي للتجهيز، ولكنه كان يتهبأ للتقاعد طيلة سنتين، وكانت كل المشاريع بالجهة معطلة وشبه متوقفة ولم ينجز أي منها؟

في شهر جانفي 2025 عينتم مديراً جهوياً جديداً استبشرنا به ورحبنا به، وقد كان يعمل قبلها بأربع سنوات مديراً جهوياً مساعداً في بن عروس، فاستبشرنا خيراً، مكث المدير الجديد في سليانة لمدة سنة وخمسة أشهر، ولم نر له أي إنجاز، ثم في شهر جوان 2026، عينتموه مديراً عاماً لديوان قيس الأراضي، مبارك له، ولكن بناء على ماذا تتم هذه التسميات سيدي الوزير؟ هل تعتمد الكفاءة والإنجاز أم معايير أخرى لا نعلمها وتعلمونها أنتم فقط؟

المشاريع غير المنجزة في سليانة، من نحاسب عليها؟ أم أنكم تتعاملون مع سليانة كمجرد موقع جغرافي فقط؟ هي ولاية، فهل تجلبون المسؤولين فقط لتحسين وضعياتهم الوظيفية والترقية؟

سيدي الوزير، من موقعي هذا سأحاسبك أنت على ما يحدث في سليانة ومن خلالك أنت تحاسب هذا المسؤول الذي كان مديراً جهوياً في سليانة على حصيلة عمله لأن المشاريع كلها لم تنجز وأود أن أسألك، هل فترة سنة وخمسة أشهر لمسؤول جهوي غير كافية لكي يحدث تغييراً في سليانة ويغير وجه المدينة وينجز المشاريع المعطلة، ويحرك عجلة البنية التحتية والمشاريع المينة بالجهة؟ بطبيعة الحال سأجيبك، لا ليست غير كافية، ولكن هل تبقى الأمور كلها معطلة في سليانة دون إنجاز؟

المهم عندكم هو التسميات والترقيات وفي المقابل هناك مديرون آخرون ظلّموا وبقوا لعشر أو عشرين سنة دون ترقية رغم كفاءتهم، بينما التسميات لديكم تتم في ظرف سنة ونصف أو سنة وخمسة أشهر.

نرجو أن تجيبنا عن هذه النقطة النوعية في اختيار الكفاءات لأننا لن نتسامح مع ما يحدث في سليانة وما فعلتموه بالجهة. شكراً.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم رشدي الرويسي، له ثلاث دقائق.

الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عبد السلام دحماني، له ثلاث دقائق.

الكلمة للسيد الزميل المحترم حسن جربوعي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد حسن جربوعي

شكراً السيدة الرئيسة.

إن موضوع اليوم يفرض علينا التحدث بكل صراحة ووضوح، عل وعسى أن يفهم المسؤولون، إذا كنتم لا تخافون القانون فافعلوا ذلك مخافة الله، خافوا الله في هذه الأنعام والحيوانات التي لا تجد ما تشربه، خافوا الله في الأطفال الذين يستيقظون صباحاً فلا يجدون قطرة ماء حتى لغسل وجوههم. خافوا الله في معتمدية منزل شاكر ففي سنة 2023 كان عدد المرضى الذين يخضعون لتصفية الدم 20 شخصاً واليوم ارتفع العدد إلى 86 شخصاً، وهناك من توفي بسبب جودة المياه المتدنية.

لا أفهم كيف أنه في السنة الماضية خرج السيد رئيس الجمهورية وتحدث عن التآمر وأن السدود فارغة، بينما اليوم السدود ممتلئة بالمياه والناس مقطوع عنها الماء منذ ثلاثة أو أربعة أشهر، هذا أمر غير معقول وما يحدث اليوم في الأرياف يتجاوز كل حدود المعقول.

لقد اكتشفت أن هناك تفرقة بين الريف والمدينة، فالمدينة إن انقطع عنها الماء يومين أو ثلاثة أيام تقوم الدنيا ولا تقعد، بينما أهالي الأرياف يقطع عنهم الماء لخمس أشهر متواصلة، أصبحت العباد تجلب المياه على ظهورها وعاد الناس لشرب المياه الملوثة.

لقد قرأت إحصائية في تونس مفادها أن معدل استهلاك المواطن للمياه المعبأة يبلغ 241 لتراً أي ما يعادل 150 ديناراً شهرياً لمواطن لا يتجاوز دخله 400 دينار وهذا أمر غير منطقي على الإطلاق.

انظروا إلى الإحصائيات وعدد الأشخاص الذين أصيبوا بالفشل الكلوي بسبب نوعية المياه، اذهبوا وعابنوا المياه في المعتمدية، مياه لا

لون لها ولا طعم، والمواطنون يشتكون باستمرار وقالت وزارة الفلاحة إنها ستنشئ ثلاث محطات لتحلية المياه وإزالة الحديد وأفادت بأن الأموال متوفرة لكن لم نجد مقاولا لتنفيذ المشروع، بينما يترك الشعب هكذا معانينا، لا إله إلا الله.

هل أصبح هؤلاء المواطنون لا ينالون حقوقهم إلا إذا أغلقوا الطرقات؟ هل تنسبون في تأجيل الوضع ليدفع الناس إلى تصرفات غير قانونية؟ الناس يطالبونكم بشربة ماء، لا يريدون شيئا آخر، يا إخواني، وفروا لهم شربة ماء لا أكثر ولا أقل.

المواطنون غير قادرين على شراء صهرج مياه بـ 60 ديناراً ولا قادرين على اقتناء المياه المعدنية وفي الوقت الذي نتجه فيه الدولة نحو إعادة هيكلة القطيع تناسى المسؤولون أن البقرة الواحدة تشرب 200 لتراً من الماء يوميا والماء مقطوع، فكيف تريدون هيكلة الفلاح؟ ناهيك عن العباد الذين لا يجدون ما يشربون، حتى من كان يملك بعض الماشية اضطر لبيعها والهجرة.

عندما تتصل بوزارة الفلاحة تحيلك على شركة الكهرباء والغاز، وعندما تتصل بهذه الأخيرة تعدك بالنظر في الأمر، هذا نداء استغاثة كررناه آلاف المرات عبر المصحح، والمسؤولون يسمعون من هنا ثم يتناسون ذلك.

إن الوضع في العديد من المناطق الريفية مخزٍ بكل ما للكلمة من معنى، لقد عاد الناس إلى ظروف الأربعينيات والخمسينيات والستينيات، غير معقول في سنة 2026 أن يكون مطلب المواطن الوحيد هو الحصول على شربة ماء، لا يطالبون بالصحة، ولا بالنقل العمومي ولا بالتنمية ولا بالاستثمار، أصبحوا يطالبون فقط بالماء.

تحدثنا، راسلنا، بعثنا، تكلمنا، اقترحنا وقدمنا حلولاً، ولكن لا حياة لمن تنادي، لست أفهم هل في هذه البلاد مسؤولون يستمعون ويريدون الإصلاح أم أن المسؤول يتلقى المكالمات ثم يغلق الخط ويمضي؟ اليوم معتمدية منزل شاكر تضم 12 عمادة مقطوع عنها الماء لأكثر من خمسة أشهر وشكراً.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم باديس بالحاج علي، له ثلاث دقائق.

أحيل الكلمة إلى السيدة هالة جاب الله، لها ثلاث دقائق.

أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم مسعود قريرة، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد مسعود قريرة

شكراً السيدة الرئيسة.

الموضوع يتعلق بالميناء التجاري بجرجيس والكلمة موجهة إلى السيد وزير النقل، هذا الميناء يمتلك في الأصل غاطساً مائياً بعمق 14.5 متراً، ولكنه وصل الآن إلى 8.5 أمتار فقط وأصبحت السفن الكبيرة التي تتجاوز حمولتها 11,000 طن غير قادرة على الدخول إلى ميناء جرجيس، مما تسبب في تعطيل الحركة والدورة الاقتصادية بهذا الميناء. هذا الموضوع تعلمونه منذ خمس سنوات وأنا أتحدث عنه دون أي مجيب حتى الآن دراسة الأثر البيئي، الشركة التي ستنجز، أرجوكم لقد عطلتم الدورة الاقتصادية.

ميناء دون سكة حديدية ودون ربط بمطار جربة-جرجيس ودون ربط ببوابة رأس جدير الحدودي والآن زاد ردمه بالتراب والأوحال، ولم تعد تدخله إلا السفن الصغيرة، هذا تعطيل مباشر للحركة

الاقتصادية، وتقولون أن الميزانية المخصصة لأعمال جرف وتعميق الميناء متوفرة، فأرجو منكم الإسراع بهذه العملية حتى تتمكن السفن التي تنقل الجبس والتي تجلب الشعير والبتروال المكرر من الدخول إلى الميناء وتنشط الدورة الاقتصادية وإلا فألفوه تماماً من خارطة الموانئ التجارية وقولوا أن الجنوب الشرقي المرتبط بميناء جرجيس لم نعد بحاجة لمينائه ونريد ردمه أصلاً وما هي الطبيعة تقوم بدورها وتردم بنفسها.

النقطة الثانية الهامة بالنسبة إلى فضاء الأنشطة الاقتصادية بجرجيس المنطقة الحرة، فالدولة ملتزمة بالربط بكافة الشبكات مع هذا الفضاء وكل مستثمر يأتي يتساءل هل يتوفر لديكم الغاز الطبيعي أم لا؟ وعندما يجيبه بعدم توفره ينسحب والآن هناك شركة كبرى تريد الانتصاب والاستثمار بالجهة ومشكلتها الرئيسية هي عدم توفر الغاز.

أتوجه هنا بحديثي إلى السيد وزير الصناعة، إذا كنتم تريدون تحقيق التنمية في البلاد وفي الجنوب الشرقي فعليكم ربط فضاء الأنشطة الاقتصادية بجرجيس بشبكة الغاز الطبيعي المتوفرة على بعد 10 كيلومترات تقريباً ولم تصل حتى الآن إلى هذه المنطقة الصناعية بالفضاء.

النقطة الثالثة والأخيرة تتعلق بالمستشفى النهاري بجرجيس الذي ينتظره الأهالي، لقد توفرت الاعتمادات المالية في مرحلة ما وانطلقت الأشغال بالفعل ثم توقفت فجأة، وجهت العديد من الأسئلة الشفاهية والكتابية والمداخلات إلى السيد وزير الصحة، ولكن لا مجيب.

هذا حقنا في الصحة ولا بد من الإسراع بإنجاز المستشفى النهاري لتخفيف الضغط عن المستشفى الجهوي الحالي وتقريب الخدمات لمتساكني وسط المدينة والأحياء المجاورة خاصة أن الحوز العقاري متوفر والأموال رصدت في فترة ما، والإنجاز توقف وأنتم مسؤولون عن الإسراع...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة ريم معشاي، لها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة ريم معشاي

شكراً السيدة الرئيسة.

الموضوع اليوم يتعلق بالماء الصالح للشرب، اليوم ولاية الكاف تعاني العطش، اليوم الكاف تستغيث واليوم يخرج مواطنون ومواطنات من ولاية الكاف للاحتجاج وقطع الطرقات، اليوم نساؤنا وأطفالنا هم الذين شعروا وعلموا أن البلاد نتجه نحو الخطر وأن البلاد تسير نحو العطش وأن هناك اليوم من يموت عطشاً فضلاً عن الحيوانات التي ماتت بالكامل من شدة العطش.

اليوم يحتج المواطنون ونحن وإن كنا لا نحب الوصول إلى هذه الاحتجاجات ولا نشجع عليها، إلا أننا نساند أهاليها في ولاية الكاف في مطلبهم وحقهم الدستوري، ألا وهو الحق في الماء الصالح للشرب.

اليوم نحن في ولاية الكاف وفي سنة 2026 ما زلنا نطالب بالماء، لسنا نطالب بالمشروع الكبير، بل نطالب بشربة ماء لجهة كاملة قدمت ثرواتها وتاريخها للدولة التونسية وفي النهاية لم تنل إلا العطش والفقر والخصاصة والبطالة وبنية تحتية منعقدة وطرقات متهاكة تتخللها الحفر من كل جانب.

نساؤنا صبرن كثيرا حتى فاض الكيل وهناك مقاطع فيديو السيدة الرئيسة لو شاهدها لاعتصر قلبك ألما، امرأة تبلغ من العمر ثمانين عاما تخرج لتقطع الطريق وتوجه نداء إلى السيد رئيس الجمهورية وتقول له: "إني عطشانة يا سيادة رئيس الجمهورية".

اليوم نتوجه بندا لنا مباشرة إلى السيد رئيس الجمهورية، كفانا حديثا مع الوزراء وكفانا تعاملنا مع الحكومات الفاشلة، لقد تقدمنا بأسئلة شفاهية واستدعينا السادة وزراء الفلاحة، ولكن إجاباتهم واكتفاءهم بتوصيف الوضع القائم لم يغير من الواقع القائم لولاية الكاف شيئا، لذلك فإن نداءنا اليوم موجه للسيد رئيس الجمهورية: يا سيدي رئيس الجمهورية ولاية الكاف تستغيث ومواطنوها ومواطناتها يرفعون إليكم هذا النداء ويطالبونكم بزيارة الولاية للوقوف على حقيقة الأوضاع وما آلت إليه المنطقة.

ماذا قدمت لنا الحكومة الموقرة في مخطط التنمية لتدعيم وتأمين الموارد المائية الصالحة للشرب؟ حتى يعلم المواطن في ولاية الكاف حقيقة هذا المخطط الذي يعتبر إهانة للجهة، ففي إطار دعم الموارد المائية الصالحة للشرب تم إدراج مشروع تأمين وتزويد ولاية الكاف بالماء الصالح للشرب عن طريق مياه سد "سرات".

السيدة الرئيسة، سد "سرات" طاقته الاستيعابية تقدر بـ 21 مليون متر مكعب، ولكن لا يتوفر فيه حاليا سوى 5 ملايين متر مكعب، لأنه لم يستكمل أساسا، هذا السد الذي يدرجونه اليوم في مخطط التنمية ويسمونهون بأحلام المواطن في الكاف، هل استكملتم أشغاله أو أنشأتم القنطرة الخاصة به حتى تتمكن من استكمال ملئه والاستفادة منه؟ هذا لم يحدث وما زال التسويق مستمرا، وأين مشروع جلب مياه الشمال إلى ولاية الكاف الذي ما زال ...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلًا وكل الدعم والمساندة لولاية الكاف وكل ولايات تونس الجمهورية من أجل التنمية العادلة والشاملة ومن أجل تنمية حقيقية في المناطق الداخلية ومن أجل تمتيع المواطنين والمواطنات بحقهم المشروع والإنساني والدستوري في الماء الصالح للشرب.

الكلمة للسيد الزميل المحترم وليد الحاجي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد وليد حاجي

شكرا السيدة الرئيسة،

صباح الخير للجميع،

كما ذكر العديد من الزملاء، شعار هذه الصائفة هو "العطش"، العطش خاصة في المناطق الريفية في معتمديات ولاية القيروان وقد نتج هذا عن عدة أسباب منها الربط العشوائي في المناطق الريفية وقد دعونا الدولة ومؤسساتها مرات عديدة إلى مقاومة الربط العشوائي لأن هذا الربط لا يتيح وصول مياه الجمعيات والمجامع المائية إلى المناطق خاصة المرتفعة نسبيا.

أما المشكل الثاني فيتمثل في تعطل العديد المشاريع إما بسبب البطء في الإنجاز أو تعطل الإنجاز عند مستوى معين أو التأخر في إنجاز المشاريع، هناك بعض المشاريع مثل التي بمنطقة بن جدو أو الشلالة مسبوطة في العلا، التي تم إنجازها، لكنها متوقفة حاليًا بسبب عدم توفر العداوات، فكيف نتحدث عن تونس في سنة 2026 وهي ترفع شعار البناء والتشييد، هذه المشاريع قد تم إنجازها وهي متوقفة حاليا بسبب عدم توفر العداوات، نحن نتحدث عن تونس في

2026 التي رفعت شعار "البناء والتشييد"، غير قادرة على توفير عداوات ماء، لأن الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه أو التنمية الريفية أو وزارة الفلاحة لا تستطيع تزويد المتساكنين بالماء ما دامت العداوات غير متوفرة وهذا أمر بكل صراحة يبعث على الغرابة.

سأتحدث اليوم عن مشروع ماء بعين سامي بمعتمدية حاجب العيون، هذا المشروع أسند إلى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ويتطلب إنجازه 12,000,000,000، لذلك تجد مواطنين ينتظرون منذ ست أو سبع أو ثماني أو تسع سنوات كي يتم استكمال هذا المشروع وهناك تقريبا أربع أو خمس مناطق ريفية تنتظر إقبال الماء لهم، هم لا يجدون ماء للشرب، لذلك الله أعلم من أين يأتي هؤلاء الناس بهذا الماء،

أيضا هناك مشكل آخر تعاني منه هذه المناطق الريفية وهي نوعية الماء بحاجب العيون وكل الزملاء على علم بهذا المشكل، فالماء بحاجب العيون يتضمن الصدا والسيد المقاول الذي تسلم هذه الصفقة يحاول منذ سنوات الحصول على مستحقاته ويتمكن اليوم من تسلم الصفقة فيمضي عقدا مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز ويتولى تسجيل هذه الصفقة بالقباضة المالية وعندما يطلبون منه الضمانات البنكية يعلمهم بأنه لا توجد لديه أموال، معتمدية حاجب العيون تضم اليوم 36 ألف ساكن أو أكثر، هل سيقفون تحت رحمة هذا السيد المقاول؟

على السيد وزير الفلاحة اتخاذ الإجراءات اللازمة وإعادة تحريك هذا المشروع، للتذكير فإن هذا المشروع من المفروض أن يكون قد استكمل في أكتوبر 2023 ويتمثل في إنجاز محطة لمعالجة المياه بحاجب العيون وهذه المحطة بلغت نسبة إنجاز بحوالي 70% أو أكثر، ولكن ليمت استكمال إنجازها يجب أن يمن علينا السيد المقاول بذلك، شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم مختار عيفاوي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد مختار عيفاوي

شكرا سيدي الرئيس،

وفي نفس الإطار وفي إطار الحديث عن العطش أصبحنا اليوم لا نتحدث عن التقسيم العادل للثروة، فالدولة تدعي أنها اجتماعية وإنما أصبحنا نتحدث عن التقسيم العادل للمعانة، والتقسيم العادل للعطش والتقسيم العادل للظلام، فمعتمدية بوحجلة وكل أريافها، وبلدية الجنية، تعاني اليوم من العطش ومن انقطاع الكهرباء ومن المؤسف أن أغلب أرياف بوحجلة في سنة 2026 لا تتوفر فيها المياه، في وقت تبلغ فيه درجات الحرارة 50° وهناك انقطاع في الكهرباء أغلب ساعات النهار وتصلنا اليوم صرخة من مواطن من بركات القصور موجهة إلى رئاسة الجمهورية، معلنين أنهم لم يعودوا قادرين على تحمل هذا العطش وقد نفذ صبرهم ولم نعد قادرين على الحفاظ على استمراريتها، كل المواطنين يعانون اليوم، فمن المستفيد من هذا الوضع؟ وإلى أين تريدون أن تصل الدولة؟

مشروع الفتح أولاد عاشور القطيتير يعد من أكبر المشاريع المنجزة وطنيا، وقد أنفقت عليه الدولة أكثر من 17,000,000,000 ويمتد على أكثر من 300 كيلومتر ومع ذلك تعجز الدولة أن توفر له ثلاثة أعوان قارين للمحافظة على الأقل على استمرارية التزود بالماء الصالح للشرب

ويؤكد المواطنون أنهم لم يعودوا قادرين على الصبر أكثر، لأنه إن لم يكن هناك ماء وإن لم تكن هناك تنمية ولا توجد كهرباء وبدون مسالك فلاحية وبدون مستشفيات وبدون تعليم وصحة، أين يمكنني أن أتوجه؟ أين؟ كيف تطلبون منا اليوم أن ننهي لهذا الوطن بينما لم يوفر لنا هذا الوطن أي شيء؟ فعلا لقد مل الناس.

السيد رئيس الجمهورية، من المستفيد من الانقطاع المتكرر للكهرباء؟ من المستفيد من الانقطاع المتكرر والدائم للماء؟ نحن في سنة 2026، وما يقارب 60 أو 70 ألف ساكن ببو حجلة بدون ماء، هذا ضخم وحفرة ولا يمكن بهذا أن نتقدم بالبلاد، بل بالعكس يزيد من تنفير الناس من هذا الوطن ومن الوطنية التي يتحلون بها، ماذا تطلبون منهم؟ هل تريدون من المواطنين أن يخرجون إلى الطرقات؟ المواطنون لا يريدون ذلك، لقد طلبوا منك أن توفر لهم بطرق سلمية الماء والكهرباء والنقل والصحة، من المفروض أن هذه حقوق دستورية، ومن المفروض ألا يطالب بها المواطن، بل من واجب الدولة توفيرها، وبدون أي فضل.

إلى أين تودون أن تصلوا بالبلاد؟ نريد إجابة، عليكم بمصارحة الشعب، إن أردتم حرمانهم من حقوقهم، فهذا عيب في حق شعب...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم جلال خدي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد جلال خدي

لقد فهمنا اليوم أن أهالينا ببئر الحفي وبسيدي علي بن عون كتب عليهم العطش، اليوم أرياف بئر الحفي وبسيدي علي بن عون تعاني منذ عهد من حرمان من شرب الماء والله أخجل عندما أطلب بحق دستوري وقبل أن يكون حقا دستوريا هو حق إنساني في شرب الماء، لم أفهم لماذا المسؤولون الموجودون على مستوى جهوي ومركزي لا يخجلون حين يطلب منهم المواطن حقه الإنساني في شرب الماء.

هؤلاء الناس يعانون منذ عهد، هناك عمادات لا توجد بها أية برمجة لإيصال الماء لهم، وهناك عمادات لديها مشاريع جاهزة وقد تعطلت بسبب أسباب تقنية وفنية، لا تتطلب لا أموالا ولا غير ذلك، سأعطي اليوم مثلا على منطقة الرابطة، هذه المنطقة تضم أكثر من 6 آلاف ساكن هؤلاء حرموا من الماء منذ 15 سنة ومنذ حوالي سبعة أشهر تعذر إيصال الماء بسبب مضخة، فقد عجزت الدولة عن اقتنائها في حين لا يتجاوز ثمنها 5 ملايين دينار، فما نراه عيب وكأن هناك حملة ممنهجة لتعطيش أهالينا ببئر الحفي وبسيدي علي بن عون، عندما نجد آبارا تعطلت بسبب "visible" أو تعطلت بسبب الربط، تعطلت بسبب 400 أو 200 أو أحيانا بسبب مد أنبوب بمسافة 30 متر لإيصال الماء، فهناك أشياء يندى لها الجبين ونحن في مسار رفع فيه شعار "البناء والتشييد".

نحن لا نطالب بمشاريع، نطالب بحقنا في شرب الماء، لذلك عليكم أن تخجلوا أيها المسؤولون، فهذا عيب كبير، فالיום مدينة سيدي علي بن عون ومدينة بئر الحفي تعاني من انقطاع متواصل للماء على مدى أيام متواصلة، وهنا أحيي أهاليها الذين تضامنوا فيما بينهم ووضعوا الماء لعابر السبيل للتضامن ضد هذه الأزمة الحادة.

أسألك اليوم، هل أن هؤلاء المسؤولين لا يعرفون أن الصيف سيأتي؟ كان عليكم الاستعداد لذلك منذ مدة، ومعاينة التجهيزات الغير موجودة ومراقبة هيكلة شبكتك ولا أن تتذكر فترة الأزمة مسبقا

ولا أن تتذكر الأزمة عند حدوثها، أنت كدولة اليوم غير قادرة على توفير الماء، لذلك اترك الناس يحفرون الآبار لاستخراج الماء، لا يسمحون لنا بحفر الآبار ولا يسمحون لنا بشرب الماء، أي يريدون تعطيشنا بالقوة، بما أنك غير قادر على توفير الماء اترك الناس تحفر الآبار، كلما سمعوا بشخص لديه "حفارة" تفتح جميع الأعين ويتم حجز الحفارة وفي ذلك الوقت يستمعون للناس، أما أن يطالب المواطنون بالماء فلا من مجيب...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن إلى السيد الزميل المحترم الطاهر بن منصور، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد الطاهر بن منصور

شكرا السيد الرئيس،

السيد وزير الفلاحة،

السيد الرئيس المدير العام للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه،

نطلب منكم أن تتخلوا مجرد تخيل وضعية الطقس في جهة كجهة قبلي في شهر جويلية أو في شهر أوت وفي ظل هذا الوضع اليوم يتم قطع الماء على جهات أخرى كما ذكر زملائي في مداخلات أخرى، فإن أغلب المناطق تعاني من انقطاعات متكررة سواء في قبلي المدينة أو في قرى قبلي وبسوق الأحد. ما المطلوب اليوم بالتحديد من المواطنين؟ المطلوب الصبر، لقد استنفذ الصبر لدى المواطنين.

السيد الوالي، لقد عقدتم جلسة منذ مدة وأعلنتم عن الاستعداد الجيد لفصل الصيف لتجنب ما حدث في السنوات الماضية من انقطاعات في الماء أو في الكهرباء، إلا أننا عدنا إلى المربع الأول، ولم نحقق أي تقدم، وأصبحت الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بجهة قبلي تعاني من إشكالية: أصبحت الانقطاعات موجودة تقريبا في كل المناطق، كما تعطلت الأشغال في العديد من الأحياء ومن بينها حي ابن يعقوب، إضافة إلى مشروع التهيئة العمرانية بباسم الرحمات، نظرا لتدخل مؤسسات ما تسبب في تعطل الأشغال، وهي الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وديون التطهير.

أسألك اليوم أين الإشكال؟ هل أن الإشكال يكمن في اهتراء الشبكة التي أصبحت عاجزة عن أداء دورها، أم نتيجة نقص في الإمدادات؟ وفي كلتا الحالتين، فإن المسؤولين سواء على المستوى الجهوي أو المركزي، يبررون ذلك دائما بنقص الاعتمادات، لكن لماذا تتوفر الاعتمادات بالجهات الأخرى؟ كيف يمكن تفسير تعطل مشروع "ONAS" في سوق الأحد منذ ما يقارب عشر سنوات أو أكثر؟ بعد أن كانت كلفته في حدود 10,000,000 ارتفعت اليوم تكلفته إلى نحو 45,000,000 أو أكثر، ما الذي أدى إلى هذا التأخير؟ ولماذا أنجزت مشاريع في جهات أخرى؟

أرى اليوم أن الوضع في هذه الجهة لا يحتمل الانتظار خاصة في ظل ظروف مناخية وبيئية قاسية وقاتلة، فإذا كان الناس في العاصمة وفي الساحل يتذمرون وظروفهم صعبة، فتخلوا الوضع اليوم في الجنوب التونسي، لذلك لم يعد من الممكن اليوم الحديث عن مخططات التنمية أو عن الاستثمارات، في حين أن شبكات المياه والتطهير غير قادرة على إيصال مياه الشرب إلى المواطنين، لذلك لنضع أرجلنا فوق الأرض ولنكن واقعيين وصرحين مع أنفسنا، لا بأس أن نحلم، ولكن قبل أن نحلم علينا أن نعالج هذا الواقع، لأن المواطن

اليوم يطالب فقط بوصول مياه الشرب إليه، كما يطالب بعدم قطع الكهرباء عليه في فصل الصيف، فهناك مرضى يعيشون بجهاز تنفس وهناك أطفال وهناك من المواطنين كما ذكر زملائي من لم يتوفر لديهم الماء وهو غير قادر على إيصال مياه الشرب لمواشيه، فنحن نعاني من إشكاليات في وسائل النقل وفي إشكاليات في الصحة ونعاني من إشكاليات في التعليم، لذلك علينا وأن نكون واقعيين مع أنفسنا " لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا " وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم ثامر مزهود، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد ثامر مزهود

شكرا السيد الرئيس،

لا يمكن اليوم الحديث عن الإشكاليات التي تعاني منها أغلب الجهات والمتمثلة في الانقطاعات المتكررة والمعاناة الناتجة عن الانقطاع المتواصل لمياه الشرب، فالمشكل لا يتمثل في الانقطاع في حد ذاته، لكن المشكل أن هذه الأزمة قد تحدثنا عنها سنة وسنتين وثلاث وأربع سنوات وقد شخصنا أسبابها وقدمنا مقترحات لحلول، ولكن للأسف لا من مجيب، قلنا في قابس عشرات المرات أنه لا بد من تعزيز الإمكانات وتعزيز الإدارة الجهوية بالوسائل وبالإمكانات وبالتجهيزات اللازمة حتى يمكنهم التسريع في التدخل عند حصول الأعطاب أو الانقطاعات أو أي عطب آخر بمختلف أنواعه، قلنا عشرات المرات لا بد من إيقاف استنزاف المائدة المائية من قبل عدد من المصانع وعلى رأسها المجمع الكيميائي التونسي، الذي التزم منذ سنة 2017 بإنجاز محطة لتحلية المياه للاستعمال الصناعي، معمل الإسمنت، إضافة إلى بعض المشاريع الفلاحية الخاصة الموجهة للتصدير للخارج، كل هذه المعامل تستهلك كميات كبيرة من المياه من المائدة المائية وقد أثر هذا على المخزون المائي، وهذا على حساب مياه الشرب والمياه الموجهة للاستغلال الفلاحي.

لذلك عندما يكون التشخيص موجودا ويتم تكرار نفس المسألة سنة وسنتين وأربع مرات، ما معنى هذا؟ هذا يعني إما غياب الإرادة لمعالجة هاته الإشكالية في العمق أو جود فشل في إدارة هذا المرفق الهام، ولا يمكن وصفه إلا بأنه فشل في إدارة هذا المرفق العام، لأن التشخيص موجود والمقترحات موجودة، ولكن العملية تتكرر كل سنة، فالمواطنون يعانون كل سنة خاصة في فصل الصيف.

غير المعقول ما يحصل، أن يتم قطع الماء على المواطنين مدة ثلاثة أو أربعة أيام أو أسبوع، بل أحيانا أكثر من هذه المدة، إذ يمكن أن يصل قطع الماء لمدة عشرة أيام، لذلك فإن ما يحصل غير معقول.

السيد وزير الفلاحة، عليك أن تتحمل مسؤوليتك كاملة في كل ما آل إليه الوضع وقد سبق التنبيه إلى هذه المسألة في أكثر من مناسبة، فما عليك سوى أن تتحمل مسؤوليتك وعليكم أن تديرُوا هذا المرفق بشكل ناجح أو أن تتركوا مكانهم من لديه القدرة على إدارة هذا المرفق العمومي بكفاءة، وبذلك يمكننا الخروج من هذا الفشل المتكرر الذي نعاني منه كل سنة.

كما أوجه رسالة إلى السيد وزير الداخلية بخصوص ملف الانتدابات ببلدية تلبو، المعلق منذ أربع سنوات وقد تحدثنا في هذا أيضا عديد المرات، والمطلوب الإسراع بحسم هذا الملف، عليكم بتسوية وضعية المواطنين حتى يتمكنوا من مباشرة عملهم.

هناك نقطة أخرى بخصوص بلدية تلبو، السيد الكاتب العام لبلدية تلبو تقدم بطلب إعفاء وقد ذكر هذا بنفسه، لذلك عليكم بإعفائه من مهامه وتعيين من يتولى إدارة هذا المرفق.

كما توجد شغورات على مستوى ولاية قابس، إذ أحيل الكاتب العام للولاية مؤخرا على التقاعد منذ نحو شهر ونصف، لذلك بقيت الولاية بدون معتمد أول منذ قرابة أربعة أشهر، لذلك لا بد من التسريع في سد هذه الشغورات حتى يكون هناك على الأقل مسؤولين في هذه المواقع لتسيير الشأن اليومي ولتأمين مصالح المواطنين خاصة في ظل ما يعانيه المواطن من معاناة في مختلف المرافق، من انقطاعات للماء...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة ضحى سالمي، لها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة ضحى سالمي

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيدة الرئيسة،

السؤال المطروح اليوم، كيف نطلب من المواطن أن يثق في المخططات والبرامج والاستراتيجيات والدولة عاجزة في برج السدرية عن فتح مكتب بريد استكملت أشغاله منذ مدة؟

للعلم أيضا أمضينا على محضر جلسة مع جميع الأطراف المتدخلة، أمضينا على عودة مكتب البريد لإسداء الخدمات حال انتهاء الأشغال ولدي كل الوثائق من الكلفة الجمالية إلى محضر الجلسة إلى غير ذلك، لكن النتيجة أن مكتب البريد مغلق أمام صمت مربب وهذا نموذج صارخ للتخبط الإداري، لغياب الحوكمة، لإهدار المال العام، مع العلم أن مكتب البريد على وجه الكراء،

نفس التعطيل ينسحب أيضا على مشروع خزان الماء المبرمج لبرج السدرية وحي الزباني والأحياء المجاورة، الاعتمادات مرصودة، الإجراءات الإدارية مستوفاة، الانتزاع للصالح العام وإجراءات المصالحة وإلى غير ذلك استوفيت، وقع رصد الأموال لصاحب الأرض، التي سيقام عليها خزان الماء، والنتيجة الأشغال لم تبدأ.

أصل بالمسؤولين في الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه، تكون الإجابة نحن جاهزون والمقاول جاهز، إذن من المسؤول عن التعطيل؟ من يقوم بتعطيل المشاريع في برج السدرية وفي ولاية بن عروس بشكل عام؟ من يتحمل مسؤولية حرمان الناس من الماء الصالح للشرب لأكثر من 16 سنة؟ من المسؤول على الفواتير الباهظة والتي تضاهي أحيانا تكلفة التزل؟ من المسؤول على هذا العبث؟

ما يحصل في برج السدرية دليل على وجود خلل في المتابعة والتنفيذ ويتطلب تحديد المسؤوليات ومساءلة من يتسبب في تعطيل المشاريع، أكثر من 40% مشاريع معطلة في ولاية بن عروس.

أطلب بوضوح فتح تحقيق إداري لتحديد أسباب تعطيل خزان الماء المبرمج لبرج السدرية وللأحياء المجاورة، وأتوجه من هذا المنبر إلى السيد والي بن عروس ليكشف للمواطنين أسباب تعطيل خزان الماء.

السيد الوالي، أنت مطالب بكشف ما يجري للشعب ولنواب الشعب، أما أن يبقى الموضوع مسكوتا عنه، فهذا غير مقبول وأنا باعتباري أمثل صوت الجهة، وأحمل أمانة المواطنين، أحمل أمانة صوتهم، أنبهكم إلى أن هذا الحق الذي نناقشه هو حق دستوري، هو حق حياتي، هو حق أخلاقي، وحرمان المواطنين منه، جريمة في حقهم.

المواطنون دفعوا ثمن العطش ما يكفي، فقد تم تعطيلهم بما يكفي.

السيد رئيس الجمهورية، مواطنوك عطشى، لقد طالب مواطنوك لأكثر من مرة بحلولك في برج السدرية والوقوف بنفسك على درجة التهميش التي تعانيها الجهة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم أيمن بن صالح، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيد الرئيس،

بعد نكسة المنتخب الوطني في كأس العالم والتي أصيب جراءها جميع التونسيين، شعور بقهر كبير وبغصة، ذهبنا إلى المكسيك وأجرينا مقابلتين، مرافق يذهب في البداية، عند إجراء مقابلتين عرفنا أننا سنعود إلى تونس، من التحقوا في المباراة الثالثة، لماذا التحقوا؟ أو لأنها أمريكا؟ عضو مكتب جامعي وحيد اعتذر للتونسيين، وهو السيد خميس حمزاوي، أشكره، فهذا الشخص هو شخص محبوب من قبل الجميع ولديه سمعة طيبة، ولكن أين بقية المسؤولين؟ ماذا ينتظرون؟ ما الذي يريدون أن يضيفوه لنا أكثر؟ ألم يستقبلهم السيد الرئيس سابقا في القصر قبل أن يذهبوا، وقال لهم هذه الخمسة يجب أن ننساها، عليكم أن تبدأوا بخمسة جديدة، السلام عليكم، لماذا، طيب بعد الخمسة، أربع وبعد؟ لقد ذهبت بالأمس ملعب المنزه يعكش ما يجري في البلاد اليوم، اليوم النوادي الكبيرة الموجودة...

أنا لا أتحدث هنا عن النوادي الجهوية والمحلية، بل أعني ما يحدث اليوم، بالأمس مثلا، عندما ذهبت إلى ملعب المنزه حيث يمارس الناس رياضة كرة القدم في الميدان الترابي المتروك "البطحاء" الملاصق لوزارة الشباب والرياضة، وجدنا أنهم أفرغوا فيه شحنت من الحجارة والمواد الصلبة، لقد ردموها، ولماذا؟ لأن هناك أكاديمية تابعة لنادي أوروبي أقيمت بجانبها، وتأخذ اشتراكا شهريا قدره 300 دينار أو أكثر، كل هذا يحدث تحت حائط مكتب الوزير، يفتح الشباك فيراها أمامه مباشرة، فما الذي يحدث اليوم؟

أنا أسأل مثلا مندوبية الشباب والرياضة بأريانة، ماذا قدمت للشباب والرياضة؟ ترى الشباب الذي لا يملك المال للالتحاق بملعب أو أكاديمية يتجه نحو المخدرات والتدخين وغير ذلك، الشباب غير القادر ماديا يلعب في أصعب الظروف وعلى أرضيات غير صالحة، بالله عليكم ماذا تفعلون؟ وما الذي تقدمونه حقيقة؟ فسروا لنا معنى الإحاطة بالشباب والشعارات التي ترفعونها.

أقسم بالله أن مهرجانات الشباب أصبحت مجرد التقاط أربع أو خمس صور ثم ينصرف الجميع مع استغلال نفس الوجوه من الشباب ليصوروا وينشروا بلاغا على صفحة المندوبية ينص على " : قمنا بنشاط في كذا وكذا ... " كفاكم كذبا، يكفي....

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة ضحى السالمي ولها ثلاث دقائق، تفضلي.

(تدخل أحد السادة النواب دون استعمال المصداح)

سيدي الزميل المحترم، أنا أتبع ما ورد في القائمة ولم أغير الترتيب.

السيدة ضحى السالمي

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيدة الرئيسة،

ثلاث سنوات وأنا أقف في هذا المجلس، ثلاث سنوات وأنا أحذر من نفس الخطر، ثلاث سنوات وأنا أتحدث عن المعاناة التي يعيشها المواطنون في حمام الأنف وحمام الشط، ثلاث سنوات من التنبيه، ثلاث سنوات من المطالبات، ثلاث سنوات من الوعود والتأجيل والنتيجة أن الوضع لم يتحسن، بل ازداد سوءا، إلى متى هذا العبث؟ إلى متى سيبقى المواطن رهين التسويف والمماطلة والبيروقراطية وغياب الحلول؟

في حمام الشط، أصبح انقطاع الماء والكهرباء واقعا شبه يومي وبات المواطنون يتعايشون معه رغم أننا نتحدث عن أبسط مقومات الحياة الكريمة، بالله عليكم، عن أي تنمية نتحدث والماء أصبح التحدي الأول؟ وعندما يتكرر الانقطاع في جهة دون غيرها فمن حقنا أن نتحدث عن غياب العدالة ومن حقنا أن نتحدث عن تهميش جهة دون غيرها، اليوم حمام الشط تطالب بحقها في التنمية ولا يمكننا الحديث عن تنمية في ظل تمييز وتفاضل بين الجهات وفي ظل الافتقار إلى أبسط مقومات الحياة الكريمة.

أما الموضوع الثاني الذي أعترضه جوهريا وهو موضوع اعتبر الحديث عنه في حد ذاته مهينا، فهو أن المواطنين في حمام الأنف وحمام الشط يعيشون في مستنقعات من المياه الآسنة، إلى متى؟ يجب علي أن أنه إلى خطورة هذا الوضع، إلى متى؟ علي أن أؤكد أن شبكة مياه الصرف الصحي وشبكة تصريف مياه الأمطار متقدمتان ومهترئتان بالكامل ولم تعد لديهما القدرة على استيعاب الضغط العمراني المتزايد وهذا يتطلب طبعاً تجديداً وتأهيلاً كاملاً لشبكتي مياه الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار، فهذه الشبكة لم تعد تحتاج إلى مجرد حلول ترقيعية فحسب، بل يلزمها برنامج كامل لإعادة التأهيل.

وفي الوقت الذي يعيش فيه المواطنون وسط المستنقعات والروائح الكريهة وفي ظل وضع يهدد الصحة العامة وعندما يدمر البحر ولا ينصف في المخطط التنموي وعندما يقطع التيار الكهربائي وتوصد في وجه المواطن أبواب المرافق العمومية، فإن المشكلة لم تعد مجرد تعطيل للمصالح، بل أصبحت تمس كرامة المواطن وكرامة الإنسان.

وأطالب من هذا المنبر، سيادة رئيس الجمهورية، بصفته الضامن لحقوق المواطنين وكرامتهم، بحفظ كرامة الإنسان في حمام الأنف وحمام الشط وبوقرنين والشعبية وبيرو الباي والتسريع في معالجة هذه الملفات العالقة.

إن مطالب الجهة واضحة، كرامة الإنسان لا تتجزأ والدولة مطالبة بالتنفيذ لا بالشعارات فقط...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلاً، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم أيمن بن صالح، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيد الرئيس،

سأتحدث عن منطقة سكرة، سكرة التي تشهد اليوم توسعا عمرانيا وبناء عموديا، حيث تبلغ قيمة الشقة 400 أو 600 ألف دينار ومع ذلك تشهد تدفقا ضئيلا في ضغط المياه الصالحة للشرب.

أتحدث بالأساس عن نهج النمر ونهج عين يونس ونهج مقرين وجامع الروضة وكذلك منطقة سيدي سفيان وسيدي فرج ودار فضال ونهج المطار والزوايدية في جزء منه وشطرانة وسيدي صالح.

كل هذه المناطق تعاني من ضعف تدفق المياه، نحن نعلم أن البناء والتوسع مستمران اليوم، فلماذا لا نبادر أولا بتوسيع القنوات؟ لماذا لا يدرج هذا الأمر ضمن البرامج والمشاريع؟ حتى ندرك ما نحن مقبلون عليه.

نحن الآن في منتصف شهر جويلية 2026 وجميع بالوعات وقنوات الديوان الوطني للتطهير فائضة وممتلئة في سكرة، الوضع غير عادي على الإطلاق، ففي نهج الموانئ الجوية ونهج المطار ودار فضال وسيدي سفيان، كل البالوعات فائضة اليوم، فماذا يعني هذا؟ لا وجود لأمطار حاليا ولا يوجد ما يبرر هذا الانسداد.

لقد وجهت بالأمس فقط سؤالا كتابيا إلى السيد وزير البيئة يتعلق بجهر قنوات وبالوعات تصريف المياه المستعملة، فنحن في فصل الصيف ولا وجود لفيضانات أو أمطار أو أي عوائق طبيعية وفي نفس الإطار هناك قنوات لتصريف المياه المستعملة وأخرى لتصريف مياه الأمطار، وجهت أيضا سؤالا كتابيا إلى السيد وزير الداخلية بصفتها المرجع الإداري للبلدية حول جهر بالوعات وقنوات تصريف مياه الأمطار.

لقد تحدثنا وطالبنا بهذا في الصيف حتى لا يأتي أحد في فصل الشتاء ويسألنا "أين كنتم؟"، تماما كما أرسلنا مراسلات بشأن مكافحة البعوض منذ شهر فيفري، وإلى اليوم لم يتم اتخاذ أي إجراء وإلى الآن يعاني المتساكنون في منطقة سكرة 1 من انتشار البعوض.

هذه هي المشاكل الحقيقية التي نعاني منها اليوم، المواطنون في منتصف شهر جويلية يعانون مناطقهم من طفح قنوات الصرف الصحي ويستنشقون الروائح الكريهة، لماذا نصل إلى هذا المستوى؟ ولماذا الدفع بالمواطنين نحو الضجر؟

في سيدي فرج مثل نهج تكريت، كل البالوعات مسدودة، لماذا هذا كله؟ هل الهدف هو تنفير الناس والدفع بهم لكره السكن في سكرة أو العيش فيها؟ ما الهدف من كل هذا؟ إلى متى سيظل المواطن ينتظر هكذا ولا يجد أمامه سوى دفع الضرائب والتكاليف مقابل العيش في مستنقعات....

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلًا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم علي بوزوزية، له ثلاث دقائق، تفضل.

أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم المختار عبد المولى، تفضل. أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد علي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمد علي

شكرا،

بسم الله،

سأتحدث في نقطة موجهة إلى السيد وزير التجهيز والسيد رئيس الحكومة والسيد رئيس الدولة، بخصوص طريق القصرين- قصصة، لقد أجريت زيارات عديدة وجاء العديد من الوزراء إلى هناك والتقطت الكثير من الصور، ولكن الطريق نفسه بين القصرين وقفصة لا يزال المواطنون يسمونه "طريق الموت". (أظهر السيد النائب صورا)

انظروا إلى هذه الصور، الرجاء تقريب الكاميرا قليلا لتروا الوضع، طريق قفصة - القصرين الذي يربط بين ثلاث دول هي الجزائر وتونس وليبيا والذي يعد شرياننا رئيسيا للتجارة البينية ولتنقل المواطنين بين هذه الدول الثلاث، انظروا إلى هذا الطريق كيف هي حالته؟ وانظروا إلى النتائج الكارثية الناجمة عنه، انظروا لماذا يطلق عليه الناس "طريق الموت"، ليس من باب التهويل، بل لأنهم أناس يحبون الحياة، لكن معاناتهم طالت كثيرا، لقد عانوا ونادوا كثيرا وتحدث النشطاء عنه في مواقع التواصل الاجتماعي وتكلموا مع المسؤولين أثناء زيارتهم ومع السلطات الجهوية والمركزية ومع ذلك لا يزال وضع الطريق على حاله وها هو شاب آخر يفقد حياته بسبب وضعية هذا الطريق.

إذا كنا نتحدث عن طريق أساسي يربط بين ثلاث دول وأغلب متساكني قفصة خاصة على امتداد منطقتي "كاف دربي" و"الناظور"، قد فقدوا تقريبا أهاليهم في هذا الطريق بالذات، فلا يكفي أنه مظلم ولا يكفي أنه مهالك، بل إن الحوادث تقع فيه تقريبا بشكل أسبوعي ولا يمر أسبوع دون أن نسمع بضحية جديدة وأنا أعتبر الضحية شهيدا للإهمال والتهميش "الحقرة"، لأنه عندما يثار الحديث عن طريق كهذا من قبل النواب والمواطنين والأهالي وتحدث فيه كل هذه الكوارث ويظل كما هو دون تغيير، فمعذرة، أعتبر أن هناك إهمالا مقصودا واستهتارا بحياة الناس في قفصة، يضاف إلى ملفات التهميش التي تعاني منها الجهة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد شعباني، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمن الرحيم،

ستكون المداخلة على معنى الفصل 108 لأنني شخصيا بصفتي نائبا عن الشعب مقاطع لهذه الحكومة التي أرى أنها لا تصلح ولا تصلح ولم تنجز ولن تنجز واليوم أتوجه بالخطاب إلى سيادة رئيس الجمهورية بحكم مسؤوليته الدستورية والوطنية تجاه الشعب التونسي ككل بجميع جهاته.

السيد رئيس الجمهورية، أود أن أذكرك بأنك زرت ولاية القصرين ثم تتالت زيارات للوزراء بمختلف مسؤولياتهم وفي الأخير وبعد أن اطلعوا على الواقع صدر مخطط التنمية 2026-2030، ليترجم مدى صدق هذه الحكومة والمسؤولين في التعامل مع الجهات، عندما نادينا منذ البداية بضرورة تحقيق العدالة الجهوية على جميع المستويات، كنا ندرك تماما ما نقوله، ولكن اليوم وبعد صدور هذا المخطط، تبين أن الشريط الحدودي البري ليس بالنسبة إلى هؤلاء المسؤولين إلا ستارا يصد الرياح الحارة "الشهبلي" عن بقية الجهات فقط وكأن هذا الشريط الحدودي لا وظيفة له سوى حجب المشاكل عن باقي المناطق.

ولذلك أقول للسيد رئيس الجمهورية، إن مسؤوليتك الدستورية والوطنية تجاه الشعب تحتم عليك اليوم أن توضح لنا الأمر، هل نحن تابعون لتونس أم لا؟ إن سياسة الكيل بمكيالين تجاه الجهات الداخلية لا تزال مستمرة وأقولها بكل صراحة وبصوت عالٍ، هناك مسؤولون في الحكومة من الحرس القديم والحرس الجديد متآمرون على الجهات الداخلية، ومخطط التنمية يوضح ذلك جليا.

ونقول لهم إن شعبنا في جميع المناطق وخاصة الداخلية منها ليس غبيا ولا جبانًا وإنما يتحلى بالوطنية والصبر من أجل تونس فقط،

ولكن كل الأعبيكم وتحايكم والتميز الذي تصنعونه نحن واعون به تماما ولذلك، أطالب السيد رئيس الجمهورية، بصفتي نائب الشعب ومن أجل تونس وسلامتها واستقرارها بأن يتخذ الإجراءات اللازمة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم علي بوزوزية، له ثلاث دقائق، هذا التدخل الأول، تفضل.

السيد علي بوزوزية

شكرا السيد الرئيس.

اليوم أصبحنا على يقين بأن كافة مؤسسات الدولة في حالة شلل تام، مؤسسات الدولة بما فيها البرلمان وبقية الهياكل في حالة شلل وتراجع وما ينتج عن ذلك كله هو تعطيل المشاريع، انظروا إلى الفوضى داخل أروقة المحاكم والفوضى داخل المستشفيات والمؤسسات التربوية وفي كل مكان هناك مشاكل وتعطيلات وبالطبع، هذا ينعكس على الجهات والمعتمديات والعمادات لذلك، لا بد من إيجاد حل لهذه الفوضى التي تمر بها البلاد لأننا بهذه الطريقة متجهون نحو الهاوية.

زد على ذلك الكم الهائل من القروض التي نأخذها فقط للاستهلاك سأحدث عن معتمدية دوار هيشر فهناك على أقصى تقدير عشرة مشاريع معطلة فيها، حي الصفاقسي مثلا يضم آلاف السكان "الصفاقسي 1 والصفاقسي 2" ولا توجد فيه تهيئة أناس يعيشون بدون كهرباء ولا ماء ودون تعبيد للطرق أو شبكات تطهير وكذلك الأمر في أرض الدخلاوي وأرض السيارى، أنهج بأكملها بدون ماء ولا كهرباء ولا شبكة تطهير.

كل هذا تتحمل مسؤوليته السلطة المركزية ولن أوجه كلامي لأعضاء الحكومة لأنني أعتقد أن رئيس الجمهورية عاجز عن القيام بتجوير حكومي، لذا أصبحنا في حالة لا أحد فيها يفهم شيئا ولا أحد يعرف إلى أين تتجه البلاد وما أنتم ترون أنه لو فتحنا الحدود فلن يقتصر الأمر على مهاجري أفريقيا جنوب الصحراء، بل حتى التونسيون سيتركون البلاد ويرحلون ناهيك عن غلاء المعيشة إلى غير ذلك.

أردت في هذه الدقائق الثلاث أن أتحدث عن الوضع العام، وضع ضبابي لا الوزير يفهم شيئا ولا الوالي ولا المواطن وشكرا السيد الرئيس.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة بسمة الهامي، لها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة بسمة الهامي

شكرا السيدة الرئيسة.

سأتوجه بكلامي الآن إلى من وضعوا مخطط 2026-2030، صححوا أرقامكم وملفاتكم، كيف تريدون التخطيط لنا وبيناتكم خاطئة؟ سليانة تضم 1800 موقعا أثريا وليس 100 موقعا كما جاء في مخططكم وعلى هذا الخطأ نقيس بقية بياناتكم.

سليانة كانت تعرف بـ "مطمور روما" وهذا ما شهدت عليه كل الحضارات التي تعاقبت عليها، ولم تكن كذلك من عدم، بل بفضل زراعتها الكبرى الشاسعة وزيتونها الفريد وأغلافها ومراعها الواسعة ومواشيتها وخضرها ومياهها وشلالاتها وموانئها المائية العميقة والسطحية أيضا، فضلا عن مواردها الطبيعية من جبال وغابات وعيون ومغارات ومقاطع فريدة، كلها مدرة للثروة والإنتاج.

سليانة وحدها قطب فلاحي وتكنولوجي وشبابي ينجح بامتياز وحاصل على معدلات 20/20 في البكالوريا وفي مناظرتي السادسة والتاسعة، سليانة غنية، ولكنكم أنتم من أفقرتموها وتريدونها أن تبقى فقيرة، وتتعاملون معها كحالة اجتماعية، يا لهيكم وعماكم.

لقد شخصت المجالس المحلية الأوضاع تشخيصا حقيقيا بكل ضمير وأمانة وقدمت لكم البدائل الفعلية وبدلا من أن تقدموا الحلول والعلاجات لتونس لعلها المتوارثة منذ سبعين سنة، ماذا فعلتم؟ حططتم المساحيق لأنكم "حكومة مساحيق" وعمدتم إلى تعميق أزمة تونس، هذا المخطط غير الخارطة، لكنه لم يغير الجغرافيا الاقتصادية.

سيدي الرئيس، لقد زرت سليانة وتعرفونها وتعرفون أهلها وهم يقرئونكم السلام.

سيدي الرئيس، نطالب بالإنصاف، أنصفونا، أنصفونا، أنصفونا، لقد قتلونا بعجزهم.

سيدي الرئيس، الإدارة التونسية تستغيث من عبث العابثين، الإدارة التونسية لم يتجدد فيها الدم بعد، لا يزال راكدا فيها دماء المتمعشين الذين يعيشون على حساب الشعب وعلى حساب المالية العمومية، نحن بحاجة إلى دم جديد من أصحاب الشهادات العليا، من الناس الذين تنفطر قلوبهم حزنا على هذا الشعب ومن ضحايا الحكومات المتعاقبة الذين صهدوا بضي الشمس، هؤلاء الشباب لم يدخلوا الإدارة بعد ولهذا تنصرف الإدارة كما تشاء ولهذا السبب، سيدي الرئيس، نقول لك: بعد أن تحاسب هؤلاء المسؤولين، راجع كيف تمت انتداباتهم لأنهم ورثوا الإدارة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عمر البرهومي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد عمر البرهومي

شكرا السيدة رئيسة،

أردت اليوم أن أتحدث عن أربعة مواضيع وهي السيادة الوطنية والدولة ذات البعد الاجتماعي والاقتصاد ببعديه الاستثمار والسياحة والتونسيين بالخارج والمحور الرابع هو الحوكمة الرشيدة.

في الحقيقة، تلخص هذه النقاط الأربع في وضع شركة وطنية واحدة.

أولا السيادة الوطنية، تأخير الرحلات، فإذا رأينا طائرة متأخرة فهي للناقلة الوطنية التونسية وإلغاء الرحلات، فإذا ألغيت رحلة فهي على الناقلة الوطنية التونسية، أما الفوضى في المطارات فحدث ولا حرج، أناس يفترشون الأرض وينتظرون لـ 8 أو 12 ساعة وما حدث بالأمس خير دليل، حيث أن أكثر من 20 إلى 30 مسافر بصحبة أطفالهم يقال لهم: "ارحلوا وعودوا إلى منازلكم لأن الطائرة التي وفرناها أصغر ولا تتسع لهذا العدد، وقد بعنا تذاكر تتجاوز طاقة استيعابها"، هذه الممارسات تمس بالسيادة الوطنية ناهيك عن العقبات والأعطاب الفنية التي تتكرر في الخارج.

ثانيا البعد الاجتماعي، نتحدث عن دولة ذات بعد اجتماعي في ظل غلاء الأسعار، إذ أصبحت الوجهة التونسية من أغلى الوجهات في العالم، والعائلات التونسية عاجزة عن تحمل التكاليف، يضاف إلى ذلك كلفة تغطية عجز الناقلة الوطنية التي يتحملها دافع الضرائب التونسي والشركات الوطنية وخزينة الدولة سنويا، حيث نرى في كل ميزانية حجم الاعتمادات المخصصة للتدخل.

ثالثا الاقتصاد في بعد الاستثمار والسياحة والتونسيين بالخارج، في غياب نقل جوي ناجح لن يأتي أي مستثمر، ولن يزورنا السياح، ولن يعود أبناءنا بالخارج إلى أرض الوطن وبالتالي تتوقف عجلة الاقتصاد وتتعلل نهائيا.

رابعا الحوكمة الرشيدة، الوضع يزداد سوءا منذ أكثر من 15 سنة، وفي كل عام يسوء الأمر أكثر فأكثر مع استمرار نفس الممارسات وغياب رغبة حقيقية في إعادة الهيكلة وأكبر دليل على ذلك أنه في المقابل لدينا ناقلة خاصة تنجح نجاحا باهرا وتشكر على المجهود الذي تقوم به لإنقاذ صورة الدولة على الأقل وما زاد الطين بلة أننا صادقنا في مخطط التنمية على 102 مليون دينار ولم أر فيه صراحة اقتناء طائرة واحدة.

هذه صرخة غضب وخيبة أمل واستياء، فالناس ملقون في المطارات في هذه اللحظة ومن هو مستعد لتحمل المشقة والتعب في المطار يجد نفسه غير قادر على تسديد ثمن التذكرة الباهظ ليحرم أطفاله من العطلة ومن رؤية العائلة، إن احتكار الناقلة الوطنية وحظر الطيران المتبادل في بعض المطارات يغلق الباب أمام المنافسة ويجعل التذاكر أغلى وأغلى، حتى أصبح الأمر مخجلا ولا يطاق.

على فكرة، المواطن...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

سيكون لك تدخل ثاني آخر القائمة. تفضل بمواصلة فكرتك.

السيد عمر البرهومي

على فكرة، المواطن عندما يحاول تغيير رحلته من النقل الجوي إلى النقل البحري يجد نفس الإشكاليات، ولكن بصيغة أخرى وبشكل مختلف، الإشكاليات هي نفسها وإن تغير أسلوبها واليوم المؤسف حقا أننا لا نرى أية استراتيجية أو رؤية حتى على المدى المتوسط لإصلاح هذه الشركة وشكرا لكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة مهي عامر، لها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة مهي عامر

شكرا السيدة الرئيسة.

أود اليوم أن أوجه رسالتي إلى السيدة رئيسة الحكومة والسيدة وزيرة المالية والسيد وزير الاقتصاد والتخطيط،

لقد بلغنا وتناهى إلى مسامعنا أن ولاية أريانة قد حرمت بالكامل من المخطط الجهوي للتنمية لسنة 2025، ومن هذا المنطلق أطالب السيدة رئيسة الحكومة بتحميل المسؤولية الكاملة للجهات التي تسببت في هذا الحرمان ومحاسبهم جميعا، كما نريد أن نعرف أسباب هذا الإلغاء ودواعيه، ونلتمس من السيدة رئيسة الحكومة التواصل مع السيدة وزيرة المالية والسيد وزير الاقتصاد والتخطيط للنظر في إمكانية تدارك الأمر، حتى لا نحرّم ولاية أريانة ومعمدية المنهله من هذا المخطط التنموي، خاصة وأن المنطقة تشهد نقصا فادحا في المرافق الأساسية، والأهالي ينتظرون هذه المشاريع من سنة إلى أخرى، إن حرمان المعمدية يعني تعطيل مشاريع التزويد بالماء الصالح للشرب والتنوير المنزلي والربط بشبكات التطهير وتعبيد الطرقات، وهذا أمر غير معقول وغير مبرر إطلاقا.

في سياق آخر أوجه كلامي إلى السيد وزير الداخلية، إن المؤسسات الرياضية بمعتمدية المنهله والتابعة لإشراف البلدية تعيش حالة تعيسة جدا، فهناك قاعة رياضية في حي الرفاهة دون تنوير، حيث يضطر الأطفال أثناء التدريبات في الفترة المسائية لاستخدام أضواء الهواتف الجوال، لقد تواصلنا عديد المرات مع كل الجهات، لكن دون مجيب وكذلك بالنسبة إلى القاعة الرياضية بحي البساتين التي في حالة يرثى لها وقاعة حي الجمهورية، إن المنشآت الرياضية الخاضعة لإشراف البلدية كلها في وضعية سيئة للغاية ونطالب البلدية بالتدخل العاجل.

أما عن وضعية الطرقات في المنهله فمنذ سنوات وهي مليئة بالحفر، تواصلنا وتكلمنا وطالبنا لسنوات دون جدوى، فأين هي مشاريع تعبيل الطرقات وصيانتها؟ ولماذا لم تر النور حتى الآن؟ إن مشاريع الصيانة قابعة في الرفوف منذ سنين، بينما أصبحت الطرقات غير سالكة تماما وخلفت أضرارا كبيرة لسيارات المواطنين الذين يشتكون يوميا ونحن كنواب شعب نرفع أصواتهم باستمرار، فما هي الأسباب الحقيقية وراء هذا التعطيل الشامل؟

نتساءل يا سيدي وزير الداخلية ونطالب بتعيين كاتب عام لبلدية المنهله، إذ يشتكي المواطنون من غياب الموظفين وفراغ المقر الإداري للبلدية دون من يستمع لمشاكلهم، لسنوات وأنا أتحدث في هذا الموضوع، البلدية مطالبة بالقيام بدورها وتقديم الخدمات للمواطنين، فإلى متى هذا الانتظار؟

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا زملائي.

فقط للتوضيح، لقد تم إبلاغي بأن مكتب المجلس سينعقد بعد حوالي عشر دقائق أي في تمام الساعة الواحدة بعد الظهر، لذا أنا مضطرة إلى رفع الجلسة لالتحاق باجتماع المكتب.

وقبل رفع الجلسة، سأحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم أيمن بن صالح والسيد الزميل المحترم محمد الشعباني وذلك حسب الترتيب الوارد في قائمة المتدخلين، أما بقية الزملاء المدرجة أسماؤهم فسيتم إلحاقهم بقائمة التدخلات في الجلسة القادمة في أول الترتيب.

الكلمة للسيد أيمن بن صالح ثم تليها الكلمة للسيد محمد شعباني، تفضلوا.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيد الرئيس،

إلى أين يتجه مجلس نواب الشعب اليوم؟

حضور في المهرجانات وحضور في الحفلات وحضور في التكريمات، هل تنازل مجلس نواب الشعب اليوم عن دوره الحقيقي التشريعي والرقابي؟

أصبحنا اليوم نتخلى عن الدور التشريعي، فبعد أن تنبى اللجان عملها على مشاريع قوانين عديدة مثل قانون الهياكل الرياضية وقانون الأراضي المخصصة للبناء ومعالجة الإشكاليات العقارية والعديد من القوانين الأخرى كالمرسوم عدد 54، تأتي اليوم تعليمات من رئاسة المجلس بإيقاف إعداد التقارير قائلين: "لا نريد تقارير ترفع إلى المكتب"، ما معنى هذا؟ أساليب وتعطيلات يخجل المرء من ذكرها لشدة ركاكتها.

اليوم السيد رئيس مجلس نواب الشعب لديه أربعة مستشارين ينعمون بما لذ وطاب، بينما نحن أعضاء مجلس النواب محرومون، لا مستشارين لدينا ولا من يعيننا في الصياغة القانونية ومن ثم يخرج البعض في البلاتوهات الإعلامية ويسخرون من المقترحات ولهم الحق في ذلك لأنه لا يوجد مستشارون بخلفية قانونية يقفون إلى جانب النائب، بينما المستشار الإداري هنا يخاف من رئيس المجلس أن ينقله من مكانه أو يبعده عن خطته أو يلغي منصبه.

اليوم استقبلت ممثلات عن إدارات وموظفي الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد السابقين، فهل حللتهم مشاكلهم؟ واليوم تقومون بزيارات ميدانية لعديد الولايات وجولات في كل مكان، لقد كنت حاضرا في قرص خلال زيارة السيد رئيس مجلس النواب، هناك شخص ينتهك الملك العمومي البحري ويقوم بالردم للبناء بجانب عين قرربص والحمام القديم وهي منطقة يعرفها الجميع حيث يبني بجوار العين مباشرة، فهل حدث أي تدخل لمنع هذا التجاوز؟ لم يحدث أي تدخل، هذه الزيارات لا فائدة منها ولهذا السبب لم أتقدم بأي طلب لزيارة منطقة سكرة 1.

أمر آخر، انشروا للمواطنين تفاصيل تصويتنا، فالمواطن من حقه أن يعرف كيف صوت أيمن بن صالح على هذا القانون أو ذاك، حتى لا يأتي النائب ويلقي ديباجة وخطابا حماسيا ثم نكتشف أنه صوت ضد ما كان يدافع عنه، هذا ما يحدث اليوم.

نطالب بالبت المباشر لجلسات اللجان ونرجو الإسراع في ذلك ليشاهد المواطنون من يحضر ومن يتغيب وفي النهاية، ماذا يقدم المجلس؟ كل يوم استقبال لمجلس محلي لكذا ومجلس محلي لكذا، اتنوا لنا بالحكومة تحت قبة البرلمان لئراقها، إذا لم تأتوا بالحكومة فمن سنراقب ومن سنحاسب؟ اتنوا بالحكومة ودعوا مجلس النواب يقوم بدوره الرقابي.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة إلى السيد محمد شعباني، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمان الرحيم.

عودة إلى التدخل في إطار الفصل 108 ولماذا مقاطعة هذه الحكومة؟ ولماذا قلنا إنها لم تنجز ولن تنجز؟

سأقدم مثالا في ولاية القصيرين، زارنا وزير التجهيز وإلى حد الآن ما زال "طريق الموت GP 15" على حاله، زيارة وإعلام وتصوير وعود وحوار مع المواطنين وحضور للمسؤولين وفي النهاية ما زال الطريق كما هو، حفر تزداد حفرا والموتى كل يوم في ازدياد، والسؤال المطروح: أرواح الأشخاص التي أزهقت مسؤولية من يا سيدي الرئيس؟

كذلك الأمر بالنسبة إلى وزير الفلاحة، زرت القصيرين وتحدثت وجئت بحجة الاطلاع على كافة مشاغل القصيرين وركزت على الحشرة القرمزية، أقول لك اليوم أن الحشرة القرمزية لم يسلم منها أي شيء، فمن يحاكم اليوم ويحاسب وزير الفلاحة؟ كذلك المشاريع المندمجة وغيرها لم تنجز ورخص الاستثمار للشباب لم تمنح وتتمير المنتج الفلاحي في القصيرين غير موجود، فمن يحاسب هذا الوزير يا سيدي الرئيس؟

أما وزيرة الثقافة، اليوم معتمديات مثل فرنانة وماجل بلعباس لا توجد فيها أية أنشطة أو سهرات ثقافية، لماذا؟ وما المشكلة؟ ولصالح من يحدث هذا؟ وللفائدة من؟ وما الصورة التي تريدون نقلها عن

المنطقة؟ من يحاسب وزيرة الثقافة على حرمان أهاليها من السهرات الثقافية كبقية الجهات؟ وما الصورة التي تريدون رسمها عن هذه الجهة؟

السيد وزير الصحة، زيارتك وحوارك مع المواطنين وعودك، هل من المعقول أن يتوقف إنجاز مستشفى فريانة الذي صنف مستشفى جهويا صنف ب إلى حد هذه اللحظة عند مرحلة التصميم المعماري؟ هل وزير الصحة ووزير التجهيز والدولة بأكملها عجزوا عن حل مشكلة تصميم معماري؟ من يحاسب هذا الوزير على كلامه؟

وزير التشغيل، اليوم قانون 18 وأبناء تونس وبناتها المهمشون الذين حقهم الدستور هو التشغيل يتروكون في الشوارع وسط الهرسلة والوعود الكاذبة، من يحاسب وزير التشغيل والحكومة على تطبيق هذا القانون؟

وزير التربية، المؤسسات التربوية زرتها ولم يتغير أي شيء.

السيد رئيس الجمهورية، بصفتي نائبا عن شعب ولاية القصيرين دائرة فريانة وماجل بلعباس، أحملك المسؤولية كاملة عن الوضع الذي آلت إليه...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الأخيرة إلى السيدة الزميلة المحترمة ألفة المرواني، تفضلي.

السيدة ألفة المرواني

شكرا السيدة رئيسة الجلسة،

مداخلتي اليوم موجهة إلى السيد وزير النقل، السيد الوزير، هل تعلم أن أهالي بن عروس لديهم معضلة اسمها "سكة المترو"؟ هل تعلم يا سيدي الوزير، أن هذه السكة تشق مدينة بن عروس وهي مركز الولاية إلى نصفين؟ هل تعلم السيد الوزير، الكوارث التي نعاني منها؟ وقد قلت لك في ألف لجنة ولجنة وفي الجلسات العامة أن القمامة والأوساخ والقوارض والحشرات أصبحت تنتشر في مركز ولاية بن عروس، ألم أقل لك يا سيدي الوزير أن محطاتكم المهمة تحولت إلى أوكار للجريمة وأعطيتك ألف مثال وألف قضية حتى في حق الطفولة في بن عروس.

مقاطع السكة كانت تتعطل خمسة أيام من أصل سبعة، ولكنكم اليوم تطورت ما شاء الله، أصبحت معطلة لشهر كامل، سكة القطار وأرواح الناس لا تهمهم في هذه الوزارة، أعلمك يا سيد الوزير المحترم، أن مقاطع السكة معطلة طيلة شهر جويلية وما قبله والمواطنون يستغيثون كل يوم وتصلني الفيديوهات والاستغاثات يوميا وأنصل بالمسؤولين، ولكن للأسف لا من مجيب وكأن أرواح الناس غير مهمة لدى هذه الوزارة، وإذا كانت أرواح الناس غير مهمة فما المهم؟

أكثر من هذا، أتصل بالسيد والي الجهة والمدير العام لـ "SCNFT" ويقول لي أن فريق الصيانة على عين المكان، فأتجه بنفسي إلى الموقع فلا أجد أحدا، وأجد نفسي بمفردي هناك، يعني وصلنا إلى درجة أن يغالط مسؤول في الدولة نائب شعب، هذه هي الوضعية اليوم، نائب يمثل المواطنين ويمتلك الشرعية تتم مغالطته والكذب عليه، "أعذر عن قول هذه العبارة".

زد على ذلك، السيد المدير العام وتحت قبة البرلمان وبشهادة جميع الزملاء وعدني بأن الخط عدد 6 سيعود لسالف نشاطه بحلول شهر جويلية والحمد لله أنني لم أدل بأي تصريح للمواطنين، كي لا أفقد مصداقيتهم معهم، لأنني اعتدت على المغالطات، واكتويت

بالوعود الزائفة على كل حال، هذا المدير الذي وضعتموه على رأس الشركة. هذا ما يحدث معه وهذه تجربتي معه للأسف، في السابق كان مطلبنا أن يعود الخط رقم 6 لسالف نشاطه رافة بالمواطن، أما اليوم فمطلبنا في بن عروس هو تحويل مسار هذه السكة من قلب المدينة لأنه قتلها تماما ونقلها إلى اتجاه آخر وأنا كنائب شعب أعلن أننا سنعيد السلطة للشعب وللشعب ما يريد. مع الشكر.

رفع الجلسة

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

نأذن برفع الجلسة وأنا أعترض من كافة السادة الزملاء الموجودين بالقائمة نظرا إلى التزاماتي مع مكتب المجلس الذي ينطلق الآن.

نأذن برفع الجلسة. شكرا.

(كانت الساعة الواحدة بعد الظهر)

الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها:

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن وتلقوا الإجابة عنها في أشهر ماي وجوان وجويلية 2026:

الطاهر بن منصور بتاريخ 18 ماي 2026، علي زغودو بتاريخ 30 أبريل 2026، عمر بن عمر بتاريخ 21 ماي 2026، كمال كرعاني بتاريخ 2 أبريل 2024، محمد ضو بتاريخ 5 ماي 2026، سنياء بن مبروك بتاريخ 25 جوان 2026، ضحي السالمي بتاريخ 5 جوان 2026، منال بديدة (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 2 أبريل 2025 و25 جوان 2026، نجلاء اللحياني بتاريخ 6 أبريل 2026.

وتقدم كل من السيد النائب فتحي رجب بتاريخ 7 أبريل 2026 (3 أسئلة كتابية) والسيد النائب مسعود قريرة بتاريخ 20 أبريل 2026 والسيدة النائبة فاطمة المسدي بتاريخ 18 ماي 2026 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الدفاع الوطني وتلقوا الإجابة عنها في شهري ماي وجوان 2026.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الشباب والرياضة وتلقوا الإجابة عنها في شهر جوان 2026:

جلال خديمي بتاريخ 9 فيفري 2026، حمدي بن عبد العالي بتاريخ 11 فيفري 2026، سفيان بن حليمة بتاريخ 15 أبريل 2026، عادل ضيايف بتاريخ 16 ديسمبر 2025، عبد العزيز شعباني بتاريخ 26 نوفمبر 2025، عصام البحري جابري بتاريخ 10 مارس 2026، فتحي المشرقي بتاريخ 14 أبريل 2026، يوسف التومي بتاريخ 17 فيفري 2026، ريم الصغير بتاريخ 26 مارس 2026، مريم الشريف بتاريخ 25 مارس 2026.

وتقدم كل من السيد النائب غسان يامون بتاريخ 6 أبريل 2026 والسيدة النائبة أسماء الدرويش بتاريخ 17 أبريل 2026 والسيدة النائبة مريم الشريف بتاريخ 6 أبريل 2026 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الشؤون الدينية وتلقوا الإجابة عنها في شهر ماي 2026.

وتقدم كل من السيد النائب النوري جريدي بتاريخ 8 أبريل 1 و17 جوان 2026 (3 أسئلة كتابية) والسيد النائب عصام البحري

جابري بتاريخ 11 مارس 2026 والسيد النائب فوزي الدعاس بتاريخ 20 أبريل 2026 والسيدة النائبة بسمة الهمامي بتاريخ 15 أبريل 2026 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة المالية وتلقوا الإجابة عنها في شهر جوان 2026.

كما تقدم كل من السيد النائب حليم بوسمة بتاريخ 21 أبريل 2026 والسيدة النائبة سنياء بن المبروك بتاريخ 21 أبريل 2026 والسيد النائب حمدي بن عبد العالي بتاريخ 21 أبريل 2026 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير النقل وتلقوا الإجابة عنها في شهر جوان 2026.

وتقدم كل من السيدة النائبة نور الهدى السباطي بتاريخ 14 أبريل 2026 (3 أسئلة كتابية) والسيد النائب كمال الكرعاني (4 أسئلة كتابية) بتاريخ 19 ديسمبر 2025 و5 جوان 2026 والسيد النائب مراد الخزامي بتاريخ 14 أبريل 2026 والسيد النائب نبيل الحامدي بتاريخ 16 ديسمبر 2025 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير تكنولوجيا الاتصال وتلقوا الإجابة عنها في شهر جوان 2026.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وتلقوا الإجابة عنها في شهر جوان وجويلية 2026:

باديس بالحاج علي بتاريخ 14 أبريل 2026، حاتم لباوي بتاريخ 21 جويلية 2025، رمزي الشتوي بتاريخ 4 ديسمبر 2025، عبد السلام الدحماني بتاريخ 22 ماي 2026، عبد العزيز شعباني بتاريخ 26 جانفي 2026، فيصل الصغير (5 أسئلة كتابية) بتاريخ 9 و12 و23 فيفري 2026 و13 مارس 2026، مسعود قريرة بتاريخ 13 مارس 2026، بثينة الغانمي بتاريخ 10 مارس 2026، بسمة الهمامي بتاريخ 20 جانفي 2026، عواطف الشنيتي بتاريخ 22 جانفي 2026، فاطمة المسدي بتاريخ 10 جوان 2026، منال بديدة بتاريخ 16 مارس 2026، نورة الشبراك بتاريخ 17 فيفري 2026.

كما تقدم كل من السيد النائب حاتم لباوي بتاريخ 8 جويلية 2025 والسيد النائب فيصل الصغير بتاريخ 22 جانفي 2025 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير البيئة وتلقوا الإجابة عنها في شهر ماي 2026.

وتقدم كل من السيد النائب الطاهر بن منصور بتاريخ 4 ماي 2026 والسيد النائب مسعود قريرة بتاريخ 7 أبريل 2026 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية وتلقوا الإجابة عنها في شهر جوان 2026.

السؤال الكتابي

للنائب الطاهر بن منصور

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول دعم الإدارة الجهوية بقبلي بسيارة مصلحة.

تحية. أما بعد

السيدة المحترمة وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن.

نظرا للخصوصية الطبيعية والمناخية لولاية قبلي ولامتدادها الجغرافي في أماكن صحراوية يصعب فيها التنقل وانجاز المهام الميدانية التي تتطلبها خصوصية العمل، الأمر الذي ساهم في تأخر انجاز بعض الملفات في بعض المعتمديات مثل (قبلي الجنوبية ودوز والفوار ورجيم معتوق...) وأرهق الأعوان وصعب عليهم مهامهم ... لكل ذلك ولغيره.

هل تعزّم وزارتك تخصيص سيارة مصلحة تراعي تلك الخصوصيات المذكورة وتسهّل انجاز المهام المنوطة بعهدة المصالح الجهوية؟
في انتظار ردكم تقبلوا سيدي الوزير فائق عبارات الاحترام والتقدير

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الأسرة والمرأة

والطفولة وكبار السن

الموضوع: سؤال كتابي موجه من عضو مجلس نواب الشعب المحترم الطاهر بن منصور.

المرجع: مكتوبكم عدد 5769 الوارد بتاريخ 04 جوان 2026.

تحية طيبة وبعد

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلق بسؤال كتابي موجه من عضو مجلس نواب الشعب المحترم السيد الطاهر بن منصور حول دعم المندوبية الجهوية لشؤون المرأة والأسرة بقبلي بسيارة مصلحة،

يشرّفنا إفادتكم بأنّه في إطار الإستراتيجية الوطنية الرامية إلى تقريب الخدمات من المواطن، وتمكين هياكلها الجهوية من وسائل العمل الضرورية للاضطلاع بمهامها الميدانية في أفضل الظروف، تمت برمجة اقتناء بعض من سيارات المصلحة الجديدة ضمن برنامج القيادة والمساندة المدرج بميزانية سني 2025 و2026.

ومن المنتظر الإعلان عن طلب العروض الخاص باقتناء هذه السيارات خلال أواخر شهر جوان 2026، على أن يتم إثر ذلك استكمال مختلف الإجراءات القانونية والترتيبية ذات الصلة.

وسيتّم توزيع السيارات المزمع اقتناؤها على عدد من المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة وفق الحاجيات والأولويات المضبوطة.

أفدناكم بذلك، وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب علي زغدود

الموضوع: سؤال كتابي حول مشروع بناء مركب الطفولة بنقردان (عمادة الطابغي)

عملاً بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد،

في إطار الحرص على متابعة تنفيذ المشاريع نعلم سيادتكم أن مشروع بناء مركب الطفولة بنقردان لا يزال ينتظر التنفيذ علماً وأنه خصصت له اعتمادات جمالية قدرها 1400,000 دينار بموجب قرارين عدد 92 بتاريخ 2022/07/17 في حين أن الكلفة الجمالية للمشروع تقدر حوالي 2,8 مليون دينار. نرجو من سيادتكم التدخل لإحالة بقية الاعتمادات المطلوبة المقدرة بـ 1341,710,085 دينار حتى يتسنى تنفيذ هذا المشروع الذي يعتبر مطلب حيوي للجهة.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام والسلام.

إجابة السيدة وزيرة الأسرة والمرأة

والطفولة وكبار السن

الموضوع: حول سؤال كتابي موجه من عضو مجلس نواب الشعب المحترم السيد علي زغدود.

المرجع: مكتوبكم عدد 1385 الوارد بتاريخ 11 ماي 2026.

تحية طيبة وبعد،

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلق بسؤال كتابي موجه من عضو مجلس نواب الشعب المحترم السيد علي زغدود بخصوص تحويل الاعتمادات الإضافية اللازمة لتنفيذ مشروع بناء مركب الطفولة بعمادة الطابغي بنقردان يُشرّفنا إفادتكم بأن هذا المشروع قد تم برمجته منذ 2019 بكلفة تقديرية قدرها 1.4 مليون دينار تم إحالتها للمجلس الجهوي. وبعد استيفاء جميع مراحل الدراسات بما في ذلك إجراء مناظرة الهندسة المعمارية، تم الإعلان عن طلب العروض لإنجاز الأشغال خمس مرات وكانت غير مثمرة بسبب عزوف المقاولين عن المشاركة. هذا وقد تم تسجيل مشاركة مقاول وحيد في طلب العروض السادس بعرض قيمته 043، 2599 ألف دينار.

وتبعاً لذلك، تولّت مصالح المندوبية الجهوية لشؤون المرأة والأسرة بمدينة بنقردان بتاريخ 23 مارس 2026 رفع طلب تحويل الاعتمادات الإضافية، التي لم يتم برمجتها على ميزانية 2026، لإنجاز المشروع وقدرها 710، 1341 ألف دينار إلى المصالح المركزية بالوزارة حتى يتسنى لها إتمام بقية إجراءات الصفقة، وقد تولّت هذه الأخيرة التنسيق مع وزارة المالية قصد توفير الاعتمادات الإضافية المطلوبة في أقرب الآجال.

أفدناكم بذلك، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير والسلام.

السؤال الكتابي

للنائب عمر بن عمر

تبعاً للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي

لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: توجيه سؤال كتابي حول الفضاء النموذجي ببني حسان من ولاية المنستير.

المصاحيب: - نسخة من مستخرج محضر جلسة للمجلس البلدي ببني حسان

- نسخة من عقد بيع عقار مسجل ببني حسان

- نسخة من عقد شراء بين وزارة أملاك الدولة وبلدية

بني حسان

سيدي الوزير،

تبعاً لبرنامج وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن في أحداث فضاء نموذجي للأسرة، سعت بلدية بني لاقتناء منذ سنة 2022 لقطعة أرض للغرض والتفويت فيها بالدينار الرمزي لوزارة أملاك الدولة قصد تخصيصها لوزارتكم لإنجاز هذا المشروع، إلا أنه ولحد هذا التاريخ، لم يقع الانطلاق في انجاز هذا الفضاء النموذجي وهو ما خلق حالة من القلق والاحتقان لدى الأهالي.

وتبعاً لما سبق ذكره أتوجه لسيادتكم بالأسئلة التالية:

- ماهي الإجراءات الإدارية اللازمة التي قامت بها الوزارة للتسريع في إنجاز الفضاء النموذجي ببني حسان؟
- ماهي الآجال المقدرة لإنجاز الفضاء النموذجي ببني حسان؟ مع الشكر.

إجابة السيدة وزيرة الأسرة والمرأة

والطفولة وكبار السن

الموضوع: حول سؤال كتابي موجه من عضو مجلس نواب الشعب المحترم السيد عمر بن عمر.

المرجع: مكتوبكم عدد 5901 الوارد بتاريخ 04 جوان 2026.

تحية طيبة وبعد،

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلق بسؤال كتابي موجه من عضو مجلس نواب الشعب المحترم السيد عمر بن عمر حول الفضاء النموذجي الأسرة ببني حسان بالمنستير والإجراءات المتخذة للتسريع في تجسيم المشروع والآجال المقدرة للتنفيذ،

يشرفنا إفادتكم في هذا الصدد بأن مصالح بلدية بني حسان قد تولت بالتنسيق مع وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية إبرام عقد اقتناء قطعة الأرض لفائدة وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن وقد تمّ رسمياً تسجيل عقد البيع المستوجب وبصدد انتظار صدور محضر التخصيص النهائي للعقار من قبل المصالح المختصة بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية ليتسنى لنا الحوز القانوني،

وتبعاً لذلك ستتولى مصالح وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن بالتنسيق الدائم السلط الجهوية والمحلية المعنية إعداد دراسة الجدوى وضبط المكونات الدقيقة للبرنامج الوظيفي للفضاء، وذلك في حدود الاعتمادات المالية المرصودة للمشروع.

أفدناكم بذلك، وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام

والسلام.

السؤال الكتابي الأول

للنائب كمال كرعاني

تبعاً للفصلين عدد 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي

لمجلس نواب الشعب،

أتقدم لسيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: حول الحاجة الملحة لإحداث نادي للأطفال المتنقل

بسيدي سعد.

تحية طيبة،

تبعاً لما تشهده معتمدية سيدي سعد والمناطق الريفية المجاورة، على غرار منزل المهيري نصر الله والشراردة من تدهور في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وما يرافق ذلك من تنامي لمظاهر الانقطاع المدرسي والإدمان والهجرة غير النظامية، وغيرها من الظواهر التي تهدد فئة الأطفال والشباب،

وحيث أن هذه المناطق تفتقر إلى فضاءات تربوية وتنشيطية قادرة على تأطير الأطفال والإحاطة بهم نفسياً واجتماعياً، بما يساهم في حمايتهم من الانحراف ودعم إدماجهم داخل محيطهم،

فإن إحداث نادي للأطفال المتنقل يُعنى بتغطية مختلف هذه المناطق الريفية يُعد من الحلول العملية والناجعة لتوفير خدمات

القرب لفائدة الأطفال، خاصة في ظل تشتت التجمعات السكنية وصعوبة النفاذ إلى المرافق القارة.

وعليه، نتساءل:

-هل تعزم الوزارة إحداث نادي للأطفال المتنقل بمعتمدية سيدي سعد ليشمل المناطق المذكورة؟

-ما هي البرامج أو التدخلات المبرمجة لفائدة أطفال هذه المناطق ذات الأولوية؟

-هل تم إدراج هذه الجهة ضمن مخططات العمل المستقبلية للوزارة في مجال الطفولة؟

-ما هي الآجال المتوقعة لتنفيذ مثل هذا المشروع إن وُجد؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

إجابة السيدة وزيرة الأسرة والمرأة

والطفولة وكبار السن

الموضوع: حول سؤال كتابي موجه من عضو مجلس نواب الشعب السيد كمال كرعاني.

المرجع: مكتوبكم عدد 1228 الوارد بتاريخ 27 أبريل 2026.

تحية طيبة وبعد،

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، والمتعلق بسؤال كتابي موجه من عضو مجلس نواب الشعب المحترم السيد كمال كرعاني بخصوص طلب توفير نادي أطفال متنقل بمنطقة سيدي سعد من ولاية القيروان والتساؤل حول تدخلات الوزارة لفائدة الأطفال بالجهة وبالمعتمديات المجاورة لها يشرفني إفادتكم بما يلي:

1-تحرص الوزارة على تمكين الأطفال من حقهم في النفاذ إلى خدمات التنشيط التربوي والاجتماعي ودعم خدمات القرب في هذا المجال خاصة بالمناطق ذات الأولوية وذلك إعمالاً لمبدأ تكافؤ الفرص وعدم التمييز، وللغرض وقّرت الوزارة بولاية القيروان 2 نوادي أطفال متنقلة، يغطي الأول معتمديتي حفوز والوسلاتية استفاد من خدماته حوالي 4640 طفلاً سنة 2025، بينما يُقدّم الثاني خدمات التنشيط لفائدة الأطفال بمعتمديتي حاجب العيون والعلا وقد بلغ عدد الأطفال المستفيدين من خدماته 925 طفلاً خلال السنة المنقضية.

هذا ووعياً من الوزارة بأهمية دور نوادي الأطفال المتنقلة في تأطير الأطفال ووقايتهم من السلوكات المحفوفة بالمخاطر، تم برمجة إحداث نادي أطفال متنقل ثالث بولاية القيروان موفي سنة 2026 لمزيد تغطية المناطق التي تفتقد إلى خدمات التنشيط بما في ذلك جهة سيدي سعد ومعتمديات نصر الله ومنزل المهيري والشراردة المجاورة لها.

2-بخصوص مختلف تدخلات الوزارة لفائدة المناطق المشار إليها، يتجه ذكر بأنه يوجد مركب طفولة بمعتمدية نصر الله يستفيد من خدماته حالياً حوالي 74 طفلاً، ومركب طفولة بمنزل المهيري يقدم خدمات الرعاية لـ 48 طفلاً حالياً. كما تشرف الوزارة على تسيير نادي أطفال قار بمعتمدية الشراردة يُقدّم خدمات التنشيط التربوي الاجتماعي ويؤمّه حوالي 30 طفلاً يومياً بالإضافة إلى إحداث الوزارة لروضة عمومية بمعتمدية نصر الله تُقدّم خدمات التربية ما قبل المدرسية لحوالي 37 طفلاً خلال السنة التربوية الحالية.

أفدناكم بذلك، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب كمال كرعاني

تبعاً للفصلين عدد 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتقدم لسيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: حول إحداث روضة عمومية أطفال بسيدي سعد .

تحية طيبة

في ظل النقص المسجل في خدمات الطفولة المبكرة بمعتمدية سيدي سعد، وما يترتب عنه من

صعوبات تواجه العائلات في تأطير أبنائهم وتوفير الإحاطة التربوية اللازمة لهم في سن مبكرة وحيث أن مرحلة الطفولة المبكرة تُعد ركيزة أساسية في بناء شخصية الطفل وتنمية قدراته فإن غياب روضة أطفال بالجهة يُعمّق الفوارق ويحد من تكافؤ الفرص بين الأطفال، خاصة في المناطق ذات المؤشرات الاجتماعية الهشة

وحيث يتوفر مقرّ جاهز بسيدي سعد يمكن استغلاله لإحداث روضة أطفال في أقرب الأجل

بما من شأنه أن ييسر انطلاق المشروع دون كلفة عقارية إضافية وعليه:

-هل تعتزم الوزارة إحداث روضة عمومية أطفال بسيدي سعد في ظل توفر مقر قابل للاستغلال؟

-هل تمت برمجة هذا المشروع ضمن مخططات الوزارة الحالية أو المستقبلية؟ - ما هي الإجراءات والأجل اللازمة لتنفيذ هذا المشروع ووضع حيز الاستغلال؟ - وهل يمكن التنسيق مع السلط الجهوية والمحلية لتسريع إحداث هذه الروضة؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

إجابة السيدة وزيرة الأسرة والمرأة

والطفولة وكبار السن

الموضوع: حول سؤال كتابي موجه من عضو مجلس نواب الشعب السيد كمال كرعاني

المرجع: مکتوبکم عدد 1228 الوارد بتاريخ 27 أفريل 2026

تحية طيبة وبعد

تبعاً لمکتوبکم المشار إليه أعلاه والمتعلق بسؤال كتابي موجه من عضو مجلس نواب

الشعب المحترم السيد كمال كرعاني حول امكانية برمجة إحداث روضة عمومية بمنطقة سيدي سعد

من ولاية القيروان والإجراءات المستوجبة لذلك، يُشرفني إفادتكم بما يلي:

تواصل الوزارة تنفيذ البرنامج الوطني لرياض الأطفال العمومية الدامجة وذلك في إطار تطوير منظومة الطفولة المبكرة بالقطاع العمومي، وإعمال مبدأ تكافؤ الفرص وعدم التمييز بين جميع الأطفال ومعاضدة مجهودات الأسر في مسار تنشئتهم السليمة، علاوة على تقريب الخدمات ما قبل المدرسية ذات الجودة والتي تُراعي مقدرة الأسر الشرائية مع تخصيص محدود في الدخل بمجانية الانتفاع بخدمات رياض الأطفال العمومية في حدود 50% من طاقة استيعابها .

هذا ونفيدكم بأنّه يوجد بولاية القيروان 04 رياض أطفال عمومية دامجة بكل من معتمدية نصر الله التي تقع بها عمادة سيدي سعد، ومعتمدات العوينة والعلا وحقّوز كما تتكفل الوزارة بمعاليم تسجيل حوالي 1760 طفلاً برياض الأطفال في كامل الولاية من خلال برنامج «روضتنا في حومتنا».

هذا وستواصل الوزارة تنفيذ برنامج إحداث رياض الأطفال العمومية بعد إجراء دراسة جدوى للمقترحات الواردة عليها، خاصة فيما يتعلّق بعدد الأطفال المتواجدين بالجهة في سن 3-5 سنوات، ونسبة التغطية بخدمات الطفولة المبكرة .

علماً وأنّ إحداث روضة عمومية يتطلب وجوباً استيفاء اجراءات تخصيص عقار لفائدة الوزارة يكون مستجيباً للمواصفات المطلوبة حتّى يتسنى ترسيم المشروع ورصد الاعتمادات الضرورية لذلك .

أفدناكم بذلك، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد ضو

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل إلى سيادتكم سؤال كتابي:

الموضوع: سؤال كتابي

تحية وبعد،

فضاء الأسرة والطفل بمنطقة بوغرة من معتمدية مدنين الجنوبية هو فضاء للتخيم مبرمج بقطعة أرض على ملك الدولة تقع على ريو تطل على البحر بجانب الموقع الأثري بجكتيس يمثل فضاء مثالي لأطفال الجهات للتصيف والتخييم واستوفي المشروع جميع إجراءاته من دراسات تمت بالتنسيق والموافقة في كل مراحله مع إدارات الوزارة والجهة حالياً بانتظار تحويل الاعتمادات للشروع في الإنجاز علماً أنّ كلفته الجمالية تقدر بـ 7.4 مليون دينار.

متى سيتم فتح الاعتمادات الخاصة بهذا المشروع؟

وتقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الأسرة والمرأة

والطفولة وكبار السن

الموضوع: حول سؤال كتابي موجه من عضو مجلس نواب الشعب المحترم محمد ضو.

المرجع: مکتوبکم عدد 5747 الوارد بتاريخ 04 جوان 2026.

تحية طيبة وبعد،

تبعاً لمکتوبکم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلق بسؤال كتابي موجه من عضو مجلس نواب الشعب المحترم السيد محمد ضو حول آجال فتح الاعتمادات الخاصة بمشروع فضاء الأسرة والطفل بمنطقة بوغرة من معتمدية مدنين الجنوبية، يشرفنا إفادتكم بأنّ الكلفة التقديرية الأولية للمشروع كانت قد قدرّت بحوالي 4,9 مليون دينار، غير أنّ نتائج طلب العروض وأشغال لجنة الفرز أفضت إلى إرساء الصبغة بمبلغ جملي قدره 7,4 مليون دينار، أي بزيادة هامة مقارنة بالكلفة التقديرية، ونظراً لعدم برمجة فارق الاعتمادات على ميزانية

الوزارة لسنة 2026، بادرت مصالح الوزارة إلى التنسيق مع مصالح وزارة المالية قصد تدارس السبل الكفيلة بتعبئة الاعتمادات المطلوبة والنظر في إمكانية برمجتها وترسيمها ضمن ميزانية الدولة لسنة 2027.

أفدناكم بذلك، وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة سنياء بن مبروك

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: حول معايير وآليات انتداب إطارات الطفولة

تحية طيبة،

على إثر ما أثير من تساؤلات وانشغالات من قبل عدد من خريجي المعهد العالي لإطارات الطفولة بقرطاج درمش بخصوص الآليات والمعايير المعتمدة في انتداب إطارات الطفولة التابعة للوزارة وما انجر عن ذلك من نقاش حول مدى احترام مبادئ الشفافية والمساواة وتكافؤ الفرص في النفاذ إلى الوظائف عن المعنية أتوجه إليكم بالأسئلة التالية:

1. ما هي المعايير والآليات المعتمدة حالياً في انتداب إطارات الطفولة التابعة للوزارة، وما هو الإطار القانوني والترتيبي المنظم لها؟
2. هل تم خلال الفترة الأخيرة إدخال تعديلات أو مراجعات على هذه المعايير أو الآليات؟ وفي صورة الإيجاب ما هي الدوافع والأسباب التي استوجبت ذلك وما هو السند القانوني أو الترتيبي المعتمد في إقرار هذه التعديلات؟

3. هل تم التشاور مع الهياكل أو الأطراف المعنية قبل اعتماد هذه المراجعات؟ وما هي المقاربة التي اعتمدتها الوزارة لضمان الشفافية وتكافؤ الفرص بين مختلف المترشحين؟

4. هل قامت الوزارة بإجراء تقييم أو دراسة أثر لقياس انعكاسات التعديلات المعتمدة على فرص انتداب خريجي المعهد العالي لإطارات الطفولة وعلى مبدأ تكافؤ الفرص بين المترشحين؟ وفي صورة الإيجاب، هل يمكن مَدّ مجلس نواب الشعب بنتائج هذا التقييم؟

5. هل تلقت الوزارة تظلمات أو اعتراضات أو عرائض بخصوص معايير وآليات الانتداب المعتمدة؟ وما هي الإجراءات التي تم اتخاذها لدراستها والتفاعل معها في إطار احترام مبادئ المساواة والشفافية والحوكمة الرشيدة؟

6. هل تعتمد الوزارة مراجعة أو تحيين الآليات والمعايير المعمول بها حالياً على ضوء التقييمات المنجزة أو الملاحظات الواردة من الأطراف المعنية بما يضمن مزيداً من الوضوح والإنصاف في الانتداب؟

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الأسرة والمرأة

والطفولة وكبار السن

الموضوع: حول سؤال كتابي موجه من عضو مجلس نواب الشعب المحترمة السيدة سنياء بن مبروك.

المرجع: مكتوبكم عدد 1826 الوارد بتاريخ 10 جويلية 2026.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، والمتعلق بسؤال كتابي موجه من عضو مجلس نواب الشعب المحترمة السيدة سنياء بن المبروك بخصوص المعايير المعتمدة في مناظرة انتداب أساتذة للشباب والطفولة وضمان الشفافية وتكافؤ الفرص بين المترشحين لها، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

لقد ضاعفت الوزارة من جهودها لتجسيد سياسة الدولة في مجال النهوض بجودة الخدمات بقطاع الطفولة وتوسيع تغطيتها من جهة، إلى جانب المساهمة من خلال مشمولاتها في انتداب حاملي الشهادات العليا طبقاً لحاجيات القطاع من جهة ثانية. وللغرض تم الحرص على وضع آليات متكاملة تهدف إلى ضمان الإدماج المهني لحاملي الشهادات العليا ومن بينهم خريجي المعهد العالي لإطارات الطفولة في استجابة إلى المعايير العلمية والتربوية في قطاع الطفولة.

وفي هذا الإطار، تم دعم تشغيلية خريجي المعهد العالي لإطارات الطفولة بالقطاع الخاص عبر سنّ أحكام إلزامية ضمن كراس الشروط المتعلقة بفتح رياض الأطفال تنص على حصول باعث المؤسسة والإطارات على شهادة في إحدى الاختصاصات الراجعة بالنظر للمعهد، بالإضافة إلى دفع المبادرة الخاصة لديهم من خلال التمويل والتشجيع على الاستثمار الخاص.

هذا وتعمل الوزارة على الإدماج المهني لخريجي المعهد العالي لإطارات الطفولة من خلال مسار الانتداب بالقطاع العام وفق الخطط المرسمة بميزانياتها ويتجه التذكير بأنّ مصالح الوزارة تولّت منذ سنة 2019 انتداب 406 أستاذ شباب وطفولة ومربي من خريجي المعهد العالي لإطارات الطفولة بقرطاج درمش وتوزيعهم للعمل بمؤسسات الطفولة بكامل تراب الجمهورية.

وقد تم بتاريخ 23 جوان 2026 إصدار قرار فتح مناظرة جديدة لانتداب 120 أستاذ شباب وطفولة خلال السنة الحالية استناداً إلى أحكام الأمر عدد 1808 لسنة 2014 المؤرخ في 19 ماي 2014 والمتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك رجال التعليم الراجعين بالنظر لوزارة الشباب والرياضة والمرأة والأسرة، الذي ينص في فصله الـ 50، على أنّ انتداب أساتذة الشباب والطفولة يكون عن طريق مناظرة خارجية بالاختبارات، أو الشهادات، أو الملفات من بين المترشحين المحرزين على شهادة الأستاذية أو الشهادة الوطنية للإجازة في التنشيط التربوي الاجتماعي أو شهادات معادلة.

هذا وقد اعتمدت الوزارة في قرار تنظيم المناظرة المشار إليها معايير التناظر والكفاءة وذلك على غرار كافة المناظرات الوطنية، تكريساً لمقاربة ترتكز على الشفافية المطلقة وتكافؤ الفرص الكامل والعدالة بين كافة المترشحين دون تمييز أو إقصاء من جهة، وتهدف إلى ضمان بيئة مؤسسية آمنة ومحفزة للأطفال تعتمد على كفاءات تربوية ذات جاهزية عالية واستحقاق فني متميز من جهة أخرى.

وسيستند التناظر في مرحلة أولى على فرز آلي موضوعي ومعياري علمي دقيق يجمع بإنصاف بين معدل شهادة البكالوريا ومعدل سنوات الدراسة الجامعية للمترشحين في حين سيتم في المرحلة الثانية إجراء اختبار شفاهي.

أفدناكم بذلك، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

والسلام

السؤال الكتابي

للمناسبة ضحى السامي

عملاً بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: حول منشور حركة نقل سلك التفقد البيداغوجي وإشكاليات مبدأ الوجوبية ومآل الحركة التوافقية.

المصاحيب: -نسخة من منشور حركة نقل السلك.

-نسخة من وثيقة صادرة عن الأستاذ المحامي.

-وثيقة تبين واقع سلك التفقد البيداغوجي والتوقعات المعبرة عن موقفه من الإشكاليات المطروحة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

تحية طيبة وبعد،

في إطار ممارسة الدور الرقابي الموكل لي وفي علاقة بمنشور حركة نقل سلك التفقد البيداغوجي وما أثاره من إشكاليات داخل السلك، يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بجملة من التساؤلات والاستفسارات المتعلقة بعدد من الجوانب الإجرائية والمبدئية.

أولاً، إن إدراج مبدأ الوجوبية ضمن مقتضيات منشور حركة النقل يطرح إشكالاً جوهرياً، إذ من شأنه أن يفرغ الحركة من بعدها التوافقي وأن يحولها عملياً إلى إجراء ذي طابع إلزامي شامل قد ينعكس في تطبيقه على نحو أقرب إلى قرار ذي أثر عقابي جماعي، بما يستوجب توضيح مدى انسجامه مع مبادئ الإنصاف والتوازن المهني داخل السلك.

ثانياً، يُطرح تساؤل حول مآل الحركة التي انتظمت في مستهل السنة التربوية والتي قامت على مقارنة توافقية مكنت من معالجة إشكاليات الشغورات من جهة والاستجابة لعدد من مطالب المتفقدين الراغبين في النقل من جهة أخرى، وهو ما يجعل التساؤل مشروعا حول أسباب التخلي عن هذه المقاربة أو إعادة توجيهها نحو منطق الوجوبية الشاملة.

وفي هذا السياق، أؤكد أن الموقف لا يتعلق برفض مبدأ حركة النقل في حد ذاته، وإنما يتصل بالاعتراض على تعميم مبدأ الوجوبية بما يفقده طابعه التنظيمي المتوازن، ويحوّله إلى آلية ذات أثر غير منسجم مع روح التوافق التي ميزت التجارب السابقة.

ثالثاً، يتم تسجيل استغراب من التصعيد الإداري الموجه إلى السلك مع بداية السنة التربوية من خلال توجيه استفسارات وتنابيه وإجراءات تأديبية من الدرجة الأولى، وذلك في فترات يكون فيها المعنيون إما في عطلة السببية أو في عطلة مرضية قانونية، وهو ما يثير تساؤلات جدية حول ملائمة التوقيت وضمان احترام الضمانات الإجرائية والحقوق المهنية.

وعليه، أسألكم السيدة الوزيرة

1- ما مبررات إدراج مبدأ الوجوبية في منشور حركة نقل سلك التفقد البيداغوجي، وما مدى إمكانية مراجعة هذا التوجه بما يحفظ الطابع التوافقي للحركات المهنية ؟

2- ما مآل الحركة التي تم إعدادها في مستهل السنة التربوية والتي بنيت على مقارنة توافقية ولماذا لم يقع اعتمادها في صيغتها الأصلية ؟

ما أسباب التصعيد الإداري الموجه إلى السلك في فترة العطل القانونية، وما الضمانات المعتمدة لاحترام حقوق الأعوان وظروفهم الإجرائية؟

وتفضلوا السيدة الوزيرة بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام.

إجابة السيدة وزيرة الأسرة والمرأة

والطفولة وكبار السن

الموضوع: حول سؤال كتابي موجه من عضو مجلس نواب الشعب السيدة ضحى السامي.

المراجع: مكتوبكم عدد 1715 الوارد بتاريخ 23 جوان 2026.

تحية طيبة وبعد،

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه أعلاه، والمتعلق بسؤال كتابي موجه من عضو مجلس نواب الشعب المحترمة السيدة ضحى السامي بخصوص سلك التفقد البيداغوجي الراجع بالنظر لوزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن أتشرف بإفادتكم بما يلي:

يضطلع متفقدو الشباب والطفولة، طبقاً لأحكام الأمر عدد 920 لسنة 2019 المؤرخ في 26 سبتمبر 2019، بمهام تأطير الإطارات التربوية في القطاعين العمومي والخاص، وذلك من خلال تشخيص الحاجيات التكوينية، وبرمجة وتنفيذ التكوين، وتأمين المرافقة المهنية المستمرة، إلى جانب التقييم الدوري للأداء وتقديم توصيات عملية لتحسينه، خاصة في مجالات التواصل مع الطفل وتقنيات التنشيط.

كما يضطلع متفقدو الشباب والطفولة بمهام أخرى تتمثل في صياغة المشاريع التربوية الوطنية والجهوية، ومتابعة النشاط البيداغوجي بمؤسسات الطفولة وتقييم جودة الخدمات المسداة بها، ووضع وتنفيذ مخططات التكوين الجهوي وتقييم أثرها، فضلاً عن متابعة التجديدات البيداغوجية والتعريف بها، واقتراح سبل تطوير طرق التصرف والتسيير.

وتجدر الإشارة بأن عدد المتفقدين البيداغوجيين يبلغ حالياً 43 متفقدًا، وقد انطلقت الوزارة في تعزيز سلك التفقد بانتداب 40 متفقدًا خلال السنة الحالية.

أما بخصوص حركة متفقدتي الشباب والطفولة، فإن مبدأ النقلة يقوم على معايير مضبوطة، من بينها عدد المؤسسات والإطارات التربوية ونسب التغطية، وتسعى الوزارة إلى تكريس نظام توزيع لإطارات التفقد يقوم على معايير موضوعية تأخذ أكثر بعين الاعتبار توزيعية المؤسسات وحاجيات الجهات وتوفير خدمات ذات جودة لفائدة الأطفال ضماناً لمصلحتهم الفضلي.

أفدناكم بذلك، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير، والسلام

السؤال الكتابي الأول

للمناسبة منال بديدة

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي، أقدم لكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول عدم تمكن عدد كبير من الأطفال من ذوي الإعاقة من كراسي متحركة باعتبارهم غير مكفولين من وزارة الشؤون الاجتماعية

السيدة الوزيرة يعاني عدد كبير من أطفالنا من ذوي الإعاقة من عدم تمكّن عائلاتهم من توفير كراسي متحركة كهربائية بسبب وضعيتهم الاجتماعية حيث توقّر الدولة فقط كراسي متحركة للأشخاص ذوي الإعاقة من مكفولي وزارة الشؤون الاجتماعية أي العائلات التي تتحصل على جرايات المعوزين أو أصحاب بطاقات العلاج المجاني أو التعريفية المنخفضة، إلا أن أبناء العائلات أصحاب بطاقات التغطية الاجتماعية للأجراء (كنام) العاملين في القطاع الخاص والمهن الحرة ذوي الأجور الزهيدة أو المتوسطة فلاهم قادرون على شراء كراسي متحركة كهربائية لأبنائهم بسبب غلاء أسعارها و لا الصندوق يقوم بتمكينهم منها بسبب التعقيد في الإجراءات والسقف المالي المحدّد لكل صنف من الكراسي،

السيدة، الوزيرة إنّ هذا الموضوع يستدعي تدخلا من جبابكم حيث يقبع عدد كبير من الأطفال من ذوي الإعاقة، خاصة في معتمدية بئر علي بن خليفة في الفراش كامل الوقت، لذا هل بإمكان وزارتك الموقرة التنسيق مع باقي الوزارات لحل هذا المشكل وتمكين الأطفال من ذوي الإعاقة من كراسي متحركة كهربائية مهما كانت نوعية التغطية الاجتماعية لعائلاتهم؟؟؟

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

إجابة السيدة وزيرة الأسرة والمرأة
والطفولة وكبار السنّ

الموضوع: حول سؤال كتابي موجّه من عضو مجلس نواب الشعب المحترمة السيدة منال بديدة.

المراجع: مكتوبكم عدد 1228 الوارد بتاريخ 27 أفريل 2026.

تحية طيبة وبعد،

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، والمتعلّق بسؤال كتابي موجه من عضو مجلس نواب الشعب المحترمة السيدة منال بديدة حول عدم تمكين عدد من الأطفال من ذوي الإعاقة من غير المنتمين لأسر متمتعة ببطاقات العلاج المجاني أو التعريفية المنخفضة من كراسي متحركة تفيدكم بأنّ هذا الملت، كما تم ذكره صلب نص السؤال هو حصرياً من مشمولات وزارة الشؤون الاجتماعية ومرجع نظرها، هذا وتتولّى الوزارة في إطار تعزيز جهود كافة هيكل الدولة في الإحاطة بالأطفال حاملي الإعاقة وتحقيق التكامل بينها التدخل في بعض الوضعيات الاجتماعية بالتنسيق مع الجمعيات والمنظمات من أجل توفير كراسي متحركة وغيرها من الآلات التعويضية لفائدة الأطفال بهدف تأمين مقوّمات العيش الكريم لهذه الفئة وضماناً لتكريس المساواة وعدم التمييز بين جميع الأطفال.

أفدناكم بذلك، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير، والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة منال بديدة

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي، أتقدم لكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول عدم انصاف من طالبت بطلان من خريجات المعهد العالي لإطارات الطفولة بقرطاج درمش في المناظرة الخارجية بالاختبارات لانتداب أساتذة للشباب والطفولة بسلك رجال التعليم الراجعين بالنظر لوزارة الشباب والرياضة ووزارة الأسرة لسنة 2026.

السيدة الوزيرة تتعرض خريجات المعهد العالي لإطارات الطفولة بقرطاج درمش ممن طالبت بطلان (عددتهن تقريبا 500) إلى مظلمة مردّها تغيير معايير الانتداب الذي كان لسنوات حسب الملفات ، وأصبح هذه السنة حسب الاختبارات (لأول مرة) مع اعتماد أعداد سنة البكالوريا و سنوات التخرج الأمر الذي سيؤدّي إلى إقصائهن من النجاح في هذه الاختبارات، فمن المعلوم للجميع أن الأعداد في الدراسة تشهد تضخّماً خلال السنوات الأخيرة فبينما كان أفضل عدد سنة 2010-2015 لا يمكن أن يتجاوز 15 أصبحت الأعداد أقلها 15 وهو ما سيضع في نفس الكفة فئتين من المترشحين الذين لم يدرسوا في نفس الظروف، كما أثّرت الثورة سنة 2011 على دفعة نفس السنة التي شهدت نزولا واضحا في الأعداد ومن يبيهنّ عدد كبير من العائلات عن العمل.

السيدة الوزيرة إنّ الدخول إلى المعهد العالي لإطارات الطفولة بقرطاج درمش الذي يعنى بتكوين متخصصين في تربية ومرافقة الطفل قبل المدرسة وخارجها يكون باجتياز اختبار الميول المهنية بنجاح ثم الدراسة لمدة 3 سنوات، لذلك لم يكن الانتداب وفق الاختبارات بل بالملفات لأنّه سبق واجتاز المترشحون هذا الاختبار وقد جرت العادة على انتداب المترشحين على دفعات حسب الشغورات المطلوبة وحسب الأقدمية في سن التخرج وتغيير معايير الانتداب هذه السنة دون الأخذ بعين الاعتبار سنوات البطالة التي عانت منها المتخرجات والتي تصل إلى 15 سنة فيه ظلم كبير لهذه الفئة،

لذا السيدة الوزيرة لماذا وقع تغيير معايير الانتداب في اختصاص أساتذة الشباب والطفولة الذي كان حسب الملفات بالطريقة التي تنصف المترشحين من المعهد العالي للطفولة حسب الأقدمية في سنوات التخرج؟ ولماذا تحرم الوزارة من طالبت بطلانهم في هذا الاختصاص في ظل توجه الدولة وحرص رئيس الجمهورية على إنصاف من طالبت بطلانهم؟

السيدة الوزيرة تعتبر هذه المناظرة أملاً لعدد كبير من خريجات المعهد العالي للطفولة اللاتي كن ينتظرن دورهن في الانتداب حسب العرف الجاري به العمل في هذا الاختصاص وكانت بمثابة الأمل في إنصافهن بعد المظلمة التي عانوا منها مطوّلاً، فلماذا لا تقوم وزارتك الموقرة بالتراجع عن هذا القرار وإعادة معاييرها وفق بنود تنصف من طالبت بطلانهم ومواصلة الانتداب كما جرت به العادة في هذا الاختصاص؟؟؟

السيدة وزيرة المرأة اضطر عدد كبير من نساءنا إلى الاحتجاج أمام مقر الوزارة بالعاصمة منذ 6 أيام إلى تاريخ اليوم 25 جوان 2026 في مشهد يشين مكانة المرأة في تونس حيث تفتش النساء ليلاً الأرض وتنام في الشارع وسط الكلاب السائبة والسكرارى والمنحرفين فلماذا لم تقومي بقبولهن للاستماع إليهن رغم تقديمهن طلبات كثيرة في ذلك معرضة نساءنا إلى خطر يهدد سلامتهنّ وأمنهن، فهل لدى سيادتكم تفسيراً لما حصل؟؟

إجابة السيدة وزيرة الأسرة والمرأة

والطفولة وكبار السنّ

الموضوع: حول سؤال كتابي موجه من عضو مجلس نواب الشعب المحترمة السيدة منال بديدة.

المراجع: مكتوبكم عدد 1826 الوارد بتاريخ 10 جويلية 2026.

تحية طيبة وبعد،

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، والمتعلق بسؤال كتابي موجه من عضو مجلس نواب الشعب المحترمة السيّدة منال بديدة بخصوص المناظرة الخارجية لانتداب أساتذة للشباب والطفولة أتشرف بإفادتكم بما يلي:

لقد ضاعفت الوزارة من جهودها لتجسيد سياسة الدولة في مجال النهوض بجودة الخدمات بقطاع الطفولة وتوسيع تغطيتها من جهة، إلى جانب المساهمة من خلال مشمولاتها في انتداب حاملي الشهادات العليا طبقاً لحاجيات القطاع من جهة ثانية.

وعملت الوزارة في هذا السياق على وضع آليات متكاملة تهدف إلى ضمان الإدماج المهني لحاملي الشهادات العليا ومن بينهم خريجي المعهد العالي لإطارات الطفولة بما يتماشى مع المعايير العلمية والتربوية لقطاع الطفولة في تونس واعتمدت الوزارة في ذلك على مبدأ المروحة بين ثلاث مسارات:

1- الانتداب بالقطاع العام وفق خطط الانتداب المرسمة بميزانية الوزارة

2- دعم تشغيلية خريجي المعهد العالي لإطارات الطفولة بالقطاع الخاص عبر سنّ أحكام إلزامية ضمن كراس الشروط المتعلقة بفتح رياض الأطفال تنص على حصول باعث المؤسسة والإطارات على شهادة في إحدى الاختصاصات الراجعة بالنظر للمعهد.

3- دفع المبادرة الخاصة لدى حاملي الشهادات العليا ومن بينهم خريجي المعهد العالي لإطارات الطفولة من خلال التمويل والتشجيع على الاستثمار الخاص.

ويتجه التذكير بأنّ مصالح الوزارة تولّت منذ سنة 2019 انتداب 406 أستاذ شباب وطفولة ومربي من خريجي المعهد العالي لإطارات الطفولة بقرطاج درمش وتوزيعهم للعمل بمؤسسات الطفولة بكامل تراب الجمهورية.

وقد تم بتاريخ 23 جوان 2026 إصدار قراري فتح مناظرتين جديدتين لانتداب 120 أستاذ شباب وطفولة و50 منشط رياض أطفال خلال السنة الحالية وفق معايير التناظر والكفاءة تكريفاً لمقاربة تركز على الشفافية المطلقة، وتكافؤ الفرص الكامل، والعدالة بين كافة المترشحين دون تمييز أو إقصاء، بهدف ضمان بيئة مؤسسية آمنة ومحفزة للأطفال تعتمد على كفاءات تربوية ذات جاهزية عالية واستحقاق فني متميز وذلك على غرار كافة المناظرات الوطنية.

وسيعتمد التناظر في مرحلة أولى على فرز آلي موضوعي ومعيار علمي دقيق يجمع بإنصاف بين معدل شهادة البكالوريا ومعدل سنوات الدراسة الجامعية للمترشحين في حين سيتم في المرحلة الثانية إجراء اختبار شفاهي. هذا وتتجه الإشارة إلى أنّ الأمر عدد 1808 لسنة 2014 المؤرخ في 19 ماي 2014 والمتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك رجال التعليم الراجعين بالنظر لوزارة الشباب والرياضة والمرأة والأسرة ينص بالفصل 50 منه على أنّ انتداب أساتذة الشباب والطفولة يكون عن طريق مناظرة خارجية بالاختبارات، أو الشهادت أو الملفات من بين المترشحين المحرزين على شهادة الأستاذية أو الشهادة الوطنية للإجازة في التنشيط التربوي الاجتماعي أو شهادات معادلة.

أفدناكم بذلك، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة نجلاء اللحياني

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية:

الموضوع: حول نقص الإطارات التربوية برياض الأطفال البلدية بعزير تاج وبرج البكوش وتعطّل أقسام التحضيري + طلب برنامج دعم.

وبعد،

في إطار متابعة وضعية الطفولة المبكرة وتعزيز حق الأطفال في النفاذ العادل إلى التربية قبل المدرسية

سُجّل بخصوص روضة البلدية بكل من عزير تاج وبرج البكوش نقص فادح في الإطارات التربوية (المنشطين)، وهو ما انعكس مباشرة على سير العمل التربوي داخل هذه المؤسسة، وتسبب في اضطرابها إلى تعليق عدد من أقسام التحضيري، رغم الطلب المتزايد من قبل الأولياء على هذه الخدمة الأساسية.

ويأتي هذا الوضع في وقت تتجه فيه السياسات العمومية إلى دعم التربية المبكرة وتوسيع قاعدة الانتفاع بالتعليم التحضيري، باعتباره مرحلة أساسية في بناء القدرات التعليمية والاجتماعية للطفل.

وعليه، أتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة التالية:

ما أسباب النقص المسجل في الإطارات التربوية برياض الأطفال البلدية المذكورة؟

ما الإجراءات الاستعجالية التي تعتمزم وزارتك اتخاذها لضمان استئناف أقسام التحضيري في أقرب الأجل؟

هل توجد خطة لتدعيم الموارد البشرية داخل رياض الأطفال البلدية، خاصة في المناطق التي تشهد ضغطاً على الطلب؟

ما آليات الدعم والتأطير التي تعتمدها الوزارة لضمان استمرارية خدمات الطفولة المبكرة في المؤسسات البلدية؟

وفي إطار طلب مشروع وفي سياق الحرص على الحفاظ على التوجهات الوطنية الرامية إلى تعميم التعليم التحضيري ألتمس من وزارتك:

• إدراج روضة البلدية بعزير تاج وبرج البكوش ضمن برنامج دعم خاص لتدعيم الإطارات التربوية

• دراسة إعادة فتح وتفعيل أقسام التحضيري بشكل دائم

• إرساء آلية دعم مستدامة بالتنسيق مع البلديات لضمان استمرارية هذه الخدمة الأساسية.

وفي انتظار ردكم تفضلوا بقبول فائق عبارات الاحترام

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الأسرة والمرأة

والطفولة وكبار السن

الموضوع: حول سؤال كتابي موجه من عضو مجلس نواب الشعب المحترمة السيدة نجلاء اللحياني.

المرجع: مكتوبكم عدد 1228 الوارد بتاريخ 27 أفريل 2026

تحية طيبة وبعد،

تبعاً لمكتوبكم المُشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلق بسؤال كتابي موجّه من عضو مجلس نواب الشعب المحترمة السيّدة نجلاء اللحياني بخصوص نقص الإطارات التربوية بروضتي الأطفال البلدية عزيز تاج وبرج البكوش من ولاية أريانة وآلية تدخل الوزارة لضمان استمرارية الخدمات التي تسديها هذه المؤسسات،

يُشرفني إفادتكم بما يلي:

تعمل الوزارة على تنفيذ برنامج إعادة إحياء رياض الأطفال البلدية من خلال اتفاقيات شراكة ترمم مع البلديات المعنية تتولى من خلالها الوزارة صيانة وتجيز المقرات الناشطة، من أجل الرفع من جودة الخدمات ومن طاقة استيعابها، أو تنفيذ أشغال إحداث أو صيانة شاملة لروضات أطفال بلدية لإعادة إحيائها، على أن تتولّى البلديات تأمين توفير الموارد البشرية من إطار عمّالي وإطارات تربوية لضمان حسن تسييرها. وتتجه الإشارة إلى أنّه تمّ منذ انطلاق البرنامج سنة 2014 التدخل لفائدة 44 روضة اطفال بلدية وتم خلال سنتي 2024 و2025 توظيف 7 مقرات رياض اطفال بلدية كرياض اطفال عمومية دامجة وفق اتفاقيات شراكة بولايات سوسة وتونس والمهدية ونابل وقابس.

هذا وفي إطار دعم البلديات لضمان استمرارية خدمات رياض الأطفال البلدية التي تربطها اتفاقيات شراكة مع الوزارة فسيتم العمل على تخصيص عدد من خطط الانتداب المرسمة لسنة 2026 لفائدتها حسب الإمكان، ووفق ما تقتضيه الاتفاقيات المبرمة.

أفدناكم بذلك وتفضّلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير، والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب فتحي رجب

الموضوع: سؤال كتابي حول المركز العسكري للتكوين المهني بسيدي بوزيد.

عملاً بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي أقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد،

نظراً لجديّة العمل وجودة التكوين التي توفرها المراكز العسكرية للتكوين المهني، إضافة إلى الإقبال المتزايد من شباب الجهة على الالتحاق بها، تبرز الحاجة إلى دعم وتعزيز فرص التكوين داخل هذه المؤسسات. وعليه، أسأل السيد الوزير:

ماهي الأسباب التي حالت دون انطلاق نشاط المركز العسكري للتكوين المهني بسيدي بوزيد وفتح أبوابه لاستقبال المترشحين المدنيين خاصة في ظل الحاجة الملحة التي تشهدها الجهة لمثل هذه المؤسسات التكوينية، ودورها الهام في تأهيل الشباب وتمكينهم من مهارات تساهم في إدماجهم في سوق الشغل وخدمة الاقتصاد الوطني؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب فتحي رجب

الموضوع: سؤال كتابي حول مركز التكوين المهني العسكري بقفصة.

عملاً بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي أقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد،

رغم النجاح الذي يحققه مركز التكوين المهني العسكري بقفصة في تقديم تكوين بمستوى شهادة الكفاءة المهنية (CAP) في اختصاص اللحام، فإن غياب إدراج تربص مؤهل تقني مهني (BTP) في اختصاص اللحام المركب يطرح عدة تساؤلات.

ويُعدّ هذا الاختصاص مطلوباً في سوق الشغل ويوفّر آفاقاً أوسع للمتكوينين لمواصلة تطوير مهاراتهم والارتقاء بمستواهم المهني. لذلك، يبدو من الضروري النظر في إمكانية إحداث هذا المسار التكويني استجابة الحاجيات الشباب ومتطلبات سوق العمل.

وتفضلوا السيد الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام،

والسلام.

السؤال الكتابي الثالث

للنائب فتحي رجب

الموضوع: سؤال كتابي حول المراكز العسكرية للتكوين المهني بجرجيس.

عملاً بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي أقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد،

نظراً لجديّة العمل وجودة التكوين التي توفرها المراكز العسكرية للتكوين المهني، إضافة إلى الإقبال المتزايد من شباب الجهة على الالتحاق بها، تبرز الحاجة إلى دعم وتعزيز فرص التكوين داخل هذه المؤسسات.

وعليه، أسأل السيد الوزير:

ما هي الأسباب التي حالت دون انطلاق نشاط المركز العسكري للتكوين المهني بجرجيس وفتح أبوابه لاستقبال المترشحين المدنيين خاصة في ظل الحاجة الملحة التي تشهدها الجهة لمثل هذه المؤسسات التكوينية، ودورها الهام في تأهيل الشباب وتمكينهم من مهارات تساهم في إدماجهم في سوق الشغل وخدمة الاقتصاد الوطني؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام، والسلام

إجابة السيد وزير الدفاع الوطني

الموضوع: حول الإجابة عن أربعة (4) أسئلة كتابية.

المرجع: مكتوبكم عدد ص 2026-26-3000-1222 بتاريخ 24 أفريل 2026.

المصاحيب: إجابة وزارة الدفاع الوطني.

وبعد، تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، المتعلّق بطلب موافاتكم بالإجابة عن أربعة (4) أسئلة كتابية كان قد توجّه بها عضو مجلس نواب الشعب السيّد فتحي رجب (ثلاثة أسئلة) والسيد مسعود قريّة (سؤال واحد)، أنشرف بموافاتكم صحبة هذا بالإجابة الكتابية لوزارة الدفاع الوطني. كما تجدون نص الإجابة في صيغتها الإلكترونية على البريد الإلكتروني لمجلس نواب الشعب وذلك طبقاً لمكتوبكم المشار إليه أعلاه.

والسلام

أولاً: إجابة وزارة الدفاع الوطني حول أسئلة النائب فتحي رجب

-تعاضد وزارة الدفاع الوطني، ضمن المهام التكميلية للجيش الوطني، مجهودات الدولة في مجال التّكوين المهني بهدف دعم فرص

تشغيل الشباب وإدماجهم في محيطهم الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز قيم العمل وتمكينهم من الآليات القانونية والعملية للإندماج في سوق الشغل أو بعث مشاريع خاصة.

-للغرض، تُشرف الوزارة على منظومة تكوين مهني عسكري قوامها اثنا عشر (12) مركزا وإحدى عشرة (11) ورشة، آخرها مؤسسة التكوين المهني في الغوص والأشغال تحت المائية بجرجيس المحدثة بمقتضى الأمر عدد 48 لسنة 2024 المؤرخ في 11 جانفي، 2024، موجبة أساسا للشبان المدعويين لأداء واجب الخدمة الوطنية ومتاحة في حدود طاقة الاستيعاب للمدنيين غير المجندين من الجنسين.

السؤال الأول: بخصوص المركز العسكري للتكوين المهني بسيدي بوزيد:

-تعمل وزارة الدفاع الوطني على استكمال المراحل النهائية لمشروع تهيئة المركز العسكري للتكوين المهني بسيدي بوزيد وتجهيزه وذلك سعيا منها لأن ينطلق نشاط المركز بداية من شهر سبتمبر من السنة التكوينية 2026/2027. وقد تمّ للغرض، بداية من يوم 11 ماي الجاري، فتح باب التسجيل عن بعد لمتابعة التكوين في أربعة (4) اختصاصات وذلك كمرحلة أولى.

-هذا وحيث يتطلب انطلاق نشاط أي مركز للتكوين المهني توفير المستلزمات التي يقتضيها نشاطه سواء من حيث البنية الأساسية والوسائل اللوجستية أو من حيث الأطر القانونية والإدارية، فقد تكفلت المصالح المعنية بوزارة الدفاع الوطني - كل حسب مجال اختصاصه - بالإجراءات والتدخلات التالية:

• على مستوى إعداد الإطار القانوني والتنظيمي لنشاط المركز:

- ✓ تم إعداد مشروع الأمر المتعلق بإحداث المؤسسة وضبط تنظيمها الإداري والمالي وطرق تسييرها،
- ✓ يتم العمل على ضبط الصيغة النهائية للمشروع. وسيتم استكمال الإجراءات القانونية المستوجبة بالتنسيق مع المصالح المعنية برئاسة الحكومة.

• على مستوى البنية الأساسية:

- ✓ تم استكمال أشغال بناء المقر وهيئة مختلف فضاءاته ومرافقه،
- ✓ بعض الأشغال المتبقية تتعلق أساسا باستكمال ربط المركز بالشبكات الحيوية.

• على مستوى التجهيز وتوفير المستلزمات اللوجستية

- ✓ يتم تجهيز المركز في إطار هبة من الاتحاد الأوروبي في إطار مشروع "إرادة"،
- ✓ قاربت نسبة الإنجاز ونسبة السحب على ضوء الاقتناءات المحققة إلى حدود موفى أفريل 2026، المائة في المائة (100%).

• بالنسبة لتوفير العنصر البشري:

- ✓ تم العمل على توفير الإطار البشري الإداري والفني والتكويني الكفيل بضمان انطلاق نشاط المركز في حدود الاختصاصات الأربعة سالفة الذكر في مرحلة أولى. وسيتم العمل على تسديد الحاجيات الضرورية بصفة تدريجية عن طريق الانتداب طبقا للتراتب الجاري بها العمل.

السؤال الثاني: بخصوص إضافة مسار تربص مؤهل التقني المهني (BTP) في اختصاص اللحام المركب "بالمركز العسكري للتكوين المهني بقفصة

-تؤمن منظومة التكوين المهني العسكري التكوين في سبعة وثلاثين (37) اختصاصا يضبط محتواها والشهائد التي يتم إسنادها على إثر استيفاء مدة التكوين لكل منها بالتنسيق مع الوكالة التونسية للتكوين المهني الراجعة بالنظر للوزارة المكلفة بالتكوين المهني،

-أحدث المركز العسكري للتكوين المهني بقفصة، كمؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية للتكوين المهني، بمقتضى الأمر عدد 4449 لسنة 2013 المؤرخ في 30 أكتوبر 2013 المتعلق بإحداث مراكز عسكرية للتكوين المهني خاضعة لإشراف وزارة الدفاع الوطني

-سيق لوزارة الدفاع الوطني أن أعلنت عن فتح دورات تكوينية للحصول على "مؤهل التقني المهني (BTP) " في اختصاص اللحام والتركيب "آخرها سنة 2018، إلا أن الإقبال كان ضعيفا،

- هذا، وقد تم بتاريخ 11 ماي الجاري فتح باب التسجيل للراغبين في الالتحاق بالمركز سالف الذكر لتلقي التكوين والحصول على الشهادة في الاختصاص المذكور.

السؤال الثالث: بخصوص تكوين المدنيين (غير المجندين) بالمركز العسكري للتكوين المهني بجرجيس:

-تؤمن مؤسسة التكوين المهني في الغوص بجرجيس التكوين في اختصاصات نوعية ذات علاقة بالمهن والأنشطة بالبحر على غرار الغوص الترفيهي، صيد الإسفنج والمرجان، تربية الأحياء المائية والأشغال تحت المائية لفائدة المصطوبات البترولية وشركات الأشغال البحرية وغيرها وهو ما يتطلب توفر مؤهلات صحية وبدنية خصوصية تتلاءم مع هذه الاختصاصات،

-يتم التحقق من توفر المؤهلات الخصوصية المذكورة من خلال فحوصات طبية يخضع لها كل مترشح، تناهز كلفتها تسعمائة وخمسون دينارا (950د) للفرد الواحد تقريبا، - انطلق التكوين في المؤسسة المذكورة منذ ديسمبر 2024 لفائدة الجنود المدعويين، حيث تتكفل وزارة الدفاع الوطني بكلفة الفحوصات الطبية المستوجبة

-بالنظر لحجم الإقبال المنتظر لتلقي التكوين بهذه المؤسسة الأولى من نوعها وطنيا وما يترتب عنه من كلفة معتبرة بعنوان الفحوصات الطبية، وحيث لم تُرصد بميزانية وزارة الدفاع الوطني أو المؤسسة المذكورة الاعتمادات الضرورية بهذا العنوان ضمن ميزانية سنتي 2025 و2026، فقد تمت مكتبة وزارة التشغيل والتكوين المهني قصد النظر في إمكانية التّكفل بمصاريف الفحوصات الطبية للمترشحين وذلك ضمن تدخلات صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني، فأفادت بتاريخ 8 ماي الجاري بتعذر الاستجابة لعدم توفر الإطار القانوني للإجراء المقترح.

- على ضوء المعطيات المذكورة وحرصا منها على تمكين المدنيين من الانتفاع بالتكوين والحصول على الشهائد في الاختصاصات التي تؤمنها المؤسسة، ستتولى وزارة الدفاع الوطني مواصلة التنسيق مع وزارة التشغيل والتكوين المهني أساسا ووزارة المالية عند الاقتضاء لتجاوز هذا الإشكال وتذليل كافة العراقيل، بما يمكن من الاستجابة للطلبات قدر الإمكان وبلوغ الطاقة التكوينية المبرمجة للمؤسسة.

السؤال الكتابي

للسيد مسعود قريوة

عملاً بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

السيد وزير الدفاع الوطني المحترم،

بعد إكبارنا لمجهوداتكم المحموددة في حماية الوطن ومقاومة الإرهاب واثمين مواطني جرجيس لقراركم بنقل الثكنة من واجبة المدينة إلى مكان مناسب أتقدم لكم بطلي هذا لنقل ميدان الرماية الموجود قرب معهد ثانوي وفي مجال توسع الميناء التجاري إلى مكان آخر مناسب .

وتقبلوا مني السيد الوزير، فائق عبارات الاحترام والتقدير .مع الشكر

إجابة السيد وزير الدفاع الوطني

الموضوع: حول الإجابة عن أربعة (4) أسئلة كتابية.

المرجع: مكتبكم عدد ص3000-26-2026-1222 بتاريخ 24 أفريل 2026.

المصاحب: إجابة وزارة الدفاع الوطني.

وبعد، تبعا لمكتبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، المتعلق بطلب موافاتكم بالإجابة عن أربعة (4) أسئلة كتابية كان قد توجه بها أعضاء مجلس نواب الشعب السيد فتحي رجب (ثلاثة أسئلة) والسيد مسعود قريوة (سؤال واحد)، أتشرف بموافاتكم صحيفة هذا بالإجابة الكتابية لوزارة الدفاع الوطني. كما تجدون نص الإجابة في صيغتها الإلكترونية على البريد الإلكتروني لمجلس نواب الشعب وذلك طبقا لمكتبكم المشار إليه أعلاه.

والسلام

الإجابة عن سؤال النائب مسعود قريوة بخصوص طلب نقل

ميدان الرمي بجرجيس.

-سبق لوزارة الدفاع الوطني أن تلقت طلباً صادراً عن ولاية مدنين سنة 2007 قصد النظر في إمكانية نقل ميدان الرمي المعروف بميدان "بوتفاحة" إلى فضاء آخر متواجد بمنطقة "رأس" لمسة " وذلك في إطار مشروع بعث منطقة لوجستية بمعتمدية جرجيس من ولاية مدنين.

- أبدت الوزارة موافقتها على المقترح وتولت التنسيق مع الهياكل المعنية بالجهة لتجسيم هذا الخيار، حيث تم إجراء معاينة ميدانية مشتركة للعقار تم الاتفاق على إثرها على تعهد رئيس بلدية المكان بالشروع في عملية تهيئة الميدان الجديد والطريق المؤدية له وذلك بالتنسيق مع الوحدات العسكرية المتواجدة بالجهة واستكمال إجراءات التسليم بشأنه حال الانتهاء من الأشغال المتفق عليها.

-في إطار متابعة الملف وتنفيذ ما تم الاتفاق بشأنه، وحيث لم تُسجل وزارة الدفاع الوطني أي تقدم في إنجاز الأشغال، فقد تمت مكاتبة ولاية مدنين سنة 2009 للاستفسار حول مآل المشروع، فأفادت الولاية المذكورة أنه تم رصد الاعتمادات الضرورية في الشأن آنذاك،

-جددت الولاية طلبها سنة 2021 فتم إبلاغها من جديد بأن المؤسسة العسكرية تجدد استعدادها لإخلاء المكان على أن تفي بلدية جرجيس بما تعهدت بإنجازه،

-هذا، وحيث لم تسجل الوزارة أي تقدم بهذا العنوان، فقد تعذر تغيير منطقة التدريبات والرمي وتواصل استغلال الميدان الأصلي وذلك من باب الحفاظ على جاهزية الوحدات العسكرية المتواجدة بالمنطقة لمجابهة التحديات الأمنية والاضطلاح بمهامها على الوجه المطلوب.

➤ لذا، وتبعا لما سبق ذكره، فإن تعطل تنفيذ مشروع نقل ميدان الرمي الموجود قرب معهد ثانوي وفي مجال توسع الميناء التجاري إلى المكان البديل خارج عن نطاق مشمولات وزارة الدفاع الوطني ويعود أساسا إلى عدم تنفيذ السلط الجهوية والمحلية للإجراءات والأشغال المتفق عليها. علما وأن الوزارة لا ترى أي مانع حول تغيير الفضاء المخصص لنشاط الرمي واستغلال العقار البديل شريطة إعادة اجراء معاينة ميدانية مشتركة للوقوف على الوضعية الحالية وتهيئة العقار المذكور على النحو الذي تم الاتفاق بشأنه.

السؤال الكتابي

للناتبة فاطمة المسدي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول مراجعة مدة الخدمة الوطنية الإلزامية ومدى ملائمتها للواقع الاجتماعي والاقتصادي الحالي.

تحية طيبة وبعد،

تعد الخدمة الوطنية من الآليات الهامة لترسيخ قيم الانتماء والانضباط وتعزيز جاهزية الشباب للمساهمة في حماية الوطن وخدمة المصلحة العامة، غير أنّ الواقع الحالي يُبرز تنامي عديد الإشكاليات المرتبطة بمدّة الخدمة الوطنية الإلزامية المحددة بسنة كاملة خاصة في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها البلاد.

وقد أصبحت هذه المدة تمثل بالنسبة لعدد كبير من الشباب، عائقاً أمام استكمال الدراسة الجامعية أو المحافظة على مواطن الشغل أو الانخراط في الحياة الاقتصادية، وهو ما ساهم في تنامي حالات العزوف والهروب وما يترتب عنها من تبعات وقضايا بدل تحقيق الغاية الأصلية من الخدمة الوطنية والمتمثلة في تكوين المواطن وتأهيله لخدمة وطنه.

كما يرى عديد المختصين والفاعلين أن اعتماد صيغة تكوين عسكري ومدني أساسي قصير المدة، يمتد لثلاثة أشهر مثلاً، قد يحقق توازناً بين:

- ضمان حد أدنى من التأهيل والانضباط والتكوين الدفاعي للشباب،
- وتخفيف الانعكاسات الاجتماعية والمهنية والدراسية للخدمة الوطنية،
- مع إمكانية إلحاق المجندين لاحقاً بمنظومة احتياط أو دورات دورية عند الحاجة.

لذلك، أسأل السيد وزير الدفاع الوطني:

➤ هل قامت الوزارة بتقييم فعلي لمدى نجاعة منظومة الخدمة الوطنية الحالية، وخاصة من حيث تأثير مدة السنة الكاملة على نسب الإقبال أو التهرب؟

من واجب أداء الخدمة الوطنية التي تمّ سنّها بمقتضى القانون عدد 15 لسنة 2024 المؤرخ في 22 فيفري 2024.

ثالثا: بخصوص دراسة إمكانية مراجعة مدة الخدمة الوطنية الإلزامية واعتماد صيغة مختصرة ومكثفة:

شرعت مصالح وزارة الدفاع الوطني في تقييم منظومة الخدمة الوطنية، موضوع القانون عدد 1 لسنة 2004 والنصوص المنقحة والمتممة له تمهيدا لمراجعة عديد الجوانب من ضمنها دراسة إمكانية مراجعة مدة الخدمة الوطنية في اتجاه قد يكون أحد خياراته اعتماد مدة مختصرة ومكثفة، يتم خلالها تعزيز روح الانتماء وغرس قيم المواطنة وحب الوطن والذود عن حماه لدى المجندين وإكسابهم المهارات والمؤهلات الضرورية التي تتطلبها مقتضيات الدفاع الوطني أساسا والتفان الشامل عموما.

رابعا: بخصوص وجود توجهات لإرساء منظومة "احتياط وطني" تسمح بالحفاظ على الجاهزية دون تعطيل المسار الدراسي أو المهني للشباب:

تقوم المنظومة القانونية للخدمة الوطنية التي تم إرسالها منذ انبعاث الجيش الوطني على تكريس مفهوم الحفاظ على الجاهزية القتالية للقوات المسلحة التونسية وذلك من خلال ضبط وتنظيم احتياط وطني "من المجندين بمختلف أصنافهم من عسكريين متقاعدین وجنود مدعوین كانوا قد أتموا مرحلة التكوين الأساسي العسكري، حيث خصص القانون عدد 20 لسنة 1967 المؤرخ في 31 ماي 1967 المتعلقة بضبط النظام الأساسي العام للعسكريين ضمن بابه الرابع تعريفا دقيقا "لجيش الاحتياط"، كما ضبط الأمر عدد 452 لسنة 1979 المؤرخ في 9 ماي 1979 القانون الأساسي الخاص بأعوان الجيش المباشرين للخدمة العسكرية أثناء المدة القانونية وبأعوان جيش الاحتياط.

خامسا: بخصوص مراجعة نظام الخدمة الوطنية لجعلها أكثر جاذبية وملاءمة للواقع الحالي للشباب التونسي:

شرعت وزارة الدفاع الوطني في تقييم منظومة الخدمة الوطنية، موضوع القانون عدد 1 لسنة 2004، تمهيدا لبلورة مقاربة معمقة ومراجعة شاملة للنظام الحالي للخدمة الوطنية بهدف تطوير آلياتها وأشكالها بصفة تركز المساواة الفعلية المنصوص عليها بنص الدستور إزاء هذا الواجب من جهة وتضمن التوظيف الأمثل للطاقات الشبابية في إطار مشاريع وبرامج ذات نفع عام تدعم نجاعة عديد المرافق العمومية وذلك بالتنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات المعنية من جهة ثانية.

بلغ مشروع القانون مراحل متقدمة من الإعداد على مستوى الوزارة وفق تصوّر واقعي يرمي إلى معالجة ما تم الوقوف عنده من إشكاليات ونقائص وتعزيز جاذبية الخدمة الوطنية استثناسا بأحدث التجارب والقوانين المقارنة. وقد تم العمل ضمن هذا التصور على:

✓ مراعاة المسارات الدراسية والمهنية والوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمعنيين بأداء واجب الخدمة الوطنية.

✓ تضمين جملة من الحوافز والامتيازات من ضمنها إتاحة إمكانية الترفيع في المنحة المسندة للمجندين بمناسبة أداء الخدمة الوطنية وتوسيع آفاق التكوين المهني والحصول على شهادات في الاختصاصات الأكثر طلبا بسوق الشغل قصد مساعدة المعنيين بالأمر

➤ هل توجد إحصائيات رسمية حول عدد المتخلفين أو المفتش عنهم بسبب الخدمة الوطنية خلال السنوات الأخيرة؟

➤ هل تدرس الوزارة إمكانية مراجعة مدة الخدمة الوطنية الإلزامية واعتماد صيغة مختصرة ومكثفة، على غرار ثلاثة أشهر، تركز على التكوين الأساسي والانضباط والدفاع المدني؟

➤ هل توجد توجهات لإرساء منظومة احتياط وطني "تسمح بالحفاظ على الجاهزية دون تعطيل المسار الدراسي أو المهني للشباب؟

➤ ما هي الإصلاحات التي تعزّم الوزارة القيام بها لجعل الخدمة الوطنية أكثر جاذبية وملاءمة للواقع الحالي للشباب التونسي؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير الدفاع الوطني

الموضوع: حول الإجابة عن أربعة (4) أسئلة كتابية.

المرجع: مكتبكم عدد ص 2026-26-3000-1222 بتاريخ 24 أفريل 2026.

المصاحب: إجابة وزارة الدفاع الوطني.

وبعد، تبعا لمكتبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، المتعلق بطلب موافاتكم بالإجابة عن أربعة (4) أسئلة كتابية كان قد توجه بها أعضاء مجلس نواب الشعب السيد فتحي رجب (ثلاثة أسئلة) والسيد مسعود قريرة (سؤال واحد)، أتشرف بموافاتكم صحبة هذا بالإجابة الكتابية لوزارة الدفاع الوطني. كما تجدون نص الإجابة في صيغتها الإلكترونية على البريد الإلكتروني لمجلس نواب الشعب وذلك طبقا لمكتبكم المشار إليه أعلاه.

والسلام

إجابة وزارة الدفاع الوطني

أولا: بخصوص تقييم مدى نجاعة منظومة الخدمة الوطنية:

- يتم تقييم منظومة الخدمة الوطنية من قبل المصالح المركزية المعنية بوزارة الدفاع الوطني بصفة دورية ومتواصلة بهدف إيجاد حلول عملية تهدف إلى الرفع من نجاعة منظومة الخدمة الوطنية. كما تم خلال سنة 2017 إنجاز دراسة علمية عن طريق مكتب دراسات متخصص تركزت أساسا حول استقصاء أسباب عزوف الشباب عن الانخراط التلقائي لأداء واجب الخدمة الوطنية.

- أفضت الدراسة إلى اعتبار أنّ المدة الحالية للخدمة الوطنية تعتبر عاملا من بين العوامل التي قد تؤدي لعزوف الشباب التونسي عن أداء واجب الخدمة الوطنية.

ثانيا: بخصوص وجود إحصائيات رسمية حول عدد المتخلفين عن أداء واجب الخدمة الوطنية أو الصادر في شأنهم أحكام قضائية من أجل عدم تسوية وضعياتهم:

يتوفر لدى المصالح المكلفة بملف الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع الوطني، خاصة في إطار عمليات الإحصاء، إحصائيات بصفة عامة حول عدد المعنيين بواجب الخدمة الوطنية وحول المتخلفين عن أداء هذا الواجب والمحالين منهم على أنظار القضاء العسكري و/أو الصادر في شأنهم أحكام قضائية من أجل عدم تسوية الوضعية إزاء قانون الخدمة الوطنية. وتعمل مصالح الوزارة على استغلال هذه المعطيات لبلورة الحلول والمقترحات الضرورية، حيث تم على أساسها - على سبيل الذكر لا الحصر - المبادرة باقتراح الاجراءات الاستثنائية للإعفاء

على الاندماج في الحياة الاقتصادية عبر تمكينهم من المؤهلات التي تدعم حظوظهم في الحصول على فرص شغل بالداخل والخارج.

✓ إسناد الأولوية إن أمكن و/أو نقاط تحفيز حسب الحالة بالنسبة لمن أدى واجب الخدمة الوطنية وذلك عند الترشح لمناظرات الانتداب بالوظيفة العمومية ...

السؤال الكتابي

للنائب جلال الخدي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول الوضعية الحالية للملعب المنصورة من معتمدية سيدي علي بن عون.

تحية طيبة وبعد،

حسب المشروع من قبل وزارة الشباب والرياضة فإن المواصفات لا تتلاءم مع مقاييس الملاعب في دور الشباب حيث وتبعا للمعايير الموصى بها يتم اعتماد (40 متر طول و25 متر عرض) في حين أن الملعب الحالي صغير الحجم.

فالرجاء منكم التدخل لإنشاء ملعب يليق بالمنطقة وتطلعات شبابها مما يوفر متنفساً رياضياً أفضل لهم.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: حول الوضعية الحالية للملعب المنصورة من معتمدية سيدي علي بن عون

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 18-02-2026 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 0001455-23-2026 بتاريخ 20-02-2026.

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب السيد جلال الخدي حول الوضعية الحالية للملعب المنصورة من معتمدية سيدي علي بن عون، أتشرف بإفادتكم أن الفضاءات الرياضية التابعة لدور الشباب هي فضاءات ذات طابع تنشيطي وتربوي، ويتم تحديد اختصاصاتها ونوعية تجهيزاتها بحسب خصوصية العقار المتوفر، دون أن يندرج إحداها ضمن إطار إنشاء ملاعب رياضية تستجيب للمواصفات والأبعاد الفنية الرسمية المعتمدة لدى الهياكل الرياضية المختصة، ويظل النشاط الرياضي بهذه المؤسسات موجه أساساً لتحقيق أهداف تربوية وترفيهية، علماً وأن التدخل موضوع المتابعة يتعلق بتهيئة ملعب موجود بالمؤسسة طبقاً لما تم الاتفاق بشأنه خلال زيارة السيد الوزير إلى المؤسسة المذكورة.

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد، والسلام.

السؤال الكتابي

للنائب حمدي بن عبد العالي

الموضوع: سؤال كتابي حول مشروع تعشيب الملعب البلدي بعميرة التوازية

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

مال مشروع تعشيب الملعب البلدي بعميرة التوازية مع العلم ان المجتمع المدني بعميرة التوازية تبرع للبلدية بقطعة ارض تفوق مساحتها 10 هكتارات منذ سنة 1992 وانطلقت اشغال انشاء الملعب البلدي منذ سنة 1997

في انتظار تفاعلکم الإيجابي لكم منا فائق عبارات الاحترام والتقدير والسلام

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: حول طلب تعشيب الملعب البلدي بعميرة التوازية.

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 18-02-2026 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 0001455-23-2026 بتاريخ 20-02-2026.

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الصادر عن النائب بمجلس نواب الشعب السيد حمدي بن عبد العالي، حول طلب تعشيب الملعب البلدي بعميرة التوازية، أتشرف بإفادتكم بأن هذا المشروع غير مبرمج حالياً، وستتم متابعة هذا المطلب عند ضبط القائمة النهائية لمشاريع المخطط الخماسي للتنمية 2026-2030 بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والتخطيط.

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد

والسلام.

السؤال الكتابي

للنائب سفيان بن حليمة

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول تسوية الوضعية المهنية للأعوان المتعاقدين بالأجر الأدنى المضمون بمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية بوزارة الشباب والرياضة.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بهذا السؤال الكتابي بخصوص الوضعية المهنية والاجتماعية لفئة من الأعوان المتعاقدين العاملين بوزارة الشباب والرياضة في إطار عقود عمل بصفة عامل متعاقد خاضعة لنظام الأجر الأدنى المضمون بمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية. حيث تفيد المعطيات المتوفرة أن هذه الفئة والتي تضم أعواناً مباشرين بمختلف المؤسسات والهياكل التابعة لوزارة الشباب والرياضة تزاوّل مهامها بصفة فعلية ومنظمة منذ سنة 2015، كما أن عقود تشغيلهم تمت وفق الصيغ المعمول بها، وهم منخرطون بالصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية ولهم معرفات وحسابات اجتماعية قانونية، غير أنهم مازالوا إلى اليوم يشتغلون في وضعيات تعاقدية هشة وبأجور محدودة لا تستجيب لمتطلبات العيش الكريم ولا تعكس سنوات الخدمة الفعلية التي قضوها داخل الإدارة.

كما تبين المعطيات الواردة في مطالهم أن هؤلاء الأعوان، وعلى اختلاف مستوياتهم التعليمية ومهامهم الفعلية، يؤمنون خدمات قارة داخل المرفق العمومي منذ سنوات دون أن يتمتعوا بحقوق مهنية وإدارية مماثلة لتلك المخولة لبقية الأعوان المباشرين، وخاصة من حيث

-التصنيف والترتيب المهني

-الترسيم أو الإدماج،

-التمتع بمسار مهني واضح إمكانية الترقية والمناظرات الداخلية،

-والانتفاع بكامل الحقوق والامتيازات المرتبطة بالوظيفة

العمومية.

ولئن ثمنت هذه الفئة ما تم الإعلان عنه سابقا من توجهات لإنهاء التشغيل الهش بالقطاع العام، فإنها لا تزال إلى حد الآن تنتظر تسوية وضعيتها المهنية بصورة فعلية ومنصفة، بما يضمن كرامتها واستقرارها الاجتماعي ويثمن سنوات عملها وخبرتها داخل الإدارة.

لذلك، أسألكم عما يلي:

(1) ما هي الإجراءات العملية والأجال الزمنية التي تعترم رئاسة الحكومة اتخاذها لتسوية الوضعية المهنية للأعوان المتعاقدين بالأجر الأدنى المضمون بمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية العاملين بوزارة الشباب والرياضة؟

(2) هل توجد خطة حكومية واضحة لإدماج هذه الفئة ضمن أسلاك وأصناف الوظيفة العمومية أو تسوية وضعياتهم وفق صيغ قانونية وإدارية تحفظ حقوقهم المهنية والاجتماعية؟

(3) ما هو العدد الرسمي والدقيق لهؤلاء الأعوان على المستوى الوطني، وما هي توزيعاتهم حسب الهياكل والمؤسسات والاختصاصات وسنوات الأقدمية؟

(4) هل تعترم الوزارة تمكين هذه الفئة من التصنيف والترتيب حسب الشهادت العلمية والخبرة المهنية والمهام المباشرة فعليا، بما يضمن مساواة أوضح مع بقية الأعوان القائمين بنفس الوظائف؟

(5) هل تم التنسيق بين رئاسة الحكومة ووزارة الشباب والرياضة ووزارة المالية والجهات المختصة في الوظيفة العمومية لإيجاد حل نهائي وشامل لهذه الوضعية، وما هي نتائج هذا التنسيق إن وُجد؟

وفي انتظار إجاباتكم، تفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: حول الوضعية المهنية للأعوان المتعاقدين بنظام الاجر الأدنى المضمون بمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية بوزارة الشباب والرياضة

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 27-04-2026 تحت عدد 26-2026-0001229-3000 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 2026-0114-23-2712 بتاريخ 2026-04-27.

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب السيد سفيان بن حليمة، حول تسوية الوضعية المهنية للأعوان المتعاقدين بالأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن غير الفلاحية بوزارة الشباب والرياضة، أتشرف بإفادتكم أنه بمقتضى ترخيص مصالح رئاسة الحكومة عدد 3/1308 بتاريخ 17 جانفي 2014 تم انتداب 255 عوناً بصفتهم عملة متعاقدين بحساب الأجر الأدنى المضمون ابتداء من تاريخ 01 مارس 2015 وذلك في إطار تسوية وضعية مجموعة من الأعوان العرضيين العاملين بالمؤسسات الشبابية الراجعة بالنظر لمصالح الوزارة، وهم كالآتي:

-42 عوناً مكلفون بالإشراف على تسيير نوادي الشباب الريفي

-و 74 منهم مكلفون بأعمال التنشيط بالتنسيق المباشر مع دور الشباب المتنقلة

-ويقوم البقية بأعمال الحراسة والتنظيف والبستنة والطبخ...

وفي إطار تكريس مبادئ السياسة الاجتماعية للدولة ومراعاة لأوضاعهم المالية الهشة تمت إحالة المعطيات المتعلقة بالأعوان المتعاقدين بالأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن غير الفلاحية والمتعاقدين بوزارة الشباب والرياضة إلى مصالح رئاسة الحكومة مرفقة بالانعكاس المالي قصد النظر في إمكانية تسوية وضعية إنتدابهم حسب مستوياتهم العلمية.

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد، والسلام.

السؤال الكتابي

للنائب عادل ضياف

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام

الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول وضعية جمعية الشبيبة الرياضية للجيدو والجوجوتسو بسيدي حسين.

المرفقات: نسخة من ملف في الغرض.

تحية طيبة وبعد،

تلعب الجمعيات الرياضية بالأحياء الشعبية دوراً هاماً في استقطاب الأطفال والشباب وصقل مواهبهم والتصدي لكل أنواع السلوكات المحفوفة بالمخاطر والجريمة بأنواعها ومن بين هذه الجمعيات التي تضم قرابة 200 شاب وشابة وتوجت في عديد المناسبات (عدد 02 ميداليات ذهبية وواحدة برونزية في البطولة الوطنية عدد 14 ميدالية (3 ذهبية 5 فضية 6 برونزية في البطولة الإقليمية للجيدو)، ميدالية ذهبية في بطولة إفريقيا بالمغرب في رياضة الجوجوتسو) لكن رغم ذلك تعاني الجمعية من مشاكل مادية أثرت على نشاطها خاصة بعد التفرغ في معلوم كراء دور الشباب من 250 د شهرياً إلى 600 د رغم أن الجمعية تقوم بالتدريب بصفة تطوعية ولديها استحقاقات مالية لدى وزارة الشباب والرياضة في علاقة بعقود الأهداف للموسمين اختصاص جيدو لسنة 2023-2024 و2024-2025 (تقدر ب 5600 ديناراً).

وكذلك في علاقة بمنحة التنوير العمومي للموسم 2024 - 2025 تقدر ب 4000 د علماً وأن الوزارة وبالتنسيق مع ولاية تونس تعهدت بدعم الجمعية وبالتكفل بجزء من معلوم الكراء ولكن إلى حد الآن لم يتم ذلك.

لذا نطلب من سيادتكم التدخل من أجل إنقاذ أبناء سيدي حسين ومساعدة جمعية الشبيبة الرياضية بسيدي حسين على مواصلة نشاطها بالقاعات الرياضية بسيدي حسين وذلك بالتكفل بالمبلغ الإضافي لمعلوم الكراء أو بإعفاؤها كلياً منه حفاظاً على الأجيال القادمة وتشجيعاً لهم على الانخراط في مثل هذه الأنشطة الهامة.

وتقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: حول وضعية جمعية الشبيبة الرياضية للجيدو والجوجوتسو بسيدي حسين

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 02-02-2026 تحت عدد 26-2026-3000 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 2026-02-02 0001118-23 بتاريخ 2026-02-02.

وبعد تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الصادر عن النائب بمجلس نواب الشعب السيد عادل ضياف، حول طلب إعفاء جمعية الشبيبة الرياضية للجيدو والجوجوتسو بسيدي حسين من خلاص معلوم كراء قاعة الرياضات الفردية بالمركب الشبائي والرياضي بسيدي حسين، وفقا للتعريف الجديدة المحددة من قبل إدارة الاختبارات بوزارة املاك الدولة والشؤون العقارية، أنشرف بإفادتكم بما يلي :

لقد تم التعاقد مع جمعية الشبيبة الرياضية للجيدو والجوجوتسو بسيدي حسين لاستغلال جزء من قاعة الرياضات المتعددة الاختصاصات بدار الشباب بسيدي حسين بمعلوم شهري قدره 600 دينار طبقا للتعريف المحددة من قبل إدارة الاختبارات بوزارة الملك الدولة والشؤون العقارية، لكنها تخلفت عن تسديد معالم الاستغلال المتفق عليها بعنوان كامل سنة 2025، وبعد التنبيه عليها لتسديد ما تخلد بذمتها قامت الجمعية المذكورة بتاريخ 04-02-2026 بخلاص مبلغ 3200 دينار بعنوان تسديد جزء من المبلغ المتخلد بذمتها ، وتم الترخيص لها استثنائيا لاستئناف نشاطها بقاعة الرياضات المتعددة الاختصاصات بدار الشباب بسيدي حسين إلى حين تسوية وضعيتها المالية.

كما نحيطكم علما أن الجمعية المذكورة تنتفع بعدد التمويلات والدعم من هيكل عمومية مختلفة، حيث تحصلت على مبلغ قدره 4000 دينار من وزارة الشباب والرياضة بعنوان التمويل العمومي للموسم الرياضي 2024/2025، وتحصلت على مبلغ 5000 دينار من ولاية تونس بعنوان الموسم الرياضي 2025/2026 (بعد ان تم الترفيع في هذه المنحة من 2000 دينار إلى 5000 دينار)، كما أن بلدية بسيدي حسين بصدد تحويل منحة التمويل العمومي لفائدة الجمعية والمقدرة بـ 6000 دينار،

وبناء على ما سبق ذكره، فإنه يتعذر منح هذه الجمعية إعفاء إضافي من معلوم استغلال الفضاءات العمومية، باعتبار أن هذا الإجراء يتعارض مع مبادئ حسن توظيف الموارد العمومية وتحقيق مبدأ المساواة بين مختلف الجمعيات.

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد، والسلام.

السؤال الكتابي

للنائب عبد العزيز الشعباني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل إليكم ما يلي:

الموضوع: حول إحداث نوادي شبابية بعدد من المناطق الريفية بمعتمدية القصرين الجنوبية.

نظراً لغياب الفضاءات الشبابية والترفيهية بعدد من المناطق الريفية وما لذلك من تأثير سلبي على الشباب، فقد أصبح من

الضروري إحداث نوادي شبابية بكل من مقدودش سيدي حراث بلهيجات، فج بوحسين والدغرة، لتقريب الخدمات الثقافية والرياضية من الشباب وتعزيز النشاط الجمعياتي بالمناطق الداخلية.

فهل تمت برمجة هذه المشاريع ضمن ميزانية التنمية القطاعية؟ وهل تم تحديد أولويات التدخل الزممي بحسب احتياجات كل منطقة؟

ومتى سيتم الانطلاق في تنفيذها؟ وفي انتظار ردكم وتفاعلكم الإيجابي بخصوص هذا الموضوع تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: حول إحداث نوادي شبابية بعدد من المناطق الريفية بمعتمدية القصرين الجنوبية .

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 02-02-2026 تحت عدد 26-2025-3000 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 2026-02-02 0001118-23 بتاريخ 2026-02-02.

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الصادر عن النائب بمجلس نواب الشعب السيد عبد العزيز الشعباني، حول إحداث نوادي شبابية ريفية بكل من مقدودش وسيدي حراث وبلهيجات وفج بوحسين والدغرة بمعتمدية القصرين الجنوبية أتشرف بإفادتكم بأن نادي الشباب الريفي بسيدي حراث وظيفي وينشط وقد تم التدخل به من قبل سلطة الإشراف، كما تم من جهة أخرى برمجة تحويل نادي الشباب الدغرة إلى دار شباب ضمن ميزانية الاستثمار لسنة 2026، مع إيلاء بقية المقترحات الأهمية اللازمة في إطار إعداد المخطط الخماسي للتنمية 2026-2030.

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد، والسلام.

السؤال الكتابي

للنائب عصام البحري جابري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

تحية طيبة،

متى يتم انطلاق تعشيب ملعب شنتي؟

متى يتم انطلاق أشغال الحوض المائي بمركب شالة؟

متى يتم انطلاق القسط الثاني لمركب شالة؟

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: حول موعد انطلاق إجراءات تعشيب ملعب شنتي، وأشغال الحوض المائي والقسط الثاني لمركب شالة .

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 28-03-2026 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 2026-03-23 0002285 بتاريخ 2026-03-30.

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الصادر عن النائب بمجلس نواب الشعب السيد عصام البحري جابري حول موعد انطلاق أشغال تعشيب ملعب شنتي،

وأشغال الحوض المائي والقسط الثاني لمركب شالة، أشرف بإفادتكم بما يلي:

أولا - بخصوص مشروع تعشيب الملعب البلدي بشني:

بعد تعيين المصممين تم بتاريخ 10 أفريل 2026 عقد جلسة عمل بالإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بقباس تم خلالها الاتفاق مع المهندس المستشار المكلف بالدراسات الفنية للمشروع على التسريع بإعداد ملف طلب العروض من أجل تفادي مزيد تأخر المشروع.

ثانيا - بالنسبة لموعد إنطلاق مشروع تهيئة الحوض المائي بمركز إقامة الشباب بشالة:

تم إستكمال الدراسات والإعلان عن طلب العروض وحدد تاريخ 17 أفريل 2026 كآخر أجل لفتح العروض وهو حاليا في مرحلة التقييم.

ثالثا فيما يتعلق بموعد إنطلاق القسط الثاني من مشروع تأهيل مركز إقامة الشباب بشالة:

هذا المشروع مرسوم على حساب ميزانية الاستثمار لوزارة الشباب والرياضة لسنة 2026 بكلفة قدرها 2.5 مليون دينار وقد تم إستكمال مختلف مراحل طلبات العروض وإختيار المقاول، وعرض الملف على أنظار اللجنة الجهوية للصفقات العمومية بقباس وسيتم إتمام إجراءات إبرام الصفقة، وإعطاء الإذن بانطلاق الأشغال قريبا.

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد،

والسلام.

السؤال الكتابي

للنائب فتحي المشرقي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: تسوية وضعية الأجر الأدنى لمختلف المهن في القطاعات الغير الفلاحية.

المصاحيب: نسخة من عريضة لرئاسة الجمهورية

- 02 نسخ من عقود شغل

تحية وبعد،

مجموعة من العمال وقع تشغيلهم بمختلف المندوبيات الجهوية التابعة لوزارة الشباب والرياضة منذ سنة 2015 وبعقود عمل بصفة عامل متعاقد بنظام الأجر الأدنى المضمون بمختلف المهن بالقطاعات الغير الفلاحية والخاضعة لمجلة الشغل والوظيفة العمومية عدد 112 لسنة 1983 بعقود عمال تمت بموجب رئاسة الحكومة عدد 1308 بتاريخ 17/01/2014 وعددهم لم يتجاوز 256 عون متعاقد كما انهم يتمتعون بالانخراط بنظام التقاعد والحياة الاجتماعية ولهم معرف وحيد ويختلف مستواهم التعليمي من ابتدائي وثانوي وجامعي.

السؤال:

متى يتم تسوية الوضعية المهنية لهاته الفئة وادماجهم وتنظيمهم بصنف أو رتبة ليتمتعوا بحقوقهم كاملة؟

والسلام

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: حول موعد تسوية الوضعية المهنية للأعوان المتعاقدين بنظام الأجر الأدنى المضمون بمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية بوزارة الشباب والرياضة

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 27-4-2026 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 2026-23-2712 بتاريخ 2026-4-27.

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الصادر عن النائب بمجلس نواب الشعب فتحي المشرقي، حول موعد تسوية الوضعية المهنية للأعوان المتعاقدين بنظام الأجر الأدنى المضمون بمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية بوزارة الشباب والرياضة، أشرف بإفادتكم أنه تم إعداد قاعدة معطيات محينة تضم 255 عونا متعاقدون بالأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن غير الفلاحية وتشمل 42 عونا مكلفون بالإشراف على تسيير نوادي الشباب الريفي و 74 عونا مكلفون بأعمال التنشيط بالتنسيق المباشر مع دور الشباب المتنقلة، ويقوم البقية بأعمال الحراسة والتنظيف والبستنة والطبخ ... وهي محل متابعة مستمرة بالتنسيق مع مصالح رئاسة الحكومة، قصد إيجاد الحلول الكفيلة لتسوية وضعيتهم المهنية. أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد، والسلام.

السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام

الداخلي لمجلس نواب الشعب

أشرف بأن أحيل إليكم بأسئلة كتابية.

تحية طيبة،

وبعد،

حيث وقع رصد اعتمادات بقيمة مائتين وخمسون ألف دينار لتعشيب ملعب حي بسانية جبارة زاوية سوسة متى تنطلق إجراءات الصفقة لتعشيب ملعب الحي بسانية جبارة زاوية سوسة؟

والسلام

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: حول موعد انطلاق إجراءات صفقة تعشيب ملعب الحي بسانية جبارة زاوية سوسة.

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 28-3-2026 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 2026-23-0002285 بتاريخ 2026-3-30.

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الصادر عن النائب بمجلس نواب الشعب السيد يوسف التومي، موعد إنطلاق إجراءات صفقة تعشيب ملعب الحي بسانية جبارة زاوية سوسة، أشرف بإفادتكم أن هذا المشروع مرسوم على حساب ميزانية الاستثمار لوزارة الشباب والرياضة لسنة 2026 بكلفة قدرها 250 ألف دينار وسيتم إنجازها من قبل بلدية زاوية سوسة تحت إشراف السيد والي الجهة، وستنطلق أشغاله بعد استكمال جميع مراحل الدراسات الفنية.

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد،

والسلام.

السؤال الكتابي

للمنظمة ريم الصغير

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي.

الموضوع: حول وضعية المتعاقدين بنظام الأجر الأدنى المضمون بوزارة الشباب والرياضة.

يعتمد عدد من الأعدان المتعاقدين بوزارة الشباب والرياضة إلى العمل في إطار نظام الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية منذ سنوات، حيث تم تحيين عقودهم وإصلاحها وأصبحت عقودهم مسترسلة، كما أنهم يتمتعون بمعرفة وحيد ومنظرون في نظام التقاعد والحياة الاجتماعية.

ورغم هذه الوضعية القانونية والإدارية لا يزال هؤلاء الأعدان يعيشون حالة من عدم الاستقرار المادي والاجتماعي في ظل غياب رؤية واضحة لتسوية وضعيتهم أو إدماجهم بصفة نهائية، رغم مساهمتهم المتواصلة في تأمين سير العمل داخل الهياكل والمؤسسات الراجعة بالنظر إلى الوزارة.

وعليه، نتوجه إلى سيادتكم بالسؤال التالي:

ما هي الإجراءات التي تعتزم وزارة الشباب والرياضة اتخاذها لتسوية وضعية المتعاقدين العاملين بنظام الأجر الأدنى المضمون، خاصة في ظل استرسال عقودهم وانخراطهم في منظومة التغطية الاجتماعية؟

وهل توجد خطة لإدماجهم أو تحسين وضعيتهم المهنية؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: حول وضعية الأعدان المتعاقدين لمختلف مهن القطاعات غير الفلاحية

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 03-4-2026، والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 0002374-0114-23-2026 بتاريخ 03-4-2026.

وبعد، تبعاً لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب السيدة ريم الصغير، حول تسوية وضعية الأعدان المتعاقدين بالأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن غير الفلاحية والمتعاقدين بوزارة الشباب والرياضة وعددهم 255 عوناً، أتشرف بإفادتكم أنه بمقتضى ترخيص مصالح رئاسة الحكومة عدد 3/1308 بتاريخ 17 جانفي 2014 تم انتداب المعنيين بصفة عملة متعاقدين بحساب الأجر الأدنى المضمون ابتداء من تاريخ 01 مارس 2015 وذلك في إطار تسوية وضعية مجموعة من الأعدان العرضيين العاملين بالمؤسسات الشبابية الراجعة بالنظر لمصالح الوزارة، وهم كالآتي:

42- عوناً مكلفون بالإشراف على تسيير نوادي الشباب الريفي،

و- 74 منهم مكلفون بأعمال التنشيط بالتنسيق المباشر مع دور الشباب المتنقلة،

ويقوم البقية بأعمال الحراسة والتنظيف والبستنة والطبخ وغيرها وفي إطار تكريس مبادئ السياسة الاجتماعية للدولة ومراعاة

لأوضاعهم المالية الهشة، تمت إحالة المعطيات المتعلقة بالأعدان المتعاقدين بالأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن غير الفلاحية والمتعاقدين بوزارة الشباب والرياضة إلى مصالح رئاسة الحكومة مرفقة بالانعكاس المالي قصد النظر في إمكانية تسوية وضعية إنتدابهم حسب مستوياتهم العلمية.

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد، والسلام.

السؤال الكتابي

للمنظمة مريم الشريف

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول توفير فضاء للشباب عوض دور الشباب المغلقة.

تحية طيبة وبعد،

في ظل ارتفاع نسبة الجريمة واستهلاك المخدرات وانتشار العنف خاصة في صفوف الأطفال والشباب كنا قد تقدمنا لكم بطلب لتوفير فضاء للترفيه والقيام بالأنشطة الثقافية والرياضية عوض دور الشباب المغلقة (دار الشباب بالقباية ودار الشباب بوادي الليل) لأسباب الصيانة.

نتقدم إليكم بالسؤال التالي:

متى يتم البدء في أشغال صيانة دار الشباب بالقباية ودار الشباب بوادي الليل رغم أن الاعتمادات مرصودة؟

متى يتم توفير فضاء لدور الشباب حتى انتهاء أشغال الصيانة؟

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: حول توفير فضاء للشباب عوض دور الشباب المغلقة. **المرجع:** إحالتكم المؤرخة في 03-4-2026 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 0002374-23-2026 بتاريخ 03-4-2026.

وبعد، تبعاً لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الصادر عن النائبة بمجلس نواب الشعب السيدة مريم الشريف حول تاريخ البدء في أشغال صيانة دار الشباب بالقباية ودار الشباب بوادي الليل، وموعد توفير فضاء لدور الشباب حتى انتهاء أشغال الصيانة، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

أولاً: بخصوص مشروع تهيئة دار الشباب القباية:

هذا المشروع مبرمج منذ سنة 2023 باعتماد قدره 100 ألف دينار، وتشرف على إنجازه الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بولاية منوبة كصاحب مشروع مفوض، وقد تم إعداد الاختبار الفني للبنية وتمت المصادقة عليه وأفضت نتائج الاختبار إلى كلفة جملية قدرها 560 ألف دينار، وتم توفير الاعتمادات الإضافية اللازمة خلال سنة 2025

كما تم بتاريخ 16-12-2025 تعيين فريق المصممين والانطلاق في إنجاز الدراسات غير أن المهندسة المستشارة المكلفة بقسط الهياكل تخلت عن المشروع بطلب منها بتاريخ 04-02-2026، ليتم بتاريخ 12-2-2026 تعيين مهندس مستشار بديل.

وفي إطار استئناف الدراسات انعقدت جلسة عمل بتاريخ 16-3-2026 تم خلالها دعوة المهندس المعماري بالتنسيق مع مكتب

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي للنائب بمجلس نواب الشعب
"السيد غسان يامون"

السؤال:

بخصوص وضعية مسجد "سيدي جمور" الكائن بمنطقة القرع
من معتمدية أجيم.

الجواب:

تبعاً للمكتوب المشار إليه بالمرجع المرفق بسؤال كتابي تقدّم به
السيد غسان يامون، عضو مجلس نواب الشعب بخصوص وضعية
مسجد "سيدي جمور" الكائن بمنطقة القرع من معتمدية أجيم،
يشرفني إفادتكم بما يلي:
-المعلم المذكور مدرج ضمن المعالم الدينية الأثرية بجزيرة جربة
وضمن لائحة التراث العالمي.

-في إطار سعي الوزارة للحفاظ على مثل هذه المعالم وقع ترسيمه
ضمن قائمة المعالم الدينية التي تنفق عليها الدولة بتاريخ 01 ديسمبر
2012.

-العقار المقام فوقه يتبع الملك العمومي البحري المحدد بالأمر
عدد 452 بتاريخ 18 فيفري 1994.

-بتاريخ 13 مارس 2025 تمت إفادتنا من قبل الإدارة الجهوية
للشؤون الدينية بمدنيين أن المسجد بحاجة للتدخل والصيانة نظراً
لتردي وضعيته الإنشائية.

-لم يقع غلقه لأن بيت الصلاة بحالة حسنة والأجزاء المتضررة هي
الفضاء الخارجي) السور الذي يحيط به - تمت مراسلة السيد والي
مدنين بتاريخ 17 فيفري 2026 قصد فتح استشارة فنية لتكليف
مكتب دراسات مختص لإنجاز الدراسات الفنية المتعلقة بترميمه
وصيانتته وتكليف مكتب مراقبة للمصادقة عليها.

-تم استحثاث الجهات المعنية قصد التسريع في مدنا بالمطلوب
وإتمام بقية الإجراءات اللازمة في الغرض. والموضوع محل متابعة من
الوزارة.

-بالنسبة للاعتمادات المالية اللازمة للمشروع فسيتم تحديدها
بعد موافقتنا بالدراسات الفنية ، أما بخصوص الإعتمادات المالية
الإضافية يتم النظر فيها أيضاً حسب الاعتمادات المتوفرة بميزانية
الوزارة.

السؤال الكتابي

للناتبة أسماء الدرويش

الموضوع: توجيه سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور
و 129 من النظام الداخلي حول الإخلالات المسجلة في تسيير أحد
المساجد وسبل ضمان حسن سير المرفق الديني وتأطير تشريك
المصلين

تحية وتقدير وبعد،

تبعاً لما ورد علينا من عرائض صادرة عن عدد من المصلين بأحد
المساجد الكائن بمعمدية منوبة، والمتعلقة بالتظلم من بعض
التصرفات المنسوبة إلى المؤذن، والتي اعتبروها إخلالاً بحسن سير
المرفق الديني وبحرمة بيوت الله، وقد تم ايداعها بالمتدوبية الجهوية
للشؤون الدينية بمنوبة.

الدراسات المكلفة بقسط الهياكل إلى موافاة الإدارة بتقرير يتضمن
تقييماً للوضعية الحالية لدار الشباب ومقارنتها بما ورد بتقرير الاختبار
الفني المصادق عليه، والبرنامج الوظيفي للمشروع.

ثانياً: بخصوص مشروع تهيئة دار شباب وادي الليل:

فقد تم اختيار المقاوله عن طريق صفقة بالتفاوض المباشر بكلفة
قدرها 461 ألف دينار، وتم إعطاء الإذن الإداري للمقاوله للإنتاق في
الأشغال بتاريخ 15 ماي 2026.

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد، والسلام.

السؤال الكتابي

للنائب غسان يامون

تبعاً للفصلين عدد 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي
لمجلس نواب الشعب أقدم لسيداتكم بسؤال كتابي

الموضوع: بخصوص صيانة جامع سيدي جمور بجزيرة جربة

يعد جامع سيدي جمور من المساجد التاريخية بجزيرة جربة وهو
من المساجد الحصون الموجودة على الساحل البحري. وحيث أنه
مسجد مسجل في قائمة المعالم التراثية والتاريخية للبلاد التونسية كما
تم تسجيله مؤخراً ضمن التراث العالمي لليونسكو ضمن قائمة
المساجد التي تم تسجيلها بجزيرة جربة وحيث أن هذا المعلم ذو قيمة
تاريخية وطنية وعالمية متدعي للسقوط نتيجة غياب الصيانة والترميم.
ويومياً تتفاقم حالته وأصبح المعلم مهدداً بالانهيار الكلي. وحيث أن
صيانة هذه المعالم تتطلب تدخل دقيق وفي من أهل الاختصاص
وتحت رقابة السلطة المختصة لكي لا تؤدي عملية الصيانة إلى تشويه
المعلم وفقدانه لقيمتها التاريخية كما أن لدولة تونس التزامات دولية
في صيانة المعالم المصنفة والمسجلة ومنها جامع سيدي جمور. وقد تم
رصد مشروعه لصيانتته مؤخراً بقيمة 50 ألف دينار لكن إلى اليوم
مزال المشروع معطل رغم ضعف الاعتمادات المخصصة لهذا المعلم
الأثري وعليه أقدم بالأسئلة التالية:

1/متي سيتم صيانة وترميم جامع سيدي جمور؟

2/لماذا تعطل مشروع الصيانة المسجد ؟

3/هل يمكن أن توفر وزارة الشؤون الدينية اعتمادات مالية أخرى

لصيانة مسجد سيدي جمور؟

إجابة السيد وزير الشؤون الدينية

الموضوع: إجابة عن أسئلة كتابية .

المرجع :مكتوبكم عدد ص 2026-26-3000-0001208 بتاريخ 24
أفريل 2026.

المصاحب: عدد 03 بطاقات

تحية طيبة وبعد،

فتبعاً لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه أتشرف بأن أحيل
عليكم ثلاث بطاقات تتضمن إجابات عن أسئلة توجه بها إلينا السادة
النواب المحترمون

-السيدة مريم الشريف

-السيدة أسماء الدرويش

-السيد غسان يامون

مع فائق الاحترام

والسلام

إجابة السيد وزير الشؤون الدينية

بطاقة

تتضمن إجابة عن أسئلة كتابية للناطقة بمجلس نواب الشعب
"السيدة أسماء درويش"

الجواب:

أتشرف بإفادتكم بأن متابعة سير الشأن الديني وسير نشاط الإطارات المسجدية (أئمة خطابة / أئمة خمس/مؤذنين /قائمين بشؤون البيت) يخضع إلى الأمر الحكومي عدد 1228 لسنة 2019 المؤرخ في 24 ديسمبر 2019 حيث يتم تعيينهم بمقتضى قرار من السيد وزير الشؤون الدينية باقتراح من لجنة الاختبارات المكلفة باختيار المترشحين للخطط المسجدية وكذلك عزلهم أو إنهاء تكليفهم عند عدم الالتزام بضوابط الخطة المسجدية يتم أيضا بمقتضى قرار من السيد وزير الشؤون الدينية بعد الاطلاع على الحيثيات التي يمد بها ممثلو الوزارة بالجهة.

كما أنه بالنسبة لاختبار المؤذنين فنحيطكم علما أنه يتم التأكد من قدرتهم على الأذان بطريقة سليمة ومقبولة. وبعد انتدابهم يخضعون لإشراف الواعظ المحلي المتواجد بالمعتمدية التي يرجعون لها بالنظر من حيث التأطير والمتابعة ولا يتم إعفاء أي من الإطارات المسجدية إلا بعد التأكد من عدم التزامه بضوابط الخطة المسجدية علما أن الإجراءات المتبعة في الاعفاء تكون حسب درجة الخطأ والإخلالات المنسوبة للإطار المسجدي إستنادا للفصل التاسع من الأمر الحكومي عدد 1228 لسنة 2019 المؤرخ في 24 ديسمبر 2019 والمتعلق بالإطارات المسجدية الذي يخضع الإطارات المسجدية لنفس العقوبات التأديبية التي تسلب على الأعوان الوقتيين الخاضعين لأحكام القانون عدد 112 لسنة 1983.

أما بالنسبة للسؤال المتعلق بالإخلالات المسجلة في تسيير المساجد والعرائض الواردة على الوزارة بخصوص التذمر من بعض الإطارات أو تركيهم أو التبليغ عن الاخلالات بوجه عام فإنه تقع معالجتها على مستويين: مستوى أول عن طريق متابعة الواعظ المحلي للمسألة علما أن كل معتمدية يتواجد بها على أقل واعظ محلي يتولى المتابعة والإشراف على حسن سير الشأن الديني في المعالم الدينية الراجعة له بالنظر ويقوم بتقييم الشكايات الواردة وإعداد تقرير في الغرض يرفع للمدير الجهوي الذي يقوم بمزيد التحري في الوضعية و رفعه للإدارة المركزية و يمكن لوزير الشؤون الدينية الاستئناس بتقرير الواعظ المحلي وتقرير المدير الجهوي و الاذن باجراء بحث إداري بالنسبة لبعض الوضعيات التي تتطلب مزيد التحري وذلك بتكليف فريق تفقد من التفقدية العامة للشؤون الدينية أو التفقدية العامة للشؤون الإدارية والمالية حسب الاختصاص ، يتولى بدوره تقديم تقرير في الغرض بعد التنقل ميدانيا للمعلم والإدارة الجهوية التي يرجع لها بالنظر.

أما المستوى الثاني فيتعلق بالعرائض التي تودع مباشرة في مكتب الضبط المركزي بالوزارة فتتم معالجتها من قبل مكتب الشؤون الجهوية والمؤسسات تحت الاشراف لدارستها ومتابعتها مع مختلف الأطراف المتدخلة جهويا ومركزيا وبعد تقريرها في الغرض يرفعه للسيد الوزير لاتخاذ الإجراءات اللازمة والاذن بالتفقد فيها إذا تطلبت الوضعية ذلك.

وفي المقابل، ما تم تسجيله من مساع مضادة لتجميع إمضاءات من أطراف أخرى لدعم نفس المؤذن، مما أدى إلى حالة من التوتر والانقسام داخل محيط المسجد،

وحيث أنّ الإشراف على المساجد وتأطير الإطارات الدينية وضمان حيادها وحسن أدائها يبقى من مشمولات وزارة الشؤون الدينية، طبقا للتشريع الجاري به العمل،

وحيث تم في نفس الدائرة سابقا إعفاء أحد الأئمة بصفة سريعة - إثر خطأ تقني ولأنه تم تداوله عبر شبكات التواصل الاجتماعي رغم ما عُرف به من كفاءة ومحبة لدى أهالي الجهة، ورغم تقديم عديد العرائض المطالبة بإعادته، وذلك في ظل النقص المسجل في عدد الأئمة، ودون مراجعة ذلك القرار إلى حد تاريخه،
فإنّي أتوجه إليكم بالأسئلة التالية:

-ما هي الإجراءات المعتمدة لدى الوزارة للتثبت من التشكيات الواردة من المواطنين بخصوص سلوك الإطارات الدينية، وخاصة المؤذنين؟

-هل تم فتح تحقيق إداري أو ميداني في الغرض بخصوص الحالة المذكورة؟ وما هي نتائجه إن وجدت؟

-ما هي المعايير المعتمدة لتقييم أداء المؤذنين واتخاذ قرارات الإبقاء أو النقل أو الإعفاء؟

-كيف تضمن الوزارة توحيد معايير التدخل واتخاذ القرار بين مختلف الحالات، بما يضمن مبدأي الإنصاف وتكافؤ المعاملة؟

-ما هي التدابير المستعجلة التي تعتمده الوزارة اتخاذها لإعادة الهدوء وضمان السير العادي للمرفق الديني في هذه الحالة؟

-ما هو الإطار القانوني والتنظيمي الذي يضبط مدى تشريك المصلين في التبليغ عن الإخلالات داخل المساجد؟

-وما هي الآليات المعتمدة من قبل وزارة الشؤون الدينية لضمان حسن الاستماع إلى مشاغلهم دون أن يتحول ذلك إلى وسيلة ضغط أو تجاذب محلي يمس من حياد المساجد ووحدةها؟

-هل تعتمده الوزارة إرساء آليات رسمية منظمة تمكن المصلين من رفع الإخلالات بطريقة مؤسساتية، تحفظ حرمة الفضاء الديني وتمنع الانقسام داخله؟

إجابة السيد وزير الشؤون الدينية

الموضوع: إجابة عن أسئلة كتابية .

المرجع: مکتوبکم عدد ص 2026-26-3000-0001208 بتاريخ 24 أفريل 2026.

المصاحب عدد 03 بطاقات

تحية طيبة وبعد،

فتبعا لمراسلتكم المشار اليها بالمرجع أعلاه أتشرف بأن أحيل عليكم ثلاث بطاقات تتضمن إجابات عن أسئلة توجه بها إلينا السادة النواب المحترمون:

-السيدة مريم الشريف

-السيدة أسماء درويش

-السيد غسان يامون

والسلام

مع فائق الاحترام

السؤال الكتابي

للنائبة مريم الشريف

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: تسوية وضعية العاملين بالمساجد

تحية طيبة وبعد،

إن وضعية العاملين بالمساجد تعاني من هشاشة وغياب الحقوق المهنية والاقتصادية للإطارات المسجدية والاستقرار الوظيفي.

إن تحسين ظروف عملهم ينعكس إيجابيا على جودة الخطاب الديني من خلال بناء نظام شفاف وعادل للمسار المهني للإطارات المسجدية في الانتداب والتكوين والتقييم والتدرج بما يضمن التزامهم بالقيم الوطنية ويدعم دورهم في حفظ السلم الاجتماعي وترسيخ قيم الاعتدال والوسطية.

كذلك يجب توفير الحماية الاجتماعية الكاملة للإطارات المسجدية على أهمية دورهم في تعزيز الهوية الوطنية التونسية في المجتمع.

متى يقع تسوية وضعية العاملين بالمساجد؟

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير الشؤون الدينية

الموضوع: إجابة عن أسئلة كتابية.

المرجع: مكتوبكم عدد ص 2026-26-3000-0001208 بتاريخ 24 أفريل 2026.

المصاحب: عدد 03 بطاقات

تحية طيبة وبعد،

فتبعنا مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه أتشرف بأن أحيل عليكم ثلاث بطاقات تتضمن إجابات عن أسئلة توجه بها إلينا السادة النواب المحترمون:

-السيدة مريم الشريف

-السيدة أسماء درويش

-السيد غسان يامون

والسلام

مع فائق الاحترام

إجابة السيد وزير الشؤون الدينية

بطاقة

تتضمن إجابة عن أسئلة كتابية للنائبة بمجلس نواب الشعب

" السيدة مريم الشريف "

الجواب:

أتشرف بإفادتكم بأن وضعية الإطارات المسجدية إلى تاريخ هذه الإجابة تخضع إلى الأمر الحكومي عدد 1228 لسنة 2019 المؤرخ في 24 ديسمبر 2019 حيث يتم تعيينهم بمقتضى قرار من السيد وزير الشؤون الدينية باقتراح من لجنة الاختبارات وكذلك انتدابهم ووضعياتهم المهنية وتأجيرهم.

السؤال الكتابي الأول

للنائب النوري الجريدي

عملا بالفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي أتشرف بأن أحيل إلى سيادتكم السؤال الكتابي التالي:

إثر مراسلاكم الواردة علينا بتاريخ 14 ماي 2026 والمتعلقة بفتح اعتمادات لإنجاز محطة التطهير بالسند والتي كنتم في مراسلة سابقة لرئاسة الحكومة قد اكدتم قبولكم تحميل اعتمادات لإنجاز محطة التطهير بالسند على ميزانية الدولة لسنة 2026

فإننا نؤكد أن جوابكم الاول لم يتعلق مطلقا بترسيم المشروع بمخطط التنمية وعرضه على اللجنة الوطنية للمصادقة على المشاريع العمومية بوزارة الاقتصاد والتخطيط بل إنكم اكدتم لرئاسة الحكومة في الاستشارة الاولى لتحميل نفقات إنجاز هذا المشروع على مسألة واحدة وهي جاهزية ملف هذا المشروع في وزارة البيئة التي اكدت استكمال كل مراحل اعداد الملف وأخرها اقتناء قطعة الأرض المخصصة للمشروع وعليه فإننا نطالبكم وهذا طلب جميع أهالي مدينة السند بالإسراع في فتح اعتمادات هذا المشروع الذي ينتظره المواطنون في مدينة السند ونذكركم بأن الحالة الكارثية الصحية والبيئية والمعمارية لهذه المدينة لا يتحمل مطلقا مزيدا من تعطل هذا المشروع.

إن إغراق هذا المشروع الذي حظي باهتمام رئاسة الجمهورية واعتبرته مشروعا ذا أولوية قصوى في الانجاز في تفاصيل الإجراءات الإدارية المطولة استهتار بأهم مطلب يطالب به اهاليها في مدينة السند منذ أكثر من عقدين ... فمتى تفتح وزارة المالية الاعتمادات المخصصة لهذا المشروع احتراماً لانتظارات اهاليها في هذه المنطقة الداخلية المحرومة من عديد مقومات التنمية والاستثمار والتشغيل ... ثم أليس من حق اهلي في السند العيش في بيئة نظيفة سليمة تزيح عنهم كابوس الأمراض الخطيرة التي باتت تهدد حياتهم وتذيقهم ألوانا من الألم والمعاناة لهذا جميعا يرجى منكم الحسم في أمر فتح اعتمادات مشروع تطهير مدينة السند قبل نفاذ صبر الأهالي وهم يرون مدينتهم وابنائهم مهددين في مقوم هام من مقومات وجودهم ... البيئة الصحية السليمة.

مع الشكر على حسن التفاعل

والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: السؤال الكتابي للسيد النائب النوري الجريدي حول رصد اعتمادات لإنجاز محطة تطهير بالسند.

المرجع: مكتوبكم عدد ص 2026-26-3000-575 بتاريخ 08 جوان 2026.

وبعد،

بمقتضى مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، أحلتهم علينا سؤالا كتابيا للسيد النائب النوري الجريدي حول رصد اعتمادات لإنجاز محطة تطهير بالسند.

وجوابا، أتشرف بإفادتكم بأن المشروع المذكور تم تقديمه من قبل مصالح الديوان الوطني للتطهير ضمن طلبات البحث عن تمويل في إطار التعاون الدولي ضمن برنامج متكامل. وبعد التنسيق مع مصالح وزارة الاقتصاد والتخطيط سيتم موافاتكم بمآل الملف.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب النوري جريدي

الموضوع: سؤال كتابي حول شبهات فساد وتضارب مصالح في إنتداب أعوان في وزارة المالية خارج إطار المناظرات الجاري بها العمل.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى السيد وزير الصحة بالأسئلة الكتابية التالية:

تحية طيبة وبعد،

في حين يحرم آلاف الشباب من ابنائنا المتحصلين على شهادت عليا من انتداب يضمن الحد الأدنى من كرامتهم وفي الوقت الذي يحرم منه المعاقون من نصيبهم في الانتداب والذي يضمنه القانون والدستور وينكل بهم في طوابير قوائم الانتظار على غرار الشاب .ع. من مدينة السند وغيره كثيرون يقع انتداب جملة من أقارب موظفين في وزارة المالية دون الخضوع لشروط التناظر بل بالوساطات القائمة على تضارب المصالح

نرفع اليكم هذه المراسلة لفتح بحث اداري عاجل في حقيقة شبهة الفساد هذه وتحميل من ساهم فيها المسؤولية القانونية الكاملة

تقبلوا أسى عبارات الشكر والتقدير والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب النوري الجريدي بخصوص المناظرة الخارجية للاختبارات لإنتداب مراقبين للمصالح المالية بوزارة المالية بعنوان سنة 2024

المرجع: مكتوبكم عدد 0007600 بتاريخ 25 جوان 2026

وبعد،

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، والمتعلق بالسؤال ال كتابي الذي توجه به السيد النائب النوري الجريدي بخصوص المناظرة الخارجية للاختبارات لإنتداب مراقبين للمصالح المالية بوزارة المالية بعنوان سنة 2024 أتشرف بإفادتكم بالملاحظات التالية:

أولاً: يشير نائب الشعب إلى أحد المترشحين بسؤاله الكتابي بالرمز ع ز والذي بالرجوع لملفات المترشحين تبين وأن المعني بالأمر مترشح عن جهة تونس في إطار المناظرة الخارجية بالاختبارات لإنتداب مراقبين للمصالح المالية بعنوان سنة 2024 مستفسراً عن أسباب عدم التصريح بنجاحه في إطار المناظرة المذكورة رغم أنه من أصحاب الإحتياجات الخصوصية.

وجواباً: نعلم الجنب وأن الإنتدابات الموجهة للأشخاص ذوي الإعاقة يتم وفقاً للتراتب والإجراءات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل، وفي إطار آليات خاصة تُعنى بهذه الفئة. حيث حُصصت بعض الخطط بعنوان سنة 2024 لإنتداب أشخاص من ذوي الإعاقة في رتبة مراقب للمصالح المالية، وتم إتخاذ الإجراءات الإدارية المتعلقة بها من طرف الجهات المعنية وطبقاً للإجراءات المعمول بها.

ثانياً: في ما يتعلق بترشح المعني بالأمر في إطار المناظرة الخارجية بالاختبارات لإنتداب مراقبين للمصالح المالية بعنوان سنة 2024 مثله مثل بقية المترشحين في هذه المناظرة فقد أفضت نتائجه إلى تحصيله على معدل عام يساوي 15.367 نقطة، مما مكنه من الحصول على المرتبة 113، في حين وأن عدد البقاع المعروضة للتناظر بالنسبة لإنتداب مراقبين للمصالح المالية بعنوان سنة 2024 عن جهة تونس

حدّد بسبعة وثمانين (87) خطة وأن آخر المسجلين بقائمة الناجحين (صاحبة المرتبة (87) تحصيلت على معدل عام يساوي 15.883 نقطة. وتحصل المعني بالأمر بذلك، على المرتبة ستة وعشرون (26) ضمن القائمة التكميلية.

وبخصوص إفادة السيد النائب من أنّ هناك من تم انتدابهم دون الخضوع لشروط التناظر، فإننا نؤكد حرصنا الكبير على احترام كافة الإجراءات والتراتب المعمول به في إطار تنظيم المناظرات والاختبارات.

والسلام

السؤال الكتابي الثالث

للنائب النوري جريدي

عملاً بالفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي أتشرف بأن أحيل إلى سيادتكم سؤال كتابي

متى تفتح وزارة المالية الاعتمادات المخصصة لإنجاز مشروع محطة التطهير بالسند والتي كانت رئاسة الحكومة قد أكدت عدم اعتراض وزارة المالية على تنزيل اعتمادات هذا المشروع في ميزانية الدولة لسنة 2026 إذا كان ملف هذا المشروع مستوفي الشروط، وهذا ما أكدته وزارة البيئة والديوان الوطني للتطهير.

وعليه يرجى من وزاراتكم فتح اعتمادات هذا المشروع البيئي الهام الذي ينتظره جميع أهالي مدينة السند من ولاية قفصة في أقرب الأجلان نقاداً لهذه المدينة المهددة منذ سنوات صحياً وبيئياً وعمرانياً.

وتقبلوا منا فائق عبارات الشكر والتقدير على التفاعل مع مطالب اهالينا.

والسلام .

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: السؤال الكتابي للسيد النائب النوري الجريدي حول رصد اعتمادات لإنجاز محطة تطهير بالسند .

المرجع: مكتوبكم عدد ص 2026-26-3000-1206 بتاريخ 27 أفريل 2026.

وبعد،

بمقتضى مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، أحلتم علينا سؤالاً كتابياً للسيد النائب النوري الجريدي حول رصد اعتمادات لإنجاز محطة تطهير بالسند.

وجواباً، أتشرف بإفادتكم بأن التعهد بالمشاريع العمومية يتم من خلال مسار تحدده النصوص التشريعية والترتيبية الجاري بها العمل وينطلق بداية بتسليم المشروع العمومي بمخطط التنمية ثم عرضه على اللجنة الوطنية للمصادقة على المشاريع العمومية بوزارة الاقتصاد والتخطيط للنظر في جميع عناصر الجاهزية ثم عرضه ضمن مناقشات ميزانية المهمة المكلفة بالإنتاج ثم ترسيمه بعد الأخذ بعين الاعتبار للتوازنات العامة لميزانية الدولة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عصام البحري جابري

تبعاً للفصلين عدد 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية : تحية طيبة،

1.تفضلوا الى حضرتكم بدعم ولاية قابس على المستوى الثقافي فهل يمكن إقرار دعم استثنائي من وزارتك الموقرة لفائدة المسرح البلدي بقابس بقيمة مليار ونصف من المليمات في إطار المصلحة العامة والتنمية الثقافية العادلة بين الجهات ؟

2.متى يتم افتتاح الإدارة الجهوية للديوانة بقابس ؟

3.هل تم رصد الاعتمادات المالية الخاصة للقسط الثاني بقصر المالية بقابس؟

مع فائق عبارات التقدير والاحترام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع:الإجابة عن الأسئلة الكتابية للنائب عصام البحري

جابري

المرجع :مراسلتكم عدد 0000776-3000-26-2026 بتاريخ 30 مارس 2026.

وبعد،

بمقتضى مراسلتكم المشار إليها أعلاه، طلبتم الإجابة عن أسئلة كتابية للسيد النائب عصام البحري جابري حول ولاية قابس

1-السؤال: هل يمكن إقرار دعم استثنائي لفائدة المسرح البلدي بقابس بقيمة 1,5 م د في إطار المصلحة العامة والتنمية الثقافية العادلة بين الجهات؟

الجواب: تعتبر المسارح البلدية مرافق عمومية محلية ترجع بالنظر إلى الجماعات العمومية المحلية، وبالتالي هي التي تتولى إحداثها وتنظيمها وضمان حسن سيرها في حدود مواردها المالية ولا تدخل على هذا الأساس ضمن مشمولات وزارة الشؤون الثقافية وتبعاً لذلك لا يمكن إقرار دعم استثنائي لفائدته من ميزانية الدولة بقابس؟

2-السؤال : متى يتم افتتاح الإدارة الجهوية للديوانة بقابس؟

الجواب: تم افتتاح الإدارة الجهوية للديوانة بقابس يوم 1 أفريل 2026

3-السؤال: هل تم رصد الاعتمادات المالية الخاصة للقسط الثاني بقصر المالية بقابس؟

الجواب: تم رصد اعتمادات قدرها 15 م د سنة 2026 بعنوان أشغال القسط الثاني لمشروع قصر المالية بقابس وهو الآن في طور إعداد ملف طلب العروض.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب فوزي دعاس

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية :

في إطار متابعة وضعية المؤسسات الصغرى والمتوسطة وبالرجوع إلى ما تضمنته قوانين المالية لسنوات 2024 و2025 و2026 من إجراءات تتعلق بدعم التمويل خاصة عبر آليات ضمان القروض وخطوط التمويل الموجهة،

وحيث نص قانون المالية لسنة 2026 على إحداث جملة من خطوط التمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة، لا سيما بالفصول 23 و25 و26 إضافة إلى آلية دعم كلفة القروض المنصوص

عليها بالفصلين 27 و28 إلا أن نتائج المسح الميداني الأخير حول وضعية المؤسسات الصغرى والمتوسطة أظهرت مؤشرات مقلقة، حيث بينت أن عدداً هاما من هذه المؤسسات يمر بصعوبات مالية حادة، أو يوجد في طور الإفلاس، أو اضطر إلى التوقف عن النشاط والغلق، وذلك خاصة نتيجة تراكم الديون وصعوبة النفاذ الفعلي إلى التمويل، في ظل غياب آليات ناجعة لإعادة جدولة الديون.

لذلك، أتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة التالية:

1.ما مدى تفعيل الفعلي لخطوط التمويل المحدثة بموجب الفصول 23 و25 و26 من قانون المالية لسنة 2026، وكم بلغ عدد المؤسسات المنتفعة بها؟

2.إلى أي مدى تم توجيه هذه الآليات نحو المؤسسات التي تعاني فعلياً من صعوبات مالية خاصة تلك المهددة بالإفلاس؟

3.كيف تفسر الوزارة استمرار تدهور وضعية عدد كبير من المؤسسات الصغرى والمتوسطة رغم إقرار هذه الخطوط التمويلية؟

4.لماذا لم تتضمن قوانين المالية لسنوات 2024 و2025 و2026 آليات واضحة وشاملة لإعادة جدولة ديون هذه المؤسسات (الجبائية، الاجتماعية والبنكية) ؟

5.هل تعترم الوزارة وضع برنامج وطني استثنائي لإعادة جدولة ديون المؤسسات الصغرى والمتوسطة خاصة تلك التي أثبتت المسح الميداني أنها مهددة بالإفلاس أو أغلقت نشاطها؟

6.ما هي الإجراءات العاجلة التي سيتم اتخاذها لإنقاذ ما تبقى من هذا النسيج الاقتصادي الحيوي؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به نائب بمجلس نواب الشعب

المرجع: - مكتوبكم عدد 5053-2100-08-2026 بتاريخ 27 أفريل 2026.

- مكتوب بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة الوارد على وزارة المالية بتاريخ 26 جوان 2026 وبعد،

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، حول سؤال كتابي تقدم به السيد فوزي الدعاس، نائب بمجلس نواب الشعب بخصوص مدى تجسيم خطوط التمويل المحدثة في إطار قوانين المالية لسنوات 2024 و2025 و2026 تحت تصرف بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، أتشرف بإفادتكم أن المعطيات الإحصائية المقدمة من قبل البنك إلى تاريخ 31 ماي 2026، تبرز تجسيم خطوط التمويل المذكورة كما يلي:

- خطوط التمويل المحدثة في إطار أحكام قانون المالية لسنة 2024:

✓ خط التمويل بمبلغ 10 مليون دينار على موارد صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة لتمويل استثمارات المؤسسات الصغرى والمتوسطة، حيث صادق البنك على تمويل 18 مشروع بكلفة استثمار جمالية بلغت 31.2 مليون دينار وقروض بمبلغ 8.3 مليون دينار وستمكن من إحداث 401 موطن شغل.

✓ خط التمويل بمبلغ 10 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل لتمويل استثمارات المؤسسات الصغرى والمتوسطة، حيث صادق البنك على تمويل 19 مشروع بكلفة استثمار جمالية بلغت 3.1 مليون دينار وقروض بمبلغ 1.9 مليون دينار بما سيتمكن من إحداث 43 موطن شغل.

- خطوط التمويل المحدثة في إطار أحكام قانون المالية لسنة 2025:

✓ خط التمويل الإسناد قروض متوسطة وطويلة المدى لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة بما في ذلك المؤسسات الناشئة والمؤسسات الناشطة في قطاع الفلاحة والصيد البحري بمبلغ 7 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل، حيث صادق البنك على تمويل 7 مشاريع بكلفة استثمار جمالية بلغت 1 مليون دينار وقروض بمبلغ 665 ألف دينار بما سيتمكن من إحداث 13 موطن شغل.

✓ خط تمويل حاجيات التصرف والاستغلال بشروط ميسرة لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة بما في ذلك المؤسسات الناشئة والمؤسسات الناشطة في قطاع الفلاحة والصيد البحري، بمبلغ 10 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل، حيث صادق البنك على تمويل 20 مشروع وقروض بمبلغ 3,7 مليون دينار.

✓ خط التمويل الإسناد قروض مساهمة دون فائدة لفائدة باعئي المؤسسات الناشئة بمبلغ 3 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل، حيث صادق البنك على تمويل 3 مشاريع بمبلغ قروض بـ 570 ألف دينار ستمكن من إحداث 12 موطن شغل.

- خط تمويل محدث بمقتضى قانون المالية لسنة 2026 يتعلق بتمويل حاجيات التصرف والاستغلال بشروط تفاضلية لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة بمبلغ 10 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل، تم بتاريخ 27 فيفري 2026 إمضاء اتفاقية التصرف مع وزارة المالية ووزارة التشغيل والتكوين المهني وشرع البنك في دراسة مطالب القروض.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة بسملة الهمامي

الموضوع: سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول تمويل المشاريع من قبل بنك تمويل المؤسسات الاقتصادية الصغرى والمتوسطة بولاية سليانة.

وبعد، بلغنا عريضة من قبل السيدة س.ص. اصيلة ولاية سليانة، حيث تفيد انها تقدمت بطلب لبعث مشروع في ولاية سليانة يتمثل في قاعة مؤتمرات مطعم وقاعة شاي بتمويل من قبل بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، كما قامت بتوفير كل الضمانات وأهمها عقار تقدر قيمته حسب الخبير العدلي بمليار وثلاث مائة وعشرون ألف دينار ومعين كراء يتجاوز الخمسون ألف دينار وتمت الموافقة على قيمة القرض مع التمويل الذاتي وقدره ست مائة ألف دينار في أجل ستة أشهر.

100 الف دينار 0 فائض 3 سنوات مهلة

30 الف دينار 4% فائض 18 شهر مهلة

190 الف دينار 8% فائض 18 شهر مهلة

190 الف دينار بنك اخر

90 الف دينار تمويل ذاتي

مع العلم ان وثيقة الاستثمار التي طلبت من السيدة س. ص. لم تسلمها الا بعد شهرين كما انها تقدمت الى مجموعة من البنوك الاستثمارية الأخرى منها البنك التونسي البت عبرت عن أن المشروع جدي وناجح الا انه بعد مضي 3 أشهر قبول بالرفض معللين ذلك بقلة الخبرة.

ان المشروع الذي تريد السيدة س. ص. بعثه في ولاية سليانة، مشروع سيوفر أكثر من 15 مورد رزق وأكثر من 15 يد عاملة قارة، الا يعد من الاستثمارات التي تستحق الدعم والمساندة؟

تعتبر ولاية سليانة ولاية واعدة للاستثمار وبيئة مشجعة لتركيز كل أنواع المشاريع المدرة للدخل لأصحابها ولكل المجموعة المستفيدة منه على مستوى التشغيل وعلى مستوى التمويل أيضا.

ماهي الإجراءات التي يجب اتخاذها من اجل مساندة الباعثين الجدد للمشاريع؟

ماهي الإجراءات الخصوصية التي يجب اعتمادها خاصة اذا كانت صاحبة المشروع امرأة كاجراء استثنائي يشجع المرأة المستثمرة على بعث مشاريعها في سليانة؟

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به نائب بمجلس نواب الشعب

المرجع: مكتوبكم الوارد على وزارة المالية تحت عدد 08-2026-2100-0005060 بتاريخ 27 أفريل 2026.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، حول سؤال كتابي تقدمت به السيدة بسملة الهمامي، نائبة بمجلس نواب الشعب بخصوص تمويل مشروع بولاية سليانة، أشرف بإفادتكم أن المشروع المذكور حظي بموافقة بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة لإسناده قرض استثمار متوسط المدى وكذلك قرضي مساهمات بشروط ميسرة بهدف تعزيز مساهمة الباعثة في رأس مال الشركة وقد تم اعلام الباعثة بالموافقة على التمويل صالحة لمدة 6 أشهر.

ولاستكمال هيكل التمويل تقدمت الباعثة بطلبات تمويل لدى بنوك أخرى لم تتم الاستجابة إليها.

ونظرا لعدم تمكن الباعثة من استكمال هيكل التمويل، قام بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بإلغاء المصادقة على التمويل وإعلامها كتابيا بذلك.

كما أنه لم يتسن للبنك إدراج المشروع ضمن برنامج رائدات " باعتبار أن كلفة استثماره تتجاوز السقف المحدد لهذا البرنامج والمقدر بـ 300 ألف دينار.

ويبقى البنك على استعداد لإعادة النظر في مطلب التمويل في صورة الحصول على التمويل المتبقي واستكمال هيكل التمويل.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب حليم بوسمة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية:

الموضوع: حول صفقة اقتناء حافلات صينية.

تحية طيبة وبعد،

في إطار الدور الرقابي الموكل لأعضاء مجلس نواب الشعب وعلى ضوء ما يتم تداوله بخصوص صفقة اقتناء حافلات من الصين وما تثيره من تساؤلات مشروعة تتعلق بالشفافية وحسن التصرف في المال العام، ودعم النسيج الصناعي الوطني، يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة التالية:

1. ما هو العدد الجملي للحافلات موضوع الصفقة؟ وما هي الكلفة الإجمالية لاقتنائها مع بيان تفاصيل الأسعار (سعر الوحدة، كلفة الشحن الأداءات والصيانة إن وجدت)؟

2. هل تم اللجوء إلى طلب عروض دولي مفتوح وشفاف في هذه الصفقة؟ وفي صورة الإيجاب، ما هي الشركات التي شاركت فيه، وما هي المعايير التي تم اعتمادها لاختيار العرض الفائز؟

3. ما هي صيغة تمويل هذه الصفقة؟ وهل تم تمويلها عبر قروض خارجية أو اتفاقيات ثنائية؟ وفي هذه الحالة ما هي شروط التمويل (نسبة الفائدة، أجال السداد فترة الإهلاك)؟

4. ما هي الأسباب التي دفعت الوزارة إلى التوجه نحو اقتناء حافلات جاهزة من الخارج، في حين توجد في تونس مؤسسات صناعية تنشط في مجال تركيب الحافلات، وكان بالإمكان دعمها وإدماجها في هذه الصفقات؟

5. هل تم تقييم الأثر الاقتصادي لهذه الصفقة على المؤسسات الوطنية الناشطة في مجال تركيب الحافلات، وعلى مواطن الشغل المرتبطة بها؟

6. هل توجد استراتيجية واضحة لدى الوزارة لدعم التصنيع المحلي في قطاع النقل بما يساهم في خلق الثروة وتطوير الخبرات الوطنية بدل الاكتفاء بالتوريد؟

7. كيف تندرج هذه الصفقة ضمن التوجهات العامة للدولة في تشجيع الاستثمار والإنتاج المحلي، خاصة وأن قطاع تركيب الحافلات يُعد من المراحل الأساسية في مسار التصنيع؟

وفي الختام، أطلب من سيادتكم مد مجلس نواب الشعب بكل الوثائق والمعطيات ذات الصلة بهذه الصفقة ضماناً لمبادئ الشفافية وحسن التصرف في المال العام، ودعمًا للخيارات الوطنية في التنمية الصناعية.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للسيد النائب حليم بوسمة

المرجع: مكتوبكم عدد ص 2026-26-3000-1383 بتاريخ 07

ماي 2026

المصاحيب: بطاقة رد.

وبعد،

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة رواد (2) السيد حليم بوسمة بخصوص صفقة اقتناء حافلات صينية، أتشرف

بموافاتكم طي هذا ببطاقة ردّ تتضمن الإجابة على الإستفسارات المطروحة.

والسلام

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال النائب بمجلس نواب الشعب، السيد حليم بوسمة.

فحوى السؤال - حول استفسارات متّصلة بصفقة اقتناء حافلات صينية.

رد وزارة النقل

جواباً على السؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة رواد (2)، السيد حليم بوسمة، حول صفقة اقتناء 462 حافلة صينية، تجدر الإفادة بما يلي:

السؤال 1: العدد الجملي للحافلات:

في إطار التوجهات الاستراتيجية للدولة الرامية إلى إعادة تأهيل منظومة النقل العمومي الجماعي وتحسين جودة خدماته، تم خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 03 جانفي 2025 اتخاذ جملة من القرارات المتعلقة بتجديد أسطول الحافلات لفائدة مؤسسات النقل العمومي البري، وذلك بالنظر إلى التدهور المتواصل لأسطول الشركات الوطنية والجهوية للنقل البري.

وفي هذا السياق، تقرّر اعتماد برنامج لتجميع شراء الحافلات من أجل تلبية احتياجات الشركات الوطنية والجهوية للنقل البري (الشركات الجهوية للنقل، شركة نقل تونس، الشركة الوطنية للنقل بين المدن) في إطار طلب عروض دولي يهدف إلى:

-توحيد المواصفات الفنية،

-ترشيد الكلفة،

-ضمان نجاعة التزوّد،

-تدعيم شفافية المنافسة.

وبناء على هذا التوجه، قامت شركات النقل المعنية بتفويض شركة النقل بالساحل لإبرام الصفقة العامة وتبليغها للشركات كما تتولى كل شركة إبرام الصفقة الخاصة بها وفقاً لشروط الصفقة العامة.

تتعلّق الصفقة باقتناء 418 حافلة موزّعة كالآتي:

- 260 حافلة مزدوجة لفائدة الشركات الجهوية للنقل

- 118 حافلة 58 (حافلة عادية للنقل الحضري + 60 حافلة

مزدوجة للنقل الحضري) لفائدة شركة النقل بتونس

- 40 حافلة رفاهة لفائدة الشركة الوطنية للنقل بين المدن.

كما تم تفعيل 20 % من الكميات التعاقدية من قبل أغلب الشركات طبقاً للشروط المنصوص عليها بالصفقة، ليصبح عدد الحافلات 462 حافلة موزعة كالآتي:

-296 لفائدة الشركات الجهوية للنقل

- 118 لفائدة شركة النقل بتونس

- 48 حافلة لفائدة الشركة الوطنية للنقل بين المدن.

*الكلفة الجمالية :

-بلغت القيمة التقديرية الجمالية للصفقة 176.808 مليون دينار تونسي (دون اعتبار الأداء). وبعد تفعيل 20 % ، بلغت القيمة التقديرية الجمالية للصفقة حوالي 193.283 مليون دينار تونسي (دون اعتبار الأداء) .

-تم اعتماد صيغة التسليم (DDP (Delivered Duty Paid ، تشمل مجمل المصاريف والأعباء المتعلقة بالتوريد والتسليم والتوريد، كما تتضمن الصفقة ضمن السعر التعاقدي:

-ضمانا تعاقديا،

-خدمات المرافقة الفنية وخدمة ما بعد البيع،

-تكوين الإطارات الفنية والسائقين وأعوان الصيانة،

-معدات التشخيص الفني،

-وتوفير مخزون أولي من قطع الغيار الضرورية للاستغلال والصيانة.

السؤال 2: شفافية إجراءات الصفقة:

✓ إجراءات طلب العروض:

تم الإعلان عن طلب عروض دولي مفتوح بتاريخ 20 جانفي 2025 عبر منظومة TUNEPS والصحف اليومية. وقد سحبت 17 شركة كراس الشروط وتم تقديم 5 عروض فعلية.

✓ منهجية التقييم:

اعتمدت اللجنة ترتيب العروض حسب الثمن ثم التثبيت من المطابقة الفنية للعرض الأقل ثم إسناد الصفقة للعارض المستجيب للشروط الفنية والمالية.

وشملت العروض المقدمة أساساً:

- GOLDEN DRAGON / NIMR ،

- YUTONG BUS ،

- ZHONGTONG BUS / SOTRADIES .

-كما تم إقصاء بعض الملفات لأسباب إجرائية أو لعدم المطابقة الفنية والإدارية وتم اختيار عرض GOLDEN DRAGON باعتباره مطابقاً للشروط الفنية والأفضل مالياً.

✓ الرقابة والتدقيق:

-تم عرض الصفقة على أنظار خلية متابعة الصفقات العمومية الكبرى بوزارة النقل واللجنة العليا لمراقبة وتدقيق الصفقات العمومية.

السؤال 3: صيغة تمويل الصفقة:

-باعتبار تعدد الشركات المستفيدة من الصفقة، فقد تم تمويل جلّ العقود عن طريق قروض بنكية بضمان من الدولة، إضافة إلى منحة الاستثمار المسندة للشركات ، باستثناء الشركة الجهوية للنقل بولاية بنزرت التي اعتمدت على التمويل الذاتي مع منحة الاستثمار.

الأسئلة 4 و5 و6 و7:

دعماً للنسيج الصناعي، تتم المحافظة على إنجاز أقساط الاقتناءات من السوق المحلية بالرغم من السعر المرتفع مقارنة

بالأسعار والعروض الدولية، وقد تم اللجوء إلى طلب عروض دولي لعدة أسباب، وأهمها:

1- مشاكل التصنيع وصعوبة التزود بالحافلات

-طول آجال تسليم الحافلات من قبل المصنعين المحليين، والتي تتجاوز في أغلب الأحيان الـ 18 شهراً بالإضافة إلى محدودية الطاقة الإنتاجية للحافلات محلية، التركيب، بما لا يستجيب لحاجيات الشركات الوطنية والجهوية للنقل البري.

2-صعوبة توفير الحافلات المزدوجة

-عدم توفر الحافلات المزدوجة لدى المصنعين المحليين بسبب صعوبات التزود بالهياكل المستوجبة لهذا الصنف من الحافلات.

3-تطور الطلب على النقل المدرسي والجامعي

تزايد الطلب على خدمات النقل المدرسي والجامعي في عديد الجهات نتيجة تنامي العدد الجملي للمسجلين بالمؤسسات الجامعية وخاصة منهم الوافدين الجدد، فضلاً عن محدودية طاقة استيعاب الميكنات الجامعية ببعض الجهات.

4-الوضعية المالية ومديونية الشركات الجهوية للنقل

-ارتفاع مديونية الشركات الجهوية للنقل المتأنية من القروض البنكية، حيث بلغ إجمالي القروض المرتبطة باقتناء معدات النقل حوالي 170 مليون دينار في ديسمبر (2025).

-عدم التمكن من تجسيم الاستثمارات لفترة تجاوزت الـ 05 سنوات.

5-الحاجيات الاستثمارية المرافقة

تزايد متطلبات الاستثمار في تأهيل وصيانة وبناء المستودعات والورشات ومراكز الوكالات التجارية وتركيز التجهيزات الوقائية. وتحسين شروط السلامة وتحديث البنية التحتية الداعمة.

6-الصعوبات المتعلقة بطلبات العروض:

أسفرت حوالي 62% من مجموع طلبات العروض التي تم الإعلان عنها من قبل الشركات الجهوية للنقل البري لاقتناء حافلات جديدة على السوق المحلية خلال الفترة 2019-2023، عن طلبات عروض غير مثمرة.

-محدودية المنافسة وعزوف المزودين عن المشاركة في طلبات العروض (مشاركة عارض وحيد في 80% من طلبات العروض المعلنة في حين لم يتم تسجيل مشاركة في القسط المتعلق بالحافلات المزدوجة).

7-تجميد تعريف النقل:

لم تشهد تعريف النقل الحضري منذ سنة 2003 سوى زيادة واحدة بنسبة 3% وذلك سنة 2010 ، فيما تم سنة 2021 توحيد الأقسام على مستوى النقل الحضري وإقرار زيادة بنسبة 25% بخصوص تعريف النقل بين المدن.

أدت كل هذه الإشكاليات والصعوبات إلى:

- تأخر برامج الاستثمار،
- استمرار تقادم الأسطول،
- ارتفاع تكلفة الاستغلال والصيانة،

■ تراجع جودة الخدمات وانتظامها وعدم القدرة على تأمين تنقل المواطنين في أحسن الظروف.

السؤال الكتابي

للمنظمة سنياء بن المبروك

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس النواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية:

تحية طيبة وبعد،

على إثر تعطل المنظومة الإعلامية للتسجيل بكافة المطارات التونسية، وما ينجرّ عن ذلك من تداعيات خطيرة على سلامة المسافرين وحسن سير المرافق الحيوية، خاصة في ظلّ حالة الطوارئ أقدمم بالأسئلة الكتابية التالية:

*هل تم تحديد السبب الحقيقي لهذا التعطل؟ وهل توجد شبهة تعطل متعمد أو اختراق للمنظومة؟

*هل تم تسجيل أي إخلالات أو استغلال لهذا الفراغ التقني لتمرير عمليات غير قانونية؟

*ماهي إجراءات العاجلة التي تم اتخاذها، وماهي المسؤوليات التي تمّ ترتيبها؟

نظرا لخطورة الموضوع وارتباطه المباشر بالأمن القومي، نطلب توضيحات دقيقة لتفادي تكرار هذه المسألة وتداعياتها.

تقبلوا أسعي عبارات الشكر والتقدير.

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للسيد النائبة سنياء بن المبروك.

المرجع: مكتوبكم عدد ص 3000-26-2026 بتاريخ 8 ماي 2026.

المصاحب: بطاقة رد.

وبعد،

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة الكرم، السيدة سنياء بن المبروك، بخصوص تعطل المنظومة الإعلامية للتسجيل في المطارات، أتشرف بموافاتكم طي هذا ببطاقة ردّ تتضمن الإجابة على الاستفسارات المطروحة.

والسلام

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال النائب بمجلس نواب الشعب، السيدة سنياء بن المبروك

فحوى السؤال حول تعطل المنظومة الإعلامية للتسجيل في المطارات.

رد وزارة النقل

جواباً على السؤال الكتابي الذي توجهت به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة الكرم، السيدة سنياء بن المبروك، بشأن تعطل المنظومة الإعلامية للتسجيل في المطارات بتاريخ 14 أفريل 2026 تجدر الإفادة بما يلي:

1-هل تم تحديد السبب الحقيقي لهذا التعطل، وهل توجد شبهة تعطل متعمد أو اختراق للمنظومة؟

بعد التثبت والتحرى من الهياكل المعنية بشركة الخطوط التونسية وبالإستعانة بخبير متمثل في شركة "3S" والخبير المستقل الذي تمّ تكليفه من طرف الإدارة العامة للطيران المدني، تم التوصل إلى أنّ سبب الحادثة يعود أساساً إلى حدوث عطب فني على مستوى بروتوكولات التوجيه الشبكي مع المشغل اتصالات تونس (Routage OSPF) في خصوص ربطها بمنظومة الاتصالات التابعة لشركة الخطوط التونسية. هذا ولم يتمّ تسجيل أية شبهة تعطل متعمد أو اختراق.

2-هل تم تسجيل أي إخلالات أو استغلال لهذا الفراغ التقني لتمرير عمليات غير قانونية؟

بعد التثبت من الهياكل المعنية بشركة الخطوط التونسية، تم التأكد أنه لم يتم تسجيل أي عملية نفاذ غير مشروعة أو استغلال للفراغ لتمرير عمليات غير قانونية، كما لم يتم رصد أي مساس بسلامة المعطيات أو بأمن المسافرين.

3-ماهي الإجراءات العاجلة التي تمّ اتخاذها، وماهي المسؤوليات التي تمّ ترتيبها؟

تمّ على إثر تسجيل الخلل التقني اتخاذ جملة من الإجراءات العاجلة والوقائية، تمثلت خاصة في:

• التثيت من استقرار بروتوكولات التوجيه الشبكي مع اتصالات تونس (OPSF: Open Shortest ; Path First)

• تفعيل المتابعة الفنية الحينية مع جميع المتدخلين بالتنسيق مع اتصالات تونس وإرساء منظومة مراقبة وإشعارات آلية عند حصول أي اضطرابات،

• التثبت من استقرار بروتوكولات التوجيه الشبكي ومراجعة سياسة الحماية والتفقد الأمني،

• تعزيز آليات المراقبة الاستباقية للبنية التحتية والتدفقات الحيوية من طرف اتصالات تونس،

• مشروع دعم الموارد البشرية الفنية صلب الإدارة المركزية للأنظمة المعلوماتية عبر انتداب كفاءات مختصة لضمان الاستمرارية مع شبكة اتصالات تونس في صورة حدوث عطب تقني مع المزود SITA ودراسة تركيز شبكة اتصالات محلية،

• دراسة إرساء منظومة تسجيل محلية احتياطية بمطار تونس قرطاج الدولي لضمان استمرارية الخدمات،

كما تجدر الإشارة إلى انه تمت استعادة السير العادي لإسداء الخدمات بصفة مستقرة في حدود الساعة التاسعة (09:00) صباحاً من نفس اليوم، مع إقرار إجراءات وقائية إضافية لتفادي تكرار مثل هذه الحوادث مستقبلاً.

السؤال الكتابي

للنائب حمدي بن عبد العالي

الموضوع: سؤال كتابي حول أحداث محطة للنقل البري بمدينة المكنين

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل اليكم السؤال الكتابي التالي:

تعتبر مدينة المكنين مركز تواصل بين مختلف المدن بولاية المنستير فيها سبعة (7) مداخل وثلاث (3) محطات نقل في أماكن عشوائية مختلفة وسط المدينة واحدة للنقل الريفي وأخرى لسيارات الأجرة (لواجات) وثالثة لسيارات التاكسي (Taxi) مما تسبب في حالة اختناق مروري وتهدد سلامة مستعملي الطريق.

فهل تنوي وزارتكم أحداث محطة للنقل البري بمدينة المكنين؟ في انتظار تفاعلکم الإيجابي لكم منا فائق عبارات الاحترام والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للسيد النائب حمدي بن عبد العالي.

المرجع: مكتوبكم عدد ص 2026-26-3000-1383 المؤرخ في 7 ماي 2026.

المصاحب: بطاقة رد.

وبعد،

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة المكنين السيد حمدي بن عبد العالي، بخصوص أحداث محطة للنقل البري بمعية المكنين، أتشرف بموافاتكم طب هذا بطاقة رد في الغرض.

والسلام

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال النائب بمجلس نواب الشعب، السيد حمدي بن عبد العالي.

فحوى السؤال بشأن أحداث محطة للنقل البري بمعية المكنين.

رد وزارة النقل

جواباً على السؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة المكنين، السيد حمدي بن عبد العالي حول أحداث محطة للنقل البري بمعية المكنين، تجدر الإشارة بأنه جاء بالقانون عدد 33 لسنة 2004 المؤرخ في 19 أفريل 2004 المتعلق بتنظيم النقل البري وخاصة بالفصلين 43 و 44 ما يلي:

الفصل 43 "تتم المصادقة على أحداث محطات النقل البري بقرار من رئيس البلدية بالنسبة إلى المحطات التي تقع داخل المنطقة البلدية ومن الوالي بالنسبة إلى باقي المحطات".

الفصل 44: يتولى أحداث محطات النقل البري السلطات العمومية والمنظمات المهنية والمنشآت العمومية العاملة في مجال النقل البري والخواص.

وتضبط شروط أحداث وتهيئة وتجهيز واستغلال هذه المحطات ونظام عمل الناقلين بها بكراس شروط تتم المصادقة عليه بقرار من الوزير المكلف بالنقل".

وبالتالي فإن أحداث المحطات تتم المصادقة عليها من قبل البلدية أو الولاية كما جاء بالقانون عدد 33 المذكور أعلاه.

السؤال الكتابي الأول

للنائب نور الهدى سبائطي

تبعاً للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل اليكم بسؤال كتابي لحضرتكم.

الموضوع: طلب أحداث مركز بريد بعمادة "الهيشة".

متى تتخذ الوزارة الإجراءات اللازمة لإحداث مركز بريد بعمادة "الهيشة" معتمدة وذرف والتي تفتقر إلى وجود أبسط المرافق الإدارية مما أدى إلى تفاقم معاناة متساكني المنطقة اليومية مع ضرورة التنقل لمركز المعتمدة أو إلى معتمديات مجاورة وأحيانا إلى مركز الولاية في ظل أزمة لا تخفى عن أي عضو من أعضاء الحكومة في علاقة بمعاناة الأرياف مع النقل العمومي وعدم انتظام رحلاته وإلغاءها في بعض الحالات دون سابق اعلام معاناة يومية لم تعد مقبولة معاناة متفاقمة فقط من أجل استخلاص فاتورة الماء أو الكهرباء معاناة ترتقي إلى حجم المأساة في التعامل مع المواطن خاصة إذا ما اضطر مسن أو مسنة للتنقل والمسافة لا تقل عن 20 كلم وتكون أحيانا 40 كم فقط فقط من أجل استخلاص جارية شهرية زهيدة لا تفوق قيمتها المالية 260 بالنسبة للعائلات محدودة الدخل؟

السؤال الكتابي الثاني

للنائب نور الهدى سبائطي

تبعاً للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل اليكم بسؤال كتابي لحضرتكم.

الموضوع: طلب تركيز مؤرخ آلي بمركز بريد "الميدة"

متى تتخذ الوزارة الإجراءات اللازمة لتركيز مؤرخ آلي بمركز بريد "الميدة" أحد عمادات معتمدة وذرف التي تتميز بكثافة سكانية مرتفعة وتفتقر إلى وجود أبسط المرافق الإدارية الضرورية التي تساهم في التقليل من معاناة المواطن اليومية مع ضرورة التنقل إلى مركز المعتمدة أو مركز الولاية أحيانا فقط لقضاء حاجياته الأساسية اليومية كسحب الجارية الشهرية والتمتع بخدمات إدارية كان من المفترض تقريبها خاصة من متساكني المناطق الريفية والعمل بشكل مستمر على مزيد تجويدها؟

السؤال الكتابي الثالث

للنائب نور الهدى سبائطي

تبعاً للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل اليكم بسؤال كتابي لحضرتكم.

الموضوع: طلب إضافة شبك بريد جديد بمركز البريد معتمدة "وذرف"

متى يتم إضافة شبك بريد جديد بمركز البريد معتمدة "وذرف" التي شهدت ارتفاعاً في عدد السكان الذي تجاوز 17 ألف نسمة مما أدى إلى اكتظاظ شديد في المكاتب الموجودة حالياً والتي لا ترتقي إلى الجودة

المطلوبة خاصة في فترات الذروة كالأعياد والمناسبات ومواعيد سحب الجرايات الشهرية للمتقاعدين؟

ملاحظة: معتمدية وذرف تم احداثها سنة 2020 والى الآن تفتقر الى أبسط المرافق الإدارية التي من شأنها التقليل من معاناة المواطن اليومية الذي يجد نفسه مضطرا للتنقل إلى معتمديات مجاورة وأحيانا الى مركز الولاية فقط لقضاء شؤونه الإدارية اليومية والانتفاع بخدمات هي في الأساس حق لكل مواطن تونسي في كل انحاء البلاد التونسية حسب ما نص عليه دستور البلاد؟

إجابة السيد وزير تكنولوجيا الاتصال

الموضوع: حول الإجابة عن الأسئلة الكتابية الصادرة عن النائب السيدة نور الهدى سبائطي.

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 14 أفريل 2026.

جوابا عن الأسئلة الكتابية التي توجهت بها النائب السيدة نور الهدى سبائطي عن دائرة غنوش المطوية وذرف منزل الحبيب من ولاية قابس حول:

- طلب احداث مركز بريد بعمادة "الهيشة"،

- طلب إضافة شبك بريد جديد بمركز البريد معتمدية وذرف"،

- طلب تركيز موزع الي بمركز بريد "الميدة"،

نتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية :

- طلب احداث مركز بريد بعمادة "الهيشة"

منطقة "الهيشة" ترجع بالنظر إلى معتمدية وذرف التي تضم مكتبتين بريدتين وهما وذرف، والميدة، وبحسب التعداد السكاني بالمنطقة، تعتبر التغطية البريدية في مجملها إيجابية، بمعدل مكتب بريد لكل 8239 ساكنا.

وتبعاً لمقترح الإحداث الذي تقدمت به السيدة النائبة تم القيام بدراسة مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة والتي أفضت إلى إرجاء قرار الإحداث نظرا لضعف الكثافة السكانية بالمنطقة.

وفي المقابل، سيتم إدراج منطقة "الهيشة" ضمن مسار البريد المتجول، لتأمين الخدمات البريدية والمالية للمساكنين بمعدل مرة في الأسبوع.

- طلب اضافة شبك بريد جديد بمركز البريد معتمدية "

وذرف"

مكتب بريد وذرف يضم أربع (04) نوافذ، ومجهز بموزع آلي للأوراق المالية، ويتم تأمين العمل به بعونين، وبحسب عدد العمليات المنجزة بالمكتب، فإن معدل العمليات المنجزة بحساب العون الواحد يوميا بلغ عدد 157 عملية سنة 2026.

وتبعاً لذلك، تمت برمجة تدعيم المكتب بعون إضافي لفتح نافذة جديدة، وذلك إثر صدور نتائج المناظرة الخارجية لهذه السنة.

- طلب تركيز موزع آلي بمركز بريد "الميدة"

في ما يتعلق بطلب تركيز موزع آلي بمكتب البريد الإضافي بالميدة الملحق بمكتب بريد وذرف، أتشرف بإعلامكم بأنه سيتم العمل على

تركيز موزع آلي بالمنطقة في إطار تحسين وتقريب الخدمات البريدية والمالية لفائدة المتساكنين.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب كمال كرعاني

تبعاً للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي

لمجلس نواب الشعب

أتقدم لسيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: حول إحداث مكتب بريد بمنطقة البريكات بمعتمدية نصر الله ومكتب بريد بمنطقة العوايد التابعة لمعتمدية الشاردة من ولاية القيروان.

تحية طيبة،

تعاني معتمدية نصر الله بمنطقة البريكات ومنطقة العوايد التابعة لمعتمدية الشاردة من غياب مكاتب بريد قريبة تستجيب لحاجيات المواطنين، مما يضطر الأهالي إلى التنقل المسافات طويلة لقضاء أبسط الخدمات البريدية والمالية خاصة سحب الجرايات والمنح وتحويل الأموال وخلاص مختلف المعاليم.

ويزداد هذا الإشكال حدة بالنسبة لكبار السن وذوي الإعاقة والعائلات محدودة الدخل نظراً لما يمثله التنقل من أعباء إضافية مادية ولوجستية.

فمتى يتم إحداث مكتب بريد بمنطقة العوايد التابعة لمعتمدية الشاردة ومكتب بريد بمنطقة البريكات بمعتمدية نصر الله لتقريب الخدمات من المواطنين؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

إجابة السيد وزير تكنولوجيا الاتصال

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الصادر عن النائب السيد كمال كرعاني.

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 02 أفريل 2026.

وبعد،

جواباً عن السؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد كمال كرعاني عضو مجلس نواب الشعب عن دائرة نصر الله ومنزل المهيري والشاردة والمتعلقة بإحداث مكتب بريد بمنطقة العوايد من معتمدية الشاردة، أتشرف بإعلامكم أنه سبق للسلط الجهوية والمحلية تقديم مقترح إحداث مكتب بريد بمنطقة العوايد لتحسين التغطية البريدية بمعتمدية الشاردة، وتبعاً لذلك تم القيام بدراسة مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة أفضت إلى ضرورة إحداث مكتب بريد إضافي بالمنطقة.

وتبعاً لما سبق ذكره، سيتم الشروع في استكمال الإجراءات ذات الصلة لتجسيم هذا الإحداث طبقاً للتراتب الجاري بها العمل بداية سنة 2027.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للسيد كمال الكرعاني

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف أن أقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع: تقوية شبكة الاتصالات بمعتمدية منزل المهيري وكل أريافها من ولاية القيروان.

تحية طيبة وبعد،

احيطكم علماً أن المعاناة من ضعف شبكة الاتصالات متواصلة بمعتمدية منزل المهيري وكل أريافها من ولاية القيروان مما يؤثر على إجراء المكالمات واستقبالها واستخدام بيانات الهاتف وتصفح الانترنت نطلب من سيادتكم العمل على تحسين جودة خدمات الاتصالات.

وفي انتظار ردكم تقبلوا فائق الاحترام والتقدير.

السؤال الكتابي الثالث

للسيد كمال الكرعاني

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف أن أقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع: تقوية شبكة الاتصالات بمعتمدية الشاردة وكل أريافها من ولاية القيروان.

تحية طيبة وبعد،

احيطكم علماً أن المعاناة من ضعف شبكة الاتصالات متواصلة بمعتمدية الشاردة وكل أريافها من ولاية القيروان مما يؤثر على إجراء المكالمات واستقبالها واستخدام بيانات الهاتف وتصفح الانترنت.

نطلب من سيادتكم العمل على تحسين جودة خدمات الاتصالات.

وفي انتظار ردكم تقبلوا فائق الاحترام والتقدير

السؤال الكتابي الرابع

للسيد كمال الكرعاني

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب

أتشرف أن أقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع: تقوية شبكة الاتصالات بمعتمدية نصر الله وكل أريافها من ولاية القيروان.

تحية طيبة وبعد،

احيطكم علماً أن المعاناة من ضعف شبكة الاتصالات متواصلة بمعتمدية نصر الله وكل أريافها من ولاية القيروان مما يؤثر على إجراء المكالمات واستقبالها واستخدام بيانات الهاتف وتصفح الانترنت.

نطلب من سيادتكم العمل على تحسين جودة خدمات الاتصالات.

وفي انتظار ردكم تقبلوا فائق الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير تكنولوجيا الاتصال

الموضوع: حول الإجابة عن الأسئلة الكتابية الصادرة عن النائب السيد كمال الكرعاني بخصوص إشكاليات في التغطية بخدمات الهاتف الجوال بولاية القيروان.

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 30 جانفي 2026.

وبعد،

جواباً عن الأسئلة الكتابية التي توجه بها النائب السيد كمال الكرعاني بخصوص تقوية شبكة الاتصالات بمعتمدية الشاردة وكل أريافها معتمدية منزل المهيري ومعتمدية نصر الله وكل أريافها، يشرفني إفادتكم بالمعطيات التالية :

تم إدراج مناطق " المعامرة، الحداة واللواتة من المعتمديتين " ضمن مشروع التغطية الشاملة بشبكات الاتصالات ذات التدفق العالي جدا " والذي تم الإعلان عنه ضمن طلب العروض خلال هذه السنة، كما تولت مصالح الهيئة الوطنية للاتصالات إجراء القياسات الميدانية اللازمة لجودة خدمات البيانات والمكالمات بتقنيات الهاتف الجوال بالمعتمديات المعنية خلال شهري جانفي 2026 وأفريل 2026 كما تولت التنسيق مع مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات قصد متابعة إنجاز خطط العمل المبرمجة والمعتمدة لتحسين وضعية التغطية بالمناطق المعنية وبيان الجدول التالي وضعية التغطية بالمناطق المعنية وبرنامج مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات لتحسين التغطية بها :

المناطق المعنية	وضعية التغطية بالمناطق المعنية وبرنامج تحسين التغطية
معتمديتي منزل المهييري ونصر الله	- بالنسبة لعمادات نصر الله المركز ، نصر الله الأحواز، البركيات بينت القياسات الميدانية أن التغطية تراوحت بها بين جيّدة إلى محدودة بالنسبة لكافة مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات. - بالنسبة لعمادة المنارة ومناطق المنارة القرية، الشاوي، الخبنة والخبنة الطمامة سيتولى المشغل أوريدو تونس القيام بدراسة خطط العمل الممكنة لتحسين التغطية بهذه المناطق، كما يعتزم المشغل أورنج تونس تشغيل المحطة الراديوية KAI_0066 بعنوان سنة 2026. - بالنسبة لعمادة الطويلة، منطقة 17 ديسمبر قرية الطويلة: يعتزم المشغل أوريدو تونس تشغيل المحطة الراديوية KAI 1071 بعنوان سنة 2026. - بالنسبة لمناطق بوقدرين، عين صاش-البراهمية يعتزم المشغل أورنج تونس تشغيل المحطة الراديوية KAI_0084 بعنوان سنة 2026 - بالنسبة لعمادة الفجيج، هنشير المستيري الفلايلية: تراوحت التغطية بها بين جيّدة ومحدودة ببعض المناطق.
معتمدية الشراودة	بالنسبة للشركة الوطنية للاتصالات: توفر ثلاث مواقع KAI1706، KAI1739، KAI1708، التغطية بعمادات الشراودة ، بئر الحلو، الشرايطية الجنوبية ، القصور وأولاد فرج الله الجنوبية وجاري البحث حاليا لإضافة موقع جديد بعمادة الشرايطية الجنوبية. بالنسبة للمشغل أوريدو تونس: توفر خمسة محطات قاعدية للهاتف الجوال التغطية بتقنيات الهاتف الجوال 2G/3G/4G التغطية بمناطق الشراودة، بئر الحلو، الشرايطية الجنوبية، القصور وأولاد فرج الله الجنوبية كما تمت برمجة تمت برمجة إضافة النطاق الترددي 1800 لتحسين التغطية بتقنية الهاتف الجوال من الجيل الرابع على الموقع KAI1027 بعمادة بئر الحلو. بالنسبة للمشغل أورونج تونس: - الشراودة: يوفر الموقعين KAI_0044 & SBO_0072 التغطية بالمنطقة بتقنيات الهاتف الجوال 2G-3G-4G

- بئر الحلو: توفر المواقع KAI_0057 & SBO_0072 & KAI_0044 التغطية بتقنيات الهاتف الجوال 2G-3G-4G ولتحسين التغطية بالعمادة تمت البرمجة لإضافة موقع KAI_0044 خلال السداسي الثاني من سنة 2026 كما سيتم تركيز المحطة KAI_0059 بداية من سنة 2028.

- الشرايطية الجنوبية: توفر المحطتين KAI_0057 & KAI_0048 التغطية بالعمادة بتقنيات الهاتف الجوال 2G-3G-4G ولتدعيم التغطية تمت برمجة تركيز الموقع KAI_0108 بداية من سنة 2028.

- القصور: توفر المحطة KAI_0048 التغطية بالعمادة بتقنيات الهاتف الجوال 2G-3G-4G وتمت البرمجة لتركيز الموقع KAI_0108 بداية من سنة 2028.

- أولاد فرج الله الجنوبية: يوفر الموقع KAI_0057 التغطية بالعمادة ولتدعيم التغطية تمت برمجة تركيز الموقع KAI_0059 بداية من سنة 2028.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

السؤال الكتابي

للنائب مراد الخزامي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أتوجه إليكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول إحداث مركز بريد بعمادة دوار الحوش بمعتمدية فوشانة.

تحية طيبة،

وبعد،

أمام ما تشهده عمادة دوار الحوش بمعتمدية فوشانة من توسع عمراني وتزايد سكاني وفي غياب وجود مركز بريد بهذه العمادة يضطر المتساكنين لتكبد عناء التنقل إلى مركز بريد نعينان أو فوشانة ونظراً لوجود منطقة صناعية بدوار الحوش وعديد المؤسسات الصناعية وفي ظل غياب مؤسسات بنكية لتلبية حاجيات المتساكنين وخاصة المتقاعدين منهم من الخدمات المالية.

فمتى سيتم إحداث مركز بريد بعمادة دوار الحوش من معتمدية فوشانة ولاية بن عروس؟

وتقبلوا سيدي الوزير لأسمى عبارات الاحترام والتقدير، والسلام.

إجابة السيد وزير تكنولوجيا الاتصال

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الصادر عن النائب السيد مراد الخزامي.

المراجع: مكتوبكم بتاريخ 14 أبريل 2026.

وبعد،

جواباً عن السؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد مراد الخزامي حول إحداث مكتب بريد بعمادة دوار الحوش "التابعة لمعتمدية فوشانة، تتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية:

- ترجع منطقة دوار الحوش بالنظر إلى معتمدية فوشانة التي تضم أربعة مكاتب بريد مجهزة بموزعات آلية للأوراق المالية وهي مكتب بريد فوشانة ومكتب بريد المغيرة ومكتب بريد نعينان ومكتب بريد شيدة، علماً وأن عدد سكان منطقة دوار الحوش لا يتجاوز 3000 ساكن.

- كما تتميز المنطقة بقربها من مكتب بريد نعينان بما يضمن تأمين الخدمات البريدية والمالية لفائدة المتساكنين في ظروف عادية.

وتبعاً لمقترح الإحداث الذي تقدم به السيد النائب تم القيام بدراسة لمختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية بالمنطقة، وقد أفضت نتائجها إلى إرجاء قرار الإحداث نظراً لضعف الكثافة السكانية بالمنطقة.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب نبيل الحامدي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل إليكم بالأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: حول الربط بشبكات الريزو والأنترنات.

تُعد المناطق التالية من أكثر المناطق تعدداً للسكن وكثافة وهي منطقة الطرابلسية والقطيفة وأولاد علي وودور الصغير والروانة والمعراج ورغم ذلك تفتقد إلى أبسط الضروريات ومنها التغطية بشبكات الاتصالات والأنترنات.

فمتى يتم إضافة هذه المناطق إلى مشروع المناطق البيضاء؟

والسلام

إجابة السيد وزير تكنولوجيا الاتصال

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الصادر عن النائب السيد نبيل الحامدي.

المراجع: مكتوبكم بتاريخ 30 جانفي 2026.

وبعد،

جواباً عن السؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد نبيل الحامدي، عن دائرة السبيخة - الوسلاتية - عين جلولة بخصوص ضعف التغطية بشبكات الهاتف الجوال وخدمات الأنترنات في مناطق الطرابلسية، القطيفة، أولاد علي دور الصغير، الروانة والمعراج من ولاية القيروان، يشرفني إفادتكم بالمعطيات التالية:

تولت مصالح الهيئة الوطنية للاتصالات إجراء القياسات الميدانية اللازمة لجودة خدمات البيانات والمكالمات بتقنيات الهاتف الجوال بالمناطق المعنية خلال شهر أبريل 2026، كما تولت التنسيق مع مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات قصد متابعة إنجاز خطط العمل المبرمجة والمعتمدة لتحسين وضعية التغطية بالمناطق المعنية كالآتي:

وضعية التغطية بالمناطق المعنية وبرنامج تحسين التغطية	المشغل للشبكة العمومية للاتصالات
- بالنسبة لعمادة الذريعات: - منطقة أولاد علي: يوفر الموقع الذريعات KAI1775 التغطية بكافة تقنيات الهاتف الجوال ويُجرى حاليا أعمال ترميم وإصلاح بعد عمليات تخريب طالت المحطة القاعدية للهاتف الجوال وهي التي أدت إلى حصول اضطرابات في التغطية بمناطق بعمادة الذريعات. - منطقة الرواونة: يوفر موقع الزيتونة KAI1759 التغطية بكافة تقنيات الهاتف الجوال - منطقة الطرابلسية: يوفر الموقع الذريعات KAI1775 التغطية بكافة تقنيات الهاتف الجوال ويُجرى حاليا أعمال ترميم وإصلاح بعد عمليات تخريب طالت المحطة القاعدية للهاتف الجوال. - منطقة المعراجي: وفر موقع الزيتونة KAI1759 التغطية بكافة تقنيات الهاتف الجوال - بالنسبة لعمادة القطيفة: منطقة دوار الصغير : يوفر الموقع KAI1770 التغطية بكافة تقنيات الهاتف الجوال بالمنطقة.	الشركة الوطنية للاتصالات
بالنسبة لعمادة الذريعات: - تؤمن المحطة القاعدية للهاتف الجوال KAI_0049 التغطية بكافة تقنيات الهاتف الجوال على كامل العمادة كما توفر التغطية بمناطق أولاد علي، الرواونة، الطرابلسية والمعراجي ولتحسين التغطية بهاته المناطق تمت البرمجة لإضافة موقع جديد KAI_0110 خلال السداسي الثاني من سنة 2027. - بالنسبة لعمادة القطيفة: تؤمن المحطة KAI_0021 التغطية بكافة تقنيات الهاتف الجوال على كامل العمادة وبمنطقة دوار الصغير ولتحسين التغطية بالمنطقة تمت برمجة تركيز موقع جديد KAI_0110 خلال السداسي الثاني من سنة 2027.	أورونج تونس
- يوفر الموقع KAI1091 التغطية على كامل عمادة الذريعات ومناطق أولاد علي، الرواونة ، الطرابلسية والمعراجي كما يوفر الموقع KAI1028 التغطية على كامل عمادة القطيفة ومنطقة دوار الصغير.	أوريدو تونس

السؤال الكتابي

للنائب بديس بالحاج علي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: حول مبررات تعديل الحصص السنوية في قطاع صيد التن لسنة 2026

المصاحب: المقرر عدد 1755 والمقرر عدد 1780 تحية طيبة،

نظراً لما يمثله نشاط صيد التن من أهمية اقتصادية واجتماعية على المستوى الجهوي بالنسبة للمراكب المتحصلة على رخص بولاية مدنين، وخاصة بجزيرة جربة حيث يساهم هذا النشاط في دعم مواطن الشغل المباشرة وغير المباشرة وتنشيط الدورة الاقتصادية المحلية.

نرجو من سيادتكم تقديم توضيحات بخصوص بعض القرارات الإدارية المتعلقة بإسناد الحصص السنوية إذ تبين أنه تم إصدار مقرر أول تحت عدد 1755 بتاريخ 17 أفريل 2026، تم بموجبه تمكين مجهز مركب صيد من حصة سنوية ضمن قائمة صيد التن للموسم الفلاحي لسنة 2026 ويعد المركب الوحيد الممثل بجزيرة جربة.

إلا أنه تم في نفس التاريخ إصدار مقرر، ثان عدد 1780، ثم بمقتضاه تعديل القرار الأول وسحب الحصة المذكورة وتعويضها بإسنادها إلى مركب آخر.

وبناء على ما تقدم نتساءل عن:

1. ما هي الأسباب القانونية التي استوجبت إلغاء المقرر الأول وتعويضه بمقرر ثان في ظرف زمني وجيز، مع توضيح المعطيات التي دعت إلى هذا التعديل؟

2. ماهي المعايير المعتمدة في اختيار المركب الذي تم إسناد الحصة له، ومدى احترام ترتيب قائمة الانتظار والإجراءات المعتمدة في هذا الإطار؟

3. هل يعد قراراً نهائياً أم قابلاً للطعن الإداري؟ وفي صورة القابلة للطعن، ماهي الأسس التي تعتمدها الوزارة في دراسة الطعون المتعلقة بهذا النوع من القرارات؟

4. وماهي الضمانات القانونية والإجراءات الإدارية التي تضمن الشفافية والإنصاف في إسناد الحصص وحماية حقوق المهنيين في القطاع؟

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيد النائب بديس بالحاج علي

الموضوع: حول مبررات تعديل الحصص السنوية في موسم صيد التن الأحمر لسنة 2026

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 20 أفريل 2026

وبعد جواباً على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، بخصوص مبررات تعديل الحصص السنوية في موسم صيد التن الأحمر لسنة 2026، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

1- بخصوص الأسباب القانونية والواقعية التي استوجبت

سحب المقرر عدد 1755 وتعويضه بالمقرر عدد 1780:

تبين إثر المراجعة النهائية للمعطيات وجود خطأ فني في معالجة البيانات أدى إلى عدم احتساب أحد المراكب عند ترتيب القائمة التكميلية، مما أثر على الترتيب النهائي للمتشحين وبناء على ذلك تم تصحيح الخطأ وتحيين القوائم وإصدار مقرر جديد يضمن التطبيق السليم والشفاف للمعايير المعتمدة.

2- بخصوص المعايير المعتمدة في اختيار المراكب ومدى احترام ترتيب قائمة الانتظار والإجراءات المعتمدة في هذا الإطار:

تم اعتماد معايير موضوعية ومعلنة مسبقاً طبقاً للقرار المنظم للموسم وتولت لجنة مختصة دراسة الملفات بصورة جماعية ومحايدة مع ترتيب المترشحين وفق مجموع النقاط المتحصل عليها كما تم تحيين قائمة الانتظار تلقائياً بعد تصحيح الخطأ بما يضمن تكافؤ الفرص والمساواة بين جميع المترشحين.

3- بخصوص ما إذا يعد قراراً إدارياً قابلاً للطعن وفي صورة القابلة للطعن، ما هي الأسس التي اعتمدها الوزارة في دراسة الطعون المتعلقة بهذا النوع من القرارات:

فإن سحب المقرر الأول وتعويضه تم في نفس يوم صدوره وقبل نشوء أي حقوق مكتسبة أو مراكز قانونية نهائية لفائدة المعنيين بالأمر، وذلك في إطار السلطة القانونية المخولة للإدارة لتدارك الأخطاء المادية أو الفنية، ووفقاً للمبادئ المستقرة بفقهاء قضاء المحكمة الإدارية التي تجيز سحب القرارات المشوبة بأخطاء من هذا النوع داخل الأجل القانوني.

4- بخصوص الضمانات القانونية والإجراءات الإدارية التي تضمن الشفافية والإنصاف في إسناد الحصص وحماية حقوق المهنيين في القطاع:

تحرص الإدارة على تكريس مبادئ الشفافية والحياد والمساواة من خلال اعتماد معايير موحدة ومعلومة مسبقاً، وإسناد دراسة الملفات إلى لجنة مختصة، وإخضاع النتائج للمراجعة والتثبت قبل اعتمادها النهائي مع تصحيح الخطأ فور التفتن إليه وإعلام المعنيين بمآل مطالبهم كما تم احترام جميع الالتزامات والإجراءات الوطنية والدولية ذات الصلة، وخاصة تلك المتعلقة باللجنة الدولية لصون التنينات (ICCAT) بما يحافظ على المصالح الوطنية والحصة التونسية لصيد التن الأحمر.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب حاتم لباوي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: انسداد مجرى سد وادي الدرب بالقصرين.

تؤمن مياه وادي الدرب ري 6000 هكتار من أراضي المركب الفلاحي لديوان الراضي الدولية بالقصرين و 350 هكتار من الأراضي الفلاحية لمنسائي قرية " العريش " و 35 هكتار من أراضي قرية " المنقار " منطقتان تقل فيها الآبار العميقة والاعتماد الرئيسي على مياه الوادي. قبل عشرة سنوات كان منسوب المياه حوالي 220 لتر في

الثانية. اليوم المنسوب لا يتجاوز السبعين لترا شيء بسبب الجفاف وشيء بسبب انسداد مجرى السد نتيجة تراكم وعليه نتقدم إليكم بالسؤال التالي:

متى ستدخل وزارتك لتأمين وصول مياه وادي الدرب للأراضي الفلاحية المذكورة؟

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيد النائب حاتم لباوي

الموضوع: حول انسداد مجرى سد واد الدرب

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 21 جويلية 2025

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، بخصوص انسداد مجرى سد واد الدرب، أشرف بإفادتكم بأنه قد تم التدخل عن طريق وكالة تسوية الأراضي الفلاحية لجهر هذا الوادي وإزالة الأثرية والفواضل من تقاطع وادي الدرب والطريق الوطنية عدد 13 حتى المستغلات الفلاحية بالقنفودية العريش.

والسلام

السؤال الكتابي

للسيد النائب رمزي الشتوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي المجلس نواب الشعب أشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: حول وضعية الفلاحين وقطاع التخليل بولاية توزر.
تحية طيبة،

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بهذا السؤال الكتابي نظراً لعدم تلقى إجابات خلال الجلسة العامة الخاصة بمناقشة مهمة وزارتك. وذلك بخصوص الوضعية المتدهورة للفلاحين بولاية توزر وغياب الإجراءات الكفيلة بحمايتهم ودعمهم.

وعليه أطلب من سيادتكم الإفادة بما يلي:

1. ما هي الإجراءات التي تعتمده الوزارة اتخاذها لمعالجة غياب الحماية القانونية للفلاحين الذين استصلحوا الأراضي المستصلحة منذ عقود دون تملك أو تسوية وضعية؟

2. لماذا لا ينتفع فلاحو التخليل بولاية توزر بمنظومات الدعم والمنح وصندوق الجوانح وصندوق الجودة رغم توفر هذه الآليات نظرياً؟

3. ما هي خطة الوزارة لضمان توفير مياه الري ذات الجودة المطلوبة، خاصة وأن الجهة تقع فوق واحدة من أهم الموائد المائية الجوفية دون استفادة فعلية؟

4. ما هي الإجراءات التنظيمية والردعية التي تعتمده الوزارة تطبيقها للحد من هيمنة المضاربين وكبار التجار على سوق التمور، بما يضمن حماية الفلاح الصغير؟

5. هل توجد خطة وطنية واضحة لإعادة هيكلة قطاع التمور بما يحفظ حقوق الفلاحين ويضمن ديمومة الأمن الغذائي في الجنية وفي البلاد عموماً؟

راجياً من سيادتكم مدنا بإجابة كتابية طبقاً للإجراءات القانونية الجاري بها العمل وتفضلوا السيد الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيد النائب رمزي الشتوي

الموضوع: حول وضعية الفلاحين وقطاع التخليل بولاية توزر

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 04 ديسمبر 2025

وبعد جواباً على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، بخصوص وضعية الفلاحين وقطاع التخليل بولاية توزر أشرف بإفادتكم بما يلي:

-الإجراءات التنظيمية والردعية التي تعتمده الوزارة تطبيقها للحد من هيمنة المضاربين وكبار التجار على سوق التمور بما يضمن حماية الفلاح الصغير:

تخضع تجارة التمور إلى مقتضيات قرار السيد وزير التجارة المؤرخ في 25 أكتوبر 2000 والمتعلق بالمصادقة على كراس الشروط لممارسة تجارة توزيع التمور وتنطبق أحكام كراس الشروط هذا على تجار التوزيع بالجملة وتجار التوزيع بالتفصيل والمجمعين ووحدات التكيف واللف والتصنيف وكذلك مخازن التبريد المتدخلين في مسالك توزيع التمور.

هذا ويساهم التنظيم المبني للمنتجين وخاصة بالنسبة لصغار الفلاحين بصفة كبيرة في الحد من هيمنة المضاربين وكبار التجار على سوق التمور وغيرها من المنتجات خاصة في ظل التشجيعات والامتيازات الكبيرة التي ما فتئت تضعها الدولة للغرض ويضاف على كل ما تم اتخاذه سابقا بخصوص إحداث نظام قانوني خاص بالشركات الأهلية يقوم على المبادرة الجماعية والنفع الاجتماعي، طبقاً للمرسوم عدد 15 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022 المتعلق بالشركات الأهلية مثلما تم تنقيحه بالمرسوم عدد 3 لسنة 2025 المؤرخ في 2 أكتوبر 2025 والإجراءات المصاحبة له وتسعى في هذا الإطار الوزارة عبر مختلف هياكلها وعبر الإرشاد لتشجيع المنتجين على التنظيم المبني والانخراط في شركات أهلية لتطوير المردودية والقيمة المضافة للقطاع الفلاحي بصفة عامة وللمنتجين بصفة خاصة.

كما تم بالتنسيق مع البنك التونسي في السنوات الأخيرة ويهدف مساعدة المنتجين على توفير تمويلات للعناية بالواحة وخزن المنتج عبر إصدار مناشير مشتركة لتمويل الموسم حيث تم تبسيط الإجراءات والترفيغ في سقف التمويلات من سنة إلى أخرى. وتمثل هذا التبسيط في الإجراءات في:

* إلغاء بعض الوثائق المطلوبة (شهادة ملكية فاتورات تقديرية التفرغ الكلي للنشاط)،

* التقليل في أجال معالجة الملف،

كما تم إدراج تجميع الصابة بالنسبة للموسم الحالي 2025/2026 وقد بلغ عدد القروض المقبولة سنوياً على المستوى الوطني:

* 2023/2024: قبول 550 مطلب بقيمة 5.7 مليون دينار من 6 مليون دينار مرصودة،

* 2024/2025: 477 قرض بقيمة 6.8 مليون دينار من 12 مليون دينار مرصودة،

* 2025/2026: رصد 20 مليون دينار وتم إلى غاية منتصف شهر جانفي وبالنسبة لكل الولايات قبول حوالي 537 مطلب بقيمة 7.303 مليون دينار منها 2.908 م د التمويل عملية تجميع الصابة وصيانة الواحة و4.395 م د لتمويل عملية الخزن. بالنسبة لولاية توزر، تم قبول حوالي 125 مطلب بقيمة 1.996 مليون دينار منها 0.601 م د لتمويل عملية تجميع الصابة وصيانة الواحة و1.395 م د لتمويل عملية الخزن.

من ناحية أخرى، قيام المجمع المهني المشترك للتمور والذي مقره الاجتماعي بولاية توزر سنويا بإعداد وتنفيذ برنامج لتعزيز الترويج الداخلي للتمور والتحفيز على الاستهلاك خاصة خلال ذروة فترات الانتاج عبر تكثيف الأسواق من المنتج إلى المستهلك وتعميمها على الولايات الكبرى بعد أن كانت تقتصر على العاصمة أو ولاية صفاقس... كما تم بالنسبة للموسم الحالي إعداد برنامج لتكثيف الحملات الترويجية بالسوق الداخلية من خلال تنظيم شهر التمور وانجاز خيمات بيع من المنتج إلى المستهلك، كما تم بالتعاون مع المساحات الكبرى إمضاء إتفاقية لترويج التمور بأسعار تفضلية خلال شهر رمضان المعظم إضافة إلى تخصيص كميات من التمور لترويجها عبر وداديات أعوان الدولة والمؤسسات العمومية تحت الإشراف.

-التوجهات الاستراتيجية لتنمية قطاع التمور في أفق سنة 2035:

- دعم قدرات ومهارات مجامع التنمية الفلاحية لتحسين الجودة والضغط على الكلفة،
- تطوير النظم المقتصدة في مياه الرين
- انتقاء وغراسة أفعال التخيل والتلقيح الآلي،
- تنوع الأصناف بالواحات،
- تطوير الميكنة الواحية،
- تطوير سلاسل القيمة والعمل على تحسين حلقات ما بعد الإنتاج،
- تثمين مياه التز والمياه المعالجة في الحماية من التصحر،
- تجميع البيانات والاحصائيات وتطوير طرق الرصد المبكر للأمراض والآفات،
- إعادة النظر في حوكمة القطاع،
- تعزيز ودعم القيمة التاريخية والتراثية للواحات التونسية وخاصة القديمة منها،
- تفعيل وتحسين النصوص القانونية الخاصة بالواحات.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عبد السلام الدحماني

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي المجلس نواب الشعب،
أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية.

الموضوع: حول اخلالات بيئية في محيط تحلية مياه البحر بالزارات من ولاية قابس.

1- بعد دخول محطة تحلية مياه البحر بالزارات حيز الاستغلال والانتفاء من الأشغال هل وجهتكم اهتمامكم الى الالتزام بدراسة المؤثرات البيئية ورفع جميع الاخلالات التي رافقت انجاز المحطة شأن ازالة الأتربة وفواضل البناء من محيط المشروع وردم الحفر والخنادق التي انجزت في إطار الأشغال وحتى بعدها أثناء التدخل لمعالجة الأعطاب الطارئة؟

2- في يوم 21 ماي 2026 توفي طفل عائد من مدرسته جراء غرقه في بركة مياه تركت مفتوحة بسبب تسربات من قنوات محطة حديثة الإنجاز. لم تردم، ولم تُؤمن ... فأى اجراءات سيتم اتخاذها المحاسبة من تهاون في القيام بواجبه وتسبب في موت نفس بشرية بريئة؟

3- مازالت بعض برك المياه الأخرى دون ردم الى حد الساعة في اثبات واضح للاستهتار واللامبالاة بأرواح الناس.. وهو ما يمكن أن يتسبب في سقوط ضحايا آخرين.. المطلوب افادتنا بما تم في الغرض.

4- في إطار المسؤولية القانونية عن الحادث ماهي الاجراءات التي ستقومون بها ؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام.

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة اجابة عن سؤال كتابي

للنائب عبد السلام الدحماني

الموضوع: حول اخلالات بيئية في محيط تحلية مياه البحر بالزارات من ولاية قابس

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 22 ماي 2026

وبعد، تبعا للإحالة المشار اليها بالمرجع أعلاه، وجوابا على سؤالكم بخصوص الاخلالات البيئية في محيط تحلية مياه البحر بالزارات من ولاية قابس أتشرف بإفادتكم بما يلي:

● نؤكد أولا أن الالتزام بدراسة المؤثرات البيئية، كإزالة الأتربة وفواضل البناء من محيط محطة تحلية المياه، هو من مشمولات المقاوله المكلفة بإنجاز المشروع والتي لا تزال موجودة بالمكان. وقد تمت مطالبتها بذلك في عديد المراسلات إلى جانب قائمة من التحفظات الأخرى الرامية إلى احترام مخطط التصرف البيئي والاجتماعي.

● أما بخصوص حادثة الطفل الذي توفي في 21 ماي 2026، رحمه الله، فحسب ما تم إفادتنا به من طرف فرقة الأبحاث بالحرس الوطني بالجهة أنه قد تعمد السباحة صحية أطفال آخرين ببركة مياه بسبخة العاليا، موقع تسرب من قناة الجلب قطر 1000 مم الرابطة بين محطة تحلية مياه البحر بالزارات ومحطة الضخ بعرام وهو موقع موجود بحرمة القناة المذكورة بعيدا عن التجمعات السكنية وعن كل مسار معد للمارة. هذا ويذكر أن مصالح الشركة قد قامت بتدخل أولي في 07 أفريل 2026 لإيقاف التسرب المذكور الذي تم تسجيله في نفس اليوم وعابنت آنذاك، عقب الانتهاء من تدخلهم، عودة تجمع المياه بمكان الحفرة المنجزة نتيجة طبيعة المكان سبخة، الأمر الذي حال دون ردمها مباشرة تفاديا لما قد ينجر عن ذلك من مخاطر على قناة الجلب وحدث كسر صريح بها. وقد تمت مراقبتها عديد المرات منذ

ذلك التاريخ وإلى حدود 22 من نفس الشهر للتأكد من نجاعة التدخل حيث تبين جليا توقف منسوب التسرب بعد شفط للمياه المتأتية من محيط الحفرة التي تم ردمها جزئيا وإلى حدود نصف قطر القناة وذلك إلى حين توفير وتركيب حلقة فولاذية خاصة على المقاس. كما تم حينها اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لتأمين موقع الأشغال بوضع ساتر ترابي وتثبيت شريط تحذيري. هذا ولم يرد على مصالح الشركة بعد ذلك أي إشعار أو شكاية أو تنبيه عن تجدد التسرب وعن امتلاء الحفرة وعن تعمد أطفال السباحة بها قبل الحادثة.

● وبالنسبة لوجود بعض برك أخرى للمياه دون ردم نشير إلى أن عملية الإصلاح دون قطع للماء تستدعي في أغلب الأحيان التدخل على مراحل وذلك لخصوصية كل تدخل وتسعى الشركة عند اللجوء إلى ذلك إلى حماية موقع الأشغال وتفقده.

والسلام

السؤال الكتابي

للسيد عبد العزيز الشعباني

أتشرف بان أحيل إليكم ما يلي:

الموضوع: حول المضاربة والاحتكار في سلاسل التوزيع

عملاً بمبدأ دور الدولة في حماية السوق الوطني وكسر الاحتكار، وبمقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، وباعتبار دوري الرقابي المنوط بي لضمان حماية الفلاح والمستهلك من الممارسات الاحتكارية،

وفي ضوء التطورات المسجلة، أرجو توضيح الإجراءات المتخذة بخصوص ما يلي:

ما هي الإجراءات الردعية الفعلية التي تم اتخاذها ضد الوسطاء المخالفين؟

كم عدد المحاضر والعقوبات المسلطة فعلياً؟

لماذا تستمر هذه الممارسات رغم وضوحها وتأثيرها المباشر على السوق؟

نلتمس من جنابكم مدنا بالإجابة الكتابية في أقرب الآجال الممكنة، تفضلوا بقبول عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيد النائب عبد العزيز الشعباني

الموضوع: حول المضاربة والاحتكار في سلاسل التوزيع

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 20 نوفمبر 2025

وبعد، جواباً على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، بخصوص المضاربة والاحتكار في سلاسل التوزيع، أتشرف إفادتكم بأن الإجراءات الردعية التي تم اتخاذها ضد الوسطاء المخالفين منظمّة طبقاً للنصوص القانونية التالية:

-الأمر عدد 2966 لسنة 2001 المتعلق بتنظيم وزارة التجارة.

-قانون عدد 68 لسنة 1994 المتعلق بمسالك توزيع منتجات الفلاحة والصيد البحري والمنقح بقانون عدد 18 لسنة 2000.

-المرسوم عدد 14 لسنة 2022 المتعلق بمقاومة المضاربة غير المشروعة.

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للسيد النائب فيصل الصغير

الموضوع: حول أحداث محطة تجارب للمعهد الوطني للزراعات الكبرى بولاية أريانة تحية وبعد.

في إطار الاهتمام بالشأن العام ونظراً لما لاحظته عديد المتدخلين في الشأن الفلاحي من تدخلات المعهد الوطني للزراعات الكبرى بمناطق الإنتاج على المستوى المحلي والجهوي من خلال زيارته الميدانية الفنية على امتداد الموسم وتنظيمه الأيام إعلامية وتأطير الصبيح بالجهة إضافة إلى تكوين العديد من الفلاحين في مجال تفتيات انتاج الزراعات الكبرى وحرصاً منا على دعم هذا المعهد الذي يعتبر مكسباً وطنياً لا بد من دعمه

وعملاً بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أقدم بالسؤال التالي:

لماذا لا يتم التنسيق مع وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية قصد تخصيص قطعة أرض دولية قصد استغلالها لتركيز محطة تجارب فلاحية للمعهد الوطني للزراعات الكبرى بمنطقة سيدي ثابت من ولاية أريانة في إطار تقريب خدماته من فلاح الجبهة وان أحداث هذه المحطة ليس له انعكاس مالي على المعهد وسيساعد تركيزها على تنفيذ المهام الموكلة بعهدته حسب ما جاء في قانون أحداثه.

والسلام

وفي انتظار ما ستشيرون به

تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والتقدير

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيد النائب فيصل الصغير

الموضوع: حول أحداث محطة تجارب للمعهد الوطني للزراعات الكبرى بولاية أريانة

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 12 مارس 2026

وبعد، جواباً على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، بخصوص أحداث محطة تجارب للمعهد الوطني للزراعات الكبرى بولاية أريانة أتشرف بإفادتكم أنه جاري العمل على استكمال المسار القانوني والتشاور المؤسسي مع مختلف الهيئات المتدخلة قصد ضبط الصيغة القانونية الأنسب لتمكين المعهد من الانتفاع بجملة من العقارات الدولية الفلاحية، وذلك في إطار احترام مقتضيات التشريع الجاري به العمل وضمان حسن توظيف هذه الأراضي.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب فيصل الصغير

موضوع: حول اشغال تأهيل وتعصير المنطقة السقوية بسيدي ثابت

تحية وبعد.

في إطار الاهتمام بالشأن العام بمعمدية سيدي ثابت ومتابعة الشأن الفلاحي وخاصة المنطقة السقوية التي طالت الاشغال بها السنوات طويلة انعكست سلبا على الفلاحة ووضعهم الاجتماعي وحتى على الأسواق التونسية.

وعملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي المجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالأسئلة التالية.

- إلى أي مرحلة من الاشغال وصلت اشغال تعصير المنطقة السقوية بسيدي ثابت؟

-ماهي اجالها؟

-هل أن الاعتمادات المرصودة كافية لإتمام كامل المشروع؟

-ما هي التكلفة النهائية لهذا المشروع؟

والسلام

وفي انتظار ما ستشيرون به

تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والتقدير

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيد النائب فيصل الصغير

الموضوع: حول أشغال تهيئة وتعصير المنطقة السقوية بسيدي ثابت

المرجع مراسلتكم بتاريخ 09 فيفري 2026

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بخصوص أشغال تهيئة وتعصير المنطقة السقوية بسيدي ثابت، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

ينقسم هذا المشروع إلى منطقتين سقيتين يتم تزويدهما عبر خزانين للمياه:

الخزان العلوي يزود المنطقة السقوية جبل عمار على مساحة 1200 هكتار وقد تم استكمال جميع الصفقات الخاصة بهذه المنطقة وانطلق استغلالها منذ الموسم الفلاحي الفارط.

الخزان السفلي يزود المنطقة السقوية سيدي ثابت على مساحة 1600 هكتار وقد بلغت نسبة التقدم في الإنجاز 90% قبل أن تتوقف الأشغال بسبب اعتراض عدد من الفلاحين على مرور قنوات الري بأراضيهم وقد بذل إدارات المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحة بأريانة مجهودات كبيرة لتسوية الوضعيات العقارية ومعالجة كل الاعتراضات المذكورة وتم استئناف إنجاز هذا الجزء من المشروع على أن تستكمل الأشغال خلال سنة 2027 بما يتيح الفلاحي المنطقة الانطلاق في الاستغلال الفعلي خلال الموسم الفلاحي القادم.

والسلام

السؤال الكتابي الثالث

للنائب فيصل الصغير

الموضوع: حول تأهيل وتعصير المنطقة السقوية بقلعة الاندلس تحية وبعد،

في إطار الاهتمام بالشأن العام بمعمدية قلعة الاندلس ومتابعة الشأن الفلاحي بمعمدية قلعة الاندلس وخاصة المنطقة السقوية وما تعانيه من مشاكل والذي يتطلب التدخل العاجل لحفظ ما تبقى من القطاع الفلاحي نظرا لما مر به القطاع الفلاحي من صعوبات جراء التغيرات المناخية وغياب استراتيجيات وطنية واضحة للهوض بالقطاع الفلاحي بقلعة الاندلس انعكست سلبا على الأسواق التونسية وعلى الوضع الاجتماعي بالمنطقة

وعملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي المجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالأسئلة التالية.

-ما هو برنامجكم بخصوص القطاع الفلاحي بمعمدية بقلعة الاندلس؟

-متى سيتم تأهيل وتهيئة المنطقة السقوية بقلعة الاندلس؟

وفي انتظار ما ستشيرون به

تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيد النائب فيصل الصغير

الموضوع: حول أشغال تهيئة وتعصير المنطقة السقوية العمومية بقلعة الاندلس

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 09 فيفري 2026

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، بخصوص أشغال تهيئة وتعصير المنطقة السقوية العمومية بقلعة الاندلس، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

تضم ولاية أريانة أربع مناطق سقوية عمومية موزعة كما يلي:

-منطقة سيدي ثابت: تمتد على مساحة 3358 هكتارا، أحدثت سنة 1952 وهي حاليا في طور إعادة التهيئة ومن المفترض أن تتم الاشغال خلال سنة 2026

-منطقة قلعة الاندلس: بمساحة 2905 هكتارات، أحدثت سنة 1992.

-منطقة سكرة: بمساحة 409 هكتارات، أحدثت سنة 1962

-منطقة برج الطويل: بمساحة 3200 هكتار، أحدثت سنة 1989. وبذلك يبلغ مجموع المساحات السقوية العمومية بالولاية حوالي 9872 هكتارا.

تم إعداد دراسة شاملة تخص إعادة تهيئة المنطقة السقوية العمومية المذكورة وقد أبرزت هذه الدراسة الحاجة إلى توفير اعتمادات مالية تقدر بحوالي 90 مليون دينار لإنجاز أشغال التهيئة وبصدد البحث عن مصادر التمويل اللازمة لإنجاز هذا المشروع.

والسلام

السؤال الكتابي الرابع

للنائب فيصل الصغير

الموضوع: حول حصة قلعة الأندلس وسيدي ثابت من مياه الري وضمان وصولها.

تحية وبعد،

في إطار الاهتمام بالشأن الفلاحي ونظرا لما شهده القطاع في معتمدي قلعة الأندلس وسيدي ثابت من تراجع أدى إلى تداعيات تتجاوز الجانب الاقتصادي لتمس الاستقرار الاجتماعي والأمن الغذائي من خلال تلف المحاصيل الاستراتيجية المديونية وارتفاع تكلفة الإنتاج إلى جانب اثارها الاجتماعية خاصة منها فقدان مواطن الشغل نظرا للخصوصية الفلاحية المعتمدين

هذا وبعد نزول كميات الأمطار الأخيرة التي شهدتها بلادنا والتي استبشرها التونسيين وخاصة منها فلاحو قلعة الأندلس وسيدي ثابت والتي زرعت فيهم عودة الأمل للقطاع الفلاحي مورد رزقهم الوحيد

وعملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالأسئلة التالية.

-هل أن الحصص (الكميات) التي تم الاتفاق على منحها هذه السنة لقلعة الأندلس وسيدي ثابت كافية؟

-ما هو المعيار المعتمد لمنح هذه الكميات؟

-ما هي الإجراءات المتخذة لضمان وصول هذه الكميات؟

-هل تم العمل على حلحلة الإشكاليات لتمكين الفلاحة من التزود بمياه الري؟

-هل فكرت الوزارة في إيجاد حل لمشكلة المديونية نظرا لما مر به فلاحو المنطقة ولتمكينهم من مياه الري تجنباً لردود فعل غير منتظرة من قبل الفلاحين؟

وفي انتظار ما ستشيرون به

تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة إجابته عن السؤال الكتابي

للسيد النائب فيصل الصغير

الموضوع: حول حصة المنطقتين السقيويتين العموميتين قلعة الأندلس وسيدي ثابت من مياه الري وضمان وصولها

المراجع: مراسلتكم بتاريخ 16 مارس 2026

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، بخصوص حصة المنطقتين السقيويتين العموميتين قلعة الأندلس وسيدي ثابت من مياه الري وضمان وصولها، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

في ضوء التحسن الملحوظ في وضعية السدود إثر نزول كميات هامة من الأمطار بمختلف الجهات، تم إقرار تخصيص حصة مائية كافية لفائدة المنطقتين المذكورتين، وذلك خلال الفترة الممتدة من أشهر ماي إلى أوت 2026، وفقا للبرنامج الزراعي المقترح من قبلهم

سيتم اتخاذ الإجراءات الفنية اللازمة، لاسيما القيام بعمليات تنظيف وجهر القنوات والأودية، بما يضمن حسن توزيع الموارد المائية وتأمين وصولها إلى مختلف المستغلين في أفضل الظروف أما بخصوص مديونية مياه الري فيتم العمل على جدولتها طبقا للإجراءات المعمول بها.

والسلام

السؤال الكتابي الخامس

للنائب فيصل الصغير

الموضوع: حول مال مشروع حماية المنطقة السفلى لوادي مجردة (منطقة المبطوح) وتأثيراته على القطاع الفلاحي بمعتمدية قلعة الأندلس.

تحية وبعد،

تعتبر معتمدية قلعة الأندلس قطبا فلاحيا استراتيجيا، إلا أنها شهدت في السنوات الأخيرة تراجعا كبيرا نتيجة التغيرات المناخية وشح المياه، وصعوبات الري وصرف المياه المعالجة من جهة أخرى.

وفي المقابل أستبشر فلاحوا معتمدية قلعة الأندلس بمشروع توسعة وحماية وادي مجردة على مستوى منطقة المبطوح" مشروعاً حيوياً من حيث حماية الأراضي من الفيضانات وتكوين مخزون مالي يعود بالفائدة على القطاع الفلاحي عامة

وفي إطار دورنا الرقابي، وبناء على مشاغل الفلاحين بالجهة وعملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب الشرف بأن أتقدم بالأسئلة الكتابية التالية.

-ما هي النسبة المئوية المحققة حالياً في القسط الثاني" المتعلق بتهيئة قتال المبطوح.

-ما هي الاجال النهائية لاستكمال كافة مكونات هذا المشروع؟

-ما مدى استفادة معتمدية قلعة الأندلس من هذا المشروع خاصة في مياه الري؟

-كيف سيساهم هذا المشروع تقنياً في حل معضلة تغدق التربة (Exces d'eau) وارتفاع نسبة الملوحة في التربة؟

-ما هي الخطة التي وضعتها الوزارة لضمان جهر الوادي بصفة دورية بعد استكمال المشروع؟

سيدي الوزير، إن نجاح مشروع توسعة وادي مجردة ليس مجرد إنجاز هندسي، بل هو صمام أمان للأمن الغذائي الوطني، نظراً لما تمثله أراضي قلعة الأندلس وولاية بترت من نقل في إنتاج الحليب اللحوم الحمراء والزراعات الكبرى، لذا، فإن الإجابة عن التساؤلات المطروحة ستساهم في إعادة الثقة بين الفلاح والإدارة.

وفي انتظار ما ستشيرون به

تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة إجابته عن السؤال الكتابي

للسيد النائب فيصل الصغير

الموضوع: حول مال مشروع حماية المنطقة السفلى لوادي مجردة (منطقة المبطوح) وتأثيراته على القطاع الفلاحي بمعتمدية قلعة الأندلس

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 23 فيفري 2026

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، بخصوص مال مشروع حماية المنطقة السفلى لوادي مجردة (منطقة المبطوح) وتأثيراته على القطاع الفلاحي بمعتمدية قلعة الأندلس، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

يندرج مشروع الحماية من الفيضانات (D2) بالمنطقة السفلى الثانية الممتدة من سد العروسية إلى قلعة الأندلس، في إطار تعزيز منظومة التوقي من الفيضانات. وقد انطلقت الأشغال به منذ شهر جوان 2021 ويهدف أساسا إلى:

حماية المواطنين والممتلكات الخاصة والمناطق العمرانية من مخاطر الفيضانات

- حماية الأراضي الفلاحية وضمان استمرارية استغلالها
- دعم الإنتاج الفلاحي والصناعي
- ضمان استمرارية النشاط الاقتصادي والدروس

- المحافظة على البنية التحتية والطرق السكك الحديدية وضمان ديمومة التنقل وحماية البيئة وتتمثل أهم مكونات المشروع فيما يلي:

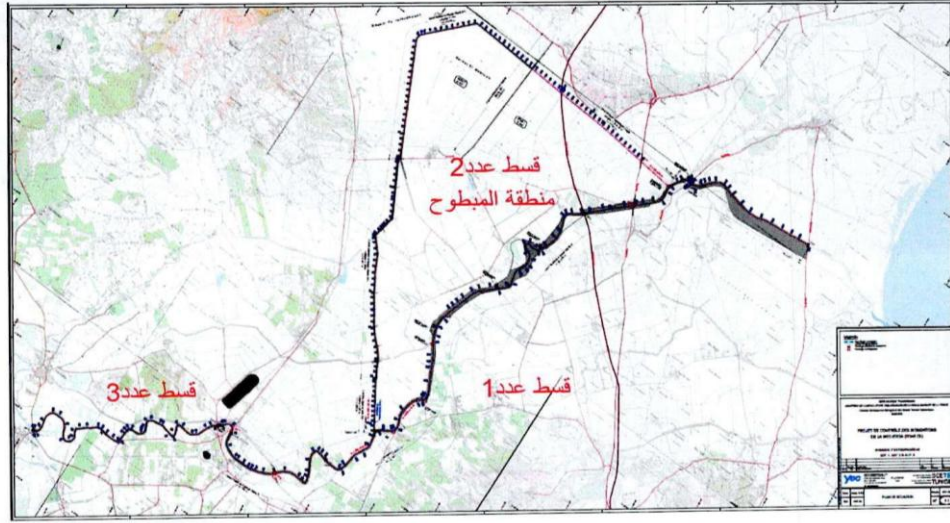
- جهر وتهئية مجرى الوادي لرفع طاقة استيعابه إلى ما بين 600 و800 م³/ث على طول 65 كلم.

- إنجاز حواجز ترابية على ضفتي الوادي.
- ربط وادي مجردة بخزان المبطوح (تهيأة ترابية) بطاقة حزن تعادل 50 مليون م³.

- تعلية وتهئية وبناء الجسور استصلاح 16 جسرا وإنجاز 3 جسور جديدة، من بينها 02 جسور للسكة الحديدية.

- تجديد معدات التجفيف وصرف المياه.

وقد تم تقسيم المشروع إلى ثلاثة أقساط بكلفة جمالية تقدر بحوالي 214 مليون دينار تونسي، بتمويل من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)



المجموع	Lot1	Lot2	Lot3	Total
11.7 M.m3 91 Km	5.6 M.m3 27 Km	3.0 M.m3 31 Km	3.1 M.m3 33 Km	أعمال الحفر و الردم
12	2	8	2	منشآت مائية و جسور
2	-	-	2	جسور السكك الحديدية
2	1		1	جسر للمترجلين
14 000 000	YEC/SCET-Tunisie		مكتب المشرف على المشروع	
	Afrique-travaux	BONNA-Tunisie/EGMS	Afrique-travaux	الشركة المنجزة للمشروع
200 213 041	71 824 884	55 547 738	72 840 419	تكلفة المشروع (د)
	31-05-2021	14-06-2021	09-06-2021	بداية المشروع
90	98	85	85	نسبة تقدم الأشغال%

ويهدف هذا المشروع إلى تحسين التصرف في مياه الفيضانات بحوض مجردة عبر الترفع في طاقة استيعاب مجرى الوادي، والتقليص من مخاطر الفيضانات والحد من الأضرار الناجمة عنها، إلى جانب تحسين ظروف عيش المتساكنين وتعزيز آليات التوقي والتدخل السريع عند الضرورة.

✓ فيما يتعلق بتقدم الأشغال، فقد بلغت نسبة الإنجاز بالقسط الثاني (قنال المبطوح حوالي 85% ومن المنتظر استكمال مختلف مكونات المشروع موفى شهر فيفري 2027

✓ أما بخصوص القطاع الفلاحي، فمن المنتظر أن يساهم المشروع في:

- تحسين انتظام التزويد بمياه الري
 - تثمين مياه الفيضانات عبر تجميعها وتخزينها وإعادة استعمالها
 - الحد من الضغط على الموارد المائية التقليدية
 - ✓ كما سيتمكن من الناحية التقنية، من
 - الحد من ظاهرة تغدق التربة وارتفاع نسبة الملوحة
 - تحسين تصريف المياه الزائدة
 - استغلال المياه المخزنة في غسل الأملاح بصفة منظمة، مما يساهم في تحسين خصوبة التربة وديمومة الإنتاج الفلاحي
- وفيما يخص صيانة الوادي، تعتمد وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري برنامج صيانة دورية يشمل جهر وتنظيف مجرى الوادي بمختلف مقاطعه تتولى تنفيذه المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية، مع برمجة تدخلات استباقية قبل الفترات الممطرة لضمان انسيابية الجريان والحد من مخاطر الفيضانات.
- والسلام

السؤال الكتابي

للسيد النائب مسعود قريرة

الموضوع: إنقاذ غابة الزياتين بضبعة شماخ بجرجيس.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

السيد الوزير المحترم،

تحية طيبة وبعد،

تمسح ضيعة شماخ بجرجيس (ديوان الأراضي الدولية) أكثر من 5200 هك وتعد أكثر من 100.000 شجرة زيتون تجاوز عمرها القرن وهي في حاجة إلى التشبيب والتجديد.

تعاني الضيعة من نقص في اليد العاملة حيث لا يقع تعويض كل من تقاعد فضلا عن عدم الترسيم للبعض منهم مما أفقد الدافعية وقلص الإنتاج.

سيدي الوزير،

أعلمكم أن إدارات الضيعة وعمالها يبذلون جهدا كبيرا مكثهم من تحقيق أرباح إلا أنها لم تخصص للمحافظة على الضيعة وتطويرها، بل أصبحت صندوق تعويض للضيعة الأخرى الخاسرة والتابعة لديوان الأراضي الدولية.

المطلوب من سيادتكم:

1-تعويض الإطارات والعملة الذين أحيلوا على شرف المهنة وانتداب دفعة أخرى من العملة.

2-ترسيم العملة المباشرين بالضبعة منذ فترة طويلة.

3-تخصيص أموال للقيام بالزيارة في وقتها. حيث تحتاج الزياتين إلى الزيارة مرة كل سنتين، إلا أنه بمجهودات كبيرة تمت زيارة 25.000 شجرة فقط سنة 2025، بمعنى أن الزيتونة تزرى مرة كل 5 سنوات عوض سنتين، وسيؤدي هذا إلى تراجع الإنتاج ثم القضاء نهائيا على الغابة.

4- تحسين أجور اليد العاملة بإحداث تحفيزات نظرا للنفور من العمل في الضيعة بسبب ضعف الأجر مقارنة بما هو معمول به بجهة جرجيس.

5- حفر آبار لضمان ري تكميلي للزياتين.

6-وضع خطة لتجديد وتشبيب الغابة ورصد الأموال اللازمة لذلك.

7-أبارك المجهود المبذول لتنويع النشاط بإحداث مدجنة الانتاج البيض تعد 12.000 طير، والإعداد المدجنة ثانية تعد 25.000 طير. وتفضلوا السيد الوزير، بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير. مع الشكر.

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة
والموارد المائية والصيد البحري
بطاقة اجابة عن سؤال كتابي
للسيد النائب مسعود قريرة

الموضوع: حول إنقاذ غابة الزياتين بضبعة شماخ بجرجيس

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 13 مارس 2026

وبعد، جوابا على السؤال المضمن بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بخصوص إنقاذ غابة الزياتين بضبعة شماخ بجرجيس أتشرف بإفادتكم بما يلي:

• إن مساحة المركب تبلغ 5213.5 هك وتعد 82693 شجرة زيتون.

• بخصوص الموارد البشرية تم برمجة تدعيم المركب بمهندس فلاحي اختصاص إنتاج نباتي ومساعد تقني بالمخطط الموسمي 2026/2027 لتعويض المحالين على التقاعد واستغلال اليد العاملة المتوفرة عملة إطار في تسيير مختلف حضائر الإنتاج من خلال الترقيات الداخلية

• بالنسبة للعملة (المباشرين المسترسلين) والمتعاقدين يسعى الديوان لتسوية وضعيتهم في انتظار صدور النصوص الترتيبية لتطبيق قانون منع المناولة ومقاومة كل أشكال التشغيل الهش.

• تم زيارة 26000 شجرة خلال الموسم 2025/2026 وبرمجة 30000 خلال الموسم 2026/2027 المقبل

• كما تم حل الإشكال بالتنسيق مع السلط الجهوية والمحلية باعتماد الزيارة بحساب الشجرة بكل صنف من الزيارة

● بالنسبة للعملة القارين اعتماد التأجير حسب القانون الأساسي لديوان الاراضي الدولية وبخصوص اليد العاملة الموسمية فهي تخضع لقانون التشغيل الجاري به العمل.

● تم تجهيز وكهربية البئر العميقة الموجودة في ضيعة الخصيم التابعة للمركب وهي الآن بصدد استغلالها في ري الزياتين في انتظار برنامج تأهيل ديوان الاراضي الدولية لحفر آبار أخرى.

● يتم حاليا تشييب أشجار الزياتين التي تشكو تهرما على مراحل حيث قام المركب خلال الموسم الحالي بتشيب 200 أصل زيتون متييسة خلال الموسم الحالي.

● تم تجديد المدجنة وهي حاليا في حالة إنتاج (11000 طير) كما تم برمجة إحداث مدجنة بطاقة استيعاب 30000 طير بالمخطط الموسمي 2026/2027 لتغطية النقص الحاصل من مادة البيض في الجهة.

والسلام

السؤال الكتابي

للناتبة بثينة الغاني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع حول وضعية الشركة التعاونية للبذور الممتازة بباجة.

أما بعد،

السيد وزير الفلاحة المحترم،

يعيش الشركة التعاونية للبذور الممتازة بباجة صعوبات مختلفة أثرت سلبا على أداها وسير عملها اليومي رغم أهميتها القصوى في ضمان الأمن الغذائي وتتمثل أبرز هذه الصعوبات أساسا في تردي وضعية الأعوان (عملة وإداريين) الذين يعيشون تأخيرات متكررة في الحصول على جراياتهم. أو عدم الحصول علما لفترة طويلة. إضافة إلى عدم تمتعهم بالتغطية الاجتماعية. الأمر الذي انعكس سلبا على حياتهم وحياة أسرهم.

فهل تعزم وزارتك التدخل من أجل انقاذ هؤلاء الأعوان من خلال خطة انقاذ لهذه المؤسسة؟

وفي انتظار ردكم تقبلوا سيدي الوزير فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيدة النائبة بثينة الغاني

الموضوع: حول طلب التدخل بخصوص وضعية الشركة التعاونية للبذور الممتازة بباجة

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 10 مارس 2026

وبعد جوابا على السؤال المضمن بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بخصوص وضعية الشركة التعاونية للبذور الممتازة بباجة، أتشرف بإفادتكم أن الشركة المذكورة تخضع لنظام قانوني خاص ولا تعتبر من المنشآت العمومية أو مؤسسات القطاع العام وتضبط طرق

تنظيمها وتسييرها في إطار القانون عدد 94 لسنة 2005 مؤرخ في 18 أكتوبر 2005 يتعلق بالشركات التعاونية للخدمات الفلاحية حيث يعهد بتسييرها المجلس إدارة منتخب مباشرة عن طريق الجلسة العامة العادية للمساهمين والتي بدورها تعين مراقب حسابات حسب جملة من الضوابط للقيام بمهمة التدقيق في الحسابات ومدى احترامها للأطر المحاسبية ويضمن نزاهتها طبق الأحكام التشريعية والترتيبية الجاري بها العمل، كما أوكل القانون المذكور مهمة الاشراف والمراقبة للوزيرين المكلفين بالفلاحة والمالية.

وفي هذا الإطار، وعلى إثر تردي الوضعية الاقتصادية والمالية للشركة وتفاقم مديونيتها ارتأت الوزارة بتاريخ 8 جوان 2022 الشروع في إجراءات حلها وفقا لمقتضيات الفصل 47 من القانون المذكور سلفا وذلك على نتيجة تأكد عجزها عن الإيفاء بتعهداتها المالية تجاه جميع المتعاملين معها وفقدانها لأكثر من ثلاثة أرباع رأسمالها.

وفي نفس السياق، ونظرا لمحاولة الحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي قد تتولد عن إجراء الحل، حيث أن الشركة توفر أكثر من 250 موطن شغل وتساهم في إنتاج قسط هام من البذور المثبتة على الصعيد الوطني، تقرر التريث في تنفيذ الحل وتم تركيز لجنة قيادة المساندة الشركة التعاونية المركزية للخدمات الفلاحية للبذور والمشائل الممتازة برئاسة وزارة المالية وتتكون من أعضاء عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري الشؤون الاجتماعية، العدل، أملاك الدولة والشؤون العقارية ورئاسة الحكومة تعنى بالنظر في إمكانية وجود حلول لإنقاذ الشركة.

وتزامنا مع اشغال اللجنة سعت الوزارة منذ سنة 2022 الى العمل على حلحلة بعض الإشكاليات المتعلقة بتوفير بعض التسييلات المالية في إطار العلاقة التعاقدية التي تربط الشركة بديوان الحبوب، كما دأبت الوزارة عن طريق التدخل المباشر لديوان السيد الوزير الى الوقوف الى جانب الشركة في إيجاد الحلول المناسبة لمجموعة من الإشكاليات المتعلقة بوضعيتها تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الإدارة العامة للجباية أو وضعي أعوانها أو المتعلقة بوضعية العقارات الدولية الفلاحية المسندة للشركة حيث تم عمل جلسة عمل بالوزارة جمعت كل الأطراف المتدخلة بموضوع وضعية الشركة تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتاريخ 17 جانفي 2025 تلتها مجموعة من الجلسات تكللت بإبرام اتفاقية تسوية بين الطرفين تنص على جدولة ديون الشركة التعاونية على مدة 60 شهرا مما ساهم في تسوية وضعية الأعوان

كما قامت الوزارة في الأونة الأخيرة، بمراسلة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، قصد التدخل لتسوية وضعية الشركة تجاه الصندوق المتعلقة بسنوات 2020، 2021 و2022.

وفي الأخير نود اعلامكم انه ايماننا منا بأهمية الشركة في مجال انتاج البذور المثبتة ما فتئت الوزارة تعمل على التدخل عبر جميع الآليات القانونية المتاحة لمساندتها.

والسلام

السؤال الكتابي

للناتبة بسمة الهمامي

الموضوع: سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول أزمة مادة الامونيتر وتأثيرات عدم توفيرها للفلاحين؟

وبعد، بلغنا عديد التشكيات من قبل فلاحي ولاية سليانة اللذين يعانون فقدان مادة الامونيتر.

فبعد تماطل الامطار واستبشار الفلاحين بالموسم الفلاحي الحالي نجدهم كلهم ينتظرون اكتمال الموسم الفلاحي ونجاحه وخصوصا الزراعات الكبرى حتى يتمكنوا من خلاص ديونهم وإيجاد سيولة مريحة للتداول في السوق الا اننا نتفاجأ هذه الأيام بفقدان مادة الامونيتر وشحها ورغم ان فقدان مادة الامونيتر يعني هلاك الصابة. وهلاك المحصول ولن نحقق المنسوب الذي من المفروض أن يكون واعداء. ومع ذلك لم نر للوزارة أي تدخل حازم ولا أي خطة استباقية ولا خطة إعلامية لتفسير ما يحدث ولا إجراءات عاجلة لحل الازمة.

ما هي الإجراءات الاستباقية التي اعتمدها الوزارة حتى لا تحدث ازمة الامونيتر؟

الى ماذا يعود هذا الصمت حول ازمة الامونيتر؟

ماهي خطة الوزارة للحد من فقدان مادة الامونيتر؟ إذا لم يكن للوزارة تدخلات عاجلة لحل الامونيتر فمن هي الجهة المخولة للإجابة على الأسئلة المحلة للفلاح وللزراعة في الدولة التونسية؟

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي للسيدة النائية بسمة الهمامي

الموضوع: حول أزمة مادة الامونيتر وتأثيراتها على الفلاحين.

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 30 جانفي 2026

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص توفير مادة الامونيتر أتشرف بإفادتكم بما يلي:

-تم منذ شهر أفريل 2025 وضع برنامج تزويد شهري من مختلف الأسمدة الكيماوية الأساسية وتمت مراسلة وزارة الصناعة والمناجم والطاقة بتاريخ 02 ماي 2025 في هذا الخصوص بالإضافة إلى المجمع الكيماوي التونسي من أجل العمل على توفير هذه الكميات في الأجل المحددة وضمان نجاح الموسم الفلاحي ومن بينها مادة الامونيتر ببرنامج تزويد في حدود 220 ألف طن (منها 75 ألف طن تم توريدها وخزنها بمركز قباطا). هذا مع العلم أن عملية التزويد من قباطا انطلقت يوم 06 جانفي 2026 بعد حصوله على الترخيص الاستثنائي للعمل من طرف السيد والي باجة في 31 ديسمبر 2025 ينسق أولي في حدود 1500 طن/يوم والذي تم الترفيع فيه إلى 1800 طن يوم بالإضافة إلى عودة مصنع قابس للإنتاج بمعدل 700 طن يوميا والعمل كامل أيام الأسبوع لتكون الكميات العملية اليومية الموضوعة في حدود 2500 طن هذا وتم اسناد طلبيات لكافة الشركات والمجمعين على مركز قباطا وقابس اللذين تقدموا بطلب في الغرض من طرف اللجنة الفنية المشتركة لمتابعة التزويد بالأسمدة الكيماوية الأساسية لتزويد كافة مناطق الانتاج الكبرى وخاصة منها ولايات الشمال الغربي على غرار سليانة.

باعتبار أن هذه الفترة تعد فترة ذروة الاستهلاك ونظرا إلى أن جل الفلاحين متخوفين من فقدان هذه المادة مستقبلا بادروا بشراء كامل حاجياتهم السنوية دون العمل على تقسيطها على مراحل مما تسبب في ارتفاع الضغط على الشركات الموزعة وعلى مراكز التوزيع بالإضافة إلى أن بعض مراكز تجميع الحبوب لم تحصل على شهادة تزود بمادة الامونيتر أو حصلت عليها بصفة متأخرة مما عطل عملية التوزيع ببعض المناطق. أمام هذه الوضعية المتسمة بتفاوت التزويد بين الولايات نتيجة التوزيع الجغرافي لتجار الجملة.

-قامت اللجنة الفنية المشتركة المكلفة بمتابعة التزويد بالأسمدة الأساسية في جلستها بتاريخ 27 جانفي 2026 بإعادة تنظيم عملية التوزيع بتخصيص عدد يومي من الشاحنات توجه لكل ولاية وذلك باعتبار حجم المساحة المزروعة ومعدلات التجميع وتنفيذ الولايات التي تشكو من نقص بزيادتها عدد الشاحنات الموجهة لها بما فيها ولاية سليانة الذي يبلغ نصيبها من الكميات اليومية الموضوعة حوالي 11 شاحنة على الأقل.

والسلام

السؤال الكتابي

للسيدة عواطف الشنيقي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بان أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: تسوية وضعية الأعوان الموسمين الذين يشتغلون بصفة غير مسترسلة في مجال الغابات. وبعد،

متى يتم تسوية وضعية الأعوان الموسمين الذين يعملون بصفة غير مسترسلة في مجال الغابات الذين توظفهم الإدارة العامة للغابات التابعة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري للقيام بمهام وقتية لمدة أيام معدودة وذلك لتلبية لحاجيات موسمية أو طارئة في إطار حماية الغابات.

والسلام.

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيدة النائية عواطف الشنيقي

الموضوع: حول تسوية وضعية عمال الحضائر الظرفية بالدائرة الفرعية الغابات تبرسق تيباز وباجة الجنوبية

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 19 جانفي 2026

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، بخصوص تسوية وضعية عمال الحضائر الظرفية بالدائرة الفرعية الغابات تبرسق تيباز وباجة الجنوبية، أتشرف بإفادتكم أن تسوية وضعية عملة الحضائر تخضع لأحكام الفصل 4 من الأمر الحكومي ع436 دد لسنة 2021 المؤرخ في 17 جوان 2021 المتعلق بإنهاء العمل بالية تشغيل عملة الحضائر الجهوية والحضائر الفلاحية في غير المجال المحدد لها الذي يشترط الاسترسال في العمل بتاريخ 20 أكتوبر 2020.

لذا، فإنه يتعذر حاليا تسوية وضعية المعنيين بالأمر في إطار أحكام الأمر المذكور أعلاه لعدم استجابتهم لشرط الاسترسال.

والسلام

السؤال الكتابي

للسيدة فاطمة المسدي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بان أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول إشكال تصدير الجمبري الأحمر التونسي ومدى وجود ترتيبات أو قيود مرتبطة بالحصصة والتشاور القطاعي تحية طيبة وبعد.

شهد قطاع الصيد البحري مؤخرًا إشكالًا يتعلق بتصدير الجمبري الأحمر التونسي نحو أسواق الاتحاد الأوروبي. بعد رفض قبول عدد من الشحنات من قبل السلطات الإيطالية بدعوى استنفاد الحصصة المخصصة لتونس في إطار قرارات الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (CGPM) Commission générale des pêches pour la Méditerranée والتي قدرت بـ 35 طنًا.

غير أن هذا المعطى يطرح عدة تساؤلات، خاصة وأنه لم يسبق أن تم التداول بشكل واضح أو رسمي في القطاع حول وجود نظام حصص بهذا الشكل، ولم يتم إعلام المهنيين أو إشراكهم في أي نقاش أو تشاور يخص هذه القيود أو الترتيبات. في حين تستفيد دول أخرى من كميات تفوق بكثير ما تم الإعلان عنه تونس.

كما يطرح الوضع تساؤلات إضافية حول طبيعة هذه القيود وهل هي حصص قانونية ملزمة أم إجراءات ظرفية أو تأويلات إدارية مرتبطة بمقتضيات رقابية أو صحية أو تتعلق بتتبع الشحنات داخل السوق الأوروبية.

وعليه، يُطرح على سيادتكم ما يلي:

- ✓ ما مدى صحة وجود حصص رسمية وملزمة تخص تصدير أو صيد الجمبري الأحمر التونسي في إطار (CGPM)؟
 - ✓ وإذا كانت هذه الحصص قائمة. فما هو أساسها القانوني والعلمي. ولماذا لم يتم إعلام الهياكل المهنية بها في الوقت المناسب؟
 - ✓ ما أسباب التفاوت الكبير بين الحصص المنسوبة لتونس وتلك المخصصة لدول أخرى في حوض المتوسط؟
 - ✓ هل يتعلق الأمر فعليًا بنظام حصص، أم بإجراءات رقابية أو تنظيمية ظرفية تم تطبيقها على مستوى التصدير نحو الاتحاد الأوروبي؟
 - ✓ ما مدى احترام مبدأ التشاور مع مهني القطاع والهياكل المهنية قبل الدخول في أي ترتيبات أو تفاهات أو التزامات قد تؤثر على نشاطهم الاقتصادي؟
 - ✓ وما هي الإجراءات التي تعزم الوزارة اتخاذها، سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف. لحماية نقاذ المنتج التونسي إلى الأسواق الخارجية وضمان شروط عادلة وتنافسية؟
- وفي انتظار الإجابة، تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام.

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيدة النائبة فاطمة المسدي

الموضوع حول إشكال تصدير الجمبري الأحمر التونسي ومدى وجود ترتيبات أو قيود مرتبطة بالحصصة والتشاور القطاعي

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 10 جوان 2026

وبعد جوابا على السؤال المضمن بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بخصوص إشكال تصدير الجمبري الأحمر التونسي ومدى وجود

ترتيبات أو قيود مرتبطة بالحصصة والتشاور القطاعي، أشرف بإفادتكم بما يلي:

تخضع عملية استغلال المخزونات السمكية بالبحر الأبيض المتوسط، ولا سيما بمنطقة قناة صقلية، إلى منظومة متكاملة من التدابير والإجراءات التنظيمية التي يتم إعدادها ومناقشتها في إطار أعمال الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، وذلك من خلال ورشات العمل واللجان العلمية والدورات السنوية التي تجمع الدول الأعضاء.

وتتوخ هذه الأشغال بإصدار جملة من التوصيات والتدابير الفنية الملزمة التي تهدف إلى تنظيم استغلال مختلف المخزونات السمكية، بما يضمن المحافظة على استدامتها وتحقيق التوازن بين متطلبات الاستغلال الاقتصادي وضرورة المحافظة على الموارد البحرية للأجيال القادمة.

وسندرج اعتماد خطة التصرف في مخزون الجمبري الأحمر بصنفيه في هذا الإطار، حيث تم إقرارها بموجب التوصية عدد 45/2022/5 CGPM الصادرة عن الدورة السنوية للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط المنعقدة خلال شهر نوفمبر 2022. وقد نصت هذه التوصية على تحديد حصص الصيد المخصصة لكل من تونس والاتحاد الأوروبي خلال فترة انتقالية تمتد لثلاث سنوات (2025-2023)، يتم في أعقابها اعتماد خطة استغلال دائمة لهذا المخزون كما أقرت التوصية تخفيضا سنويا بنسبة 3% من الحصص المسندة لكل طرف طوال الفترة الانتقالية.

غير أن الحصص التي أسندت إلى تونس تم احتسابها بالاستناد إلى معطيات إحصائية غير دقيقة، تم استخراجها في مرحلة أولى من قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، قبل أن تقوم مصالح وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بمراجعتها والتثبت منها خلال شهر أكتوبر 2022. وقد تبين لاحقا أن تلك المعطيات لا تعكس واقع نشاط الصيد، إذ أظهرت مراجعة الإحصائيات الرسمية أن الكميات المصطادة فعليًا خلال سنة 2022، التي اعتمدت كسنة مرجعية تفوق بكثير الكميات المصرح بها سابقا. وعلى إثر ذلك، تم تصحيح هذه البيانات وإدراجها بالمنظومة الرسمية للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط بتاريخ 6 مارس 2024.

ورغم هذا التصحيح، فقد تم اعتماد المعطيات غير الدقيقة إلى جانب الإحصائيات التاريخية التي قدمها الجانب الأوروبي، كأساس لتحديد حصص الطرفين، دون الاستناد إلى تقييم علمي موضوعي يعكس واقع استغلال المخزون ويعود التفاوت المسجل بين الحصص المخصصة لتونس ونظيرتها الأوروبية أساسا إلى حداثة نشاط صيد الجمبري الأحمر في تونس، وما رافق ذلك من مرحلة تطوير للمنظومة الوطنية الخاصة بتميز الصنفين وتجميع المعطيات الإحصائية وتدقيقها، في حين استفاد الجانب الأوروبي من قاعدة بيانات تاريخية متكاملة مكنته من الحصول على حصص أعلى بكثير.

وباعتبار أن هذه المرحلة كانت انتقالية، فقد تواصلت المشاورات الفنية والدبلوماسية بين جميع الأطراف في إطار الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط بهدف مراجعة الأخطاء المتعلقة بحصة تونس وينسب توزيع صنف الجمبري الأحمر، ولم تدخر البعثة التونسية خلال مختلف الاجتماعات الفنية والعلمية والرسمية، أي

جهد في التأكيد على أحقية تونس في مراجعة حصتها وتصحيح المعايير المعتمدة.

كما تجدر الإشارة إلى أن الجانب الأوروبي لم يشر طوال الفترة الانتقالية، مسألة التطبيق الفعلي للحصة المحددة، رغم أن الجانب التونسي واصل صيد وتصدير كميات تفوق تلك الواردة بالتوصية، وهو ما عزز الاعتقاد بأن الملف لا يزال محل تفاوض ومراجعة وقد تأكد هذا التوجه من خلال الاتفاق المشترك بين الطرفين على التمديد في الفترة الانتقالية لسنة إضافية تشمل سنة 2026، الأمر الذي لم يكن يسمح بتوقع التطبيق الفوري والصارم للحصص دون سابق إعلام أو تنبيه، وهو ما حال دون اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعلام البحارة باحترام حدود الصيد المحددة.

وفي مواجهة هذه الوضعية بادرت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري إلى اتخاذ جملة من الإجراءات العاجلة تمثلت فيما يلي:

✓ إحداث خلية أزمة على مستوى الوزارة لتنسيق مختلف التحركات الفنية والدبلوماسية.

✓ عقد جلسات عمل مع وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج الإعداد ملف متكامل للدفاع عن حقوق تونس في إطار الالتزامات الدولية ذات الصلة.

✓ تنظيم اجتماعات مع المهنيين للتنسيق بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها خلال المرحلة المقبلة.

✓ عقد اجتماع عن بعد مع الجانب الأوروبي لبحث حلول عاجلة تسمح باستئناف تصدير الجمري الأحمر إلى السوق الإيطالية، إلى جانب مناقشة السبل الكفيلة بمراجعة حصة تونس على المدى المتوسط.

✓ توجيه مراسلة رسمية إلى المديرية العامة للصيد البحري بالمفوضية الأوروبية لتوضيح ملائمتها ما نسب إلى تونس من تجاوز للحصة المخصصة، والمطالبة بمراجعة حدود الصيد المنصوص عليها بالتوصية.

✓ توجيه مراسلة إلى وزارة الفلاحة والسيادة الغذائية والغابات الإيطالية الشرح الوضعية وطلب الترفيع في الكميات المسموح بتصديرها إلى السوق الإيطالية

✓ توجيه مراسلة رسمية إلى المدير التنفيذي للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط لتقديم طلب مراجعة حصة تونس استنادا إلى معطيات الإنتاج الفعلية التي تم التصريح بها عبر المنظومة الرسمية لتبادل البيانات الإحصائية خلال شهر أفريل 2026.

والسلام

السؤال الكتابي

للمناسبة منال بديدة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي، أقدم لكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول تطبيق القرار المشترك من وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية ووزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مؤرخ في 04 نوفمبر 2025 يتعلق بضبط شروط وإجراءات منح

الشركات الأهلية الأولوية في كراء العقارات الدولية الفلاحية بالمراكنة

السيد الوزير لقد صدر القرار المذكور أعلاه لتسهيل استغلال الشركات الأهلية الفلاحية للعقارات الدولية الفلاحية عن طريق الكراء، وجاء في الفصل الثاني أنه تتولى لجنة ترأسها وزارة الفلاحة وتحضر فيها وزارة أملاك الدولة ووزارة التشغيل ضبط القوائم في العقارات الدولية الفلاحية المزمع عرضها للكراء.

وقد تشكلت اللجنة المذكورة وأعدت قوائم في العقارات المطلوبة في عدد من ولايات الجمهورية إلا أنها لم تشمل ولاية صفاقس خاصة وقد جاتني طلبات عديدة لكراء العقارات الفلاحية في بعض المعتمديات بولاية صفاقس على غرار معتمدية بئر علي بن خليفة.

لذا السيد وزير الفلاحة متى يقع تحديد قوائم العقارات الدولية الفلاحية المزمع عرضها للكراء لفائدة الشركات الأهلية في ولاية صفاقس وخاصة في معتمدية بئر علي بن خليفة؟
وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيدة النائب منال بديدة

الموضوع: حول تطبيق القرار المشترك من وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية ووزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مؤرخ في 04 نوفمبر 2025 يتعلق بضبط شروط وإجراءات منح الشركات الأهلية الأولوية في كراء العقارات الدولية الفلاحية بالمراكنة

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 10 مارس 2026

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، بخصوص تطبيق القرار المشترك من وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية ووزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مؤرخ في 04 نوفمبر 2025 يتعلق بضبط شروط وإجراءات منح الشركات الأهلية الأولوية في كراء العقارات الدولية الفلاحية بالمراكنة أشرف بإفادتكم بما يلي:

-تم احداث اللجنة المشتركة على مستوى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بمقتضى المقرر عدد 3842 مؤرخ في 05/02/2025 والتي تضم ممثلين عن وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية ووزارة التشغيل والتكوين المهني.

-تولت اللجنة المذكورة إعداد القائمة عددا للضيعات الدولية الفلاحية المقترح عرضها للكراء مراكنة لفائدة الشركات الأهلية والتي ضمت عدد 38 ضيعة موزعة على 10 ولايات و24 معتمدية على مساحة حوالي 17014 هكتار.

-شرعت اللجنة المشار إليها في النظر في العقارات الدولية الممكن إدراجها ضمن مشروع القائمة عدد 2.

-سيتم النظر في بعض العقارات المسترجعة الشاغرة الكائنة بمعتمدية العامرة من ولاية صفاقس.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب نورة الشبراك

الموضوع: حول توسيع مجال تدخل فرع قرية للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

عملا بالفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي يعني أن أوجه اليكم السؤال الكتابي التالي:

في إطار السعي المتواصل لتقريب المرافق العامة من المواطنين وبالنظر إلى النقص الحاصل في مستوى الخدمات المسداة بالفرع المحلي للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بقرية حيث يتم الاقتصار على إيداع مطالب الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب وخلاص فواتير الاستهلاك. مما يضطر المواطنين للتنقل إلى مقر الشركة الجهوية لاستغلال وتوزيع المياه بنابل للحصول على الخدمات الفنية المتعلقة بالربط بالشبكة العمومية. وذلك من جراء النقص الحاصل في مستوى الموارد البشرية المتخصصة والمعدات والموارد اللوجستية بالفرع المحلي المذكور.

وتبعا لما سبق بيانه، يشرفني ان اتقدم الى سيادتكم بالسؤال التالي:

* إعطاء الاذن لمصالحكم المختصة قصد تزويد الفرع المحلي بقرية بالتجهيزات والمعدات الضرورية التامين الخدمات الفنية المتعلقة بالربط بالشبكة العمومية للماء الصالح للشرب.

* تدعيم الفرع بالموارد البشرية المتخصصة لتأمين المرافق الفنية.

تقبلوا السيد الوزير فائق الاحترام والتقدير.

والسلام.

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

للسيدة النائب نورة الشبراك

الموضوع: حول توسيع مجال تدخل فرع قرية للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 17 فيفري 2026

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار اليها بالمرجع أعلاه، بخصوص توسيع مجال تدخل فرع قرية للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

-تم فتح قباضة بوحدة أشغال الفرع المحلي بقرية الراجع بالنظر الإقليم الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بنابل وذلك لتحسين وتقريب الخدمات المواطني المنطقة وتمكين المشتركين من خلاص فواتيرهم على عين المكان.

-تم في مرحلة ثانية تدعيم الوحدة بعون استقبال لتلقي الشكايات ومعالجتها،

-كما تم برمجة تدعيم الفرع بعون في معنى بدراسة ملفات التزود بالماء الصالح للشرب ضمن الانتدابات القادمة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب حاتم لباوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: منتزه وادي الدرب، مشروع معطل.

منتزه وادي الدرب مشروع معطل منذ سنين فضاء عائلي حكومي برمج منذ سنة 2009 لكن إلى حد الساعة، الأشغال متوقفة .

وعليه نتقدم إليكم بالسؤال التالي:

متى ستدخل وزارتكم لحلحلة هذا الإشكال؟

والسلام

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب حاتم لباوي .

المرجع: مراسلتكم عدد ص-2026-26-3000-0000312 بتاريخ 06فيفري 2026.

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار اليها بالمرجع أعلاه والمتضمنة للسؤال الكتابي للسيد النائب حاتم لباوي بخصوص مآل منتزه وادي الدرب بالقصرين، أتشرف بإفادتكم أنه في إطار البرنامج الوطني للمنتزهات الحضرية الرامي إلى المحافظة على الغابات المتاخمة للمدن والنهوض بالجمالية الحضرية، إنطلقت الوزارة منذ سنة 2008 بالتنسيق مع المجلس الجهوي بالقصرين في إنجاز دراسة تهيئة منتزه وادي الدرب، بالقصرين، وتم إبرام اتفاقيتين مع المجلس الجهوي بقيمة 792 ألف دينار وتحويل هذا الاعتماد سنة 2010.

وتم الانطلاق في إنجاز المشروع بالتنسيق مع الجهة خلال شهر جويلية من سنة 2010 حيث تم إلى حدود شهر جوان 2011 إنجاز نسبة 60% من الأشغال، وفي شهر سبتمبر 2011 تمت إفادتنا من طرف المجلس الجهوي بإيقاف الأشغال والدعوة لتوفير اعتماد لإنجاز أشغال إضافية.

وحيث تم فسخ الصفقة المبرمة سنة 2010 بالتراضي وتوفير 510 ألف دينار من فواضل الاعتمادات، وتخصيص اعتماد إضافي بعنوان سنة 2014 بمبلغ قدره 400 ألف دينار لإنجاز الأشغال المتبقية وإصلاح الأضرار التي لحقت مكونات المنتزه وفقا لمقتضيات الإتفاقية المبرمة بتاريخ 2 جوان 2015.

وحيث تم تكليف الادارة الجهوية للتجهيز بالقصرين بتنفيذ صفقة إنجاز أشغال تهيئة المنتزه بمبلغ قدره 1098 ألف دينار ولمدة قدرها 240 يوما وتم الإنطلاق في الأشغال بتاريخ 16 جانفي 2019.

وتبعا للزيارة الميدانية للممثل الجهوي للبيئة بالقصرين بتاريخ 07 ماي 2020 تبين أن نسبة تقدم الأشغال تناهز 30% تقريبا وكان من المفروض إكمال الأشغال في سبتمبر 2019.

وتجدر الإشارة أن تقديرات الإدارة الجهوية للتجهيز بالقصرين تفيد أن المشروع في حاجة لـ 213 ألف دينار إضافية لإكمال الأشغال.

وعند زيارة السيد الوزير البيئة إلى ولاية القصرين بتاريخ 19 جانفي 2026 ، قام بزيارة منتزه وادي الدرب وأكد على ضرورة إكماله وعدم تركه نقطة سوداء وذلك بعد حصر الأشغال مع المقاول.

وقامت مصالحنا الجهوية للبيئة بالتنسيق مع الإدارة الجهوية للتجهيز بالقصرين بتاريخ 03 مارس 2026 بزيارة لموقع المشروع وذلك للاستفسار عن مآله حيث تمت الإفادة أنهم بصدد حصر الأشغال لفسخ الصفقة مع العلم وأنه:

- تم برمجة جلسة لحصر الكميات بتاريخ 04 فيفري 2026 ولم تحضر المفاولة.

- تم برمجة جلسة ثانية بتاريخ 23 فيفري 2026 ولم تحضر الأطراف المعنية.

وبالتالي تم إحالة الملف على أنظار اللجنة الفنية للبناءات المدنية للبت في الموضوع.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب فيصل الصغير

الموضوع: حول حماية معتمدية قلعة الاندلس من الانجراف البحري
تحية وبعد،

في إطار متابعة مشاغل المنطقة وخاصة في علاقة بموضوع الشريط الساحلي التونسي والذي يواجه خطر الانجراف البحري، حيث تبين وأعلنت وزارتك ان منطقة قلعة الأندلس أكثر المناطق المهددة بالانجراف البحري الا اننا لم نشهد تدخل من وزارتك بخصوص هذا الموضوع غير أن تدخلكم شمل مناطق أخرى أقل خطرا وتههدا من هذه الظاهرة.

ومن هذا المنطلق عملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالأسئلة التالية:

- لماذا لم يتم التدخل بقلعة الاندلس على غرار المناطق الأخرى رغم انها أكثر منطقة مهددة بالانجراف البحري؟

- ماهو برنامج تدخلكم في منطقة قلعة الاندلس مستقبلا؟
وفي انتظار ما ستشيرون به،

تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب فيصل الصغير.

المرجع: مراسلتكم عدد ص-2026-3000-0000312 بتاريخ 06 فيفري 2026.

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتضمنة للسؤال الكتابي للسيد النائب فيصل الصغير بخصوص حماية معتمدية قلعة الأندلس من الانجراف البحري، أتشرف بإفادتكم أنّ وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي قامت بتحديد المناطق المنخفضة والمرجع إنغمارها نسبيا بمياه البحر بمنطقة قلعة الأندلس وقد بينت الدراسات المنجزة أنه من المحتمل إنغمار بعض الأراضي الساحلية المنخفضة بين منطقتي غار الملح ورواد، وفي هذا الإطار تقوم حاليا وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي بإعداد الضوابط المرجعية لإطلاق دراسة فنية تعنى بتحديد الحلول الهندسية المبنية على

الطبيعة لحماية المناطق المعنية والمحافظة عليها من الإنغمار والبحث عن التمويلات الضرورية في الغرض.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب الطاهر بن منصور

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول التفويت في قطعة أرض كائنة بعمادة بازمة بالمليم الرمزي لفائدة بلدية قبلي.

تحية أما بعد،

السيد المحترم وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية.

تعاني عمادة بازمة من معتمدية قبلي الجنوبية ضيقا في المجال العمراني الأمر الذي مثل مشكلة كبرى لشباب المنطقة الذين يرغبون في بناء بيوت للسكن مما دفعهم إما لتقاسم السكن مع ذويهم أو للزواج خارج القرية. في حين أن لجنة التصرف كانت قد فوتت فيما مضى في أراض شاسعة متاخمة للقرية لصالح الدولة.

لذلك فهل بإمكان وزارتك التفويت بالدينار الرمزي في قطعة أرض لصالح بلدية قبلي تخصص لبناء مساكن لفائدة متساكني عمادة بازمة؟

في انتظار ردكم تقبلوا سيدي الوزير فائق عبارات الاحترام والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة

والشؤون العقارية

الموضوع: حول الإجابة على السؤال الكتابي لنائب الشعب السيد الطاهر بن منصور

المرجع: مكتبكم عدد ص-2026-3000-0001381

المصحوب: بطاقة إجابة

وبعد أتشرف بموافاتكم بإجابة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية في خصوص السؤال الكتابي الذي تقدم به نائب الشعب السيد الطاهر بن منصور المضمن بمكتبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه.

وسيتم موافاتكم بباقي الأجوبة على الأسئلة الواردة تباعا من مصالحكم في أقرب الآجال باعتبار ما تتطلبه من تنسيق بين مصالح الوزارة مركزيا وجهويا كالقيام بأبحاث عقارية عند الاقتضاء.

والسلام

بطاقة إجابة على السؤال الكتابي لنائب الشعب

السيد الطاهر بن منصور

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي بخصوص النظر في إمكانية التفويت بالدينار الرمزي في قطعة أرض دولية لصالح بلدية قبلي لتخصيصها لبناء مساكن لفائدة متساكني عمادة بازمة من معتمدية قبلي الجنوبية ولاية قبلي، أتشرف بإعلامكم أنه سبق لبلدية قبلي أن تقدمت خلال سنة 2019 بطلب يتعلق بالتفويت لفائدتها في قطعة أرض دولية كائنة

بمنطقة بازمة من معتمدية قبلي الجنوبية وحضي طلبها بموافقة اللجنة الوطنية الاستشارية للعمليات العقارية و تمت مطالبتها بخلص ثمن البيع الذي حدده خبير أملاك الدولة بموجب عديد المراسلات الموجهة لها و لم تستجب لذلك ، لذا اعتبرتها الإدارة متخلية عن رغبتها في التفويت لفائدتها.

أما بخصوص طلب التفويت لفائدتها في القطعة المذكورة بالدينار الرمزي، أفيدكم بأنه عملاً بأحكام الأمر عدد 120 لسنة 2021 المؤرخ في 08 فيفري 2021 المتعلق بالعمليات العقارية في ملك الدولة الخاص فإن التفويت في العقارات التابعة لملك الدولة الخاص لفائدة البلديات بصفتها جماعات عمومية محلية لا يكون إلا بئمن يحدده خبير أملاك الدولة بعد اخذ رأي اللجنة الوطنية الاستشارية للعمليات العقارية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن القطعة المذكورة هي حالياً موضوع طلب تفويت صادر عن شركة النهوض بالساكن الاجتماعية لاستغلالها في نطاق برنامج السكن الاجتماعي. والسلام

السؤال الكتابي

للتائب مسعود قريرة

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع: حول تسوية الوضعية العقارية لمشروع بناء قاعة عروض مدرج في إطار التنمية المندمجة لمعتمدية جرجيس.

المصاحب:

- 1- مراسلة في الغرض من رئيس بلدية جرجيس إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية بتاريخ 06 ماي 2021
 - 2- الموقع الموضعي للقطعة.
 - 3- الرائد الرسمي بتاريخ 3 فيفري 2009 الفصل الأول " يتم إخراج قطعة الأرض الكائنة بمنطقة الميناء بسبخة جرجيس من ولاية مدين والتي تمسح 15 هك 02 آر و 85 ص... من الملك العمومي للمياه وإدخالها في ملك الدولة الخاص لغرض التفويت فيها لفائدة بلدية جرجيس.
 - 4- مراسلة من الكاتب العام المكلف بتسيير الشؤون العادية لبلدية جرجيس بتاريخ 06 جانفي 2026 موجهة إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية.
 - 5- مراسلة من السيد والي مدين موجهة إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية بتاريخ 21 جانفي 2026،
 - 6- نسخة ثانية من المائل الموضعي للموقع.
- السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية المحترم،
تحية طيبة،

عند الانطلاق في دراسة ملف انجاز قاعة عروض بجرجيس تبين وجود خطأ عند استخراج قطعة الأرض المشتملة على العقار المخصص للمشروع من الملك العمومي للمياه وإدخالها في ملك الدولة الخاص لغرض التفويت فيها لفائدة بلدية جرجيس بمقتضى الأمر 190 لسنة 2009 ، غير أن العقار المخصص لانجاز المشروع تابع للملك

العمومي البحري بمقتضى القانون عدد 73 لسنة 1995 المؤرخ في 24 جويلية 1995.

المطلوب من سيادتكم إصلاح هذه الوضعية العقارية وتصويب الخطأ أو السهو بالتنسيق مع السيد وزير الفلاحة للإسراع في انجاز قاعة العروض بمعتمدية جرجيس.

وفي انتظار ردكم تقبلوا مني السيد الوزير فائق عبارات الاحترام والتقدير مع الشكر والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة

والشؤون العقارية

الموضوع: حول الإجابة على السؤال الكتابي لنائب الشعب السيد مسعود قريرة.

المرجع: مكتبكم عدد ص-2026-26-3000-1210.

المصحوب: بطاقة إجابة.

وبعد، أتشرف بموافاتكم بإجابة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بخصوص السؤال الكتابي الموجه من قبل لنائب الشعب السيد مسعود قريرة والمضمن بمكتبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والسلام.

بطاقة إجابة على السؤال الكتابي لنائب الشعب

السيد مسعود قريرة

وبعد تبعا لسؤالكم الكتابي بخصوص تسوية الوضعية العقارية لمشروع بناء قاعة عروض ومدرج في إطار التنمية المندمجة لمعتمدية جرجيس، أتشرف بإفادتكم أنه بناء على رغبة بلدية جرجيس في التفويت لفائدتها في قطعة أرض كائنة بمنطقة الميناء بجرجيس من ولاية مدين قصد استغلالها لإنجاز مشاريع تنمية بلدية بالجهة تولت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري استصدار الأمر عدد 190 بتاريخ 26 جانفي 2009 يقضي بإخراج القطعة المذكورة من الملك العمومي للمياه وادماجها بملك الدولة الخاص باعتبارها سبخة.

وبناء على ذلك تم عرض الملف على أنظار اللجنة الوطنية الاستشارية للعمليات العقارية خلال سنة 2013 التي أبدت الموافقة على التفويت في العقار المعني لفائدة بلدية جرجيس مع أخذ رأي وزارة التجهيز حول مثال التهيئة واستثناء مساحة الأراضي المقام فوقها المصالح العمومية إلا أن البلدية أفادت بأن اللجنة الجهوية للتقسيمات رفضت تقسيم العقار المعني باعتباره تابعا للملك العمومي البحري، مشيرة إلى أنه تسرب خطأ عند استخراج قطعة الأرض موضوع الطلب من الملك العمومي للمياه وادماجها بملك الدولة الخاص والحال أن العقار تابع للملك العمومي البحري.

وعملاً بأحكام القانون عدد 73 لسنة 1995 المتعلق بالملك العمومي البحري وخاصة الفصل 16 منه فإنه لا يمكن إخراج أي جزء من الملك العمومي البحري ولو كان عن طريق مراجعة حدود هذا الملك إلا بمقتضى أمر خاص وباقتراح من الوزير المكلف بالتجهيز.

لذا، تمت مكاتبة كل من وزارة التجهيز والإسكان ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري منذ شهر جانفي 2024 لاتخاذ الإجراءات اللازمة في الموضوع ليتسنى فيما بعد مواصلة عملية التفويت في العقار المعني لفائدة البلدية.